مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية / رماح - الأردن

العدد 18 جوان 2016

ISSN: 2392-5418

الإيداع القانوني 2435 2015

رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية / رماح ـ الأردن

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

هيئة التحكيم العلمي:

• أ.د.فرنسوا بونو		فرنسا
• أ.د. جون بيار ديتري		فرنسا
• أ.د.وليام أنطوني		الولايات المتحدة الأمريكية
• أ.د.فليب جيمس		الولايات المتحدة الأمريكية
• أ.د.أوكيل محمد السعيد	جامعة الملك فهد	السعودية
• أ.د.عبد الحميد مانع الصيح	جامعة صنعاء	اليمن
• أ.د.محمود الوادي	جامعة الزرقاء	الأردن
• أ.د.عبد الرزاق الشحادة	جامعة الزيتونة	الأردن
• أ.د.عبد السلام أبو قحف	جامعة الإسكندرية	مصر
• أ.د.سماح سيد محمد المرسي	جامعة القاهرة	مصر
• أ.د.رمضان الشراح	جامعة الكويت	الكويت
• أ.د.حيدر عباس	جامعة دمشق	سوريا
• أ.د.ماضي بلقاسم	جامعة عنابة	الجزائر
• أ.د.فريد كورتل	جامعة سكيكدة	الجزائر
• أ، د.كمال رزيق	جامعة البليدة	الجزائر
• أ.د رامز الطنبور	جامعة الجنان	لبنان
• أ.د.درمان سليمان	جامعة الموصل	العراق
• أ.د.إبراهيم توهامي	جامعة الشارقة	الإمارات
• أ.د. أحمد زكريا صيام		الأردن
• أ.د. عبد الحفيظ بلعربي	جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا	الإمارات

شروط النشر

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى لغة أخرى
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب **لمسافة4.5 سم**، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New B Roman) قياس 12باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج(Microsoft Word)
- يرقم التهميش والحالات و يعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما باللغة العربية والآخر بلغة أجنبية ثانية إنجليزية، فرنسية، ألمانية، إيطالية، روسية إن كان البحث محرر بالعربية، على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع، أسلوب إم إل أي(MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago)في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي(APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع.

ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

khalid_51@hotmail.com أو remah@remahtraining.com

أو إلى العنوان البريدي:شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف:00962799424774 أو 00962795156512

الموقع الالكتروني: www.remahtraining.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية:

قاعدة EcoLink على الموقع www.mandumah.comhttp

قاعدة Scopus سكوبيس العالمية http//www.scopus.com

قاعدة بيانات المنهل http// www.almanhal.com

إفتتاحية العدد

يصدر العدد 18 من مجلة رماح للبحوث والدراسات، وقد مرت الذكرى 11 على تأسيسها، مما دفعنا للوقوف مع الطاقم الساهر على إدارة شؤونها وقفة تقييم وتبصر، تقييم لما حققته المجلة لحد الآن، وتبصر في الأفق كيف نطور المجلة ونرتقي بها، لقدحققت المجلة في هذه الذكرى قفزة نوعية بدخولها لقواعد بيانات عالمية، وتوسع صداها، وإنتشر مداها، فما من يوم يمر إلا ويتم إعتمادها من قبل الهيئات والجامعات بمختلف الأقطار وكان أخرها جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالمملكة العربية السعودية التي إعتمدت المجلة لأغراض الترقية للرتب العلمية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مكانتها العلمية المرموقة، وتميزها عن الكثير من المجلات العلمية الأخرى بجدية الأبحاث التي تنشر فيها.

ونحن نخطو الخطوات الأولى من السنة الثانية عشر من عمر المجلة نؤكد بأننا سنعمل جاهدين كما عودناكم دوما للوصول للتميز ولا شيء سوى التميز.

رئيس تحرير المجلة
الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

شروط النشر 3

إفتتاحية العدد 5

مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في البلديات: 9

– د.محمد عبدالله محمد المومني، عميد كلية الاقتصاد، جامعة جدارا، اربد / الأردن

دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لشركات القطاع الصناعي دراسة استطلاعية على عينة من الشركات الصناعية العراقية 45

– د. محمد المعتز، جامعة الطائف / السعودية، أ. محمد حازم الغزالي، جامعة الموصل / العراق

قياس مدى قدرة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية على خلق القيمة دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الصيدلانية 81

– الأستاذ الدكتور: ريحان الشريف، أنايت عطية مريم، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر

التسويق الإلكتروني وأثره على رضا العميل، دراسة حالة لبعض البنوك التجارية الجزائرية 101

– د. عدالة العجال، جامعة مستغانم / الجزائر، جلام كريمة، جامعة تلمسان / الجزائر

أهمية القوائم المالية المرحلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية في الجمهورية اليمنية (دراسة ميدانية) ... 123

– عبد الحميد مانع الصيح، عبدالله بامشموس، حسان حنش، جامعة صنعاء / اليمن

تكامل البورصـــات المغـــاربية بين الواقع و آفاق التطبيق 167

– أ.د. ريحان الشريف، مقراني هاجر، جامعة باجي مختار عنابة / الجزائر

أثر المعلومات المحاسبية على القيمة السوقية للأسهم دراسة حالة مجمع صيدال (2002-2012) 191

– د. كسري أسماء، جامعة باجي مختار عنابة / الجزائر

أخلاقيات الأعمال في صناعة السياحة 213

– د. جمال حسين الحرامي، أ.د. عبد الإله أبو عياش، جامعة الفلاح / الإمارات العربية المتحدة

دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها 233

– أ. خليل إبراهيم رجب، د. زياد هاشم يحيى، المعهد التقني، جامعة الموصل / العراق

مساهمة الجودة في رفع القدرات التنافسية لعناصر الجذب السياحي حالة "القصور" في منطقة الزيبان الجزائرية 253

- د. عقبة نصيرة، بوزاهر نسرين، جامعة محمد خيضر، بسكرة

دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا 273

- أ. خديجة عرقوب، أ.د. فريد كورتل، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة / الجزائر

علاقة النظام الجبائي بالشكل القانوني للمؤسسة الاقتصادية عرض وتحليل على ضوء التشريع الجبائي الجزائري 327

- قلادي نظيرة، جامعة الجزائر 3 / الجزائر

مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في البلديات: دراسة ميدانية لبلديات إقليم الشمال في الأردن

د.محمد عبدالله محمد المومني
عميد كلية الاقتصاد والأعمال
جامعة جدارا- اربد- الأردن

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في البلديات، حيث أجريت الدراسة على بلديات إقليم الشمال في الأردن وتضم محافظات اربد، وجرش، وعجلون ، والمفرق. ركزت الدراسة عليمقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية المتمثلة في الهيكل التنظيمي الإداري، وإعداد الموازنات التخطيطية، وتوفر نظام محاسبي، ونظام للتقارير والحوافز. ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة بالطريقة العشوائية البسيطة على رؤساء البلديات ومديري الدوائر والأقسام والمحاسبين والمدققين العاملين في البلديات فقد تم تحليل(82) استبانة،واستخدم الباحث الإحصاء الوصفي واختبار (ت) لفحص بيانات الدراسة واختبار فرضياتها. وقد خلصت الدراسة إلى إنالبلديات لديها هيكل تنظيمي إداري تقليدي، وتقوم بإعداد الموازنات التخطيطية في على المستوى الكلي،ولا ينبثق عنها موازنات تخطيطية فرعية لمراكز المسؤولية، وأن مستوى تطبيق نظام التقارير الدورية ونظام حوافز العاملين أقل من المستوى الافتراضي لتطبيقه، وإن نظام المعلومات المحاسبي المطبق في لبلديات بحاجة إلى تطوير. وقد قدمت الدراسة بعض التوصيات في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها.

كلمات مفتاحيه: محاسبة المسؤولية، البلديات، إقليم. الرقابة، تقييم الأداء.

Abstract:

This study aims to identify the extent of the implementing of responsibility accounting system as a tool for controlling and evaluation of performance in municipalities, where the study was conducted on the territory of the municipalities in the north of Jordan and includes the provinces of Irbid ,Jerash ,Ajloun , and Mafraq. Where the study focused on the Elements of the application of responsibility accounting.To achieve the objectives of the study questionnaire was distributed randomly Statistics on the heads of municipalities and directors of departments and divisions, accountants and auditors working in the municipalities. were distributed (82) questionnaires to a simple random sample of them. The researcher used descriptive statistics and T-test had been used to analyze the data and test for the hypotheses of this study. The study found that municipalities have traditional administrative organizational structure, and set up a planning budgets in the macro-level , and Nor the ensuing sub-planning budgets for positions of responsibility, and the level of application of the system of periodic reports and incentive system workers less than the default level to application, ,and the accounting information system applied in the municipalities need to develop. Based on these findings, relevant recommendations are put forth.

Keywords: Responsibility Accounting, Municipalities, County, Controlling, Evaluation Performance.

مقدمة:

تعتبر البلديات (هيئات الإدارة المحلية) من أهم القطاعات التنفيذية، حيث تقدم رزمة من الخدمات الأساسية للمواطنين، إذ تسعى لتطوير قدراتها وتنمية مواردها لتحقيق أهدافها. ونتيجة لدمج البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية في عام 2001 ، فقد أتسعت أعمالها وتشعبت وأصبح من الصعب إدارة تلك الهيئات من قبل الإدارة العليا، فقد ظهرت حاجة إلى تفويض سلطة اتخاذ القرارات وبعض الصلاحيات للمستويات الإدارية الأخرى لتمكينهم من أداء المهام الموكلة إليهم لإدارة العمل بكفاءة وفعالية. إن عملية تفويض صلاحيات اتخاذ القرار تعرف بمصطلح اللامركزية (Garrison , et al,.2009). ويتطلب تقسيم الوحدة الاقتصادية إلى أقسام وإدارات تتفق مع الهيكل التنظيمي، لذلك ظهرت الحاجة إلى تقييم كفاءة المستويات الإدارية ومراكز المسؤولية لتحسين الأداء وترشيد النفقات ومساءلة المقصرين في أعمالهم، وتعتبر قضايا الفساد والاختلاس من أهم القضايا التي تعاني منها البلديات والناجمة عن سوء استغلال الصلاحيات، لذلك فهي بحاجة إلى عمليات متابعة مستمرة ورقابة ومحاسبة لضبط نفقاتها وتحصيل إيراداتها، وأن تتقيد بالأنظمة والقوانين النافذة.

ارتبط تطبيق نظام محاسبة المسؤولية بمفهوم الإدارة اللامركزية، كأحد أساليب المحاسبة الإدارية ، بهدف توفير معلومات محاسبية بصورة تقارير أداء تعمل على رقابة عمل المسؤولين والإدارات في مراكز المسؤولية، وتقييم أدائهم ضمن إطار المسؤولية الممنوحة لهم في العمل وتفويض صلاحيات اتخاذ القرار، وذلك لضمان كفاءة استغلال الموارد المتاحة أفضل استخدام، ومحاسبة المتسبب في الانحراف في العمل، لتقديم الخدمات للمواطنين بما يحقق الرضا لدى المواطنين.كما إن التحول إلى مزيد من اللامركزية الإدارية يتطلب من المسؤولين إعادة الهيكلة الداخلية للمؤسسات لتتمكن من أداء دورها بفعالية ،وبما يحقق التنمية لإحداث التغيير في المجتمع ولتعزيز تواصلهامع أفراد المجتمع الواحد للعمل معاً لمواجهة التحديات التي تؤثر عليهم سلبا كالفقر والظلم وغياب العدالة والإنصاف.

لا شك أن البلديات تمثل وحدات اقتصادية بحاجة إلى اللامركزية وتحتاج إلى تخصيص موارد مالية والتحلي بالشفافية والمساءلة والكفاءة في أداء عمل موظفيها، ومن منطلق حاجة البلديات إلى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في عملها فهي معنية بتوفير المقومات التي يقوم عليها نظام محاسبة المسؤولية والمتمثلة في إيجاد هياكل تنظميه جيدة تحدد مراكز المسؤولية ، وبإعداد موازنات تقديرية تسهم في رسم أهدافها لاستخدامها أداة للرقابة وتقييم العمل، وتوفر نظام معلومات محاسبي يوفر المعلومات الدقيقة والمطلوبة في الوقت المناسب، وتوفر نظام للتقارير يبين أداء مراكز المسؤولية في الوحدة الإدارية، وإيجاد نظام للحوافز.

مشكلة الدراسة

نتيجة قرار دمج البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية عام 2001 اتسعت حجم مسؤولياتها في تقديم الخدمات للمواطنين، وترتب عليها العديد من المسؤوليات حتى تنهض في تنمية مجتمعاتها المحلية ، وأصبحت البلديات تعاني العديد من المشاكل كالديون المتراكمة، والإنفاق العشوائي واستنزاف الموارد المحدودة، وقلة المتابعة لأنشطتها، والترهل الإداري في كوادرها العاملة، والضعف في تأهيل الموظفين العاملين، والقصور في الخدمات المقدمة للمواطنين.ونظرا لوجود الكثير من الأقسام والإدارات ضمن الهيكل التنظيمي للبلديات ومن أجل الحد قدر الإمكان من مشاكل البلديات، كان لابد من إيجاد نظام رقابي فاعل في البلديات يقوم بتقييم الأداء والرقابة لضبط الإنفاق غير المبرر ومساءلة المقصرين عن الأداء ، ويعتبر نظام محاسبة المسؤولية من أفضل الوسائل التي يمكن أن تطبقه البلديات لتحقيق ذلك ، لذلك تحاول الدراسة معرفة مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في بلديات إقليم الشمال في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل يحدد الهيكل التنظيمي الإداري في البلديات مراكز المسؤولية فيها؟

2- هل تقوم البلديات بإعداد الموازنات التخطيطية لتقييم أداء مراكز المسؤولية فيها والرقابة عليها؟

3- هل تستخدم البلديات نظام تقارير دورية متكاملة لمتابعة أداء مراكز المسؤولية فيها وتقويمها؟

4- هل يوجد نظام معلومات محاسبي متطور في البلديات يلبي احتياجات مراكز المسؤولية ليمكنها من أداء أعمالها؟

5- هل يوجد نظام حوافز فعال للعاملين يسهم في تعزيز تطبيق نظام محاسبة المسؤوليات في البلديات ؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في بلديات إقليم الشمال في المملكة الأردنية الهاشمية.

2- بيان أهمية الهيكل التنظيمي الإداري وإعداد الموازنات التخطيطية وتوفر نظام معلومات محاسبي في البلديات.

3- بيان ماهية محاسبة المسؤولية وأهميتها، ومقومات تطبيقها.

4- بيان مدى استخدام البلديات التقارير الدورية في المتابعة وتقييم الأداء لمراكز المسؤولية.

5- بيان مساهمة نظام حوافز العاملين في تعزيز تطبيق نظام محاسبة المسؤوليات في البلديات.

أهمية الدراسة:

يعتبر نظام محاسبة المسؤولية من الموضوعات الهامة في مجال المحاسبة الإدارية التطبيقية في البلديات، من حيث أهميته في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقويم الأداء، وتكمن أهمية الدراسة بتناولها أهم القطاعات الخدمية في أي دولة حيث تعتبر البلديات النواة الرئيسية للتنمية المحلية ويترتب عليها تقديم العديد من خدمات البنية التحتية من فتح الطرق الرئيسية والفرعية داخل حدود التنظيم وإنارة الشوارع.....الخ ، وللحد من الترهل الإداري

واستنزاف الموارد و لتحقيق التوازن مابين تفويض الصلاحيات والمساءلة والمحاسبة عن الأداء، لا بد من تطبيق نظام محاسبة في البلديات بحيث يسهم في تحسين عمل البلديات بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها ، وضبط نفقاتها ويرشد القرارات المتخذة من كافة مراكز المسؤولية ، مما ينعكس إيجابيا على الخدمات المقدمة للمواطنين، ومن المتوقع أيضا أن تساهم نتائج الدراسة إلى بلورة نظام محاسبة المسؤولية لتصبح نهجا تتبعه البلديات وبما يحقق التنمية المستدامة. ويعزز اللامركزية في الإدارة المحلية.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية محاسبة المسؤولية من جوانب متعددة وفيما يلي بعض الدراسات:

- دراسة (Al-Bawab, 2012) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية محاسبة المسؤولية وتطبيقها في البنوك اليمنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على البنوك اليمنية والبالغ عددها (19) بنكاً حيث وزعت (62) استبانة عليها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مواقع مسؤولية في مختلف المستويات الإدارية ، وتستخدم البنوك المقاييس المالية وغير المالية لتقييم أداء العمل، ولكن لا يوجد علاقة ما بين مراكز المسؤولية في المستويات الإدارية المختلفة والمقاييس المالية وغير المالية.

- دراسة (Vonasek, 2011) هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية مراكز المسؤولية المرتبطة بالميزانية حيث يعد من ضمن الاهتمامات الأخرى الرئيسية كالتي تولد الإنتاجية والابتكار في المنظمات، حيث ركزت الدراسة على تركيبة عناصر الموازنة التي تستخدم في اتخاذ القرارات حيث يتم توزيع الإيرادات على المراكز بناءً على وظائفها في حين يتم توزيع التكاليف على الوحدات التشغيلية بناءً على مستوى استخدامها للتكاليف، حيث تعطي المديرين فهم لما ستكون عليه التكاليف التشغيلية الفعلية، إذتلتزم الإدارة بتحفيز مديري المراكز الفرعية بالالتزام بما حدد لها بالموازنة بحيث يتوقعوا بأنه يتم محاسبتهم ومراقبتهم على أداء عملهم وفق ذلك.

- تناولت دراسة الغرايبة وآخرون(2011)مدى تطبيق مقومات محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، حيث ركزت الدراسة على دراسة سبعة مقومات لمحاسبة المسؤولية (الهيكل التنظيمي، وتفويض المدراء، وتبويب التكاليف والإيرادات، واستخدام الموازنات ، وتحليل الانحرافات، ووجود نظام حوافز)، وقد أجريت الدراسة على عينة بلغ عددها (42) شركة ،فقد بينت نتائج الدراسة أن الشركات الأردنية تقسم الهياكل التنظيمية إلى مراكز مسؤولية وتفوض الصلاحيات إلى مديريها، وتبوب التكاليف والإيرادات حسب إمكانية التحكم بها، وتحدد الأهداف المستقبلية لكل مركز مسؤولية، وتقوم بإعداد تقارير مقارنة مابين الأداء الفعلي والمخطط، وتحرص الشركات على وجود نظام للحوافز.

- دراسة جودة وآخرون(2009)هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية، وتكون مجتمع الدراسة من فنادق خمس نجوم وأربع نجوم حيث بلغ عددها (27) فندقًا. وقد توصلت الدراسة إلى أن الفنادق الأردنية تقوم بتحديد واضح لمراكز المسؤولية ، وأنه يتم إعداد موازنات تخطيطية تربط الأداء الفعلي بالمخطط، وتقوم إدارات الفنادق بمقارنة الأداء الفعلي بالمخطط لغرض تقويم الأداء، وتتم المتابعة من خلال تقارير دورية متكاملة ترتبط بمراكز المسؤولية، وتحرص الهيئة الحاكمة في الفنادق على وجود نظام حوافز فاعل يسهم في تعزيز نظام محاسبة المسؤولية.

- دراسة (Rowe et al.,2006) هدفت الدراسة إلى بيان أثر تغير العمليات التنظيمية على محاسبة المسؤولية وتقييم المعرفة الخاصة بالمدراء، حيث ركزت على إدارة العلاقات الأفقية بين مراكز المسؤولية، وقد غطت بيانات الدراسة من عام 1986-1994 ، وقد بينت الدراسة أن العلاقة تكون تعاونية أكثر من أن تكون تنافسية إذا كان هناك مشاركة في المعلومات ، وتم توحيد الأنظمة المحاسبية المستخدمة، وأن يتم تقليل الحواجز المادية بين مراكز المسؤولية، وأن يعمل مديرو مراكز المسؤولية كفريق واحد في المنشأة، بحيث تقلل من تضارب المصالح بينهم.وقد بينت الدراسة أن العلاقة بين مراكز المسؤولية تعتمد على عمليات التغيير في استراتيجيات الشركة وعلى سرعة وحجم العمليات.

- دراسة (Antel and Demski, 1988) هدفت هذه الدراسة لفحص استخدام المبادئ الرقابية في محاسبة المسؤولية، حيث ركزت الدراسة على المحتوى المعلوماتي لعنصر التكلفة أو الإيراد المراد مراقبته كأحد عناصر الرقابة. حيث استخدمت الدراسة نماذج إحصائية اعتمدت في مدخلاتها على استخدام الإيرادات والتكاليف كمؤشرات يتم تطبيقها في هذه النماذج، وقد بينت الدراسة بأن يتم تقييم المديرين على أساس ما يقومون بالتحكم به، وأن يتم التركيز أيضاً على المحتوى المعلوماتي لذلك العنصر، بحيث يعبر ذلك المحتوى عن سلوك المديرين ومدى تأثيرهم فيه، بحيث يسأل المديرين عن مدى تأثيرهم في ذلك العنصر ويكون مشروط بما يقدمه من معلومات تستخدم في عملية التقييم.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتفردها بتناول قطاع تنموي خدمي مهم تمثل في البلديات التي تقدم خدماتها مباشرة لكافة المواطنون وذات صلة بحياتهم اليومية، في حين تناولت الجدبة (2007) الأجهزة الحكومية كالوزارات متعدة الخدمات كوزارة الصحة و الأشغال العامة والتربية والتعليم.....الخ ،وتأتي هذه الدراسة في الوقت الذي أصبحت البلديات تعاني من مشاكل في تقديم الخدمة وفي ظل مطالبات شعبية لمعالجة تلك المشاكل ،من خلال تعديل التشريعات والقوانين وإعادة صياغة قانون البلديات وهياكلها التنظيمية، والمطالبة بتطبيق اللامركزية، بما يضمن قيام المجالس المحلية المنتخبة بتأدية واجباتها ومسؤولياتها.فقد تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات الأخرى بأنها تناولت نفس مقومات محاسبة المسؤولية التي طبقت في القطاعات المختلفة سواء كانت صناعية أم مالية أو خدمية.

فرضيات الدراسة:

في ضوء أسئلة الدراسة وأهدافها تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

(**HO1**: لا يوجد تحديد واضح لمراكز المسؤولية في الهيكل التنظيمي الإداري في البلديات.

(**HO2**: لا تقوم البلديات بإعداد الموازنات التخطيطية لتقييم أداء مراكز المسؤولية فيها والرقابة عليها.

(HO3: لايوجد نظام معلومات محاسبي متطور في البلديات يلبي احتياجات مراكز المسؤولية ليمكنها من أداء أعمالها.

(HO4: لا تستخدم البلديات نظام تقارير دورية متكاملة لمتابعة أداء مراكز المسؤولية فيها وتقويمها.

(HO5: لا يوجد نظام حوافز فعال للعاملين يسهم في تعزيز تطبيق نظام محاسبة المسؤوليات في البلديات.

الإطار النظري للدراسة

إن الاتجاه المتزايد نحو اللامركزية في الإدارة يتطلب إتباع نظام محاسبة المسؤولية، لتكون أداة رقابة على تصرفات المسؤولين وتقويم نتائج أعمالهم، لذلك ترتكز محاسبة المسؤولية على بناء متكامل يتم داخل الوحدات الإدارية لتحقيق الرقابة، حيث تبدأ بوجود هياكل تنظيمية تحدد خطوط السلطة وبتصميم نظام محاسبي يرتبط بالتنظيم الإداري في الوحدة، وتركز على تقسيم الوحدة الاقتصادية إلى مراكز مسؤولية تتلاءم مع طبيعة نشاطها وترتبط بالمستويات الإدارية ، ويتم ربطها بأشخاص مسؤولين عنها ولديهم القدرة على التحكم والسيطرة على الأنشطة التي تمارس ضمن مهام مركز مسؤوليتهم. فمتطلبات نظام اللامركزية يستند إلى قيام الإدارة العليا بتفويض مراكز المسؤولية صلاحيات اتخاذ القرار ، على أن يتم مساءلتهم عن نتائج قراراتهم.ويبحث الإطار النظري الجوانب التالية:

أولا: نبذة عن نشأة وواقع البلديات في الأردن

عرف القانون الأردني البلدية بأنها مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي تحدث وتلغي وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون(قانون البلديات. 1955،مادة3). ويجري انتخاب مجلسها البلدي مباشرة من المواطنين القاطنين ضمن حدود البلدية، وتعود نشأة البلديات في الأردن إلى ما قبل تأسيس الدولة عام 1921، إذْ بلغ عدد المجالس البلدية في الأردن عام 1920 عشرة مجالس بلدية وكان مجلس بلدية إربد أول وأقدم هذه المجالس في الأردن وقد تأسس عام 1880 وتأسس مجلس بلدية الكرك

عام 1884 تلاه مجلس بلدي السلط الذي تم تأسيسه عام 1893 ومجلس بلدي معان الذي تم تأسيسه عام 1905.وقد تأسست جميع هذه المجالس بعد صدور قانون تشكيل الولايات العثماني إذْ كانت عجلون أولى المناطق التي امتدت لها يد الإدارة العثمانية وكان ذلك عام 1851 وكانت بلدية إربد مركزا لهذا القضاء ثم بسطت الدولة العثمانية سيطرتها على المنطقة الوسطى من شرقي الأردن -منطقة البلقاء- وتم ذلك عام 1868 فالمنطقة الجنوبية – الكرك ومعان وكان ذلك عام 1893، أما مدينة عمان فقد تم تأسيس المجلس البلدي فيها عام 1909، تم في العهد العثماني تأسيس بلدية جرش عام 1910 وبلدية مأدبا 1912 وبلدية سحاب 1912 وبلدية الطفيلة 1914 وبلدية عجلون عام 1920، أما في عهد الإمارة فقد تم تأسيس خمس بلديات هي: بلدية الرمثا عام 1943 وبلدية الحصن 1943 وبلدية المفرق 1944 وبلدية عنجرة 1945 وبلدية كفرنجة 1945، وصدر أول قانون يتعلق بالإدارة المحلية في إمارة شرق الأردن سنة1925 (الزعبي،1988،ص ص:249-261).

ازداد في عهد المملكة عدد البلديات الأردنية أكثر من عشرين ضعفا في فترة لا تتجاوز خمسة عقود، إذْ ازداد عدد البلديات من 15 بلدية عام 1950 إلى 328 عام 2000 وكذلك بلغ مجموع المجالس القروية عام 1996 حوالي 354 مجلسا قرويا، وقد توزعت هذه المجالس البلدية على المحافظات والأقاليم التنموية في الأردن.

أخذ الأردن بنظام الإدارة المحلية منذ الأعوام الأولى لتأسيس إمارة شرق الأردن بهدف توفير الخدمات والمرافق المختلفة وتنمية وتطوير المجتمعات المحلية، ودليل ذلك هو صدور أول قانون للبلديات عام 1925 ثم قانون رقم 9 لسنة 1938 حيث استمر العمل به لغاية عام 1954، ثم تلاه قانون رقم 29 لسنة 1955 ، وقد أجريت أول انتخابات بلدية عام 1925م وفق أول قانون للبلديات صدر في نفس العام بعد تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921 وفي عام 1982 صدر قانون جديد للبلديات أتاح للمرأة المشاركة في انتخاب المجالس البلدية.وتقسم البلديات في الأردن إلى 4 فئات حيث تضم الفئة الأولى بلديات مراكز المحافظات وأية بلدية أخرى يزيد عدد سكانها على مئة ألف، فيما تشمل الفئة الثانية بلديات مراكز الألوية والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن خمسة عشر ألف نسمة ولا

يتجاوز مئة ألف نسمة. أما الفئة الثالثة فتشمل بلديات مراكز الأقضية والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن خمسة ألاف نسمة ولا يتجاوز خمسة عشر ألف نسمة وفي الفئة الرابعة تقع البلديات الأخرى غير الواردة ضمن الفئات الأولى والثانية والثالثة.وبحسب قوانين البلديات المتلاحقة وتعديلاتها التي صدر أولها عام 1925، وبالرجوع إلى القوانين المختلفة، نجد أن البلديات بدأت كحكومات محلية كاملة الصلاحيات في إدارة شؤونها ضمن حدودها وتشمل مسؤولياتها تقديم الخدمات في الشؤون التنظيمية والتعليمية الصحية والثقافية والترفيهية، بالإضافة إلى مهامها اليومية في خدمة السكان ، تم سحب جزء كبير من صلاحيات البلديات واختصاصاتها وتحويلها إلى المركزية، ولتحقيق الحكم المحلي يجب إعادة هذه الصلاحيات التي هي من صلب عمل البلديات وهي خدمات أساسية مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية، الرقابة الصحية والغذائية، والنقل العام، خدمات المياه والصرف الصحي، الكهرباء والغاز، الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية، الدفاع المدني مشاريع الإسكان للمواطنين كذلك المشاريع التنموية الاستثمارية التي قد تحد من مشكلتي الفقر والبطالة(الرواشدة،1987)

تعاني البلديات في الأردن العديد من المشاكل كالديون المتراكمة، والإنفاق العشوائي واستنزاف الموارد المحدودة، وقلة المتابعة لأنشطتها، والترهل الإداري في الكادر العامل بها، وضعف في تأهيل الموظفين العاملين ، وقصور في معظم الخدمات المقدمة من قبلها، وتدخل السلطة المركزية بأعمالها.....الخ. والبلديات مقيدة من السلطة المركزية في العاصمة في بعض الجوانب الا ان البلديات تمارس الصلاحيات على سبيل المثال لا الحصر إعداد الموازنات والتعاقدات ضمن القوانين والأنظمة وتمول الوزارة المختصة جزء كبير من نشاطات البلدية. وتساهم البلديات في تنمية مجتمعاتها المحلية و تعتبر نواة رئيسية للتنمية المحلية وتقوم بتقديم خدمات البنية التحتية التي تتعلق بالنظافة وفتح الطرق الرئيسية والفرعية داخل حدود التنظيم وإنارة الشوارع وزيادة التنظيم لمواجهة التزايد السكاني مما يستدعي ذلك توفير التمويل والدعم المستمر لها.بالإضافة إلى معالجة مديونيتها كونها الأقرب إلى المواطن في تلمس معاناته اليومية وأن وجودها جاء بهدف تسيير خدمة المواطن ضمن حدودها .

ثانيـًا: مفهوم نظام محاسبة المسؤولية ومقوماته:

إن تطبيق نظام محاسبة المسؤوليات نتج بسب اتساع وكبر الوحدات الاقتصادية التي لا تستطيع الإدارة العليا اتخاذ جميع القرارات الإدارية الضرورية لإداراتها،يتم تفويض السلطات للمستويات الإدارية الأدنى في الهرم الإداري وتحديد مسؤولياتها لهذه المستويات. فهذه المستويات تتخذ القرارات الإدارية المناسبة لإدارة مراكز المسؤولية في حدود التفويض الممنوح له والخاص بمركز المسؤولية ويكون مسؤول عن تلك القرارات والتي يعكسها تقرير الأداء. لذلك يتطلب تصميم نظام محاسبة المسؤولية دراسة التنظيم الإداري للوحدة الاقتصادية وتحديد المسؤول عن كل مركز مسؤولية.

ويتحقق نظام محاسبة المسؤولية من خلال اللامركزية باتخاذ القرار، والاشتراك الجاد والفعال للمستويات الإدارية المختلفة في إعداد الموازنات والمعايير والأهداف ،فهي تمد الإدارة العليا ببيانات عن أداء نشاط الوحدة الاقتصادية ككل وعن مراكز المسؤولية فيها مما يسهل عملية المتابعة ودون أن تفقد الإدارة العليا سيطرتها ورقابتها على أداء مراكز المسؤولية، ويساعد نظام محاسبة المسؤولية على تحقيق الإدارة بالأهداف عن طريق الرقابة الذاتية من خلال تشجيع المديرين التنفيذيين في إعداد خطط مراكزهم بما يتوافق مع خطط الوحدة الاقتصادية ككل، (عبد الرحيم وآخرون،1990 ، ص579). ويعرف مركز المسؤولية بأنه وحدة إدارية أو فنية موجودة في الوحدة الاقتصادية، وله هدف معين ويستخدم مصادر الوحدة الاقتصادية ومواردها من أجل تحقيق أهدافه، ويقع تحت سلطة شخص معين، وتنقسم مراكز المسؤولية إلى أربعة مراكز، وهي مركز تكلفة، ومركز إيراد، ومركز ربحية، ومركز استثمار(الرجبي، 2007،ص:42)

فقد عرفHilton محاسبة المسؤولية بأنها مجموعه من المفاهيم والأدوات التي تستخدم في المحاسبة الإدارية لقياس كفاءة الأشخاص والأقسام لتحقيق الأهداف المطلوبة (Hilton,1991,p,447) .وعرفها الادم، ورزق محاسبة المسؤولية بأنها نظام محاسبي يهدف للرقابة وتقييم الأداء في ضوء قيام المسؤولين في تنفيذ واجباتهم بحدود الصلاحيات المفوضة لهم،بالاعتماد على تقارير المحاسبية التي تبين أدائهم(ال ادم،

ورزق، 2006، ص:359).وقد بين الغرايبة وآخرون أن محاسبة المسؤولية تمثل الإجراءات الرقابية الممتدة من مرحلة الهيكل التنظيمي إلى مرحلة توزيع الصلاحيات وإلى التخطيط ومن ثم مقارنة التخطيط بالنتائج الفعلية(الغرايبة وآخرون،2011،ص:221).

ويعرف الباحث محاسبة المسؤولية بأنها النظام الذي يرتكز على وضع الخطط للوحدة الاقتصادية وربطها بتقارير الأداء وتحديد مراكز المسؤولية المفوضة باتخاذ القرارات لقياس أدائها وتقييمه وتحقيق الرقابة الفعالة عليها، وذلك لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ككل. واستنادا إلى أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ولتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في أية وحدة اقتصادية، لا بد من توافر المقومات الأساسية التي يقوم عليها النظام وهي كما يلي:

1- التنظيم الإداري (الهيكل التنظيمي) في الوحدة الاقتصادية:

يعد التنظيم الإداري أهم المقومات التي يعتمد عليها نظام محاسبة المسؤولية، حيث يتم توضيح خطوط السلطة والمسؤولية في التنظيم الإداري للوحدة الاقتصادية حسب طبيعة الأنشطة، ويتم ربط مراكز المسؤولية بموازنة تخطيطية ونظام تقارير يتماشى مع التنظيم الإداري، وتقوم الوحدات الاقتصادية عادة بإعداد توصيف للهيكل التنظيمي،باستخدام قائمة للوظائف والمسؤوليات لكل وحدة تنظيمية، وتتدرج المستويات الإدارية من أعلى إلى أسفل تبعا للسلطات والمسؤوليات (جودة وآخرون،2009 ص:30). بينما عرف زويلف وآخرون (1999) التنظيم الإداري" على انه الإطار الذي يضم القواعد واللوائح والصلات بين الأفراد، ويحدد سلطات العاملين ومسؤولياتهم وواجباتهم لتحقيق اهداف الخطة بعد ما تم تجميع اوجه النشاطات اللازمة لذلكً.

2- تفويض الصلاحيات لمركز المسؤولية

فمحاسبة المسؤولية تساعد في تفويض السلطات للمستويات الإدارية في الهرم الإداري ، حتى تتمكن الإدارة العليا من محاسبة المسؤول عن نتائج أعمال مركز

المسؤولية لابد من أن يكون المسؤول مفوضاً بصلاحيات تتناسب مع طبيعة نشاط المركز المطلوبة منه ويكون مسؤولاً أمام الإدارة عن نتيجة الأداء النهائي لمركز المسؤولية، (الغرايبة وآخرون. 2011).

3- إعداد الموازنات التخطيطية:

إن ترجمة أهداف الوحدة الاقتصادية وتوزيعها على مراكز المسؤولية بصورة كمية لا يتم إلا من خلال إعداد الموازنات التخطيطية، لذلك هي تمثل التعبير الكمي عن خطة الأداء، فهي ترتبط بالتنظيم الإداري وبمراكز المسؤولية، فعلى المديرين المسئولين عن التنفيذ ان يفهموا بيانات الموازنة فهما كاملاً بلغتهم العادية وليس بلغة المحاسب الفنية ، وأن يقدروا مدى الجهد المطلوب لتحقيق الموازنة(جودة وآخرون، 1990). إن نجاح نظام الموازنات التخطيطية وفاعليته بالتطبيق العملي يعتمد على مدى استخدام المديرين المسئولين عن تنفيذ الموازنات لبيانات الموازنات والتقارير الدورية،ومدى إشراكهم في إعدادها وواقعية تنفيذها، لذلك تعتبر الموازنات كأداة تستخدمها الإدارة العليا لتشجيع الرقابة الذاتية للمديرين المسئولين عن تنفيذ الموازنة، وكأساس تقارن به الأنشطة الفعلية مع المخططة بما يحقق الرقابة خلال التنفيذ، وكذلك يتم ربطها بنظام حوافز العاملين.

4- تطبيق نظام حوافز فعال

يبرز أهمية نظام الحوافز في تطبيق محاسبة المسؤولية من خلال قيام الإدارة العليا بربط أهداف العاملين بأهداف الوحدة الاقتصادية، بحيث يرتبط إشباع حاجات العاملين المادية والمعنوية من خلال مساهمته بتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية. ولكي تكون تقارير الأداء ذات فعالية ، لا بد من تعزيز نتائجها بتحديد أسباب الانحرافات السلبية لمنع تكرارها، وتحديد الانحرافات الإيجابية والأشخاص المسؤولين عن إحداثها ومكافأتهم ، لتشكل حافز مشجع لهم ولكافة العاملين، لذلك يجب أن يتم ربط نظام الحوافز بالموازنات التخطيطية (الغرابية وآخرون، 2011).

5- تقارير الأداء لمراكز المسؤولية:

تعد تقارير الأداء من الوسائل الرقابية المهمة، التي ترتبط بالخطة ومراكز المسؤولية، حيث تساعد في توضيح المشاكل وتحديد الانحرافات الجوهرية في الأداء. وتستخدم

التقارير لإبلاغ ومتابعة المسؤولين عن سير العمل، بحيث تمكنهم من معرفة المشاكل والانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية، لمعالجة المشاكل الرئيسية، وتساعد التقارير الرقابية الدورية التي تبين المشاكل والانحرافات المهمة إلى تحقيق الإدارة بالاستثناء.

تعتبر التقارير وسيلة الاتصال الرسمية بين المستويات المختلفة في التنظيم الإداري في الوحدة الاقتصادية، وتبين الأداء الفعلي والمخطط والانحرافات بينهما في فترة مالية محددة، ليتم تحليل الانحرافات وبيان أسبابها وتحديد المسؤولية عنها، لذلك يجب أن تعكس تقارير الأداء نشاط كل مركز من مراكز المسؤولية، وأن يكون محتواه ملائماً، وأن يتم إعداده وفق الأساليب العلمية، وأن يتسم شكل التقرير بالثبات بما يحتويه من بيانات بحيث تتلاءم أنشطة مراكز المسؤولية، وأن يتم تقديم التقارير وفق ما هو مقرر بالوحدة الاقتصادية(جودة وآخرون،2009).

6- وجود نظام الحوافز:

يعتبر نظام الحوافز الفعال من المقومات المهمة اللازمة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية ويرتبط بنتائج مراكز المسؤولية،فوجود الحافز يدفع الأشخاص للقيام بالعمل، فنظام الحوافز يعطي مكافأة للأداء المتميز في تنفيذ العمل، ويخلق المنافسة، مما ينعكس إيجابيا على أداء الوحدة الاقتصادية، ويجب ربط نظام الحوافز بالأداء وأن يتم ذلك خلال مرحلة التخطيط وإعداد الموازنات ليتم وضع معايير منح الحوافز وشروطها. وتقسم الحوافز إلى نوعين هما مادية ومعنوية وقد تمنح بصورة فردية لأفراد وقد تكون على مستوى الأقسام.

ثالثاً: دور محاسبة المسؤولية في الرقابة وتقييم الأداء:

ارتبط مفهوم محاسبة المسؤولية بمفهوم الإدارة اللامركزية ، وكأحد أساليب المحاسبة الإدارية ، إذ يمثل أداة الإدارة العليا في الرقابة وتقييم الأداء والتنسيق بينها وبين الإدارات الفرعية الأخرى. إن تحقيق نظام رقابي فعال في ظل اللامركزية في تفويض السلطات ووجود هيكل تنظيمي للوحدة الاقتصادية مبني على توزيع الصلاحيات، لا بد

من وجود أنظمة تخطيطية تعمل على وضع معدلات الأداء المخطط قبل التنفيذ الفعلي ، على أن يتم مقارنة الأداء المخطط مع الفعلي، وتحديد الانحرافات والأشخاص المسؤولين عن حدوثها(الغرايبة وآخرون،2011،ص:221). إن نظام محاسبة المسؤولية يفترض تحقيق الرقابة على أنشطة وعمليات الوحدة الاقتصادية من خلال الرقابة على الأشخاص المسؤولين عن هذه الأنشطة والعمليات، لذلك يجب أن تتوافق مصالح مديري مراكز المسؤولية مع أهداف الوحدة الاقتصادية ككل، ويجب أن يكون الهدف هو تحقيق الأهداف العامة للوحدة الاقتصادية.

فالرقابة تبدأ مع عملية التخطيط لتحقيق الأهداف، وتستمر مع عمليات التنفيذ الفعلية ، حيث يتم مقارنة التنفيذ الفعلي مع المخطط، لذلك نجد أن التخطيط والرقابة متلازمان، فالرقابة تقترن بمحاسبة المسؤولية، وعادة تبدأ الرقابة في نظام محاسبة المسؤوليات من أدنى المستويات الإدارية المسؤولة وتتصاعد حسب تعدد المستويات الإدارية طبقا للتنظيم الإداري، فهي تتعلق بالأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرارات، وهذه القرارات تستنفذ موارد مخصصة لمركز المسؤولية، فعندما يتم مساءلة متخذ القرار عن الانحرافات التي تمت نتيجة المقارنة مع ما هو مخطط، تكون نتيجتها التحكم باستغلال الموارد المتاحة واستخدامها بطريقة مثلى.إن قياس الأداء في ظل محاسبة المسؤولية يتطلب وجود علاقة ما بين المدخلات و المخرجات

ويرى الباحث أن أهمية نظام محاسبة المسؤولية تكمن بأنها جزء أساسي من نظام الرقابة الداخلي في الوحدة الاقتصادية، للرقابة على الموارد المستخدمة، وكفاءة استخدامها ولتقييم أداء مراكز المسؤولية، ولتعرف على مدى مساهمة كل مركز في تحقيق الأهداف الموضوعة.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في إنجاز هذا البحث على الخطوات التالية:

1- تم استخدام المنهج الاستنباطي في الحصول على البيانات الخاصة بالجانب النظري من المصادر المتاحة من كتب ودوريات علمية ورسائل جامعية ذات العلاقة بموضوع البحث.

2- واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي من خلال إعداد استبانة لجمع البيانات الأولية التي تتعلق بالظاهرة التي تمت دراستها، واعتمد الباحث على استبانة الجدبة (2007) بعد إن تم تطويرها من خلال استعراض الأدبيات، حيث قرأ فقراتها بماينسب جممع طبيعة الدراسة و بما يحقق أهدافها. حيث تكونت من جزأين الأول يتعلق بالخصائص الديموغرافية والثاني يتعلق بمجالات الدراسة والمكونة من خمسة مجالات. واستخدم الباحث نظام ليكرت ذا الخمس درجات (1-5) بحيث يعني الرقم (1) درجة تطبيق منخفضة جداً ، و (2) درجة تطبيق منخفضة، و (3) درجة تطبيق متوسطة، و (4) درجة تطبيق مرتفعة، و (5) درجة تطبيق مرتفعة.

3- قام الباحث بتسليم الاستبانة باليد إلى رؤساء البلديات ومدراء الدوائر والأقسام والمحاسبين والمدققين العاملين في البلديات لاستقراء أراءهم بموضوع الدراسة.

4- حدد الباحث ثلاثة مستويات للحكم على مستوى تطبيق محاسبة المسؤولية في البلديات على النحو الأتي: مستوى تطبيق عال إذا كان الوسط الحسابي يقع في الفئة من 4-5، ومستوى تطبيق متوسط إذا كان الوسط الحسابي يقع في الفئة من 3- اقل من 4، ومستوى تطبيق منخفض إذا كان الوسط الحسابي يقع في الفئة من 1- اقل من 3.

5- وللتأكد من صدق الأداة وأن المقياس الذي تم استخدامه في هذه الدراسة يقيس فعلياً ما ينبغي قياسه قام الباحث بالتأكد من الصدق الظاهري للأداة (Face Validity) بعرضها على مجموعة من المختصين.ولتحقق من ثبات الأداة استخدم معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، حيث بلغ معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا لأداة الدراسة (96.8٪) وهو أعلى من القيمة المقبولة كحد أدنى للاتساق الداخلي والتي تقدر بـ 60٪(Coake and Steed,2001)

6- تم تحليل البيانات و معالجتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية المعروف (SPSS)، واستخدمت التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، وتم

استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة اتجاهات أفراد العينة حول الأبعاد الرئيسية للدراسة بشكل عام. واستخدم اختبار(T-Test) لاختبار الفرضيات المتعلقة باتجاهات عينة الدراسة حول مجالات الدراسة،حيث تم الاعتماد على الوسط الفرضي (3) والذي يمثل درجة موافقة متوسطة لهذه العوامل ومقارنته مع متوسط إجابات العينة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من بلديات إقليم الشمال في الأردن والمكونة من محافظة اربد وجرش وعجلون والمفرق ، ويبلغ عدد البلديات فيها (46)[1] بلدية، حيث تم اخذ عينة منه مكونه من (23) بلدية آي بنسبة 50٪ من مجتمع الدراسة ، حيث تم التركيز على البلديات ذات الحجم الكبير بالإضافة الى اخذ التوزيع الجغرافي للبلديات في محافظات الإقليم ، وتم توزيع (138) استبانة على رؤساء البلديات ومديري الدوائر والأقسام والمحاسبين و المدققين العام لينفي البلديات، وتم استعادة (106) استبانة معبئة من البلديات، و (32) استبانة كانت فارغة،لأن بعض البلديات الصغيرة دمجت بعض الوظائف الموجودة فيها بيد شخص واحد مثلا لمحاسب والمدقق ودمج وظيفة مديرو رئيس قسم، وذلك لعد متوفر كوادر متخصصة فيها. وعند مراجعة الاستبانات المعبئة تم استبعاد (24) استبانة غير صالحة للتحليل، أما لعدم اكتمال البيانات وعدم الجدية في الاجابات، وذلك يصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (82) استبانة.

الأساليب الإحصائية:

تحليل وعرض النتائج ومناقشتها

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها في إطار الأهداف والأسئلة التي تم تحديدها سابقاً، وذلك على النحو التالي:

(1) وزارة الشؤون البلدية- دائرة تنظيم المدن والقرى

أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية لكل فئة:

جدول رقم (1): خصائص عينة الدراسة

الخاصية	توزيع الخاصية	التكرار	النسبة المئوية ٪
الجنس	ذكر	71	86.5
	أنثى	11	13.5
العمر	أقل من 30 سنة	19	23
	من 30- أقل من45 سنة	42	51
	من 45- أقل من60 سنة	21	26
	أكثر من 60 سنة	صفر	
المؤهل العلمي	بكالوريوس	44	53.6
	دبلوم	18	22
	ماجستير	11	13.4
	دكتوراه	صفر	
	أخرى	9	11
التخصص	محاسبة	35	42.7
	علوم مالية	6	7.30
	إدارة أعمال	8	9.75
	اقتصاد	6	7.30
	هندسة	12	14.65
	أخرى	15	18.3
الخبرة العملية في مجال العمل	أقل من 10 سنوات	16	19.5
	من 10- أقل من20 سنة	32	39
	من 20- أقل من30 سنة	18	22
	من 30- أقل من40 سنة	16	19.5
	أكثر من 40 سنة	صفر	
المستوى الوظيفي	رئيس بلدية	5	6
	مدير إداري	13	15.8
	مدير مالي	11	13.4
	رئيس قسم	15	18.3
	محاسب	25	30.5
	مدقق داخلي	13	16

يبين جدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة، حيث تشير النتائج إل يأن غالبية المستجيبين من فئة الذكور ويحملون الدرجة الجامعية الأولى على الأقل في تخصصات العلوم الإدارية وتركزت في تخصص المحاسبة ، وأيضا هناك ما نسبته 14065٪ يحملون درجة الهندسة بتخصصات مختلفة منها العمارة والهندسة المدنية، وبينت النتائج أن هناك خبرات جيدة في مجال العمل، وتؤكد هذه النتائج أن أفراد العينة مؤهلون لتعبئة الاستبانة بما ينسجم مع هدفها.

ثانيًا: تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة وفرضياتها

تحليل فقرات الفرضية الأولى المتعلقة في الهيكل التنظيمي الإداري في البلديات تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف لبيان إذا كان الهيكل التنظيمي الإداري في البلديات يحدد مراكز المسؤولية فيها ، تشير النتائج الظاهرة في جدول رقم (2)، بأن الفقرات ذوات الأرقام 1، 2، 4، 5، 6، 7، حصلت على وسط حسابي تراوح ما بين3.84-3.08 ،حيث تدل هذه النتائج على أن غالبية البلديات يوجد فيها هيكل تنظيمي إداري يحدد مراكز المسؤولية والمسؤولين عنها والصلاحيات بدرجة متوسطة، وأن هناك مديراً مختص لكل مركز مسؤولية وتتعاون هذه المراكز وتنسق فيما بينها،ويوجد وصف لإجراءات العمل. في حين تبين الفقرات الأخرى أن مستوى تطبيقها متدني فيما يتعلق بوجود دليل إجراءات مكتوب يبن المهام المطلوبة من مراكز المسؤولية ،وتحديد وصف وظيفي لكل وظيفة، وتفويض واضح لسلطة اتخاذ القرارات للمسؤولين في مراكز المسؤولية المختلفة ، أما على المستوى الكلي لفقرات الفرضية ،فقد بلغ الوسط الحسابي الكلي 3.09 أي بدرجة متوسطة.مما يشير إلى قيام البلديات بتصميم هياكلها التنظيمية بدرجة متوسطة،وبانحراف معياري مقداره 0.43 مما يدل على وجود تقارب بإجابات عينة الدراسة. بشكل عام تبين نتائج التحليل أن هناك أراء بمستوى متوسط حول قدرة الهيكل التنظيمي الإداري في البلديات من تحديد واضح لمراكز المسؤولية، ويرى الباحث بضرورة تصميم هياكل تنظيمية مبنية على أسس علمية للبلديات لتمكنها نم تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء. حيث اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الغرايبة واخزون،2011) ، ودراسة(جودة وآخرون ،2009).

جدول رقم (2): الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات المتعلقة بالهيكل التنظيمي الإداري في البلديات

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	يوجد هيكل تنظيمي إداري واضح ومعتمد في البلدية.	3.84	0.71	متوسطة
2	يبين الهيكل تنظيمي الإداري تقسيم مراكز المسؤولية في البلدية.	3.54	0.74	متوسطة
3	يتوفر في البلدية دليل إجراءات مكتوب يبن المهام المطلوبة من مراكز المسؤولية.	2.45	1.008	منخفضة
4	يوجد تحديد للمسؤوليات والصلاحيات لمراكز المسؤولية في البلدية.	3.08	1.059	متوسطة
5	تتعاون الأقسام والإدارات المختلفة في البلدية فيما بينها لإنجاز الأعمال المطلوبة.	3.23	0.69	متوسطة
6	يوجد مدير مختص لكل مركز مسؤولية وإدارة في البلدية.	3.63	0.89	متوسطة
7	يوجد وصف متسلسل لإجراءات العمل في المستويات الإدارية ومراكز المسؤولية المختلفة.	3.085	1.113	متوسطة
8	يتم تحديد وصف وظيفي لكل وظيفة في البلدية.	2.90	0.91	منخفضة
9	يوجد تفويض واضح لسلطة اتخاذ القرارات للمسؤولين في مراكز المسؤولية المختلفة.	2.85	1.01	منخفضة
10	يتم تحديد مكان عمل مراكز المسؤولية بما يسهل الإشراف عليها	2.95	1.017	منخفضة
11	تكون طبيعة العمل متجانسة في كل مركز مسؤولية	2.87	0.66	منخفضة
12	يوجد توحيد للأوامر الإدارية في مراكز المسؤولية.	2.40	0.70	منخفضة
	المجال ككل	3.09	0.43	متوسطة

ب- تحليل فقرات الفرضية الثانية المتعلقة بإعداد الموازنات التخطيطية في البلديات

تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف لبيان إذا كانت البلديات تقوم بإعداد الموازنات التخطيطية لتقييم أداء مراكز المسؤولية فيها والرقابة عليها، تشير النتائج الظاهرة في جدول رقم (3)، إليأن الفقرة رقم(1) حصلت على وسط حسابي

بلغ(3.14) وانحراف معياري(0.80) ، حيث تدل هذه النتيجة على أن غالبية البلديات تستخدم الموازنات التخطيطية في تخطيط إيراداتها ونفقاتها بدرجة متوسطة. في حين بينت النتائج أن كافة الفقرات الأخرى ذات العلاقة بمفردات تحليل الفرضية كان مستوى تطبيقها بدرجة منخفضة حول إعداد الموازنات التخطيطية في البلديات واستخدامها في تقييم أداء مراكز المسؤولية فيها والرقابة عليها ، وتعزى هذه النتائج لعدم وجود دراية ومعرفة في البلديات بنظام الموازنات التخطيطية، وكيفية ربطها بالأهداف التفصيلية المراد إنجازها من قبل مراكز المسؤولية، وكذلك ربطها بنظام الحوافز ،مما يؤدي إلى عدم إمكانية مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط.أما على مستوى الكلي لفقرات الفرضية، فقد بلغ الوسط الحسابي الكلي 2.77 أي بدرجة متوسطة وبانحراف معياري يبلغ (0.17).مما يشير إلى أن آراء عينة الدراسة بشكل عام يرون إن البلديات لا تقوم بإعداد الموازنات التخطيطية بالشكل الصحيح وفق الأسس العلمية، فكافة الإجراءات التي يتم القيام بها غير كافية ولا تصل للحد الأدنى المطلوب منها.وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الجدبة،2007).

جدول رقم (3): الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات المتعلقة بإعداد الموازنات التخطيطية لتقييم أداء مراكز المسؤولية فيها والرقابة عليها

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	تستخدم البلدية الموازنات التخطيطية في تخطيط إيراداتها ونفقاتها.	3.14	0.80	متوسطة
	تحدد البلدية موازنات تخطيطية فرعية لمراكز المسؤولية منبثقة من الموازنة التخطيطية الرئيسية.	2.77	0.85	منخفضة
3	تطلب المجالس البلدية من مراكز المسؤولية المشاركة في إعداد الموازنة التخطيطية.	2.56	1.06	منخفضة
4	يحرص المجلس البلدي بأن تعكس الموازنة التخطيطية الأهداف التفصيلية المراد إنجازها.	2.6	0.81	منخفضة

5	يراعي المجلس البلدي عند إعداد الموازنة التخطيطية إمكانية تحقيقها وتنفيذها.	2.63	0.76	منخفضة
6	يتم ربط التكاليف والإيرادات الفعلية بمراكز المسؤولية.	2.93	0.89	منخفضة
7	يتم استخدام الموازنة التخطيطية كأساس للمقارنة ما بين الأنشطة الفعلية المنفذة مع الأنشطة التقديرية بما يحقق الرقابة أثناء التفيذ.	2.79	1.01	منخفضة
8	يتم تعديل الموازنة التخطيطية في البلدية في الحالات والظروف الطارئة.	2.73	0.87	منخفضة
9	تقوم الجهات المسؤولة في البلدية بربط نظام حوافز العاملين في البلدية مع تنفيذ الموازنة التخطيطية.	2.87	1.08	منخفضة
10	يوجد ربط ما بين الهيكل التنظيمي الإداري ونظام الموازنة التخطيطية في البلدية.	2.72	1.02	منخفضة
	المجال ككل	2.77	0.17	منخفضة

ج- تحليل فقرات الفرضية الثالثة المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي في البلديات

تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف لبيان إذا كانت البلديات تقوم بإعداد الموازنات التخطيطية لتقييم أداء مراكز المسؤولية فيها والرقابة عليها، تشير النتائج الظاهرة في جدول رقم (4)، بأن الفقرات ذوات الأرقام (6،4،3،7،2،1) حصلت على وسط حسابي تراوح ما بين (3.01-3.84) وانحراف معياري تراوح ما بين (0.8-1.7)، حيث تدل هذه النتيجة على أن غالبية البلديات يوجد بها نظام معلومات محاسبي يمكنها من أداء أعمالها بدرجة متوسطة. أي أن في البلديات يوجد سجلات مالية ودفاتر محاسبية، ويرتكز العمل على وجود تعليمات وقوانين واضحة، والبيانات المالية في نهاية الفترة تعكس المعاملات المالية التي حدثت. في حين بينت النتائج أن كافة الفقرات الأخرى ذات العلاقة بمفردات تحليل الفرضية كان مستوى تطبيقها بدرجة منخفضة بناء على أراء عينة الدراسة فيما يتعلق بربط نظام المعلومات المحاسبي بالهيكل التنظيمي الإداري في البلدية، وتطوير النظام المحاسبي المستخدم باستمرار ، وبمدى الاستفادة من مخرجات النظام المحاسبي المستخدم في القرارات المتخذة من قبل المعنيين فيها. أما على المستوى

الكلي لكافة الفقرات فقد بلغ الوسط الحسابي الكلي (3.11) أي بدرجة متوسطة وبانحراف معياري يبلغ (0.39).مما يشير إلى أن أراء عينة الدراسة بشكل عام يوافقون بدرجة متوسطة بان البلديات لديها نظام محاسبي.وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة(الجدبة،2007)، ويرى الباحث بضرورة أن تسعى البلديات لتطوير نظام المعلومات الموجود لديها ليمكنها من مواكبة متغيرات متطلبات الأعمال التي تقوم بها.

جدول رقم (4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي في البلديات:

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	تتوفر في البلدية سجلات مالية ودفاتر محاسبية منظمة.	3.84	0.80	متوسطة
2	هناك وضوح في القواعد والسياسات المحاسبية المستخدم في نظام المعلومات المحاسبي.	3.58	1.00	متوسطة
3	يرتكز العمل في البلدية على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة.	3.36	1.07	متوسطة
4	يتم تبويب وتسجيل كافة التكاليف والإيرادات وفق المعايير المحاسبية المعتمدة.	3.17	1.01	متوسطة
5	يوجد ربط ما بين نظام المعلومات المحاسبي والهيكل التنظيمي الإداري في البلدية.	2.68	0.87	منخفضة
6	يوجد ربط ما بين نظام المعلومات المحاسبي ونظام الموازنة التخطيطية في البلدية.	3.01	1.03	متوسطة
7	تعكس البيانات المالية المستخرجة في نهاية الفترة كافة المعاملات المالية التي حدثت خلال الفترة.	3.39	0.76	متوسطة
8	يناسب النظام المحاسبي المستخدم في البلدية طبيعة أنشطتها.	2.82	0.86	منخفضة
9	يستفاد من مخرجات النظام المحاسبي المستخدم في القرارات المتخذة من قبل المعنيين فيها.	2.73	0.77	منخفضة
10	يتم تطوير النظام المحاسبي المستخدم في البلدية باستمرار.	2.75	0.82	منخفضة
11	يمكن النظام المحاسبي من بيان ومتابعة الاستحقاقات المالية المترتبة على المواطنين بكل شفافية.	2.91	0.83	منخفضة
	المجال ككل	3.11	0.390	متوسطة

د- تحليل فقرات الفرضية الرابعة المتعلقة بتقارير الرقابة والأداء في البلديات

تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف لبيان إذا كانت البلديات تقوم بإعداد الموازنات التخطيطية لتقييم أداء مراكز المسؤولية فيها والرقابة عليها، تشير النتائج الظاهرة في جدول رقم (5)، بأن الفقرات ذوات الأرقام (2 ،8 ،1) حصلت على وسط حسابي (3.23، 3.09 ،3.07) على التوالي، وبانحراف معياري (0.72، 1.03، 0.79) على التوالي، حيث تدل هذه النتيجة على وجود نظام تقارير للرقابة وتقييم الأداء في البلديات بدرجة متوسطة.وبالنظر لتلك الفقرات وفق آراء عينة الدراسة يتبين أن نظام التقارير يسمح بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للجهات المسؤولة، وترفع مراكز المسؤولية تقاريرها بصورة دورية للجهات المسؤولة وعند طلبها. في حين بينت النتائج أن كافة الفقرات الأخرى ذات العلاقة بفقرات الفرضية كان مستوى تطبيقها بدرجة منخفضة فيما يتعلق بالأمور التفصيلية من حيث محتوى التقرير وتفصيلاته بحيث لا يسمح بفرض رقابة فعالة على أداء مراكز المسؤولية ولا لتقييم أدائها، حيث لا تربط الانحرافات بين الأداء الفعلي مع المخطط بمراكز المسؤولية. أما على مستوى الكلي لكافة الفقرات فقد بلغ الوسط الحسابي الكلي (2.79) أي بدرجة منخفضة وبانحراف معياري يبلغ (0.23).مما يشير إلى أن أراء عينة الدراسة حول نظام تقارير الأداء والرقابة بشكل عام يوافقون بدرجة منخفضة بأن نظام التقارير الموجود لدى البلديات لا يلبي الغاية من الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء. وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة(جودة وآخرون،2009)، في حين اتفقت مع نتائج (الجدبة،2007)، ويرى الباحث أن نظام التقارير المتبع في البلديات يقيس أداءها على المستوى الكلي ، وليس على مستوى مراكز المسؤولية، لذلك من الضروري أن تسعى البلديات لتطوير نظام التقارير الموجود لديها، بحيث يعتمد على الأهداف وظروفها ، ويرتبط ارتباط وثيق بالتنظيم الإداري. ليمكنها من فرض الرقابة المالية والإدارية على أداء مراكز المسؤولية وتقييم أداءها.

جدول رقم (5): الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات المتعلقة بتقارير الرقابة والأداء في البلديات

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	يوجد نظام للتقارير في البلديات يعكس الأنشطة الممارسة في مراكز المسؤولية.	3.07	0.79	متوسطة
2	يسمح نظام التقارير المتبع في البلديات بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للجهات المسؤولة في الوقت المناسب.	3.23	0.72	متوسطة
3	يتم تصميم تقارير الأداء بأسلوب يمكن الجهات المسؤولة في البلدية متابعة الأنشطة الممارسة بكل فعالية.	2.74	0.75	منخفضة
4	تتضمن التقارير وصف كامل للمعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطة مراكز المسؤولية.	2.82	0.91	منخفضة
5	تتضمن تقارير الأداء تفصيلا بالأداء الفعلي والمخطط لمراكز المسؤولية.	2.93	0.90	منخفضة
6	تتضمن تقارير الأداء التكاليف والإيرادات الفعلية لمراكز المسؤولية لمقارنتها مع ما هو مخطط لها.	2.96	1.05	منخفضة
7	يسمح نظام التقارير المتبع في البلديات للجهات المسؤولة في البلدية بقياس وتقييم الأداء لمراكز المسؤولية.	2.89	0.87	منخفضة
8	ترفع مراكز المسؤولية تقارير الأداء بصورة دورية للجهات المسؤولة وعند طلبها.	3.09	1.03	متوسطة
9	ترفع تقارير الأداء وفق تسلسل خطوط السلطة التي حددها الهيكل التنظيمي الإداري للبلدية.	2.73	0.86	منخفضة
10	يتم ربط تقارير الأداء بالمسؤولين عن مراكز المسؤولية	2.71	0.79	منخفضة
11	تدرس الجهات المسؤولة في البلدية الانحرافات المهمة الواردة في تقارير الأداء وتحليليها.	2.51	0.74	منخفضة
12	تقوم الجهات المسؤولة في البلدية بربط الانحرافات بمراكز المسؤولية في البلدية لتحديد المسؤول عنها.	2.39	0.73	منخفضة
13	يتم اتخاذ الإجراءات العلاجية من قبل الجهات المسؤولة في البلدية لمعالجة الانحرافات غير المرغوب بها.	2.74	0.90	منخفضة
14	تقوم الجهات المسؤولة في البلدية بمساءلة المسؤولين في مراكز المسؤولية عن أسباب الانحرافات غير المرغوب بها.	2.61	0.97	منخفضة
15	تسهم تقارير الأداء في رقابة مراكز المسؤولية	2.54	0.91	منخفضة
	المجال ككل	2.79	0.23	منخفضة

هـ- تحليل فقرات الفرضية الخامسة المتعلقة بنظام الحوافزفي البلديات

تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف لبيان إذا كانت البلديات تقوم بإعداد الموازنات التخطيطية لتقييم أداء مراكز المسؤولية فيها والرقابة عليها، تشير النتائج الظاهرة في جدول رقم (6)، بأن الفقرات ذوات الأرقام (1 ،2 ،6) حصلت على وسط حسابي (3.62، 3.06 ،3.06) على التوالي، وبانحراف معياري (0.73، 0.97، 1.10) على التوالي، حيث تدل هذه النتيجة على وجود نظام حوافز للعاملين، ويطبق بعدالة، ويقلل من الانحرافات غير المرغوبة بدرجة متوسطة. في حين بينت النتائج أن كافة الفقرات الأخرى ذات العلاقة بفقرات الفرضية كان مستوى تطبيقها بدرجة منخفضة فيما يتعلق بتحفيز العاملين بتنفيذ العمل، وربطها بتحقيق الأهداف المعبر عنها بالموازنة، وتشجيعها على المنافسة بين مراكز المسؤولية، واتباعها الأسس الموضوعية عند إقرارها. أما على المستوى الكلي لكافة الفقرات فقد بلغ الوسط الحسابي الكلي (2.79) أي بدرجة منخفضة وبانحراف معياري يبلغ (0.31).مما يشير إلى أن أراء عينة الدراسة حول نظام الحوافز بشكل عام يرون بدرجة منخفضة بأن نظام الحوافز في البلديات غير فعال ، وأن عملية من الحوافز لا تخضع إلى أسس موضوعية ، بل تعتمد على جوانب شخصية أخرى،. وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة(جودة وآخرون،2009)، ودراسة (الغرايبة وآخرون،2011) في حين اتفقت مع نتائج (الجدبة،2007). وحسب علم الباحث بأن هناك أسسـاً وتعليمات لمنح الحوافز لموظفي البلديات صادرة من وزارة الشؤون البلدية بدء العمل به من عام2013. لذلك من الضروري أن تسعى البلديات بتطبيق نظام الحوافز الموجود لديها بكل شفافية وموضوعية ، ويجب أن ترتبط الحوافز بتحقيق الأهداف مما يزيد من الفاعلية والكفاءة.

جدول رقم (6): الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات المتعلقة بنظام الحوافز في البلديات

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	يوجد في البلدية نظام حوافز للعاملين.	3.62	0.73	متوسطة
2	يطبق نظام حوافز للعاملين على العاملين في البلدية بعدالة.	3.06	0.97	متوسطة
2	يحفز نظام الحوافز العاملين على تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم بفعالية.	2.49	0.94	منخفضة
3	تتناسب الحوافز الممنوحة مع طبيعة المسؤوليات المكلف بها ، ووفقا للهيكل التنظيمي الإداري.	2.55	0.51	منخفضة
4	يتم ربط الحوافز بتحقيق الأهداف المعبر عنها بالموازنة التخطيطية.	2.95	0.96	منخفضة
5	تسهم الحوافز في تحسين نوعية العمل المقدم من قبل العاملين.	2.68	1.09	منخفضة
6	يقلل نظام الحوافز المطبق من الانحرافات غير المرغوبة والتي تشكل هدراً لموارد البلدية.	3.06	1.10	متوسطة
7	يسهم نظام الحوافز المطبق من الحد باستغلال موارد البلدية من قبل العاملين.	2.66	1.05	منخفضة
8	تعلن الجهات المسؤولة في البلدية أسماء العاملين الحاصلين على الحوافز مع بيان أسباب استحقاهم لها.	2.73	0.77	منخفضة
9	يسهم منح الجهات المسؤولة في البلدية شهادات تقدير لمراكز المسؤولية التي حققت أهدافها في استمرارها في عملها بفاعلية.	2.52	0.76	منخفضة
10	يشجع تطبيق نظام الحوافز مراكز المسؤولية المختلفة إلى التنافس فيما بينها في إنجاز عملها بفاعلية.	2.58	0.96	منخفضة
11	يسهم تطبيق نظام الحوافز إلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات.	2.84	0.96	منخفضة
12	تمنح الجهات المسؤولة في البلدية الحوافز المادية والمعنوية وفق أسس موضوعية تعتمد الكفاءةوالسلوك الحسن للعاملين.	2.55	1.16	منخفضة
	المجال ككل	2.79	0.31	منخفضة

ثانيـًا: اختبار الفرضيات

الهدف من اختبار الفرضيات هو الإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، وذلك بناءً على اختبارT-Test، وقاعدة القرار في قبول الفرضية أو رفضها هي على النحو الاتي: تقبل الفرضية العدمية(الصفرية) اذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية. الجدول رقم(7) يبين نتائج اختبار الفرضيات وهي:

جدول رقم (7): نتائج اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار(T)

الفرضيات	الوسط الحسابي المحسوب	الوسط الحسابي الافتراضي	قيمة (ت) المحسوبة	دلالة ت*	نتيجة اختبار الفرضية
(**HO1**: لا يوجد تحديد واضح لمراكز المسؤولية في الهيكل التنظيمي الإداري في البلديات.	3.06	3	0.517	0.615	قبول الفرضية العدمية
(**HO2**: لا تقوم البلديات بإعداد الموازنات التخطيطية لتقييم أداء مراكز المسؤولية فيها والرقابة عليها.	2.77	3	4.130-	0.003	رفض الفرضية العدمية
(**HO3**: لا يوجد نظام معلومات محاسبي متطور في البلديات يلبي احتياجات مراكز المسؤولية ليمكنها من أداء أعمالها.	3.11	3	0.968	0.356	قبول الفرضية العدمية
(**HO4**: لا تستخدم البلديات نظام تقارير دورية متكاملة لمتابعة أداء مراكز المسؤولية فيها وتقويمها.	.2.79	3	3.349-	0.005	رفض الفرضية العدمية
(**HO5**: لا يوجد نظام حوافز فعال للعاملين يسهم في تعزيز تطبيق نظام محاسبة المسؤوليات في البلديات.	2.791	3	2.360-	0.036	رفض الفرضية العدمية

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

اختبار الفرضية HO1: يبين الجدول رقم (7) نتيجة اختبار (T)، حيث أظهرت النتائج أن قيمة الدلالة0.615=α وقيمة (T) المحسوبة بلغت0.517= T. عند مستوى دلالة050.، مما يعنيقبول الفرضية العدمية ورفض البديلة.وهذا يدل على أن الهيكل التنظيمي الإداري لا يحدد مراكز المسؤولية بوضوح ، حيث بلغ الوسط الحسابي للتطبيق الفقرات الكلية للفرضية والبالغة(3.06) لا تختلف عن المتوسط الحسابي الافتراضي للتطبيق والبالغ (3) أي أن الهيكل التنظيمي الإداري المطبق لا يختلف عن مستوى التطبيق الافتراضي له.

اختبار الفرضية HO2: يبين الجدول رقم (7) نتيجة اختبار (T)، حيث أظهرت النتائج أن قيمة الدلالة0.003=α وقيمة (T) المحسوبة بلغت4.130-= T. عند مستوى دلالة050.، مما يعنيرفضالفرضية العدمية وقبول البديلة.وهذا يشير إلى أن البلديات تقوم بإعداد الموازنات التخطيطية لتقييم أداء مراكز المسؤولية فيها والرقابة عليها، حيث بلغ الوسط الحسابي للتطبيق الفقرات الكلية للفرضية (2.77) وهي أقل من المتوسط الحسابي الافتراضي للتطبيق والبالغ (3) أي أن تطبيق بإعداد الموازنات التخطيطية أقل من المستوى الافتراضي لتطبيقها.

اختبار الفرضية HO3: يبين الجدول رقم (7) نتيجة اختبار (T)، حيث أظهرت النتائج أن قيمة الدلالة0.356=α وقيمة (T) المحسوبة بلغت0.968= T. عند مستوى دلالة050.، مما يعنيقبول الفرضية العدمية ورفض البديلة.وهذا يدل على نظام المعلومات المحاسبي لا يلبي احتياجات مراكز المسؤولية ليمكنها من أداء أعمالها، أي أن الوسط الحسابي للتطبيق الفقرات الكلية للفرضية (3.11)، إي لا يختلف عن المتوسط الحسابي الافتراضي الذي تبنته الدراسة والبالغ (3) أي أن مستوى تطبيق نظام المعلومات المحاسبي لا يختلف عن مستوى التطبيق الافتراضي له.

اختبار الفرضية HO4: يبين الجدول رقم (7) نتيجة اختبار (T)، حيث أظهرت النتائج إن قيمة الدلالة0.005=α وقيمة (T) المحسوبة بلغت3.349-= T. عند مستوى دلالة050.، مما يعنيرفضالفرضية العدمية وقبول البديلة.وهذا يشير إلى إن البلديات تستخدم نظام تقارير دورية لمتابعة أداء مراكز المسؤولية فيها وتقويمها، حيث بلغ الوسط الحسابي

للتطبيق الفقرات الكلية للفرضية والبالغة(2.77) وهي أقل من المستوى الافتراضي للتطبيق الذي تبنته الدراسة والبالغ (3)، أي أن مستوى التطبيق لنظام التقارير أقل من المستوى الافتراضي لتطبيقه.

اختبار الفرضية HO5: يبين الجدول رقم (7) نتيجة اختبار (T)، حيث أظهرت النتائج أن قيمة الدلالة0.036=α وقيمة (T) المحسوبة بلغت2.360-= T. عند مستوى دلالة050.، مما يعنيرفضالفرضية العدمية وقبول البديلة.وهذا يشير إلى وجود نظام حوافز للعاملين يسهم في تعزيز تطبيق نظام محاسبة المسؤوليات في البلديات، حيث بلغ الوسط الحسابي للتطبيق الفقرات الكلية للفرضية (2.79) وهي أقل من المتوسط الحسابي الافتراضي للتطبيق والبالغ (3) أي أن التطبيق نظام حوافز للعاملين أقل من المستوى الافتراضي للتطبيق.

الاستنتاجات والتوصيات:

يمكن تلخيص أهم النتائج والاستنتاجات لهذه الدراسة بالاتي:

1- يوجد لدى البلديات هيكل تنظيمي إداري تقليدي،بين مراكز المسؤولية فيها، حيث تفتقر البلديات إلى دليل إجراءات مكتوب يبين المهام المطلوبة من مراكز المسؤولية ووصف وظيفي لكل وظيفة، وقصور بتفويض اتخاذ القرار في مراكز المسؤولية.
2- تستخدم البلديات الموازنات التخطيطية في تخطيط إيراداتها ونفقاتها على المستوى الكلي،ولا ينبثق عنها موازنات تخطيطية فرعية، وهناك قصور باستخدامها كأساس للمقارنة مابين الأنشطة الفعلية المنفذة مع التقديرية، ولا ترتبط بنظام الحوافز المطبق، وقصور بمشاركة مراكز المسؤولية بإعدادها.
3- يوجد نظام للتقارير في البلديات يسهم بتوفير البيانات للمسؤولين، إلا انه يعاني من قصور فيما يتعلق بتصميمه ومحتوياته، بحيث لا يمكنها من تحديد الانحرافات وربطها بمراكز المسؤولية، وتقييم أداءها، ولا إمكانية إجراء مقارنة الإنجاز الفعلي مع المخطط.

4- يوجد في البلديات نظام معلومات محاسبي يرتكز على القوانين والتعليمات، إلا أنه يعاني من قصور فيما يتعلق بارتباطه بالهيكل التنظيمي الإداري، وحاجته للتطوير.

5- يوجد في البلديات نظام للحوافز، إلا أنه يعاني من قصور بتطبيقه أي لا يشجع الموظفين على تنفيذ الأعمال الموكلة لهم، لشعورهم بعدم الشفافية والموضوعية باختيار الموظفين المستحقين لها، ولا ترتبط الحوافز بإنجاز الأعمال المطلوبة من قبل مراكز المسؤولية، ولا يشجع التنافسية بين مراكز المسؤولية، ولا يسهم بتخفيض التكاليف. ولا يرتبط نظام الحوافز بتنفيذ الموازنة التخطيطية.

6- نتيجة غياب المساءلة لمراكز المسؤولية وللعاملين ينجم عنه ترهل إداري وفساد مالي يصعب متابعة المتسببين به، مما يؤدي إلى استنزاف موارد البلدية ويجعلها غير قادرة على تأدية أعمالها بكفاءة وفعالية.

7- تبين إن هناك عاملين في البلديات يشغلون وظائف غير مؤهلين اليها من الناحية العلمية والعملية، مما يتسبب بالترهل الإداري الذي ينجم عنه تضخم بالكوادر العاملة على حساب كفاءة العمل.

ب: التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1- ضرورة زيادة الاهتمام بالهيكل التنظيمي الإداري في البلديات لتحقيق التكامل بين السلطات ومراكز المسؤولية. بحيث يتم تصميم هياكل تنظيمية مبنية على أسس علمية للبلديات لتمكنها من تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء.

2- ضرورة مشاركة مراكز المسؤولية بإعداد الموازنات التخطيطية، وتحديد موازنة فرعية لكل مركز مسؤولية،لتتمكن الجهات المعنية من متابعة الأداء الفعلي مع المخطط، وتحليل أسباب الانحرافات غير المرغوب بها.

3- إيجاد نظام رقابة ومساءلة يمكن المجالس البلدية وأجهزة الرقابة الرسمية والشعبية من محاسبة البلديات ومجالسها وموظفيها عن أي تقصير حيث لا صلاحيات دون مساءلة.

4- ضرورة أن تسعى البلديات بتطبيق نظام الحوافز الموجود لديها بكل شفافية وموضوعية ، ويجب أن ترتبط الحوافز بتحقيق الأهداف مما يزيد من الفاعلية والكفاءة.

5-تحقيق استقلالية المجالس المحلية، وإزالة هيمنة وزارة البلديات عليها، بحيث تستطيع اتخاذ قراراتها وتنفيذ مسؤولياتها بيسر وسهولة ودون وجود عراقيل أو تقييد لأداء مسؤولياتها.

6-أن تسعى البلديات لتطوير نظام التقارير الموجود لديها، بحيث يعتمد على الأهداف وظروفها ، ويرتبط إرتباطاً وثيقاً بالتنظيم الإداري. ليمكنها من فرض الرقابة المالية والإدارية على أداء مراكز المسؤولية وتقييم أداءها.

7-إعادة صياغة قانون البلديات بما يضمن قيام المجالس المحلية المنتخبة بتأدية واجباتها ومسؤولياتها بطريقة حضارية بعيدة عن المحسوبية.

8-أن يتم إشغال الوظائف المختلفة من قبل أشخاص مؤهلين وحسب الحاجة الفعلية لإشغالها.

المراجع العربية

1-ادم، يوحنا والرزق، صالح،(2006) المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.

2- الجدبة، علي حسن (2007)، قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في الأجهزة الحكومية الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة الإسلامية.

3- جودة،، عبد الحكيم مصطفى ، والشيخ، عماد يوسف، والسبوع، سليمان سند،(2009)" مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية" مجلة الزرقاء

للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء الأهلية، المجلد التاسع ، العدد الثاني.

4- الحوري، سرحان زياد، والعمري، أحمد محمد (2013)، مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 9، العدد 2.

5-خشارمة، حسين، والعمري، احمد (2004) ،"قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الأجهزة الحكومية: دراسة ميدانية"،مجلة أبحاث اليرموك، مجلد 20، العدد 1-أ.

6-الرجبي، محمد تيسير،(2007)المحاسبة الإدارية. الطبعة الرابعة،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7-الرواشدة، شاهر علي(1987) الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية، حاضرها ومستقبلها، الطبعة الأولى،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

8-الزعبي،خالد سمارة(1988) تشكيل المجالس المحلية وأثرة على كفايتها في نظم الإدارة المحلية، الطبعة الثانية.عمان-الأردن.

9-زويلف، مهدي، واللوزي، موسى، والحوامدة، نضال، والصرايرة ، اكثم (1999)، التنظيم والاساليب والاستشارات الإدارية. الطبعة الاولى، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان- الاردن.

10-عبد الرحيم،علي، والعادلي، يوسف، والعظمة،محمد(1990)، أساسيات التكاليف والمحاسبة الإدارية. الطبعة الأولى. منشورات ذات السلاسل، الكويت.

11-عبدالله، علي مال الله، وذنون ، إسراء يوسف، والتمي، خالد غازي،(2012)" أهمية محاسبة التكاليف في الوحدات الحكومية ودورها في رقابة أدائها"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 92.

12-الغرايبة، فاتنة فلاح، والدبعي ، مأمون، وابو نصار ، محمد (2011)" مدى تطبيق مقومات محاسبة المسؤولية في الشركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية وأثرة في ربحية الشركة وكفاءتها التشغيلية"،مجلة دراسات للعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، مجلد 38، العدد1.

13-قانون البلديات رقم (9) لسنة 1955.

المراجع الأجنبية

1- Al-Bawab, AtefAqeel (2012),**Impact of Decentralization and Responsibility Accounting in Performance Evaluation for The Decentralized Entities at the Yemenian Banks (An Empirical study**).Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business VOL 3, NO 11.pp.611-626.

2- Antle, Rick and Demski Joel (1988), **The Controllability Principle in Responsibility Accounting,** The Accounting Review, Vol. LXIII, No. 4.

3- Coake, S. J. and Steed, L. G. (2001). **"SPSS Analysis without Anguish Version 10.0 for Windows"**. New York: John Wiley and Sons.

4- Cox, Clifford T, Nix, Harold M, and Wichmann, Henry (1989), **Responsibility Accounting and Operational Control for Governmental Units**, Accounting Horizons.

5- Garrison, Ray H, Noreen, Eric W, and Brewer, Peter C.(2009). **Managerial Accounting**, (12) edition. New York: McGraw-Hill.

6- Mojgan, Safa (2012).**Examining the Role of Responsibility Accounting in organizational Structure** , American Academic & Scholarly Research Journal Vol. 4, No. 5

7- Rowe, Casey, Birnberg, Jacob C. and Shields, Michael D.(2006)"**Effects of organization process change on responsibility accounting and managers revelations of private knowledge**. Accounting Organization and Society.(33):164-198.

8- Vonasek, Joseph (2011), **Implementing Responsibility Center Budgeting,** Journal of Higher Education Policy and Management, Vol. 33, No. 5, pp. 497-508.

دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لشركات القطاع الصناعي دراسة استطلاعية على عينة من الشركات الصناعية العراقية

د.محمد المعتز المجتبى ابراهيم
جامعة الطائف / السعودية

أ. محمد حازم إسماعيل الغزالي
جامعة الموصل/العراق

ملخص:

هدف البحث الى تأكيد دور الإفصاح المحاسبي في الحد من المخاطر بخلق قيمة إضافية للشركات الصناعية بالإضافة الى توضيح دور نظم المعلومات المحاسبية في شركات القطاع الصناعي من خلال توفير معلومات محاسبية تتسم بالمصداقية والشفافية وأيضا المساهمة في عملية رقابة وتقييم أداء الشركات وقياس كلفته.تمثلت مشكلة البحث في الانهيارات المالية والمحاسبية التي واجهت العديد من شركات القطاع الصناعي مما كان له الاثر السلبي في قيمة الشركات وموقفها التنافسي في الاسواق المالية. وتظهر أهمية البحث من خلال إبراز دور الإفصاح المحاسبي الذي يمكن أن يلعبه بوضع رقابة على أداء الشركات للحد من المخاطر في ظل غياب عامل الربح كأحد المؤشرات المهمة لتقييم هذا الاداء. استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي في بناء القاعدة النظرية للبحث والمنهج التحليلي من خلال الاساليب الإحصائية حيث تم توزيع استبانة على العينة المستهدفة في شركات القطاع الصناعي العراقية وتحليلها احصائياً. توصلت الدراسة الى نتائج من اهمها وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح المحاسبي و ادارة المخاطر في شركات القطاع الصناعي حيث يؤثر الإفصاح المحاسبي إيجابياً في إدارة الخطر من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة حول الخطر المحدق بالمؤسسة وسهولة التعامل مع الخطر والتقليل من آثاره إلى الحد الأدنى. وكما إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يعد احد أهم عناصر اتخاذ القرارات المبنية على معلومات عادلة. من اهم التوصيات التي قدمها البحث الاحتفاظ بقاعدة بيانات للمخاطر التي تواجهها المنظمة، وأن تتولى هيئة مشرفة مسؤولية متابعة مستوى التزام الشركات الصناعية بقواعد تقييم إدارة المخاطر، وتشكيل لجان تتولى

مراقبة عملية التطبيق، بالإضافة الى كيفية التعامل مع هذه المخاطر التي تحيط بشركات القطاع الصناعي.

Abstract

Aim of the research to emphasize the role of accounting disclosure in reducing the risk of creating additional value for industrial companies in addition to clarify the role of accounting information systems in the industrial sector companies through the provision of accounting information credible and transparent, and also contribute to the control and evaluation of the performance of companies and measuring cost. Find represented a problem in the financial and accounting landslides that have faced many of the industrial sector companies, which had a negative impact on the value of companies and its competitive position in the financial markets. And showing the importance of research by projecting a the role of the accounting of disclosure could play on the Status of control the performance of companies to reduce risk in the absence of a profit factor as one important indicators to evaluate this performance. The study used the descriptive style in building the theoretical base of research and analytical approach through statistical methods where questionnaire was distributed to the targeted the sample in the Iraqi industrial sector companies and statistically analyzed.The study reached the most important results of a positive correlation between the accounting disclosure and risk management in the industrial sector companies where the accounting disclosure positive in risk management by providing the necessary data and information about the danger to the institution and the ease of dealt with risk and reduce its effects to a minimum affect.Just as the disclosure of accounting information is one

of the most important elements making decisions is based on fair information. Of the most important recommendations made by the research retain data of the risks faced by the organization database, and assume supervisory body responsible to follow the level of commitment of industrial companies the rules of risk management evaluation, and forming committees to monitoring the application process, as well as how to deal with these the dangers that surround companies of the industrial sector.

مقدمة

إن للإفصاح المحاسبي دور مهم في تقليل المخاطر التي جاءت لتمثل الحل المناسب لمعالجة أسباب الانهيار وأزمة الثقة التي ترتبت عليه والتي طال تأثيرها في أغلب التعاملات في بالأسواق العالمية والتي كان من أهم مسبباتها الرئيسية هو التضليل وضعف مستوى التدقيق الداخلي مما أدى الى فقدان الثقة في أدارات ومجالس أدارات الشركات والانظمة الرقابية والمحاسبية المتبعة في تلك الشركات، وضرورة نقلها حيز التطبيق، لذلك فإن الإفصاح المحاسبي يعد أحد ركائز هذا التطبيق، إذ ينبغي أن يرتقي دور الافصاح في الشركات الى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال الكشف عن تقويم النشاطات المالية والادارية والتشغيلية، وتوفير المعلومات المالية للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه الاستراتيجية بشكل صحيح، وكذلك تفعيل دور الإفصاح المحاسبي بالاطلاع على هذه الاستراتيجية لمنحه تحقيق الاهداف المرجوة مع تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعة كيفية علاجها.

مشكلة البحث:

لقد واجهت شركات القطاع الصناعي العديد من الانهيارات المالية والمحاسبية مما اقتضى ضرورة الإفصاح المحاسبي للحد من المخاطر المالية والادارية والامن الصناعي للقضاء على المخاطر التي تواجه شركات القطاع الصناعي بالإضافة الى دور الإفصاح

المحاسبي في تحقيق الشفافية لعرض المعلومات المحاسبية للحد من الخطر والتركيز على نقاط الضعف واستعمال طرق محاسبية مبتكرة والاستفادة من المرونة في تطبيقها تشكل عوامل رئيسية في التأثير في قيمة الشركات وموقفها التنافسي في الاسواق المالية بالإضافة الى عدم فهم وتطبيق إدارة المخاطر بشكل سليم.

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان ما يلي:

1- التأكيد على الإفصاح المحاسبي لتقليل المخاطر ودوره في خلق قيمة إضافية للشركات.

2- توضيح دور نظم المعلومات المحاسبية في اداء الشركات الصناعية من خلال تصميم نظم معلومات محاسبية والتي تساهم في توفير معلومات محاسبية شفافة.

3- إن الإفصاح المحاسبي يساعد على رقابة وتقييم أداء الشركات وقياس كلفة خدماتها من خلال تطوير الاتجاهات الحديثة والتي شهد تطبيقها نجاحاً في العديد من الدول المتقدمة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال إبراز دور الإفصاح المحاسبي والذي يمكن أن يلعبه بوضع رقابة على أداء الشركات لقليل المخاطر، في ظل غياب عامل الربح كأحد المؤشرات المهمة لتقييم هذا الاداء.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية واحدة مفادها " إن الإفصاح المحاسبي للمؤسسات يعمل على رفع كفاءة النظام المحاسبي من خلال تقليل المخاطر لأداء المؤسسة".

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في بناء القاعدة النظرية للبحث من خلال الرجوع إلى الكتب والبحوث العلمية المنشورة ذات العلاقة بالموضوع. ومن ثم اعتمد على المنهج التحليلي من خلال توزيع استمارات الاستبانة على افراد وتحليلها في البرنامج الاحصائي لعينة الدراسة في شركات القطاع الصناعي.

المبحث الأول: علاقة الإفصاح المحاسبي بإدارة المخاطر

إن للإفصاح المحاسبي دورهم في لتقليل المخاطر التي تساعدها في التحكم بأداء الشركة من خلال المساهمة في منع أو الحد من ارتكاب المخالفات القانونية او عن طريق عدم التزاماتها بالقوانين واللوائح للأعمال الشركات باتجاه مسؤولياتها الأخلاقية تجاه المجتمع والذي يؤثر على القرارات الادارية الاستثمار والذي يعمل على التزام جميع الشركات بالمسؤوليات الأخلاقية والقانونية في تطبيق القواعد والأنظمة القانونية والذي له أثر على مصداقية الإفصاح المحاسبي للشركات في تداول الأسهم في الأسواق.

المطلب الأول: دور الإفصاح عن المحاسبي في حماية حقوق حملة الأسهم

تعد حماية حقوق حملة الأسهم في الشركات بالدرجة الأساسية لظهور تقييم إدارة المخاطر حيث أن مبدأ منظمةOECD في تقييم إدارة المخاطريتمثل في دور الإفصاح كما يلي:

1- الإفصاح عن المعلومات لحماية حقوق حملة الأسهم في الوقت المناسب لحماية نقل الملكية.
2- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب لتصويب القرارات التي تتعلق بالتغيرات الأساسية في الشرك.
3- الإفصاح المحاسبي عن المعلومات التي تتعلق بحماية الأسهم لتحديد أداء الشركة، الذي يساعد بوضع الرقابة على أداء الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة.

4- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للتقارير المالية لحماية الأسهم للمالكين والمرتبطة بتداولها في سوق الأوراق المالية ضمن قواعد يحددها السوق والتي تساعد على ما يلي:

- الرقابة على الشركات التي تداول أسهمها بالسوق.
- الإفصاح عن المعلومات الخاصة بعمليات الاستحواذ أو أية معلومات غير عادية تسفر عن بيع الشركة.
- تمكين حملة الأسهم من الاطلاع على المعلومات المحاسبية بصورة تفصيلية.
- استمرار نمو ونجاح الشركات الخاضعة للأسواق المالية.

وعليه إن الإفصاح المحاسبي يعمل على تقليل المخاطر والذي يمنحها القدرة في الرقابة على الشركات لحماية استثماراتها وتقييم الاداء الإدارية للشركات ومساعدتها في اتخاذ قراراتها الإدارية والاستثمارية، لما تقدمه من تقييم أسهم الملكية للمساهمين وحقوقهم.

المطلب الثاني: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن الآلية التي يتم من خلالها إيجاد وتنظيم التطبيق والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركات بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة وذلك من خلال تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم وباستخراج الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة [1]. وكما يتوقف نجاح تنفيذ تقييم إدارة المخاطر وآلياتها بكفاءة وفاعلية على ما يتاح لها من معلومات، وخاصة المعلومات المحاسبية، إذ تعتمد هذه الآليات في أداءها وتحقيقها لأهدافها على نظام المعلومات المحاسبية الذي يهدف إلى توفير تقارير مالية معدة وفقا لمعايير محاسبية سليمة، وتعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية، ويوفر الإفصاح الكافي المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية بما يفي

(1) أبو العطا، نرمين، ،(2003)،حوكمة الشركات – سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد الثامن، يناير، ص47.

باحتياجات مستخدمي التقارير المالية من حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، فضلا عن توفير المصداقية للتقارير المالية من خلال تدقيقها من قبل التدقيق الداخلي والخارجي ولجنة التدقيق وفقا لمعايير التدقيق [1]، حيث إن الإفصاح والشفافية عن حقيقة ما يجري في الشركات يؤدي إلى حماية حقوق صغار حملة الأسهم، وقد قام البنك الأسيوي للتنمية بدراسة أثبت فيها أن هناك ارتباط قوي بين الحصول على المعلومات وخطر الفشل للكثير من الشركات في بلدان شرق أسيا، وعليه إذا لم يكن هناك إفصاح فلن يكون هناك محاسبة وإذا لم يكن هناك محاسبة فلن يكون هناك عدل في معاملة صغار حملة الأسهم.

المطلب الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في حماية حقوق أصحاب المصلحة

إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لها دور مهم في حماية حقوق أصحاب المصالح لأصحاب الشركات من خلال تقييم الخطر وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والتي تهدف إلى:

1- تحديد القواعد التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية التي تنظم العلاقات بين الإدارة والملاك (حملة الأسهم) والآخرين من أصحاب المصلحة [2].

2- توفير إشراف على أدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الوحدة الاقتصادية والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المنشأة[3].

وعليه فإن الآليات الداخلية والخارجية للرقابة على الخطر وأصحاب المصالح والممارسات التي تتضمنها كل آلية والغايات النهائية لها، حيث أن رضا أصحاب المصالح كافة وضمان بقاء الشركة في بيئة الأعمال والمنافسة يتضمن مجموعة من الإجراءات والتطبيقات التي تمنح المدراء كل الحقوق التي تحفزهم لتعظيم قيمة الاستثمارات والقرارات التمويلية التي تعتمدها إدارة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها الداخلية

(1) Duffy, M. 2004,, corporate Governance and client Investing, journal of Accountancy, janp1.

(2) العيد، جلال،(2008)،حوكمة الشركات ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية، ص1.

(3) IIA, (2002) the Institute of Internal Auditor, Standards for the professional practice, Framework of Internal Auditing, August, p1.

والخارجية والتي تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من خلال تحديد التوجه الاستراتيجي للشركة ورقابة أدائها واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي في مبدأ الإفصاح والشفافية

أن الإفصاح المحاسبي يعزز من التعاون بين أصحاب المصلحة والشركة من أجل العمل على تنميتها وديمومتها وذلك من خلال وصفه للواقع الحقيقي لها والذي بدوره يخلق حالة من الترابط والمشاركة فيما بينها. حيث يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المحاسبية والذي له دور في تحقيق المصالح للمالكين والذي يعد أحد أهم المؤشرات في تقييم الأخطار للشركات المختلفة، وعليه فإن تقييم إدارة المخاطر التي أصدرتها العديد من المنظمات في مختلف دول العالم عناية كبيرة للإفصاح والشفافية. إذ ينبغي أن يضم الإفصاح المحاسبي السليم والصحيح كافة الموضوعات المهمة والتي تتعلق بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وتقييم إدارة المخاطر. وإن الإفصاح المحاسبي في عرض المعلومات والبيانات بصورة كافية يعمل على تحقيق الرقابة الجيدة ولتنفيذ آلياتها بفاعلية إعداد التقارير المالية للشركات والبيانات ذات الصلة والتي تدعم من استقلالية التدقيق في تقريره السنوي عن نتائج التدقيق وفي تقييم كفاءة الرقابة الداخلية بالإضافة إن الإفصاح عن يدعم استراتيجيات الشركة في تداول أسهمها وأسعارها في سوق الأوراق المالية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر

يعتبر موضوع إدارة المخاطر من أهم الموضوعات البارزة في الثقافة المحاسبية الجديدة على المستوى العالمي وخصوصاً في أعقاب الأزمات المالية التي حدثت في عدد من دول العالم خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى الاهتمام بأسباب هذه الأزمات على المستوى المحاسبي لمعرفة أسبابها وطريقة المعالجة، إضافة إلى اهتمام مسؤولي الوحدات الاقتصادية، ولقد أدى تحرير القطاع المالي والتقلبات في الأسواق المالية وزيادة المنافسة الى تعرض المؤسسات الى مخاطر وتحديات جديدة مما يستلزم قيام المؤسسات الاقتصادية بتبني طرق ابتكاريه لإدارة أعمالها وما هي المخاطر المصاحبة لها لكي تستطيع

أن تحافظ على حصتها السوقية وتستمر في دائرة المنافسة، حيث إن مسؤوليات المحافظة على النظام المحاسبي أصبحت مسؤولية مشتركة بين عدد من الأطراف الذين يديرون المؤسسة حيث يمثل مجلس الإدارة الطرف الرئيس في عملية إدارة المخاطر والذي يجب عليه توجيه الأوامر للكشف عن تلك المخاطر. وعليه سيقوم الباحث بالتطرق إلى مفهوم المخاطر في المقصد الأول من هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر هي جزء من دورة المخاطر المسموح بها في المنظمة استناداً الى إجراءات الرقابة الداخلية الموضوعة من قبل الإدارة، ووفقاً لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) فأن إدارة المخاطر هي"احتمالية تنفيذ أو عدم تنفيذ امر ما أو عمل ما قد يؤثر بشكل سلبي على المشروع أو النشاط الخاضع للتدقيق[1]، واستنادا إلى Pickett فأن المخاطر كلمة مشتقة من كلمة إيطالية بمعنى التجرؤ (to dare) ونعني بها الاختيار بدلاً من المقياس المطابق[2].

ويرى بعض المحاسبين ان عملية تحسين الأداء الاقتصادي للمنظمات تتم من خلال تحسين إدارة المخاطر وان هذا المفهوم يجب ان لا ينظر إليه على انه مفهوم سلبي (خطر) وانما النظر إليه باتجاه ايجابي أي ان الخطر يعد مفتاح قيادة أنشطة المنظمة وان التحكم المؤسسي يعتبر استجابة استراتيجية من قبل المنظمة للخطر، وعليه فان كل منظمة لكي يكون لها نظام رقابة داخلية يتمتع بالكفاءة يجب ان يتكون من العناصر المترابطة والمتداخلة مع بعضها والمتمثلة بالمحيط الرقابي وتحديد المخاطر ونظم المعلومات والاتصالات والسيطرة واجراءات الرقابة[3]، ومما لاشك فيه إن هذا الاطار المتكامل للرقابة

(1) Herman son, Dana R. Rihenberg, Larry, 2003, Internal Audit and organizational Governance, The Institute of Internal Auditors Research Foundation copyright by IIA

(2) Pickett, K. H. Spencer, 2005, The Essential Hand-Book of internal auditing, John Wiley & Sons, Ltd

(3) جمعة ، احمد حلمي،(2003)، التحكم المؤسسي وابعاد التطور في اطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي المهني الخامس – تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة ، 24-25 ايلول ، عمان ، الاردن

الداخلية التي وضعته لجنة Committee of Sponsoring Organization (COSO) يهدف الى وضع ضوابط لمنع واكتشاف أي مخالفات او تجاوزات في العمليات عند ممارسة النشاط لزيادة الثقة في البيانات المالية المنشورة، ويمكن استخدام المعايير التالية لتحقيق الفائدة الأكبر من إدارة المخاطر[1]:

1- مرونة أكثر في العمل مع برامج مخططة.

2- تنفيذ الأنشطة في الوقت المحدد لها بفاعلية.

3- تأكيد اكبر في الوصول الى الأهداف الرئيسية للمشاريع.

4- التقدير والاستعداد لاستغلال جميع الفرص الناجحة.

5- تحسين رقابة الخسائر.

6- تحسين الرقابة على البرامج وتكاليف الأعمال.

7- زيادة المرونة الناتجة من فهم جميع العمليات والمخاطر المرتبطة بها.

8- تقليل التكاليف المفاجئة من خلال فاعلية وشفافية تخطيط العمليات الطارئة او المحتملة.

المطلب الثاني: تحديد وتقييم المخاطر

تعد عملية تحديد المخاطر عملية نظامية تقوم بها الوحدة الاقتصادية باستمرار لتحديد المخاطر وحالات عدم التأكد و إن تحديد الأنشطة او الفعاليات تقود إلى الحصول على معلومات واسعة حول مصادر الخطر والمجازفة وعوامل.الخطر والكشف عن الخسارة التي تساعد في تقدير النتائج الايجابية والسلبية وكما ينبغي أن يتم تحديد المخاطر بطريقة منهجية حيث يتم تحديد كافة الأنشطة والعمليات المهمة وكذلك كافة المخاطر المتدفقة منها مع الأخذ بنظر الاعتبار التغييرات الهامة المرتبطة بهذه الأنشطة. ومن الأمثلة على أساليب تحديد المخاطر، (استمارة الاستبانة، المقارنة المرجعية في الصناعة، ورش عمل تقييم المخاطر، التدقيق والتفتيش) [2].

(1) Coso, (1992), Report of the Committee of Sponsoring Organizations of the tread way commission: Internal control – Integrated Framework, New York: AICPA, www. Tread way commission.org.

(2) The Institute of Internal Auditors، Risk Management Standard,2002,www.iia.org.uk، p:2.

حيث بعد عملية التحدي تتم عملية تقييم تلك المخاطر عبر قياس وتحليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية والاستثمارية والمخاطر ذات العلاقة بإنجاز أهداف الوحدة الاقتصادية بغرض تحديد الأسلوب الأمثل للإدارة لتقدير أهمية الخطر الذي قد تم تحديده والذي يدور حول الأخذ بنظر الاعتبار ارجحية فالأخطار ليست متساوية من حيث إمكانية الحدوث والنتائج المحتملة لحدوث الخطر. ونتائج حدوثها، وتصنف المخاطر استنادا لذلك إلى ثلاث مستويات هي (عالية، متوسطة، واطئة) على التوالي تقييم، ولغرض الوصول إلى تقيم أفضل فهنالك من يصنفها الى خمس مستويات وهي على التوالي (مؤكدة، محتملة، ممكنة، غير محتملة، نادرة) و(عالية جداً، عالية، متوسطة، واطئة، واطئة جداً) [1].

وعليه وبعد عملية التحديد يتم الاستجابة على تلك المخاطر من خلال وضع إجراءات وقائية مناسبة للحد منها. أن النظام الدقيق للحد من المخاطر يجب آن يسمح للإدارة بالتحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرفي وضع حدود للتحمل داخل المصرف كما يجب ان يتأكد من ان الأوضاع التي تتعدى المستويات التيتم ولغرض تسهيلها وتقديرها من قبل حائزة على اهتمام الإدارة الفوري. ويتم التعامل مع المخاطر والتحكم بها يفترض ان يتم توزيع المخاطر و فق الاتي[2]:

1- المخاطر التي يجب تجنبها وهي المخاطر الواقعة خارج قدرة وقابلية المؤسسة على تحملها.

2- المخاطر التي يمكن اشراك أطراف اخرى في تحملها وذلك باستخدام إجراءات وتدابير مختلفة للقيام بمهام محددة كالتدقيق الداخلي أو الانظمة المعلوماتية وغيرها.

---

(1) Griffiths, David , Risk Based internal Auditing , three views on implementation: WWW. Interalaudit. biz, p:18.

(2)) الرمحي، زاهر. (2006)، " الاتجاه المعاصر في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم coso، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

3- المخاطر التي يجب التخفيف من وطأتها ولكن يمكن تحملها ولكنها بحاجة الى اتخاذ تدابير واجراءات وانظمة ضبط داخلي للتحكم بها.

4- المخاطر المقبولة ومعايير قبولها.

وعليه ومما تقدم هناك بعض الاجراءات الوقائية التي تمكن الادارة من القيام بها لحماية المؤسسة من المخاطر والحد من الاثار السلبية التي يمكن ان يتعرض لها ومن اهم هذه الإجراءات[1]:

- الرقابة، وتتمثل في وضع اجراءات رقابية تضمن عدم وقوع المخاطر او تقليلها الى أدنى حد ممكن.
- التنويع، ويقصد بذلك تنويع مصادر التمويل والاستثمارات والعمليات لتقليل المخاطر.
- المشاركة، اي مشاركة أطراف اخرى في تحمل هذه المخاطر مثل التأمين والكفالات.
- النقل، توزيع المخاطر بنقلها الى طرف اخر.
- قبول الخطر، اي قبول الادارة لمستوى معين من المخاطر وهذا يتم في الحالات التي تكون اثار المخاطر السلبية قليلة وكلف معالجتها عالية.
- الإفصاح المحاسبي عن جميع البيانات والمعلومات لكي يتم اتخاذ جميع التدابير.
- تجنب المخاطر، اي تصميم عمليات لتجنب المخاطر وفق خطط معينة لتقليلها.

وعليه ومما سبق يمكن أن تتم عملية التدقيق والرقابة كأي عملية ادارية فان موضوع الرقابة من المواضيع المهمة ولابد من مراجعة العمليات والاجراءات السابقة على أساس مستمر.و ينبغي التعرف على التغييرات التي تحدث في بيئة العمل ليتم بعد ذلك القيام بأجراء التعديلات اللازمة على الأنظمة والاجراءات وتتطلب عملية الرقابة توفير توكيد بشان الاجراءات (الضوابط) الرقابية المعمول بها مناسبة مع حجم وطبيعة وتعقد

(1) هندي، منير إبراهيم. (2010)، "ادارة البنوك التجارية/ مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.

النشاطات والمخاطر التي تواجهها ولابد ان تتم هذه الرقابة من قبل جهة مستقلة كدائرة التدقيق الداخلي من خلال القيام بوضع خطط وبرامج تدقيق بشكل يتوافق مع أهمية المخاطر التي تتعرض لها أنشطة العمل والإبلاغ عن نتائج أعمالها بتقارير يتم رفعها الى مجلس الإدارة او لجنة التدقيق والتي ينبغي ان تعالج[1]:

أ- أساليب الرقابة لاسيما المهام الإدارية لإدارة المخاطر.

ب- العمليات المستخدمة في تحديد المخاطر وكيفية معالجتها من خلال نظم ادارة المخاطر.

ج- النظم الرقابية الاساسية المطبقة في ادارة المخاطر.

د- النظم المطبقة في الرقابة والتدقيق.

المقصد الثالث: انواع المخاطر

تتمثل المخاطر المالية والمخاطر الأخرى للأعمال الاقتصادية أمام المؤسسات، نتيجة لعدم الإفصاح عن المعلومات بشكل عام وعن الإفصاح المحاسبي الجيد بشكل خاص، وبإمكان المؤسسات التصدي لهذه المخاطر إذا ما قررت تحديد تلك المخاطر وتحويطها وللتعرف على أنواع المخاطر في المؤسسات والتي تندرج وفق الاتي[2]:

1- المخاطر الماليـــة، وتشير الى أي فعل يتسبب في ضياع الأموال، مثل القروض والتغير في اسعار العملات، الفوائد العالية على الأموال المقترضة، السرقة.

2- مخاطر الأعمال، مثل فقدان حصة الشركة في السوق او وضع أسعار سوق خاطئة، كشف المعلومات للمنافسين عن سياسة التسعير ونسبة المشاركة في الســـوق، الاستراتيجية والوسائل الخاصة للتعامل مع الزبائن.

3- الكوارث التي تسبب الاضرار بالممتلكات مثل الهزات الارضية والحرائق والارهاب والحروب

---

(1) The Institute of Internal Auditors، Risk Management Standard,2002,www.iia.org.uk، p:13.

(2) العمري، اديب، والملكاوي، إبراهيم الخلوف. (2007)، " دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

4- الأمن الصناعي وهذه تتطلب سلامة بيئة العمل والتقيد بتعليمات وقواعد السلامة العامة.

5- المخاطر المركبـــة، تكون العمليات ضمن المخاطر المركبة متكاملة في عملية القرارات الادارية.

6- المخاطر الكبيرة، وهي المخاطر التي يمكن ان تؤدي الى خروج الشركة خارج نطاق الأعمال بسبب تقادم منتجاتها.

وعليه فإن تقييم الخطر متى واين يمكن ان يحدث، إذيتضمن التخطيط للعملية رسم الخريطة في تقييم الخطر والذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك التعرف على إطار عملية تحليل الخطر وتحديده، والذي يكون ايضاً عبر الإفصاح المحاسبي في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية، حيث إن تحديد المخاطر يكون بطرق مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق، ويمكن التحكم بالخطر من خلال الرقابة و الافصاح عن جميع العمليات الإدارية والمحاسبية الكفيلة بتقليل او منع الضرر والتي يجب أن تجرى في عملية تقييم الخطر من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها.

وتكمن صعوبة تقييم المخاطر في تحديد معدل حدوثها وعادة ما يكون من الصعوبة هو في تحديد الموجودات غير المادية، لذلك يلتم الالتجاء الى تحليل الخطر بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

1- وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخروعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية.

2- محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما.

3- التقليل من حدة الخسائر الناتجة عند حدوثها.

وعليه إن إدارة المخاطر ما هي إلا نظام تحمل المسؤولية والصلاحية في الوصف الوظيفي، والتي تحتاج إلى عمليات إفصاح لكي يتم اتخاذ القرارات الرشيدة، وتوجه

الإجراءات المتوقعة إلى أوامر العمل، ويعتبر التوقيت مهم في اتخاذ القرار وتكمن الخطورة في التأخير، حيث تلعب المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ومدى توفرها ودقتها دور مهم في حالة التعرض للمخاطر، وهناك دوماً مخاطر تنتج عن انتشار معلومات خاطئة عن التعليمات والقواعد والإجراءات، والنمط السائد هو تضمين الأخبار الجيدة ونسيان الالتزامات السيئة. ويجب ان يكون هناك نظام متابعة للتأكد من فهم الموظفين للتعليمات ونظام تحكم جيد للتأكد من وصول المعلومات. وقد ازدادت أهمية إعطاء المعلومات الصحيحة في البيئة التنافسية. سيقوم الباحث بالتطرق الى دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر.

المبحث الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر

يعتبر الإفصاح المحاسبي جوهر العمليات الواردة في التقارير المالية والتي هي من أهم الوسائل لتقليل المخاطر وآلياتها الداخلية، وإن توفير المعلومات المحاسبية والافصاح عنها يعمل على ترشيد القرارات ومساعدة الشركة بالتنبؤ بالتدفقات النقدية، حيث إن تحسين البيئة المحاسبية يعمل على تعزيز الثقة في التقارير المالية والذي يساعد على حماية حملة الأسهم وتوفر معلومات للأطراف الخارجية، بالإضافة الى الكشف عن الحالة المالية للشركة، وكما تساعد مستخدميها من حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في تقييم المركز المالي للشركة وخاصة فيما بتعلق بالسيولة واحتساب معدل العائد على الاستثمارات وتقييم هيكل رأس المال وتحديد درجة المخاطرة للشركة والقضاء على أسباب الفساد المالي والإداري في الشركة والذي يعد من أهم أهداف تقليل المخاطر.فضلاً عن تمكنهم من الحصول على العديد من المؤشرات المالية وغير المالية لغرض تقويم أداء الشركة وتحقيق المساءلة.

ويعد الإفصاح المحاسبي المفتاح الرئيسي لتقييم المخاطر، وينبغي إن يكون في الترتيب المناسب وبالدقة والكفاية مع الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق[1].وعليه إن الإفصاح المحاسبي ينفذ من خلال آليات الرقابة الداخلية بفاعلية وكالاتي:

(1) Bahaa – Eldin z, (2003), legal impediments to disclosure in MENA – Egyptian capital market authority, p4.

1- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لرسم استراتيجيات الشركة:

تعمل الإدارة على وضع قواعد التي يفصح عنها نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية للشركة والتي تقوم برسم الخطط الاستراتيجية للوصول إلى الأهداف المرجوة، والتي تقويم بتوفير البدائل الاستراتيجية لاتخاذ أفضل قرار استراتيجي في تحديد مقدار السيولة وقرارات الاندماج والقرارات التمويلية طويلة الأمد.

2- الإفصاح المحاسبية في تدعيم عمل لجان التدقيق للإدارة المخاطر:

إن للتدقيق دورا مهمـًا في تفعيل تقييم إدارة المخاطر حيث يشكل القاعدة الرئيسية في تحقيق أقصى كفاية إنتاجية للمحافظة على الاستثمار، ويساعد الإدارة في الوصول إلى درجة من التأكيد المعقول عند قياس وتقييم المعلومات المحاسبية[1]، وإن تنفيذ نظام الرقابة الداخلية بفاعلية يحمي مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة ويقلل حدوث الأخطاء والتلاعب بالقوائم المالية.

حيث إن الإفصاح المحاسبي يساعد لجان التدقيق في توفير البيانات المالية لها وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية، وإجراء اختبارات مدى الالتزام ومن ثم فأن لجنة التدقيق الفعالة تعزز وظيفة التدقيق الداخلي والتي بدورها تدعم لجنة التدقيق في ضمان جودة التقارير المالية التي تعدها الإدارة، وأن جودة هذه العلاقة التكاملية تنعكس إيجابيـًا على جودة تقييم المخاطر[2]. وتعد لجان التدقيق من أهم أدوات الرقابة في الشركات المساهمة، كما وتعتبر أحد أهم دعائم تحقيق تقليل المخاطر وآلياتها الداخلية، حيث تقوم بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وتوثيق مصداقية الأساليب المستخدمة في الشركة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية[3].

---

(1) حسن، محمد نجيب صادق، (2006)، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد – وجهة نظر محاسبية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، جامعة الزيتونة، ألأردن، ص15.

(2) محمد، سمير كامل، (2008)، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات – دراسة تطبيقية – مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية – العدد رقم (1) المجلد رقم 45، ص79.

(3) الرحيلي، عوض بن سلامة، (2008)، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م22 ع1، ص193.

3- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لتقليل المخاطر:

لقد أثار موضوع لتقليل المخاطر جدلاً كبيراً من قبل المساهمين والمستثمرين في الشركات وقطاع المصارف الى القلق على استثماراتهم وجعل الحكومات تدرك أن تلك التشريعات والقوانين السائدة الذي حد باهتمام المستثمرين وذلك تطبيق الرقابة الداخلية من اجل تجنيب تلك الشركات الخسائر الكبير، حيث تقوم لجان التدقيق بمراقبة اداء المديرين التنفيذيين ومساءلتهم عن مدى تنفيذهم للأهداف على أساس المعلومات المحاسبية المفصح عنها والخاصة بأداء المديرين خلال فترة معينة محددة، فضلا عن تقويم اداء الشركة وحسن سلامة الإدارة وتقويم اداء أعمال اللجان التابعة لمجلس الإدارة من خلال الافصاح المعلومات الواردة في التقارير المالية الذي له دور مهم في تنفيذ آلية الرقابة من خلال توفير معلومات تتسم بالانسجام والدقة والمصداقية وفي الوقت المناسب إلى لجان التدقيق للقيام بواجباتها ومهامها والوفاء بالتزاماتها تجاه الشركة وتحقيق حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة. إذ أن الإفصاح الدقيق عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة، يتقلل من حالات تضارب المصالح في الشركة وتزيد من حالات الاندماج بين أصحاب المصالح عن طريق زيادة فاعلية الإفصاح والمساءلة والرقابة والحوافز. بالإضافة الى أن الجان الرقابية تقوم بتوفير الشفافية والإفصاح عن جميع أعمال أنشطة الشركة والإدارة والتي لابد لها بأن تعم لتوفير بيئة داعمة للرقابة السليمة وذلك من خلال القوانين التي تصدرها الحكومات وأجهزة الرقابة والأسواق المالية.

المقصد الرابع: دارسه استطلاعية في الشركات الصناعية.

بعد استعراض الجانب النظري للدراسة وما يتعلق بمفهوم وأشكال الافصاح المحاسبي والمخاطر الادارية والمحاسبية والتعرف على علاقة الإفصاح المحاسبي بإدارة المخاطر.

فإننا سنحاول في إيجاد علاقة الإفصاح المحاسبي بإدارة المخاطر خلال الدراسة الميدانية في بعض الشركات الصناعية العراقية، وتحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل

الإحصائي(SPSS) بغية الوصول إلى اهم أساليب المقاومة لعملية الافصاح المحاسبي التي تقف في وجه الإبداع ومن ثم وضع أبرز التوصيات للتغلب على هذه المعوقات.

لذلك سيقوم الباحث بإجراء عمليات فحص في بعض الشركات الصناعية التي قد تواجه بطبيعة البيئية الخارجية المحيطة بها مخاطر ادارية وقد تكون هذه التغيرات جذرية.

اولاً: وصف مجتمع الدراسة وعينتها.

تعيش حالياً الانظمة الادارية المحاسبية في العراق ومعظم المدن العربية في ظل عدد من التطورات بعيدة المدى في ظل النظام العالمي الجديد الذي فرض على تلك الأنظمة الإدارية أن تستعد لتحمل أدوات ومسئوليات محورية غير تقليدية، ومع امتداد سنوات القرن العشرين حدثت تغيرات وتطور في الأفكار والمفاهيم بشأن دور الافصاح المحاسبي وإسهامه المتوقع في التقليل من المخاطر الادارية، وقد صاحب هذا التطور تغيرات عديدة في دور الدولة و اداراتها للتقليل من تلك المخاطر الادارية وظهرت جهود مستمرة لتطوير ورفع كفاءة وقدرات الأجهزة المحاسبية والإدارية.

ثانياً: المجتمع المستهدف:

تم التركيز على رأس الهرم والإدارة العليا والوسطى والدنيا في المنظمات التي تم اختبارها، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة حجمها (70)، فرداً موزعين على كافة الأقسام والفروع وتختلف درجاتهم ومسمياتهم الوظيفية والإدارية، حيث تم اختبار الموظفين المعنيين عبر توزيع (100) استبانة واسترداد (70) منها وهو ما يشكل (70٪) من العينة مجتمعة.

ثالثاً: كيفية قياس المتغيرات:

بعد استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يُعرف على أنه، "محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة القائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع سياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها" ويتم اللجوء إلى هذا المنهج عند معرفة مسبقة بجوانب وأبعاد ظاهرة معينة. وقد تم الاعتماد على الاستبيان للوصول الى المعلومات.

رابعاً: اختبار صدق الاستبيان:

1- اختبار قوة الترابط بين متغيرات الدراسة.

يبين الجدول (1) قوة الارتباط بين المحاور والعبارات التي تقع ضمن هذ المحاور وهل العبارات الموجودة في كل المحور تتلاءم معه ككل أم لا، حيث دلت النتائج على وجود علاقات تراوحت ما بين علاقات قوية جداً ومتوسطة وقد تراوحت أرقام الارتباطات ما بين (**0**.987) وأدنى قيمة (**0**.824**) وعند الرجوع إلى الأرقام الموجودة في الجدول (1) والنظر إلى الجدول الخاص بمستوى الدلالة (sig) الجدول (1) الترابط بين كل محور والاستبانة بشكل عام.

Correlations

		المالية	الاعمال	مخاطر الامن الصناعي	المخاطر المركبة
المالية	Pearson Correlation	1	.981**	.827**	.987**
	Sig. (1-tailed)		.000	.000	.000
	N	70	70	70	70
الاعمال	Pearson Correlation	.981**	1	.863**	.974**
	Sig. (1-tailed)	.000		.000	.000
	N	70	70	70	70
مخاطر الامن الصناعي	Pearson Correlation	.827**	.863**	1	.824**
	Sig. (1-tailed)	.000	.000		.000
	N	70	70	70	70
المخاطر المركبة	Pearson Correlation	.987**	.974**	.824**	1
	Sig. (1-tailed)	.000	.000	.000	
	N	70	70	70	70

**. Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).

يمكن ملاحظة أن جميع الارتباطات بين المحور وعباراته لا يمكن أن تحدث بالصدفة وأن جميعا أقل من (050.)، وبالتالي يمكن أن تكون النتائج التي حصلنا عليها

دليل على ملائمة المحور المتعلق بالتغيير في المنظمة على القياس بغية الوصول إلى تطبيق التغير الإداري الإبداعي في المؤسسات الحكومية.

وبهذا نلاحظ أن الاستبانة متماسكة وصالحة للتوزيع وجمع المعلومات، وهذا ما دلت علية أرقام الترابطات والتي تفاوتت بين قوي جداً ومتوسط، بالإضافة إلى قوة الترابط بين كل محور مع الاستبيان بشكل عام وهذا ما يدعم رأي المحكمين بصلاحية وقدرة هذه الاستبانة على الحصول على المعلومات اللازمة.

خامساً: اختبار صدق الاستبانة (Reliability). الجدول (2) معامل الثبات بطريقة الفا كرونباخ.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.974	43

إن ثبات الأداة يقصد به في حال إعادة تطبيق الاستبانة في ظروف مماثلة فإننا سوف نحصل على نفس النتائج، أي أن الإجابة ستكون واحدة إلى حد ما في حال تكرر تطبيقها على نفس الأشخاص في أوقات مختلفة (ولا يقصد بذلك أن النتائج سوف تكون في حالة تطابق تام (100٪) ولكن من الممكن أن تكون قريبة إلى النتائج السابقة، وبعد تطبيق مؤشر الفا كرونباخ على جميع الاسئلة والتي بلغت (43) كانت النتيجة معامل آلفا كرونباخ (0 . 974)، مما يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت من أجله.

سادساً: استعراض الإجابات وكيفية توزيعها.

1. **توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس**: الجدول (3) التحليل الإحصائي للجنس.

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
1.0	0.5003	1.442	55.7%	39	ذكر
			44.3%	31	انثى
			100.0%	70	Total

أظهر التحليل الإحصائي للجنس في عينة الدراسة بأن ما يقارب (55.7%)، من إجمالي المبحوثين هم من فئة الذكور، وأن ما تبقى أي نسبة (44.3%) يمثلون الإناث مما يدل على تقارب النسب من بعضها، أي أنّ عدد الذكور في المنظمة أكبر من عدد الإناث، وبالعودة لتحليل هذه النتيجة يمكن أن يكون السبب نظراً للظروف الأمنية وطغيان الطابع الشرقي العربي على الشركات الصناعية فيكون توظيف الذكور في الوزارة أكبر من الإناث على الرغم من وجود تقارب كبير، ويعود هذا التقارب الى أنّ جميع الجامعات العراقية تمنح شهادات لكلا الجنسين، مما يدل على تقارب الوظائف بين الجنسين، والشكل التالي بوضح ذلك:

2. توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير العمر:الجدول (4) التحليل الإحصائي للعمر.

المتغيرات	Frequeny	Percent	Mean	Std. Deviation	Mode
أقل من 25 سنة	3	4.3%	2.242	0.5229	2.00
من 25إلى 40 سنة	47	67.1%			
أكثر من 45 سنة	20	28.6%			

أظهر التحليل الإحصائي للعمر في عينة الدراسة بأن (4.3%)، من إجمالي المبحوثين هم من الفئة العمرية (أقل من *25* سنة)، في حين بلغت نسبة الفئة العمرية الثانية (67.1%) وهي تشمل على الأفراد في المرحلة العمرية (من *25* الى *40* سنة)، وأخيراً شكلت الفئة العمرية (أكثر من *45* سنة) ما نسبته (28.6) وهذه النتيجة تبعث على الطمأنينة حيث أثبتت الدراسات أنّ علماء النفس يؤكدون على أنّ، "الشخص المستبان له القدرة على تحديد دور الافصاح المحاسبي واهمية في تقليل المخاطر الادارية للشركة في سن الثلاثين الى أوائل الأربعين والذي يكون له أثر ايجابي على خبراتهم وقدراتهم الإبداعية في تحديد دور الافصاح المحاسبي ودوره في تحديد الخطر داخل المؤسسة". والشكل التالي يوضح ذلك:الشكل (4) نسبة أعمار أفراد العينة.

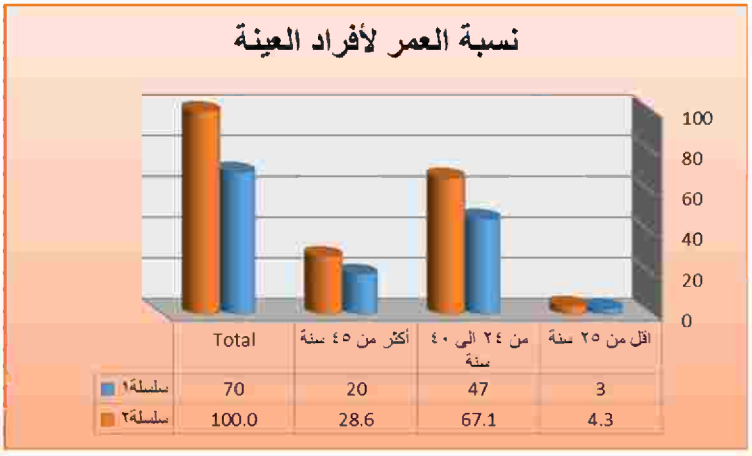

3. توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير المؤهل العلمي

الجدول (5) التحليل الإحصائي للمؤهل العلمي.

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
2.00	0.407	2.085	4.3%	3	ثانوي
			82.9%	58	جامعي
			12.9%	9	دراسات عليا

ويبين الجدول (5) والشكل (5) أن المؤسسة تقوم باختيار موظفيها بناءً على المؤهل العلمي حيث كان أغلب الموظفين من حملة الشهادات الجامعية ومن الفئة العمرية الشابة وهذه نقطة قوة يمكن الاستفادة منها عند تطبيق دور الافصاح المحاسبي للحد من الخطر، إذ أن الاعتماد على المؤهل العلمي في التوظيف يدل على الاهتمام والوعي بأهمية المؤهل العلمي، للارتقاء بالمنظمة كون الأفراد الحاملين للشهادات يكونون أكثر مقدرة على تسير بالمنظمة بالشكل السليم وهذا ما نستنتجه من حصول أصحاب الشهادات الجامعية على أعلى نسبة، كل هذا دل عليه أن أغلب الموظفين هم من حملة الشهادات الجامعية ودراسات عليا وحتى ثانوي. أظهر التحليل الاحصائي للمؤهل العلمي أن أغلب أفراد

العينة هم من حملة الشهادات الجامعية حيث بلغت نسبتهم حوالي (2.9%8) من إجمالي العينة ككل، في حين جاء بالمرتبة الثانية حملة الشهادات العليا (دراسات عليا)، وقد كانت نسبتهم (12.9%)، وقد بلغت نسبة الموظفين الذين يحملون الشهادة الثانوية بالدراسة (4.3%).

4. توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الموقع الوظيفي.

الجدول (6) التحليل الإحصائي للعنوان الوظيفي.

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
2.00	0.562	2.128	10%	7	إدارة عليا
			67.1%	47	إدارة وسطى
			22.9%	16	إدارة دنيا
			100%	70	Total

أظهر التحليل الإحصائي للعنوان الوظيفي في عينة الدراسة أن اغلب أفراد العينة المبحوثة هم من الموظفين الإداريين الذين يمثلون الادارة الوسطى حيث بلغت نسبتهم (67.1%)، في حين سجلت المتغير الإدارة الدنيا ما نسبته (22.9%)، وجاء الإدارة العليا في المرتبة الثالثة بنسبة (10%)، أن لدى المنظمة هيكل تنظيمي سليم خصوصًا وأن العينة المبحوثة جميعها من الإدارة الوسطى والتي تدل على ضرورة التكامل مع الحقائق والبعد عن التحيزات باتباع أسلوب طرح الأسئلة وإيجاد استفسارات لها، ومشاركة جميع المستويات الإدارية في اتخاذ القرارات، وتحويل الأخطاء إلى فرص للتدريب والتعلم الذاتي دون معاقبة الموظفين وكون أن المدير العام والمدراء التنفيذين كان لهم النسب الأقل فهذه نتيجة منطقية وقد توزعت أكثر الاستبيانات على الموظفين الإداريين ورؤساء الأقسام، وهذا يدل على هيكل تنظيمي أفقي، والذي يمكن أن يفضي إلى تنظيم ومعرفة

دقيقة بالصلاحيات والمسؤوليات، بالإضافة إلى رقابة عالية كون نسبة رؤساء الأقسام قريبة جداً من نسبة الموظفين الإداريين وهذا دليل على وجود مركزية عالية، وأما على صعيد المعلومات وانتقالها فإن هذا التوزع يؤدي إلى انتقال المعلومات ومعرفة شاملة بين كل موظف ورئيس قسم مما يؤدي إلى إمكانية العمل كفريق واحد بعيداً عن المنافسة والاختناقات الإدارية، وهذا ما سيبينه المحور المتعلق بالجوانب التنظيمية. الشكل (6) نسبة الموقع الوظيفي لأفراد العينة.

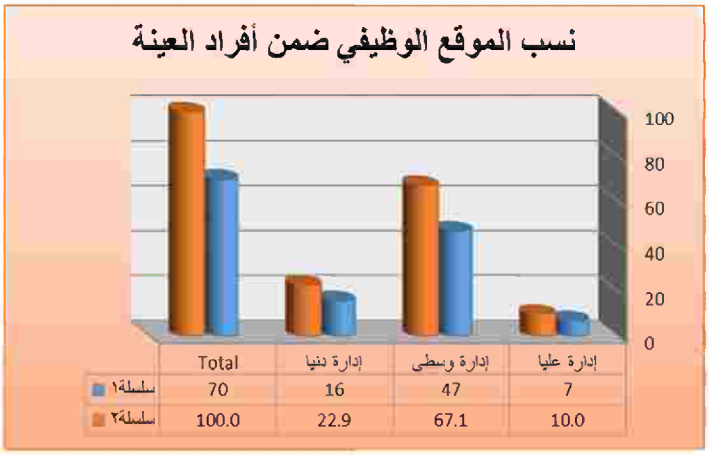

5. توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير سنوات الخبرة.

الجدول (7) التحليل الإحصائي لسنوات الخبرة.

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
2.00	0.732	2.014	25.7%	18	أقل من5 سنوات
			47.1%	33	من 5 إلى 15 سنة
			27.1%	19	أكثر من 15سنة
			100%	30	Total

أظهر التحليل الإحصائي لسنوات الخبرة أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة تتراوح بين (من 5 سنوات إلى15 سنة) حيث بلغت نسبتهم (47.1%)، في حين جاء بالمرتبة الثانية الفئة (أكثر من 15 سنة)، بنسبة قدرها (27.1%)، وأخيراً جاءت الفئة (أقل من خمس

سنوات) بالمرتبة الأخيرة وهو ما يشكل نسبة (25.7%)، إن الشركات حريصة على موظفيها بشكل كبير كون أن (47%) من أفراد العينة هم من المنتسبين القدامى والذين قضوا من خمس سنوات إلى خمسة عشر في الشركات الصناعية وهذا دليل على الاهتمام بالموظفين ومراعاتهم وبنفس السياق نلاحظ بأن المنظمة لديها اهتمام كبير في الحصول على دم جديد وكفاءات جديدة، وهذا بنفس مقدار الحرص الموجود بالنسبة للاهتمام بالموظفين القدامى، ومما يعزز هذه الفكرة هو حصول الأفراد الذين قضوا في الشركات الصناعية من أكثر من 15 سنة حيث كانت نسبتهم مرتفعة (27.1%) ومن هنا يتبين وعي الإدارة بأهمية الكفاءات الموجودة والحرص على استقطاب الموظفين الجدد.

سابعًا: التحليل الإحصائية لفقرات الدراسة.

وتتضمن الأفكار التي تم تناولها في الجزء النظري للدراسة، وفيها العبارات التي يمكن أن تدل على دور الافصاح المحاسبي في تقليل المخاطر، وتم تحليلها على الشكل التالي:

الجدول (8) استجابة أفراد العينة تجاه محاور الدراسة.

	المحور	Mean	Std. Deviation
1	المالية	1.951785714	0.096531307
2	الاعمال	2.006349206	0.096930358
3	مخاطر الامن الصناعي	2.055102041	0.094486531
4	المخاطر المركبة	1.979761905	0.095580102

فإذا انطلقنا من مفهوم المتوسط الحسابي على أنه مجموع القيم مقسوماً على عددها، والناتج ليس من الضروري أن يكون موجوداً فعلاً في مجموع البيانات المشاهدة، وتكون مهمته الرئيسية تقديم ملخص للبيانات وتوافقها مع بعضها البعض، وانطلاقاً من تعريف الإحراف المعياري على أنه دليل لبعد النتائج عن المتوسط فكلما كانت قيمة الانحراف المعياري أصغر بالمقارنة مع قيمة المتوسط، هذا دليل على قرب البيانات من المتوسط

وكلما كانت قيمته أكبر من المتوسط كان ذلك دليلاً على بعد البيانات عن المتوسط واذا كانت قيمة الانحراف مساوية للصفر كان هذا دليل على أن البيانات مطابقة للمتوسط [1].

ويبين الجدول (8) متوسط الاجابة عن كل عبارة وهل كانت تشكل حافزاً لتطبيق عملية الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية لقليل المخاطر، وكل عبارة يكون متوسطها أقل من (43.) هو دليل على موافقة أفراد العينة على هذا العبارة، ومن ثم ما هي نسبة الموافقة عليها ويجب أن تكون نسبة الموافقة أكثر من (60%).

-إنّ معدل المتوسط الحسابي للمحور الأول بلغ (1.951785714)، وهو أقل من (43.)، وانحراف معياري قدره (0.096531307)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق بشدة)، مما يشير الى أنّ موظفي الشركات الصناعية يوافقون على دور الافصاح المالي في الشركات الصناعية وعدم الخوف في كل تجربة جديدة.

-إنّ معدل المتوسط الحسابي للمحور الثاني بلغ (2.006349206)، وهو أقل من (43.)، وانحراف معياري قدره (0.096930358)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارات وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق بشدة)، مما يشير الى أنّ موظفي المؤسسة المؤسسات الحكومية يوافقون على الافصاح عن الاعمال من قبل الشركات الصناعية تعمل على تقليل المخاطر.

-إنّ معدل المتوسط الحسابي المحور الثالث بلغ (2.055102041)، وهو أقل من (43.)، وانحراف معياري قدره (0.094486531)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى أنّ موظفي الشركات الصناعية يهتمون بالأمن الصناعياكثركونه نموذج مرصوف لا يعمل به.

---

(1) أموري هادي كاظم، وأخرون، (2013)، **" الاحصاء التطبيقي، أسلوب تحليلي باستخدام (SPSS)"** مرجع سبق ذكره، الصفحة (157).

-إنّ معدل المتوسط الحسابي المحور الرابع بلغ (1.979761905)، وهو أقل من (43.)، وانحراف معياري قدره (0.095580102)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى أنّ موظفي الشركات الصناعية تهتم بالمخاطر المركبة من اتخاذ القرارات منالعاملين في الشركات وتشجيعهم بالعمليات الإدارية.

ولمعرفة موافقة أفراد العينة على محتوى المحور بشكل كامل لا بد من حساب (one sample T-Test) ويستخدم هذا الاختبار لفحص ما إذا كان متوسط متغير لعينة واحدة يساوي قيمة ثابتة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية ملائمة للعينة ومستوى دلالة (050.) أو مستوى دلالة أقل من (050.) والوزن النسبي أكبر من (60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها، إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أصغر من قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية ملائمة و مستوى دلالة أقل من (050.) والوزن النسبي أقل من (60%) وتكون أراء العينة محايدة إذا كانت الدلالة المعنوية أكبر من (050.).

الجدول (9) قيمة (T) المحسوبة لمحور الافصاح المحاسبي.

One-Sample Test				
المحور	المحسوبة (T)	Df	Sig. (2tailed)	Mean Difference
المالية	23.411	69	.000	1.95179
الاعمال	37.414	69	.000	2.24176
مخاطر الامن الصناعي	26.612	69	.000	2.00635
المخاطر المركبة	25.911	69	.000	1.98132

ويبين الجدول (9) أن قيمة (T) المحسوبةللإفصاح المالي هي (23.411) بينما قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية (69) هي (3.460) ونلاحظ أن (T) المحسوبة أكبر من الجدولية مما يدل على أن محور الافصاح المالي في الشركات الصناعية وباقي المحاور ايضاً ويدل على إيجابية المحاور وأن هناك موافقة على عباراتها من قبل أفراد العينة ان مستوى الدلالة أصغر من (050.) والوزن النسبي (750.)، مما يدل على أن أفراد العينة قادرة على تشكيل رؤية واضحة اتجاه هذا المحور وباقي المحاور.

الاستنتاجات:

1. وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح المحاسبي وادارة المخاطر حيث يؤثر الإفصاح المحاسبي إيجابياً في إدارة الخطر من خلال توفير البيانات والمعلوماتاللازمة حول الخطر المحدق بالمؤسسة، وسهولة التعامل مع الخطر والتقليل من آثاره إلى الحد الأدنى.
2. إن لتقليل المخاطر المساهمة الفاعلة في الحد من الفساد الإداري والمالي في تلك الشركات والتي ستؤدي إلى تحقيق المصداقية في التقارير المالية.
3. إن تطبيق القواعد والتشريعات القانونية في الشركات يزيد من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية والذي ينعكس على كفاءة الأداء الإداري للشركة ويعزز ثقة المجتمع بها.
4. إن الإفصاح المحاسبي يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية عن طريق التلاعب بإتباع طرائق وإجراءات محاسبية غير سليمة وغير موحدة التي يمتد أثرها إلى المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية.
5. إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية تعد إحدى أهم عناصر اتخاذ القرارات المبنية على معلومات عادلة.

التوصيات:

- الاحتفاظ بقاعدة بيانات للمخاطر التي تواجهها المنظمة أول بأول.
- ضرورة تدريس موضوع تقييم إدارة المخاطر من خلال مناهج الكليات ولمختلف الاختصاصات مثل المحاسبة، الاقتصاد، الإدارة، القانون، لتوعية المجتمع بأهمية المخاطر التي يجب اخذ النظر فيها.
- أن تتولى هيئة مشرفة مسؤولية متابعة مستوى التزام الشركات بقواعد تقييم إدارة المخاطر وتشكيل لجان تتولى مراقبة عملية التطبيق.
- إعداد خطط للتخفيف من حدة المخاطر التي اختيرت، والهدف من هذه الخطط هو وصف كيفية التعامل مع هذه المخاطر وتحديد ماذا ومتى وبمن وكيف سيتم تجنب أو تقليص نتائجها في حال أصبحت مسؤولية قانونية.
- حماية حقوق ومصالح حملة الأسهم وبخاصة صغار حملة الأسهم وإتاحة الدور الذي يضمن حماية حقوقهم ومصالحهم في الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى حماية حقوق ومصالح الآخرين من أصحاب المصلحة وتشريع قوانين تمكنهم من محاسبة الوحدات الاقتصادية على توجهاتها عند تأثير تلك التوجهات على حقوقهم ومصالحهم.
- إخضاع المدققين الداخليين وأساليب عملهم الى عملية تقويم مستمرة لتحديد نقاط القوة والضعف في عملهم، والعمل على تطوير خبراتهم ومهاراتهم ومساعدتهم في الاطلاع على أساليب التدقيق الحديثة المتبعة في الدول المتقدمة.
- تعيين أعضاء في لجنة التدقيق من عناصر مؤهلة من خارج الشركة كأساتذة الجامعات والمدققين في مكاتب التدقيق التي لا تقوم بتدقيق حساب الشركة.
- إلزام الشركات بالإفصاح عن معلومات عن هيكل الملكية وأسماء كبار حملة الأسهم في التقارير المالية باعتباره الآلية الثانية من آليات تقييم إدارة المخاطر وتدعيم دور التدقيق ولجان التدقيق الذين يقومون بدور حيوي في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.

المصادر والمراجع

1- نرمين أبو العطا. (2003)، "حوكمة الشركات – سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد الثامن.

2- جلال العيد. (2008)، "حوكمة الشركات ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم، 2008، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية.

3- احمد حلمي جمعة. (2003)، " التحكم المؤسسي وابعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي المهني الخامس – تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان، الأردن.

4- زاهر الرمحي. (2006)، " الاتجاه المعاصر في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم coso، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

5- منير إبراهيم هندي، (2010)، "ادارة البنوك التجارية/ مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.

6- اديب العمري، إبراهيم الخلوف والملكاوي. (2007)، " دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

7- محمد نجيب صادق حسن. (2006)، " دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد – وجهة نظر محاسبية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، جامعة الزيتونة، ألأردن.

8- محمد، سمير كامل. (2008)، " العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات – دراسة تطبيقية – مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية – العدد رقم (1) المجلد رقم 45.

9- عوض بن سلامة الرحيلي. (2008)، " لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م22 ع1.

المراجع الأجنبية:

1- IIA, the Institute of Internal Auditor, Standards for the professional practice, Framework of Internal Auditing, August, 2002.

2- Duffy, M., corporate Governance and client Investing, journal of Accountancy, jan., 2004.

3- Herman son, Dana R. Rihenberg, Larry, 2003, Internal Audit and organizational Governance, The Institute of Internal Auditors Research Foundation copyright by IIA

4- Pickett, K. H. Spencer, 2005, The Essential Hand-Book of internal auditing, John Wiley &Sons, Ltd

5- Coso, Report of the Committee of Sponsoring Organizations of the tread way commission: Internal control – Integrated Framework, New York: AICPA, 1992. www. Tread way commission.org.

6- The Institute of Internal Auditors ،Risk Management Standard, 2002, www.iia.org.uk.

7- Griffiths, David, Risk Based internal Auditing, three views on implementation: 2006 WWW. Interalaudit. Biz.

8- The Institute of Internal Auditors ،Risk Management Standard, 2002, www.iia.org.uk.

9- Bahaa – Eldin z., legal impediments to disclosure in MENA – Egyptian capital market authority, 2003.

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة استبانة

الرجاء وضع اشارة (**x**) مقابل العبارة التي تعكس الواقع الفعلي في مؤسستك.

أولاً: معلومات شخصية:

1. **الجنس:**

ذكر () انثى ()

2. **العمر:**

اقل من 25 سنه ()

من 25 –40 سنه ()

أكثر من 45 سنه ()

3. **المؤهل العلمي:**

ثانوي () جامعي () دراسات عليا فما فوق ()

4. **الموقع الوظيفي:**

إدارة عليا () إدارة وسطى () إدارة دنيا ()

5. **سنوات الخبرة:**

أقل من 5 سنوات ()

من 5– 15 ()

اكثر من 15 ()

يرجى وضع علامة ✓ امام العبارة التي تراها مناسبة:

ت	العبارة الافصاح المالي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	لإفصاح عن المعلومات لحماية حقوق حملة الأسهم في الوقت المناسب لحماية نقل الملكية					
3	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب لتصويب القرارات التي تتعلق بالتغيرات الأساسية في الشركة					
4	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للتقارير المالية لحماية الأسهم للمالكين والمرتبطة بتداولها في سوق الأوراق المالية ضمن قواعد					
5	الإفصاح عن المعلومات الخاصة بعمليات الاستحواذ أو أية معلومات غير عادية تسفر عن بيع الشركة.					
6	الإفصاح المحاسبي يعمل على تقليل المخاطر والذي يمنحها القدرة في الرقابة على الشركات لحماية استثماراتها وتقييم الاداء الإدارية					
7	تمكين حملة الأسهم من الاطلاع على المعلومات المحاسبية بصورة تفصيلية					
8	مساعدة الشركة في اتخاذ قراراتها الإدارية والاستثمارية، لما تقدمه من تقييم أسهم الملكية للمساهمين وحقوقهم					

	الافصاح عن الاعمال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إن الإفصاح المحاسبي عن الاعمال في البنوك التجارية يكون وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.					
2	لا يتم الإفصاح عن السياسات العملية المالية المستخدمة في إعداد البيانات المالية.					
3	يتم تحديث دائم للمناهج المحاسبية بما يتوافق مع الإتجاهات العالمية والعلمية.					
4	يستطيع مستخدم القوائم المالية للمؤسسة تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي					
5	الإفصاح عن أي ضعف في الإلتزام بالمبادئ المحاسبية					
6	إن القوائم المالية تساعد المستثمرين في اتخاذ القراراتالإستثمارية في ظل تعدد بدائل الإستثمار					
7	التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء وطرق معالجتها وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي.					
8	التشريعات و القوانين المتعلقة بالإفصاح عن العمال تتماشى مع متطلبات المعاير المحاسبية الدولية.					
9	الافصاع عن الاعمال في القوائم المالية المنشورة تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة وضعها					

	مخاطر الامن الصناعي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	توجد جهات خارجية مختصة بالأمن والسلامة المهنية تعمل بالرقابة على المنشأة.					
2	تمارس الجهات الخارجية عملها على المنشأة بصفة دورية.					
3	كل فترة التي تقوم فيها الجهات الخارجية بالرقابة على.وملائمة كافية تكون المهنية والصحة السلامة أمور					
4	المراقبون الخارجيون مؤهلون في مجال السلامةوالامن الصناعي.					
5	يقوم المراقبون الخارجيون بأداء أعمالهم بصورة جيدة في مجال الامن الصناعي					
6	توجد داخل المنشأة جهات مختصة بالرقابة على أعمال المهنة					
7	مارس الجهات الداخلية عملها داخل المنشأة بصفة دورية.					
8	الفترة التي تقوم فيها الجهات الداخلية بالرقابة على أمورملائمة وكافية المهنية والصحة السلامة					
9	يقوم المراقبون الخارجيون بأداء أعمالهم بصورة جيدة في مجال الامن والمهنية والصناعية.					
10	تطوير الأنظمة والقوانين داخل المنشأة يتناسب مع متطلبات العصر					
11	طوير المنشأة للأنظمة والقوانين يعمل على التقليل منحوادث وإصابات العمل					
12	هناك تغيير ايجابي داخل المنشأة نتيجة الالتزام بتطبيق لوائح وقوانين السلامةالمهنية الخارجية.					
13	لالتزام بتطبيق الأنظمة واللوائح والقوانين الخاصة بالسلامة والصحة المهنية على صعيد المؤسسات الرقابية والصناعية.					
14	طوير الأنظمة والقوانين الخاصة بالأمن والسلامة الصناعية					

	المخاطر المركبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم مراجعة الاخطار المحيطة بالشركة					
2	يتم التعبير عنها كمياً					
3	يتم التأكد من نشر ثقافة الخطر في العمل					
4	يتم تطوير وسائل واجراءات لمواجهة الخطر					
5	تسعى الشركة الى تصميم اجراءات مراجعة الخطر الداخلي والخارجي					
6	يتم تحليل تاثير الخطر على اداء الشركة					
7	يتم وصف الخطر					
8	يتم وصف الخطر والعوامل المؤثرة فيه سواء كانت كمية او مالية					
9	كافية وفعالة اجراءات ادارة المخاطر والاجراءات الرقابية					
10	اعداد جدول لمراجعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة					
11	اتخاذ القرارات الصحيحة لمواجهة الاخطار					
12	للدارة العليا روية واضحة في التعامل مع المخاطر					
13	مجابهة المخاطر بصورة شفافة وحيادية					

قياس مدى قدرة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية على خلق القيمة دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الصيدلانية

الأستاذ الدكتور: ريحان الشريف
الباحثة: نايت عطية مريم
جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للكشف عن مدى قدرة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تحديدا حالة " **مجمع صيدال**" على خلق القيمة للمساهمين و كافة الأطراف ذات المصالح و ذلك من خلال قياس، متابعة و تحليل تطور القيمة المحققة من قبل المجمع خلال فترة الدارسة المحددة من سنة 2010 إلى 2014 و هذا بالإعتماد على جملة من مؤشرات قياس خلق القيمة و هي: مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة، مردودية الأموال الخاصة، الأداء البورصوي، القيمة الجوهرية، فائض القيمة و القيمة السوقية المضافة للمجمع.خلصت الدراسة إلى أن المجمع و رغم تحقيقه للأرباح و مردودية خلال فترة الدراسة، إلا أنه لم يكن قادر على خلق قيمة مضافة إنطلاقا من نشاطه الرئيسي خلال معظم سنوات الدراسة ماعدا سنة 2012، لذلك يجب على المجمع الإهتمام أكثر بتطبيق أسس خلق القيمة و الإعتماد على المصادر التي تحقق خلق للقيمة على مستواه، بإضافة إلى ضرورة تبني إطار مؤسسي لخلق القيمة و هو ما يعرف بحوكمة المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: خلق القيمة، أسس خلق القيمة، مصادر خلق القيمة، مؤشرات خلق القيمة.

Résume:

Objectif de cette étude est de révéler la capacité de l'entreprise algérienne spécifiquement le «complexe Saidal » a la création de la valeur pour les actionnaires et les parties prenantes, et cela est à travers La mesure ; le suivie et l'analyse de l'évolution de la valeur réalisée par le complexe

pendant la période de l'étude déterminée de l'année 2010 jusqu' a 2014, cela on se basant sur un ensemble d'indicateurs de la création de valeur qui sont: le profit économique ou l'Economic Value Added (EVA), la rentabilité des fonds propres, la performance boursière, la valeur intrinsèque de l'action, le goodwill et la valeur ajoutée par le marché. L'étude a conclu que malgré que le complexe a réalisé des profits et une bonne rentabilité durant la période de l'étude, mais il N'a pas pu créer une valeur ajouté de son activité principale et cela pendant La plupart des années de l'étude sauf l'année 2012. donc il faut prêter plus d' attention a L'application des principes de la création de valeur, et se baser sur les Sources qui crées la valeur Au niveau du complexe, en plus de la nécessité d'adopter un cadre institutionnel pour la création de valeur qui est connu comme « la gouvernance d'entreprise ».

Les mots clés: la création de valeur, les principes de la création de valeur, les Sources de la création de valeur, les indicateurs de la création de valeur.

مقدمة:

يعتبر تحقيق البقاء و الإستمرار الهدف الأول للمؤسسة الإقتصادية، لذلك تسعى هذه الأخيرة دائما لتحقيق النمو و ذلك من خلال توليد فوائض إنطلاقا من مختلف أنشطتها و تحديدا نشاطها الإستغلالي و هو ما يعرف بعملية خلق القيمة حيث أصبحت هذه الأخيرة تحظى بمكانة جد هامة على مستوى مراكز القيادة و التسيير بالمؤسسات الإقتصادية، ضمن هذا الإطار لم تعد المؤسسات الكبرى تسعى لتحقيق أرباح و مردودية مرتفعة فحسب و إنما لتوليد قيمة مضافة تفوق الموارد المستخدمة من قبلها، توجه هذه القيمة المحققة إلى كافة الأطراف ذات المصالح مع المؤسسة على وجه العموم و للمساهمين

على وجه الخصوص وفقا لنظرية المالية. ضمن هذا السياق نحاول من خلال دراستنا الحالية الكشف عن مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على خلق الثروة.

مشكلة الدراسة: بعد توجه الإقتصاد الجزائري نحو إقتصاد السوق و خصخصة المؤسسات العمومية مطلع التسعينات، تخلت هذه الأخيرة عن طابعها الإجتماعي الضيق الأفاق و أصبحت تصبو هي الأخرى لتحقيق خلق القيمة للمساهمين على وجه الخصوص و لكافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة بصفة عامة و يعتبر **مجمع صيدال** أحد أهم هذه المؤسسات الوطنية الجزائرية التي توجهت نحو تحقيق هدف خلق الثرورة. من هنا تبرز إشكالية الدراسة و التي يمكن صياغتها كما يلي:

ما مدى قدرة المجمع الصناعي " صيدال للإنتاج الصيدلاني " على خلق القيمة ؟

فرضية الدراسة: للإجابة عن التساؤل المحوري السابق الذكر نضع الفرضية التالية:

-" **مجمع صيدال** " قادر على خلق الثروة للمساهمين و لكافة الأطراف ذات المصالح خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

يحظى موضوع خلق القيمة بمكانة هامة على مستوى مراكز القيادة و التسيير بالمؤسسات الإقتصادية بشكل عام و المؤسسات الكبرى منها بشكل خاص حيث أصبح بمثابة ميزة مرتبطة بها و ذلك كونه يعتبر مؤشر نمظي لتقييم نشاط هذه المؤسسات و كذا مقياس شامل يساهم في إتخاذ القرارات الإستراتجية و الدائمة على مستواها. من ناحية أخرى تبرز مكانة موضوع خلق القيمة على مستوى الإقتصاد ككل حيث يهدف هذا الأخير بدوره لتحقيق خلق الثرورة و تساهم في هذا الإطار المؤسسات الإقتصادية بإعتبارها نواة الإقتصاد في تحقيق ذلك من خلال خلقها للقيمة المضافة. من هنا تنبع أهمية موضوع دراستنا الحالية حيث نحاول الكشف عن مدى قدرة واحد من أهم المؤسسات الصناعية الجزائرية على خلق القيمة.

الهدف من الدراسة: نهدف من خلال دراستنا الحالية إلى:

- الكشف عن ميكانيزمات خلق القيمة على مستوى المؤسسات الإقتصادية؛
- تقديم أهم مؤشرات قياس الأداء أو قياس خلق القيمة على مستوى المؤسسات الإقتصادية؛
- الكشف عن مدى قدرة " المجمع الصناعي صيدال " على خلق القيمة خلال سنوات الدراسة.

منهجية الدراسة و مصادر المعلومات: من أجل دراسة المشكلة موضوع الدراسة، و تحصيل أبعادها و محاولة إختبار صحة الفرضية الموضوعة، قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري و ذلك من خلال إعتمدنا على مجموعة من: الكتب، الرسائل العلمية، الأبحاث العلمية المحكمة و مواقع الأنترنت و ذلك قصد الإلمام بكافة الجوانب النظرية لموضوع الدراسة، بينما قمنا بإستخدام منهج دراسة الحالة على مستوى الجانب التطبيقي بإعتبار أنه الأنسب لتحديد الحقائق و لفهم مكونات الموضوع. أما عن المجال الزمني فقد حددنا فترة الدراسة بخمس سنوات من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 و قد إقتصرت دراستنا على المجمع الصناعي صيدال للإنتاج الصيدلاني الكائن بالجزائر العاصمة و تمثلت مصادر المعلومات في القوائم المالية المصادق عليها و المعلن عنها من قبل المجمع لفترة الدراسة و تقارير بورصة الجزائر المعدة من قبل لجنة تنظيم عمليات بورصة الجزائر و مراقبتها.

أولا: ميكانيزمات خلق القيمة على مستوى المؤسسة الإقتصادية: تعتمد عملية خلق القيمة على مستوى المؤسسة الإقتصادية على جملة من الميكانيزمات هذه الأخيرة هي عبارة عن مجموعة من الأسس و المصادر التي يعتمد عليها مسيري المؤسسات للوصول لتحقيق هدف خلق القيمة، فيما يلي نقدم بداية تعريفا لمفهوم خلق القيمة ثم أسس و مصادر خلقها.

1-2 تعريف مفهوم خلق القيمة: لا يعتبر مفهوم خلق القيمة حديثا، فقد تتطرق إليه "ألفراد مارشال" سنة 1890 تحت إسم الربح الإقتصادي و يعرف بأنه: " رأس المال

المستثمر مضروب في الفارق بين العائد على الإستثمار و تكلفة رأس المال "، كما أنه " الربح المتبقي المتاح للمساهمين بعد حسم مكافأة رأس المال "(بريكة و مسعي، 2009، ص 8). من هنا نقول أن مؤسسة قامت بخلق قيمة عندما تحقق مرودية للأصل الإقتصادي أكبر من تكلفة التمويل و هي تكلفة الديون و الأموال الخاصة أو ما يعرف بتكلفة رأس المال المستثمر. يوجه جزء من هذه القيمة المحققة وفقا لنظرية المالية لمالكي المؤسسة و أخر لمختلف الأطراف ذات العلاقة معها. (Charreaux et Desbrières, 1998, p: 60).

2-1 أسس خلق القيمة: يمكن حصر أهم أسس خلق القيمة إجمالا في ثلاثة عناصر أساسية و هي: "المؤسسة و هدف تعظيم الثروة للمالكين "، " خلق القيمة و تكلفة رأس المال" و "مستوى العائد ".

أ- المؤسسة و هدف تعظيم ثروة المالكين: النموذج الذي يعتقد بأنه يخلق القيمة هو عبارة عن حصيلة لمدخل تعاقدي بين المسيرين و المالكين و الذي يهتم بثروة المؤسسة الإقتصادية، حيث يسهل على المساهمين إختيار المسيرين أو الوفد القائم على تسيير الأموال، كما يسهل عملية إعداد التقارير حول الأجراء و كذا مختلف الأطراف ذات المصالح. من ناحية أخرى يسمح هذا النموذج بمقارنة هذه التقارير مع نشاط الغير بهدف خلق القيمة للمساهم (بريكة و مسعي، 2009، ص 10).

ب- خلق القيمة و تكلفة رأس المال: بعد جملة من الدارسات التي أتبث أن هدف المؤسسة هو خلق القيمة، أكدت هذه الدراسات ضمن نفس الإطار أن تحديد تكلفة رأس المال يسهل على المؤسسة رسم إستراتيجيتها تماشيا مع تطور السوق، لكن تواجه في هذا الخضم المؤسسات مشكلة التحديد الدقيق و كيفية ضبط و التحكم في هذه التكلفة مما يحقق بالتالي رفعا لقيمة المؤسسة .(Vernimmen, 2012, p: 785)

ج- مستوى العائد:المؤسسة التي لا تعمل على تحقيق مستوى عائد إما أعلى من تكلفة الموارد المستخدمة أو على الأقل مساوي لها تعتبر خارج هدف خلق القيمة.

تُمكن هذه العناصر المتعاملين من خارج المؤسسة من معرفة حالتها من خلال تقييم تكلفة الفرصة البديلة للإستثمارات، أما داخليا فهي تمكن المؤسسة من تحديد و تقييم

الوضع الحالي و المستقبلي من خلال الإعتماد على المعطيات المتوقعة و مراعاة تطور السوق ككل و بالتالي بناء إستراتجية تحقق بها أهداف جميع الأطراف و شركاء من خارج المؤسسة.

3-1 مصادر خلق القيمة: تعتبر القرارات الإستراتجية التي يتم إتخادها من قبل الطاقم المسير للمؤسسة أهم مصادر خلق القيمة داخلها و نميز ضمن هذا الإطار بين كل من الروافع الإستراتجية و المالية. تتمثل الروافع الإستراتجية أساسا في:

أ-التنافسية: حيث سلط ME.Porter الضوء في مقاله "سلسة خلق القيمة" سنة 8619 على القيمة التي تحققها المؤسسة نتيجة للإكتسابها لمزايا تنافسية تميزها عن المؤسسات المنافسة(Hirigoyen et Caby, 1998, p: 23) ؛

ب-النمو الداخلي: أشارت العديد من الدارسات التطبيقية إلى التأثير الملحوظ للإستثمارات المادية و نفقات البحث و التطوير على قيمة المؤسسة (Hirigoyen et Caby, 2001, p: 36)؛

ج-النمو الخارجي: أبرزت العديد من الدارسات التطبيقية ضمن هذا الإطار العلاقة القوية بين كل من مرودية **OPA** و إستراتجية المؤسسة فيما يتعلق بقرارات النمو الخارجي، حيث توصلت معظمها إلى أن المردودية الغير عادية المحققة من قبل المؤسسات الهدف أعلى من المردودية الغير عادية المحققة من قبل مؤسسات الحيازة (Hirigoyen et Caby, 1998, p: 24) .

أما فيما يتعلق بالروافع المالية فنذكر على سبيل المثال لا الحصر كل من: إعادة شراء الأسهم و إدارة المخاطر المالية، حيث تعتبر عملية إعادة شراء الأسهم أداة مالية إستراتجية بيد المؤسسة من أجل بناء هيكل مالي عقلاني(Hirigoyen et Caby, 2001, p: 39)، في حين أكدت العديد من المناقشات النظرية و الدراسات التطبيقية دور إدارة المخاطر المالية من قبل المؤسسة في التخفيض من معدل العائد المطلوب من قبل المساهمين أو في الرفع من التدفق المنتظر من قبلهم و ذلك من خلال التأثير على كل من الضرائب عن طريق تخفيض الوعاء الضريبي و التخفيض في كل من تكلفة الإفلاس و الوكالة، و هو ما ينعكس

بإيجاب على قيمة المؤسسة (محمد علي، 2005، ص ص: 26، 27). لكن الجدير بالذكر أنه لضمان توجيه السياسة العامة للمؤسسة و بالتالي القرارات الإستراتجية نحو هدف خلق القيمة لا بد من وجود إطار مؤسساتي يسهر على تحقيق هذا الهدف و هو ما يعرف **بحوكمة الشركات**.

نشير إلى أنه هنالك كذلك العديد من العوامل الخارجية التي منها ما يساهم في رفع من قيمة المؤسسة لكن من صعب على هذه الأخيرة التحكم في هذه العوامل لذلك لا يمكن أن نعتبرها كمصادر لخلق القيمة للمؤسسة و إنما هي بمثابة فرصة متاحة توفرها البيئة المحيطة بها من أمثلة هذه العوامل نجد: إنخفاض معدلات الضريبة. أما لقياس القيمة المحققة من قبل المؤسسة يتم الإعتماد على مجموعة من المؤشرات التي سنتطرق لها بشيء من التفصيل فيما يلي.

ثانيا: مؤشرات قياس خلق القيمة: تتعدد مؤشرات قياس خلق القيمة كما تتميز هذه المؤشرات بالحركية و التجدد و عمليا فإن لكل فترة لها معاييرها الخاصة في التقييم على إثر ذلك نميز بين المؤشرات التي ترتكز على الربح، المؤشرات التي ترتكز على المردودية و المؤشرات التي ترتكز على القيمة، من هنا إرتأينا تقسيم مؤشرات قياس خلق القيمة إلى:

2-1- المؤشرات المحاسبية: إستخدمت هذه المؤشرات في منتصف الثمانينيات و أخذت كقيم مطلقة دون الأخذ بمبدأ النسبية (بن ضب و عياد، 2012، ص 113)، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ- مؤشر العائد على الإستثمار: يقدم هذا المؤشر في شكل نسبة محاسبية تسمح بقياس عائد الأموال الخاصة المستثمرة و ذلك بتشكيل علاقة بين الأموال المستثمرة و النتيجة المصاحبة لها (السويسي، 2009، ص 56).

ب- العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE): نسبة تقيس عائد الأموال الخاصة المستخدمة و تربط بين النتيجة الصافية للإستغلال و مبلغ الأموال الخاصة و يحدد من خلال قسمة النتيجة الصافية للإستغلال للمؤسسة خلال فترة معينة على مبلغ الأموال الخاصة للمؤسسة خلال نفس الفترة. يسمح هذا المؤشر بتحديد مدى

قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح للمساهمين و يجمع بين نسبتين هما معدل العائد على الأصول و نسبة الرفع المالي (بريكة و مسعي، 2009، ص: 14).

ج- مؤشر العائد على السهم الواحد: و هو عبارة عن النتيجة الصافية للسهم الواحد ربح/خسارة لسنة معينة، و له أهمية بالغة بالرغم من النقائص التي تشوبه و يحسب بتقسيم النتيجة الصافية لدورة على عدد الأسهم (بن ضب و عياد، 2012، ص 114).

2-2- المؤشرات المالية: يعتبر مؤشر القيمة الحالية الصافية المؤشر الوحيد ذو الطبيعة المالية كونه يأخذ في الحسبان القيمة الزمنية لنقود بالإضافة إلى البعد التوقعي الخارجي و معدل التحيين المتمثل في تكلفة التمويل (Vernimmen, 2012, P: 666).

2-3- المؤشرات المحاسبية / المالية: جمعت هذه المؤشرات بين النوعين السابقين أي المؤشرات المحاسبية و المالية، تعرف هذه المؤشرات كذلك بإسم المؤشرات الهجينة و تتمثل أساسا في مؤشر معدل التدفق النقدي على الإستثمار و مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة.

أ- معدل التدفق النقدي على الإستثمار: يقيس هذا المعدل القيمة التي قامت المؤسسة بخلقها نتيجة لإستثماراتها، حيث يمثل الفارق بين عائد التدفق النقدي على الإستثمار و تكلفة رأس المال مضروبا في مبلغ إجمالي الإستثمار .(Denglos, 2003, p: 27)

ب- القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added (EVA): طور هذا النموذج من قبل كل من G.B Stewart 1990 & J.M Stern و يقيس القيمة المضافة أو الثروة الإضافية التي حققتها المؤسسة في سنة معينة مع الأخذ بعين الإعتبار تكلفة الديون و الأموال الخاصة المستخدمة في تمويل الأصول الإقتصادية للمؤسسة خلال نفس الفترة (السويسي، 2009، ص 60)، و يتم حساب القيمة الإقتصادية المضافة كما يلي:

القيمة الإقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن العمليات التشغيلية بعد الضريبة – (تكلفة رأس المال * رأس المال المستثمر)

لحساب القيمة الاقتصادية المضافة يتم الإعتماد على المعلومات المحاسبية للمؤسسة مع مجموعة من التعديلات لتقليص الإنحرافات بين القيم المحاسبية و الإقتصادية و الوصول بذلك للقيمة العادلة، من بين أهم هذه التعديلات نجد: تعديلات القرض

الإيجاري، تعديلات مصاريف البحث و التطوير، تعديلات فائض القيمة، التعديلات الخاصة بالإهتلاك.

3-4- المؤشرات البورصوية: يعد النمو المتزايد لنسبة التمويل عن طريق الأسهم من أهم الدوافع التي أدت إلى البحث عن مؤشرات خلق القيمة على مستوى الأسواق المالية، و من أبرز هذه المؤشرات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

أ-مؤشر القيمة السوقية إلى العائد Price / Earning Ratio (PER) : من المعايير الأساسية لتقييم الأسهم و السوق معا كما أن تحليل هذا المؤشر يبين هدم أو خلق القيمة للمساهم من قبل المؤسسة (بريكة و مسعي، 2009، ص 13) و تعطى بالعلاقة التالية:

القيمة السوقية إلى العائد = قيمة سعر السهم العادي في السوق / العائد الصافي لسهم الواحد

ب-مؤشر العائد الإجمالي لسهم Total Shareholder Return) TSR): يمثل هذا المؤشر معدل المردودية المتوقعة من قبل المساهمين و يقيس ما تستطيع مؤسسة مسعرة في البورصة تحقيقه لمساهميها (Denglos,2003, P:16) و يعطى المؤشر وفقا للعلاقة التالية:

$$TSR = \frac{(P_1 - P_0) + D_1}{P_0}$$

حيث: P_1: سعر السهم في نهاية المدة، P0: سعر السهم في بداية المدة، D1: توزيعات الأرباح المدفوعة.

ج-القيمة السوقية المضافة Market Value Added (MVA): طور هذا المؤشر من قبل كل G.B Stewart 1990 & J.M. Stern عرف هذا المؤشر على أنه يمثل القيمة الحالية للقيم الإقتصادية المضافة المستقبلية المتوقعة من قبل الأسواق المالية مخصومة بتكلفة رأس المال التي تمثل معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين 200(24 :3, p, Denglos)، كما تمثل الفرق بين القيمة الإقتصادية و السعر السوقي للأسهم المؤسسة.

محور الثالث: قياس و تحليل مدى قدرة " مجمع صيدال " على خلق القيمة خلال الفترة 2010- 2014: سنحاول على مستوى هذا المحور الكشف عن قدرة المجمع على خلق القيمة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2014 و ذلك بالإعتماد على جملة من مؤشرات قياس خلق القيمة التي سبق و أن أشرنا لها في الجانب النظري لدراسة.

3-1- تقديم مجمع صيدال: يحتل مجمع صيدال مركزا هاما في مجال الصناعة الصيدلانية، و يعتبر الرائد في هذه الصناعة في الجزائر، حيث يمثل قطبا صناعيا مهما على مستوى السوق الجزائرية، كما يحتل المجمع مكانة لابأس بها على مستوى دول بحر الأبيض المتوسط. فيما يلي سنقدم تعريفا وجيزا و لمحة تاريخية عن المجمع.

أ-تعريف مجمع صيدال: شركة ذات أسهم برأس مال قدر ب 52, مليار دينار جزائري، 80% من رأسمال المجمع ملك لدولة و 20% المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من مؤسسات و أشخاص عادين، تكمن مهمة مجمع صيدال في تطوير و إنتاج المواد الصيدلانية الموجهة للإستغلال البشري. و يشمل الهدف الإستراتجي للمجمع في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية و المساهمة بشكل نهائي في تجسيد السياسة الوطنية لدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية (مجمعنا، 2015).

ب- نشأة مجمع صيدال: عرفت نشأة المجمع الصناعي صيدال مجموعة من المراحل، نلخصها في الشكل التالي:

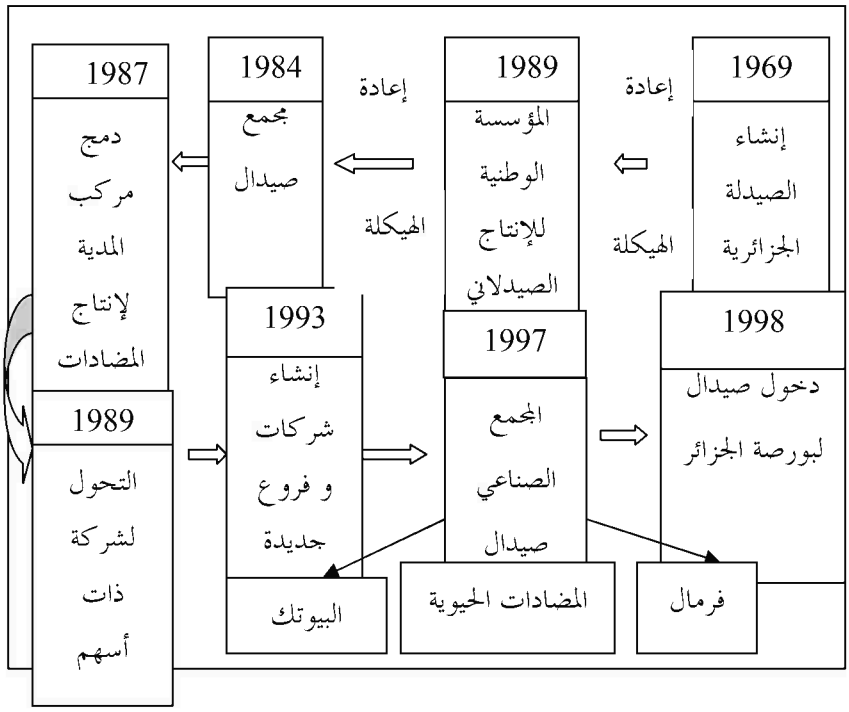

الشكل (1): مراحل نشأة المجمع الصناعي صيدال لصناعة الصيدلانية

المصدر: من إعداد الباحثين

3-2- تحليل و متابعة تطور مؤشرات قياس خلق القيمة ل" مجمع صيدال" خلال الفترة الدراسة: سنقوم فيما يلي بتحليل و متابعة تطور المؤشرات التالية: مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة، المردودية المالية، الأداء البورصوي، القيمة الجوهرية، فائض القيمة و القيمة السوقية المضافة للمجمع خلال فترة الدراسة. هذا ما من شأنه أن يقدم حكم صادق حول مدى قدرة المجمع على توليد قيمة مضافة للمساهمين خاصة و لكافة الأطراف ذات المصالح عامة خلال هذه الفترة.

أ-تحليل مؤشر EVA للمجمع و تطوره خلال فترة الدراسة: يوضح الجدول رقم (1) مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة للمجمع خلال فترة الدراسة.

الجدول (1): حساب القيمة الإقتصادية المضافة للمجمع (القيمة:بالألف و الوحدة: دج)

البيان / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
النتيجة التشغيلية بعد الضريبة	1605418	2177969	2017735	1932969	679379
+التغير في المؤونات	-	(2896679)	247459	(2778580)	(27135239)
النتيجة التشغيلية المعدلة	1605418	(2618710)	2265194	(845612)	(2645560)
الأموال الخاصة	11785525	13795482	14746506	16748436	15957077
المؤونات	6778920	3882241	4129700	1351120	1413893
الديون الطويلة الأجل	1622583	1595341	1851741	2911046	2736300
رأس المال المستثمر	20187028	19273064	20727947	21010602	20107270
نسبة K	19%	22%	10%	17%	18%
قيمة K	3835535[3]	4240074[1]	2072795	3571802[34]	6،3619308
القيمة الإقتصادية المضافة	**(2230117)**	**(6858784)**	**192399**	**(4417414)**	**(6264868)**
تطور EVA	-	(4628667)	51183,170	(4609813,34)	(26،1847454)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال للفترة 2010-2014

لتحديد مؤشر **EVA** لابد من تقدير تكلفة التمويل و التي تحسب وفقا للمعادلة التالية: $K = k_{cp}\frac{v_{cp}}{v_d+v_{cp}} + k_d(1-is)\frac{v_d}{v_d+v_{cp}}$ و هي محدد وفقا للجدول رقم (2) الموضح أدناه:

البيان	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الفائدة المدفوعة		261601	201298	225135	221326	58896
الديون المالية		1622583	1595341	1851741	2911046	2736300
Kd		**16%**	**13%**	**12%**	**8%**	**2%**
Rf		3%	3%	3%	3%	3%
B		0,483	0,755	0,055-	0,314	0,343
Rm		0,39	0,2933	0,4054	0,4389	0,4756
B(Rm-Rf)		0,17	20، 0	0,0206-	0,1283	1528، 0
kcp		**20%**	**23%**	**1%**	**16%**	**18%**
Vcp		%88	89%	88%	85%	98%
Is		27%	17%	20%	17%	%17
vd		12%	11%	12%	15%	2%
K		**19%**	**22%**	**10%**	**17%**	**18%**

الجدول رقم (2): تقدير تكلفة التمويل للمجمع (القيمة بالألف، الوحدة:دج)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للمجمع للفترة 2010-2014 و

حيث: **K**: تكلفة رأس المال، **Kd**:تكلفة الدين، **Is**: معدل الضرائب على أرباح الشركات، **vd** :نسبة الديون ضمن الهيكل المالي للمجمع، **kcp**: تكلفة الأموال الخاصة و تحسب وفقا $k_{cp=R_F} + \beta(R_m - R_f)$، **Rf**: العائد الخالي من المخاطرة في دراستنا هذه

إعتمدنا على معدل الفائدة لسندات الخزينة العمومية المقدر ب 3 %، **Rm**: عائد السوق يمثل مجموع عوائد الأوراق المالية المتداولة في البورصة، و في حالة بورصة الجزائر هي: سهم مجمع صيدال، سهم الأوارسي، سهم الرويبة، سهم أليانس، و سند الدين لمؤسسة دحلي، و هي محددة وفقا للجدول رقم (3)، **B**: معامل حساسية سهم المؤسسة لمخاطرة السوق ويحدد وفقا لما يلي: $\beta = \frac{COV(R_s,R_m)}{VAR\,R_m}$ و هو محدد في الجدول رقم (3) .

الجدول (3): حساب بيتا للمجمع للفترة الدراسة

السنة	البيان	cov (Rs, Rm)	var(Rm)	بيتا
2010		0,00039019	0,00062118	0,483
2011		0,00318162	0,00421052	0,755
2012		0,00072944-	0,01318193	0,055-
2013		0,0020711	0,00658517	0,314
2014		0,00238997	0,0069531	0,343

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على أسعار الإقفال و الإفتتاح لأسهم مجمع صيدال و مؤشر بورصة الجزائر، تقارير نشاط بورصة الجزائر المعدة من قبل لجنة تنظيم عمليات بورصة الجزائر و مراقبتها و برنامج إكسال.

وفقا للجدول رقم (1) الموضح أعلاه نلاحظ أن المؤشر أخد قيم سالبة خلال معظم سنوات الدارسة ما عدا سنة 2012، هذا ما يترجم عدم قدرة المجمع على خلق القيمة للمساهمين خلال هذه الفترة أي سنوات 2010، 2011، 2013 و 2014 بل ضيع أو إختزل القيمة. يمكننا تفسير النتائج السابقة للمؤشر بالمقارنة بين هامش الإستغلال المحقق وتكلفة رأس المال للمجمع خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ الفرق الكبير بينهما خلال كافة سنوات التي سجل فيها المجمع ضياع للقيمة أي 2010، 2011، 2013 و 2014، في حين أن خلال سنة 2012 حقق المجمع نتيجة تشغيلية تفوق تكلفة رأس المال مما أدى إلى خلق ثروة للمساهمين إنطلاقا من النشاط الإستغلالي للمجمع. أما من خلال متابعة تطور المؤشر المبين وفقا الجدول رقم (1) نلاحظ أنه عرف تطور بما قيمته 7051183دج خلال

سنة 2012 و يعود ذلك للإنخفاض المسجل في كل من حجم المؤونات و تكلفة رأس المال بشكل ملحوظ خلال هذه السنة، في حين أنه خلال سنة 2013 عرف المؤشر إنخفاض حادا قدر ب 9813,3460 دج و هو ما يترجم تضيع المجمع للقيمة خلال هذه السنة و ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الإنخفاض في النتيجة التشغيلية للمجمع مقارنة بسنة 2012 الراجع للإنخفاض في رقم الأعمال بما قيمته 2433184دج هذا من ناحية و الإرتفاع في حجم رأس المال المستثمر و نسبة تكلفة رأس المال من ناحية أخرى خلال هذه السنة. أما خلال سنة 2014 عرف المؤشر تحسنا نوعا ما لكن مع بقائه سالبا أي أنه رغم تضيع المجمع للقيمة إلا أن القيمة المختزلة خلال هذه السنة أقل من سنة 2013 بما قيمته 1847454، 26دج و يعود ذلك إلى الإنخفاض الذي عرفه رأس المال المستثمر خلال هذه السنة.

ب- تحليل مردودية الأموال الخاصة للمجمع خلال الفترة الدراسة: يوضح الجدول رقم (4) المبين أدناه مؤشر ROE للمجمع و كذا تطوره، يقيس هذا المؤشر المردودية المالية للمجمع خلال فترة الدراسة.

الجدول (4):مؤشر ROE للمجمع خلال الفترة الدراسة (القيمة بالألف، الوحدة:دج)

البيان / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
النتيجة الصافية	1102191	2060480	1965160	2658147	825046
الأموال الخاصة	11785525	13795482	14746506	16748436	15957077
ROE	9%	15%	13,3%	16%	0 ,517%
تطور ROE	-	6%	-1,7%	2,7%	-15,5%

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للمجمع خلال فترة 2010-2014

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن المجمع حقق مردودية للأموال الخاصة خلال مختلف سنوات الدراسة، و عند متابعة تطور المؤشر المبين من خلال نفس الجدول نلاحظ الإرتفاع الملحوظ ل ROE خلال سنة 2011 بما نسبته 6% مقارنة بسنة 2010 لينخفض فيما بعد بشكل ملحوظ سنة 2012 بما نسبته 1، 7%، ليعرف فيما بعد إرتفاعا ثم إنخفاضا مرة أخرى لسنتي 2013 و 2014 بما نسبته 2%، 7 و 15، 5% على التوالي. يمكن أن نفسر النتائج

التي أخذها مؤشر ROE للمجمع خلال فترة الدراسة من خلال متابعة تطور حجم الأرباح الصافية و الأموال الخاصة للمجمع خلال هذه الفترة، حيث عرفا كل منها إرتفاعا خلال سنوات 2010 و 2011 و هو ما يفسر إرتفاع قيمة المؤشر خلال سنة 2011، في حين إنخفضت قيمة الأرباح الصافية للمجمع خلال سنة 2012 مع إرتفاع في حجم الأموال الخاصة مما أدى إلى إنخفاض قيمة المؤشر خلال هذه السنة، أما خلال سنة 2013 عرفت الأرباح الصافية للمجمع و كذا حجم الأموال الخاصة إرتفاعا و هو ما يفسر بذلك إرتفاع مردودية المجمع خلال سنة 2013، بينما تراجعت بشكل كبير قيمة الأرباح الصافية للمجمع نتيجة لتراجع الكبير في رقم أعماله خلال سنة 2014 بما قيمته 1833101دج مما أدى إلى الإنخفاض الحاد للمؤشر خلال هذه السنة. إن النتائج التي أخذها مؤشر مردودية الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة يسمح لنا بالحكم على مردودية المجمع خلال هذه الفترة كما سبقا و رأينا أن المجمع حققا مردودية مرتفعة خلال سنوات 2010، 2011 و 2013 في حين أنه حقق مردودية منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة الذكر خلال 2012 و 2014.

ج- تحليل الأداء البورصوي للمجمع خلال الفترة الدراسة: الجدول رقم (5) يبين العائد للسهم BNPA و القيمة السوقية إلى العائد PER للمجمع خلال فترة الدراسة وفقا لما يلي:

الجدول (5): العائد الصافي لسهم و PER للمجمع (القيمة بالألف، الوحدة دج)

البيان	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
النتيجة الصافية		1102191	2060480	1965160	2658147	825046
الأسهم العادية		10000000	10000000	10000000	10000000	10000000
BNPA		1,102	2,06	0,1965	0,2685	0,0825
تطور ال BNPA		-	0، 958	-1، 8635	0، 072	- 0، 186
سعر السهم بالسوق		443,3	670	663,38	573,68	538
PER		402,3	325,24	3376	2003	6507
تطور PER		-	-77,06	3051	-1373	4504

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للمجمع للفترة 2010-2014 و أسعار المتوسطة لأسهم المجمع المبينة في بورصة الجزائر.

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن مؤشر العائد الصافي لسهم أخذ قيم موجبة خلال كافة فترة الدراسة و هو ما يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق عائد للمساهمين، أما فيما يتعلق بمؤشر الPER فقد أخذ هذا الأخير قيم موجبة كذلك خلال كافة فترة الدراسة مما يفسر أن المستثمرين مستعدين لدفع ما قيمته 3402 دج سنة 2010 على سبيل المثال للحصول على أرباح صافية للمجمع المقدرة ب 1102 دج خلال هذه السنة، كما أن المستثمرين يحتاجون تقريبا 400 سنة للحصول على رأس مالهم في شكل أرباح موزعة أو محتجزة، هذه القيم تفسر عادة بجاذبية أسهم المؤسسة للمستثمرين مقارنة بالمؤسسات المنافسة، لكن في حالة مجمع صيدال و عند متابعة كل من تطور الربح الصافي لسهم المجمع و نمو PER خلال فترة الدراسة وفقا للجدول رقم (5) نجد أنهما متعاكسان و هو ما يفسر أن القيم التي آخذها المؤشر لا تدل على جاذبية سهم المجمع و إنما على محدودية أسهم المجمع في سوق المالي و طبيعة هذا الأخير مما يؤثر على أسعار أسهم المؤسسات المدرجة بهذا السوق. أما فيما يتعلق بتطوره الذي يبين هدم أو خلق القيمة من قبل المجمع، فقط عرفت قيمة المؤشر إنخفاضا خلال سنة 2011 و 2013 بما و هو ما يدل على هدم القيمة من قبل المجمع خلال هاتين السنتين، في حين عرفت قيمة المؤشر إرتفاعا خلال 2012 و 2014 و هو ما يدل على خلق القيمة من قبل المجمع خلال هذه الفترة.

ح- تفسير و تحليل القيم المحققة من قبل المجمع: نقدم في ما يلي كل من القيمة الجوهرية لسهم المجمع وكذا فائض القيمة و القيمة السوقية المضافة للمجمع.

الجدول (6): القيمة الجوهرية للمجمع (القيمة بالألف، الوحدة دج)

البيان	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الثتبيات الصافية		13212823	11161030	11454745	11308739	11280738
الأصول المتداولة		15038364	16116940	18566400	18790834	18202927
المؤونات		(6778920)	(3882241)	(4129700)	(1351120)	(1413893)
الديون		(8601408)	(8445261)	(9676414)	(11268000)	(11390122)
قيمة الأصل الصافي		18971886	14950467	16215030	17480482	16679649
القيمة الجوهرية		1,9	1,5	1,6	1,75	1,7
تطور القيمة الجوهرية		-	0،4-	0، 1	0، 15	0،05-

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للمجمع للفترة 2010-2014

-**القيمة الجوهرية**: من خلال الجدول رقم (6) الذي يبين القيمة الجوهرية لسهم المجمع و تطور هذه القيمة، نلاحظ أنها عرفت إنخفاضا قدر ب 0، 2 دج خلال سنة 2011 لترتفع مرة أخرى خلال سنة 2012 بما قدره 0، 1 دج و سنة 2013 بنفس القيمة تقريبا لتنخفض مرة أخرى سنة 2014. يفسر هذا التذبذب في القيمة الجوهرية لسهم المجمع خلال فترة الدراسة من خلال التذبذب الذي عرفته القيمة الصافية للأصل الإقتصادي للمجمع خلال نفس القترة حيث عرفت إنخفاضا خلال سنة 2011 بما قيمته 4021419 دج و يعود ذلك إلى الإنخفاض في قيمة الأصول الثابتة للمجمع، لترتفع مرة أخرى خلال سنة 2012 و 2013 بما قيمته 1264563دج و 1265452 دج على التوالي وذلك نظرا للإرتفاع في حجم الأصول المتداولة خلال هاتين السنتين، لتعاود فيما بعد هذه القيمة الإنخفاض خلال سنة 2014 نظرا للإنخفاض في قيمة الأصول الثابتة و كذا الأصول المتداولة و إرتفاع حجم الديون و المؤونات.

الجدول رقم (7): ضياع القيمة و القيمة السوقية المضافة للمجمع (القيمة بالألف، الوحدة: دج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الأصل الصافي	18971886	14950467	16215030	17480482	16679649
القيمة السوقية	4433000	6700000	6633800	5736800	5369700
ضياع القيمة	(14538886)	(8250467)	(9581230)	(11743682)	(11309949)
سعر السوقي	443,3	670	663,38	574	538
قيمة الاقتصادية	2، 01	1، 9	2، 07	2، 1	2، 01
عدد الأسهم	10000000	10000000	10000000	10000000	10000000
MAV	4412000	6681000	6613100	5719000	5359900
تطور ضياع القيمة	-	288196	(1330763)	(2162452)	337334
تطور MAV	-	4800226	(67000)	(894100)	(359100)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للمجمع للفترة 2010-2014 و أسعار المتوسطة لأسهم المجمع المبينة في بورصة الجزائر.

- **فائض القيمة (ضياع القيمة Badwill)**: تعبر عن القيمة المعنوية الإضافية الذي يعطيها السوق لمؤسسة ما و تتمثل في الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة و الأصل الصافي الإقتصادي، من خلال الجدول رقم (7) نجد أن المجمع حقق خلال كافة فترة الدراسة ضياع للقيمة و ذلك عند مقارنة القيمة السوقية للمجمع مع قيمته الجوهرية، مما يدل على عدم قدرة المجمع من تحقيق مردودية إضافية من السوق خلال كامل فترة الدراسة. و عند متابعة تطور Badwill للمجمع خلال فترة الدراسة من خلال نفس الجدول نجد أن المجمع حسن من ضياع القيمة إذا أمكننا القول خلال السنوات 2011، 2012 و 2014 .

- **القيمة السوقية المضافة للمجمع**: حقق المجمع قيمة سوقية مضافة خلال كافة سنوات الدراسة و هو ما يوضحه الجدول رقم (7)، تتمثل هذه القيم في القيمة المضافة التي حققها المجمع نتيجة التسعير في السوق المالي، لكن عند متابعة تطور هذه القيمة خلال سنوات الدراسة نجد أنها في تناقص خلال كافة سنوات الدراسة، و يفسر ذلك بعدم تحقيق المجمع لقيمة مضافة داخلية مما ينعكس بالضرورة على القيمة السوقية المضافة للمجمع.

رابعا: نتائج الدراسة و الإقتراحات: إنطلاقا مما سبق توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و جملة من الإقتراحات نذكرها ملخصة فيما يلي:

4-1- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة لنتائج التالية:

أ- بعد القيام بقياس خلق القيمة للمجمع بإعتماد على جملة من أهم مؤشرات قياس خلق القيمة بينت معظم النتائج التي أخذتها هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة أن المجمع غير قادر على خلق القيمة خلال فترة الممتدة من 2010 إلى 2014 ما عدا سنة 2012 و هو ما ينفي فرضية الدراسة؛

ب- حقق المجمع خلال كافة الدراسة أرباحا و مردودية لا بأس بها كما بينه مؤشر ROE، إلا أنه عجز عن خلق قيمة مضافة إنطلاقا من نشاطه الإستغلالي و ذلك وفقا للأهم المؤشرات الحديثة لقياس خلق القيمة و هو EVA مما يؤكد أن خلق القيمة لا يعني تحقيق أرباح أو مردودية فحسب بل لابد من مقارنة هذه المردودية مع تكلفة رأس المال؛

ج- بينت بعض مؤشرات قياس خلق القيمة خلال الدراسة أن المجمع قادر في بعض السنوات على خلق القيمة (ما عدا سنة 2012) مثل مؤشر: ROE و MAV، لا يعتبر ذلك

تناقض بالضرورة مع المؤشرات الأخرى و بأخص مؤشر EVA، و إنما يفسر بحدود كل المؤشر في قياس خلق القيمة أو العناصر التي يعتمد عليها المؤشر عند قياس خلق القيمة؛

ح- من خلال عملية تحليل مؤشرات قياس خلق القيمة للمجمع خلال فترة الدراسة تبين أن من أهم أسباب عجز المجمع عن تحقيق ثروة للمساهمين هو الإرتفاع في تكلفة التمويل للمجمع خاصة لسنوات 2010، 2011 و 2014 هذا العنصر يعتبر من أهم أسس خلق القيمة على مستوى المؤسسة، و من جهة أخرى نجد أن المجمع خلال كامل فترة الدراسة ماعدا سنة 2012 لم يستطيع توليد هامش إستغلال كافي لتغطية تكلفة رأس المال مما يدل على الإستخدام الغير فعال للموارد المالية المتاحة للمجمع.

د- بالعودة إلى المؤشرات البورصوية للمجمع خلال فترة الدراسة كشفت معظمها عن قدرة المجمع إلى حد ما على تحقيق عوائد للمساهمين خلال بعض سنوات الدراسة تحديدا سنة 2012؛

ذ- حقق المجمع خلال كافة فترة الدراسة ضياع للقيمة مما يدل على عدم قدرته على تحقيق مردودية إضافية إنطلاقا من السوق. من ناحية أخرى إستطاع المجمع تحقيق قيمة سوقية مضافة خلال كافة فترة الدراسة عرفت هذه القيمة إرتفاع ملحوظا خلال سنة 2012، إلا أنها سرعان ما إنخفضت خلال السنوات اللاحقة.

4-2-الإقتراحات: من خلال ما سبق نستطيع تقديم بعض الإقتراحات التي من شأنها تحسين قدرة المجمع على خلق القيمة و التي تتمحور حول ضرورة إهتمامه بأسس و مصادر خلق القيمة:

-لابد على المجمع من إيجاد تلك التوليفة من رأس المال التي تحقق له تخفيض لتكلفة رأس المال و كذا التحسين من النشاط المجمع و ذلك من خلال تفعيل إستغلال الموارد المتاحة للمجمع؛

-السعي للإكتساب مزايا تنافسية مستدامة و الإهتمام أكثر بعناصر رأس المال الفكري كبديل مستحدث لخلق القيمة؛

-لابد من إرساء نظام حوكمة على مستوى المجمع يضمن حقوق المساهمين و يسهر على تحقيق الهدف الأول لأي مؤسسة إقتصادية و هو خلق القيمة.

قائمة المصادر و المراجع:

قائمة المصادر و المراجع باللغة العربية:

- بريكة السعيد، مسعي سمير (2009). تقيم المنشأة الإقتصادية: مدخل القيمة الإقتصادية المضافة. تم إسترجاعها بالتاريخ: 12/ 02/ 2015، من الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03
- السويسي هواري (2009). دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة. ***مجلة الباحث***، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد رقم (07)، الجزائر.
- بن ضب علي، عياد سيدي أحمد (2012). تكلفة رأس المال و مؤشرات إنشاء القيمة. ***مجلة أداء المؤسسات الجزائرية***، العدد (2)، الجزائر.
- ***مجمعنا، موقع مجمع صيدال*** (2015). تم إسترجاعها بالتاريخ: 18/ 08/ 2015، من الموقع: https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/qui-sommes-nous
- محمد علي، محمد علي (2005). ***إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية***. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة كلية التجارة، القاهرة، مصر.

قائمة المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:

- Charreaux , G et Desbrières , P. (1998).Gouvernance des entreprises: valeur partenariale contre valeur actionnariale. ***Finance Contrôle Stratégie,*** Volume 1 N° 2
- Denglos , G. (2003). ***La création de valeur: modéles , mesure, diagnostic.*** Paris, France, Dubod.
- Hirigoyen , G. et Caby , J. (1998). ***Histoire de la valeur en finance d'entreprise***. Consulté le: 01/05/2015, sur le site: http://cref.Uboreaux4.fr/cahiers/1998-01.htm
- Hirigoyen , G. et Caby , J. (2001). ***La création de valeur de l'entreprise*** (2 édition). Paris, France, Economica.
- Vernimmen , P.(2012). ***Finance d'entreprise*** (10 édition). paris, France, Dalloz.

التسويق الإلكتروني وأثره على رضا العميـــل، دراسة حالة لبعض البنوك التجارية الجزائرية

د. عـدالة العجـال جلام كريمة
جامعة مستغانم جامعة تلمسان
(الجزائر)

ملخص

تهدف الدراسـة إلـى معرفـــة أثـر التسـويق الإلكـتروني علـى رضـا العمـلاء، حيـث تـم إجراء دراسة تطبيقية على عينـة مـن البنـوك التجاريـة الجزائريـة والبـالغ عـددها 42 مؤسسـة بنكية، عـن طريـق توزيـع 92 إسـتبانة علـى عمـلاء هاتـه البنـوك، وقـد تمـت عمليـة التحليـل بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS19.

خلصـت الدراسـة إلـى عـدة نتـائج، مـن أهمهـا وجـود علاقـة إيجابيـة بـين التسـويق الإلكتروني ورضا العملاء عن الخدمات الإلكترونية المقدمة.

الكلمات المفتاحية: التسـويق الإلكـتروني، رضـا العميـل، البنـوك التجاريـة، الخـدمات المصرفية الإلكترونية.

Abstract

This study aims to assess the impact of e-marketing on the customers' satisfactions. The empirical study covers 42 commercial banks in Algeria distributing 92 questionnaires. It uses the SPSS 19 program for analysis.

The study concluded that there is a positive relationship between the provision of e-marketing services and customer satisfaction.

Keywords: E-marketing, customer satisfaction, commercial banks, electronic banking services.

مقدمة:

عرف العالم في العشرية الأخيرة من القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة ثورة تكنولوجية كانت الأعظم والأكثر تأثيرا على مر التاريخ، بسبب امتداداتها العميقة وانعكاساتها التي مست جميع المجالات الحياتية. كنتيجة لذلك ولضمان البقاء على الخط مع المعطيات الجديدة ظهرت العديد من المصطلحات والمفاهيم التي تعكس العصرنة والحداثة في الأساليب والآليات الاقتصادية، لعل أبرزها هو ما يعرف بالتسويق الإلكتروني، فبالنظر إلى المزايا التي يحققها من السرعة والفعالية والاستهداف الفردي للعملاء، جعلت منه وسيلة لابد منها لضمان الاستمرار والسعي وراء كسب حصص سوقية أكبر.

فمن أكثر القطاعات التي استجابت لمتغيرات الثورة التكنولوجية، نجد أن القطاع البنكي عرف تحولات جذرية، بانتقاله من كونه قطاع مادي تقليدي إلى قطاع بنكي إلكتروني مستند في جل عملياته على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إشكاليـــة البحث: من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن التسويق الإلكتروني للخدمات المصرفية يهدف أساسا إلى زيادة المنافع التي يتحصل عليها ويستفيد منها كل من العملاء والبنك، ومن هنا نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التسويق الإلكتروني في تحقيق رضا العميل عن الخدمات الإلكترونية المقدمة ؟

فرضيات البحث: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات العدمية الخاصة بدور التسويق الالكتروني في تحقيق رضا العميل، وهذه الفرضيات تتمثل في الآتي:

- الفرضيـــــة1: "لا توجد علاقة إحصائيـــــة بين جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية ورضا العميل"؛
- الفرضيـــة 2: "لا تختلف درجة رضا العملاء عن الخدمات المصرفية الإلكترونية باختلاف المتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر المؤهل العلمي، المهنة، محل الإقامة)؛

- الفرضيـــة 3: لا توجد علاقة إحصائية بين رضا العملاء عـن الخـدمات المصـرفية الإلكترونية والعوامل الشخصية للعميل (الثقة، الخبرة، الثقافة والمعرفة)؛
- الفرضيـــة 4: "لا توجـد علاقـة إحصائيـــــــــــة بـين صـورة البنـك المسـتخدم للتسويق الإلكتروني ورضا العملاء عن الخدمات المصرفية الإلكترونية".

أهداف البحث: تم تحديد أهمها في ما يلي:

-التعرف على الأهمية التي تبديها البنوك التجارية الجزائرية للتسويق الإلكتروني؛

-التعرف على مدى إدراك العملاء للخدمات الإلكترونية المقدمة إليهم؛

-التعرف على الدور الذي يلعبه التسويق الإلكتروني في تحقيق رضا العملاء.

أهمية البحث: تـأتي أهميـة هـذه الدراسـة نتيجـة للنهضـة التكنولوجيـة المتسـارعة التي يعرفها العالم اليوم والتي تلعب دورا هاما في كافة المجالات الاقتصادية بما في ذلك القطاع البنكي. فالبنوك التجارية اليوم تسعى جاهـدة لتفعيـل نشـاطاتها وتحقيـق أهـدافها التسـويقية وذلك من خلال استخدام شبكة الانترنـت وكـل التقنيـات الالكترونيـة المعاصـرة التي مـن شأنها أن تلبي احتياجات العميل وتحقق رضاه.

منهج البحث: من أجل دراسة الإشكالية وتحليل أسبابها، أبعادها ونتائجها تم استخدام المنهجين الوصفي ثم التحليلي، بالإضافة إلى استخدام دراسة الحالة في الجانـب التطبيقـي والذي هو عبارة عن دراسة تقييمية سيتم الاعتماد فيها على تقنية الإستبانة.

ومن هنا قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية: تنـاول المحـور الأول التسـويق الإلكتروني، ثم عرجنا في المحور الثاني علـى الإطـار المفـاهيمي لرضـا العمـلاء قبـل القيـام بدراسـة إحصـائية تحليليـة لعينـة مـن البنـوك التجاريـة الجزائريـة تـم مـن خلالهـا تبيـان أثـر التسويق الإلكتروني على رضا العميل المصرفي الجزائري.

المحور الأول: التسويق الإلكتروني

1- مفهوم التسويق الإلكتروني

يعرف كلير التسويق الإلكتروني بأنـــــه: "استخدام قوة شبكات الاتصال المباشر واتصالات الحاسب والوسائل التفاعلية الرقمية لتحقيق الأهداف التسويقية".[1]

كما يرى (الصميدعي، 2012) أن: "التسويق الإلكتروني يجب أن لا يعرف بمعزل عن المفهوم التقليدي للتسويق وإنما هو تطبيق لمفهوم التسويق الحديث وعناصره ومزيجه من خلال استخدام الانترنت، والاثنان يركزان على تلبية حاجات ورغبات الزبائن، وتحديد المنافذ التوزيعية التي تمكن المنظمات من الوصول للسوق المستهدف".[2]

وعليه يمكن أن نعرّف التسويق الإلكتروني على أنه مجموعة من الأنشطة التسويقية التي تستخدم الحاسب وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، في مقدمتها شبكة الانترنت من أجل تسويق السلع والخدمات.

2- خصائص التسويق الإلكتروني

هناك خاصيتان أساسيتان يتصف بهما التسويق الإلكتروني هما:[3]

-خاصية أوتوماتيكية الوظائف التسويقية خاصة في الوظائف التي تتصف بالتكرار والقابلية للقياس الكمي مثل بحوث التسويق، تصميم المنتجات والمبيعات وإدارة المخزون؛

-خاصية التكامل بين الوظائف التسويقية بعضها البعض ومع الجهات المعنية بالمحافظة على العملاء والذي يطلق عليه منهج إدارة العلاقات بالعملاء والذي طور إلى ما يطلق عليه بالتسويق التفاعلي.

---

(1) محمد سمير أحمد: **"التسويق الالكتروني"**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص132.

(2) الصميدعي محمود جاسم، عثمان يوسف ردينة: **"التسويق الالكتروني"**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص81.

(3) نواعرة أحمد: **"الاتصال والتسويق بين النظرية والتطبيق"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010، ص305.

3- أهداف التسويـــــــق الإلكتروني

يشير كل من (Smith and Chaffey , 2005) إلى الأهداف التي يسعى إليها المسوقون من خلال استخدام التسويق الإلكتروني وهي كالآتي:[1]

-زيادة المبيعات من خلال التوزيع والترويج في نطاق أوسع؛

-تقديم قيمة مضافة للعملاء؛

-التقرب من الزبائن من خلال الإجابة على تساؤلاتهم وخلق سبل الحوار معهم؛

-تخفيض تكاليف الخدمات، معاملات البيع والإدارة، ومطبوعات البريد؛ توسيع وتعزيز العلامة التجارية.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لرضا العميل

1- تعريف رضا العميل

لقد تعددت التعاريف المتعلقة برضا العميل من قبل الكتاب والباحثين خاصة ما تعلق منه بالمؤسسات الخدمية لصعوبة تقييم عناصر الخدمة مقارنة بالمنتج السلعي، ولعلى أهمها تعريف (فريد الصحن، 2007) على أنه "مستوى من إحساس الفرد الناتج عن المقارنة بين أداء المنتج المدرك وبين توقعات هذا الفرد"، فهو عبارة عن دالة للفرق بين الأداء والتوقعات، وبالتالي يمكن القول بأن هناك ثلاث مستويات يمكن أن تتحقق وهي:[2]

- الأداء < التوقعات: المستهلك غير راض Dissatisfied)؛
- الأداء = التوقعات: المستهلك يكون راض (Satisfied)؛
- الأداء > التوقعات: المستهلك يكون راضي وسعيد (High satisfied or delight)".

(1) CHAFFEY. D, SMITH. PR: **«Emarketing Excellence- planning and optimizing your digital marketing»**, Elsevier butterworth- heinemann , UK, 2008, p22.

(2) الصحن محمد فريد، طارق طه أحمد: " **إدارة التسويق في بيئة العولمة والانترنت**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص123.

2-أهمية رضا العميل

يلعب رضا المستهلك أهمية بالغة في سياسة أي منظمة باعتباره أحد أهم المؤشرات لقياس أدائها، خاصة إذا كانت هذه المنظمة متوجهة نحو الجودة، حيث أكد كل من (Hoffman & Bateson, 2010) على أهمية الشكاوى وردود العملاء التي ترد المنظمات على اعتبار أنها تمثل تغذية عكسية من شأنها أن تطور من الخدمات المقدمة وتمنع الزبائن من اللجوء إلى المنتجات المنافسة، فالعملاء الراضون عن أداء المنظمة سوف يتحدثون إلى الآخرين عنها ويولدون عملاء جدد، كذلك سيكون قرارهم بالعودة إليها سريعا.[1]

3- التسويق الإلكتروني والعوامل المؤثرة على رضا العملاء

لقد أولى الكثير من الباحثين اهتماما كبيرا حول رضا العملاء، باعتباره مفتاح النجاح الأول للمنظمات، خاصة تلك المنظمات التي تنشط وتمارس أعمالها في ظل الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعلومات، فكان التركيز حول معرفة أهم العوامل المؤثرة على رضا العميل في عمليه اقتنائه للخدمات المصرفية الإلكترونية من أجل التحكم فيها والسيطرة عليها، ومن خلال إطلاعنا على عدد من الدراسات السابقة، فإننا نرى أن أهم العوامل المؤثرة على رضا العميل هي كالآتي: جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية؛[2] الصورة الذهنية للبنك؛[3] القيمة المدركة للعميل؛[4] والعوامل الشخصية للعميل.[5]

---

(1) HOFFMAN K. D and BATESON. E. G. j: «**Services Marketing - Concepts, Strategies & Cases**»,4 ° édition, South - Western Cengage learning, USA, 2010, p288.

(2) ALSAMYDAI. M. J , OTHMAN Yousif .R & AL KHASAWNEH. M. H; « **The Factors Influencing Consumers ' Satisfaction and Continuity to Deal With E-Banking Services in Jordan**», Global journal of management and business research, Vol.12, N°14, 2012, p4.

(3) طلحة محمد:" **الصيرفة الإلكترونية أثرها على الأداء التسويقي للبنوك- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**"، مذكرة تخصص إدارة أعمال وتسويق، جامعة المدية، الجزائر، 2009، ص76.

(4) KOTLER Ph & KELLER LAN. K: «**Marketing Management**», 14th edition, Prentice Hall, USA, 2012, p124.

(5)AL- GHAMDI Abdullah: «**Investigating Factors Affecting Customers of Using Internet Banking: A comparison study between Saudi Arabia and the UK**», Brunel Business School, Doctoral Symposium, 2009, p6.

ولقد أشارت مجموعة من الدراسات إلى التباينات الموجودة بين مختلف العوامل الديموغرافية عند تبني العمل الصيرفي الإلكتروني منها دراسة Flavia, 2006) التي خلصت إلى أن جنس النساء يعتبر الفئة الأقل تعاملا بالخدمات المصرفية الإلكترونية، كذلك دراسة Akinci et al, 2004) في تركيا والتي أكدت على أن الأفراد في منتصف العمر هم الأكثر ميولا إلى التعامل مع الخدمات الإلكترونية، وأخيرا دراسة كل من Karjaluoto et al, 2002; Mattila et al, 2003; Sathye, 1999) التي بينت أن العملاء الذين ينتمون إلى أعلى الطبقة الوسطى هم الأكثر ميولا إلى التعامل مع الخدمات المصرفية الإلكترونية.[1]

المحور الثالث: أثر التسويق الإلكتروني على رضا العميل المصرفي الجزائري

1- واقع العمل المصرفي الإلكتروني في الجزائر: لا يخفى عن الناظر التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر في استخدام الصيرفة الإلكترونية وذلك لأسباب تعود للمنظومة المصرفية من جهة وكذلك لطبيعة تفكير المواطن الجزائري من جهة ثانية، فنجد أن البنك المركزي دائما ما يدعو الجزائريين إلى تكثيف تعاملاتهم الإلكترونية وإلى الثقة بشكل أكبر في البنوك التجارية، ففي آخر تصريح لمحافظ البنك المركزي محمد لكصاسي في مارس 2013 خاطب المتعاملين المصرفيين قائلا بأنهم يجب أن يتعاملوا أكثر عبر البطاقات البنكية، مؤكدا أن أغلب المشاريع التي أطلقت في 2006 والمتعلقة بنظم الدفع الإلكترونية والتحويلات البنكية لم يتم استغلال أكثر من 10٪ من طاقتها الكلية، [2] ونشير هنا أنه بناءا على إحصائيات معدّة من قبل شركة SATIM عام 1220، قد تم إحصاء ما يقارب 1593 موزع آلي موزعة على كامل التراب الوطني و3070 جهاز طرفي إلكتروني للدفع، بـ 783311 بطاقة متداولة بين البنوك مقسمة إلى 123112

(1) WADIE Nasri: «**Factors Influencing the Adoption of Internet Banking in Tunisia**», International Journal of Business and Management, Vol. 6, N°8, 2011, p146.

(2) بن عبد الرحمان سليم: " **بنك الجزائر يدعو إلى تعامل أكبر بالصكوك والبطاقات البنكية**"، من على الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/economie/328298.html، 04/ 04/ 2014.

بطاقة سحب و671594 بطاقة سحب ودفع، بينما تحصى عدد بطاقات السحب لبريد الجزائر بأكثر من 5 مليون بطاقة، ليكون عدد البطاقات الإجمالي يقارب 6.6 مليون مع نهاية 2012.

2- تحليل وعرض نتائج الإستبانة:

في الدراسة الميدانية تم اعتماد تقنية الإستبانة كأداة رئيسية في الحصول على المعلومات، حيث تم تقسيمها إلى جزئين رئيسيين، تعلق الأول بالمعلومات العامة حول المستجوب أو المستجوبة، وضع بغرض معرفة الخصائص العامة للعينة وإلى تحديد مجموعة العوامل الديموغرافية المؤثرة بشكل أساسي في رضا العميل المصرفي عن الخدمات الإلكترونية المقدمة، في حين دارت الأسئلة في الجزء الثاني حول رضا العملاء، من خلال التطرق إلى العوامل التالية:

- **جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية**: تضمن هذا العامل ثمانية عشر (18) سؤالا، هدفنا من خلاله إلى معرفة مستوى رضا العميل المصرفي لجودة الخدمة الإلكترونية المقدمة؛
- **العوامل الشخصية للعميل**: تضمنت 5 أسئلة، كان الهدف منها معرفة مدى تأثير العوامل الشخصية للعميل على مستوى رضاه عن الخدمات الإلكترونية المقدمة؛
- **صورة البنك**: تضمنت 5 أسئلة، وضعت بغرض معرفة مدى تأثير صورة البنوك المقدمة للخدمات الإلكترونية على رضا العميل. هذا ومن أجل البرهنة على أن الإستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، تم إجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراتها بحساب معامل (Cronbach Alpha)، والتي بينت نتائجه تمتع الأداة بمعامل ثبات عال حيث بلغ نسبة 87.8 ٪ وهي نسبة عالية. ولقد شملت دراستنا عينة عنقودية تتكون من 42 مؤسسة بنكية تجارية، موزعة بالتساوي على ثلاث ولايات متمثلة في: الجزائر العاصمة، الشلف وغليزان، بمعدل 14 بنك تجاري على مستوى كل ولاية، ليصل مجموع الإستبانات الموزعة للعملاء 120 إستبانة، تم استرجاع ما مقداره 115 استبانه، وبعد عملية

فرزها تم استبعاد 23 إستبانة، ليصل العدد الإجمالي لعينة الدراســـــة إلى 92 إستبانة.

1.2- التحليل الوصفي لأفراد العينة:

بالنسبة للقسم الأول من الإستبانة والمتعلق بمجموعة العوامل الديموغرافية للعملاء فقد كانت نتائجه بعد تفريع مجموعة الإستبانات الموزعة على العينة المحددة كالآتي:

أ- **الجنس**: لقد أظهرت النتائج أن أغلب المشـــاركين من الذكور بنسبة بلغت 63% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث والتي بلغت 37%.

ب- **العمر**: الفئة المحصورة بين (26-35) هي الأعلى حظورا بنسبة قدرت بـــ 42.4%، وتأتي في الأخير كل من الفئتين (أقل من 26) و (أكثر من 60) بنسب بلغت 10.9٪ و1.1 ٪ على التوالي.

ج- **المستوى التعليمي**: بينت النتائج أن الأغلبية المشاركة من المستوى الجامعي بنسبة قدرت بـــ 65.2%، تليها بينما توزعت بقية العينة على البدائل الأخرى نوضحها في الشكل رقم (01).

الشكل رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب المستوى لتعليمي

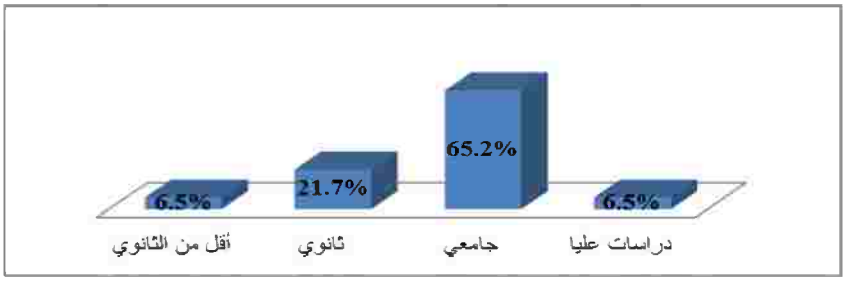

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة

د- **المهنة**: بينت النتائج أن ما نسبته 70.7% من الموظفين وهي أعلى نسبة مقارنة ببقية البدائل والمتمثلة في:(أعمال حرة:7.6% ، طالب:7.6% وأعمال أخرى: 14.1%).

هـ- محل الإقامة: أظهرت نتائج التحليل الوصفي بالنسبة لمتغير محل الإقامة أن عدد المستجوبين يتوزعون بنسب متقاربة على الولايات الثلاث تتصدرهم ولاية الشلف بنسبة قدرت بـ 37%، تليها كل من الجزائر العاصمة وغليزان بنسب بلغت 32.6%و 30.4% على التوالي.

2.2- تحليل نتائج الإستبانة

في هذا العنصر سوف نقوم بتحليل نتائج الإستبانة الخاصة بالعملاء وفق ثلاث محاور متمثلة في جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية، العوامل الشخصية وصورة البنك، وقبل التطرق إليها نقوم باستعراض نتائج السؤال رقم (6) المدرج في الجزء الأول من الإستبانة والمتعلق بقنوات التوزيع الإلكترونية المستخدمة للتعامل مع البنك من خلال الجدول الموالي:

من خلال الجدول الموالي، نلاحظ أن أكثر قناة توزيع إلكترونية يستعملها العملاء هي آلات الصرف الذاتي بنسبة بلغت 88٪، تليها بنوك الإنترنت ثم البنوك الهاتفية.

الجدول رقم (01): تحليل نتائج السؤال المتعلق بقنوات التوزيع الإلكترونية المتعامل بها

بدائل قنوات التوزيع	الصراف الآلي للبنك		البنوك الهاتفية		بنوك الإنترنت	
اختيارات الإجابة	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
التكرار	81	11	25	67	42	**50**
النسبة المئوية	٪88	٪12	٪27.2	٪72.8	45.7٪	٪54.3

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (02): العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والتعامل بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت

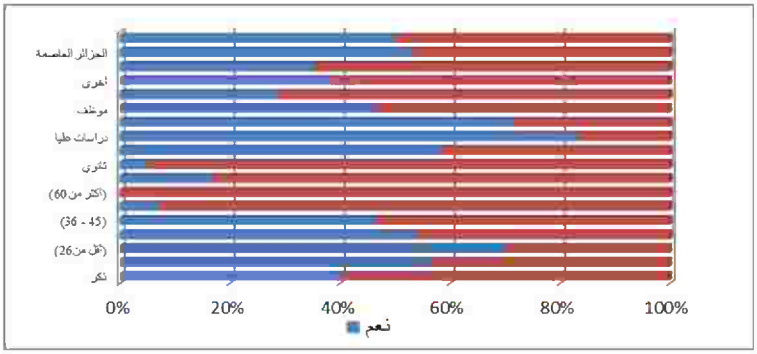

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة

هذا ونوضح العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة واستخدام بنوك الإنترنت من خلال الشكل رقم (02) السابق، ونخص هنا الإنترنت باعتبارها القناة الأبرز والوسيلة الأولى التي يقوم عليها التسويق الإلكتروني. والملاحظ أن الفئة العمرية الأقل من 26، المتعاملين الحاملين لشهادات الدراسات العليا، جنس الإناث، الطلبة، والقاطنين بولاية العاصمة هم الأكثر تعاملا بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مما يبين لنا أن العوامل الديموغرافية المحددة تؤثر بشكل واضح في استخدام الخدمات عبر الإنترنت.

3- جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية

سنتطرق في هذه المرحلة من الدراسة إلى وصف وتقييم مستوى جودة الخدمة المصرفية المقدمة في البنوك التجارية الجزائرية المحددة ضمن عينة الدراسة، من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): إجابة أفراد العينة على السؤال المتعلق بجودة الخدمة المصرفية الإلكترونية

الرقم	الفقـــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	أدخل الموقـــع الإلكتروني للبنك بسهولـة.	5.34	1.521	مرتفعة
2	استخـدام الموقع الإلكتروني يوفر الكثير من الوقت والجهد.	5.45	1.425	مرتفعة
3	أقوم بإتمام معاملاتي المصرفية بسهولة ويسر من خلال القنوات التوزيعية الإلكترونية.	6.28	1.113	مرتفعة
4	الخدمات الإلكترونية تتميز بسهولة الاستخدام.	6.36	1.044	مرتفعة
5	المعلومات على الموقع منظمة وسهلة للفهم وللإستعاب.	5.52	1.322	مرتفعة
	الكفـــــــــاءة	**5.79**	**0.965**	**مرتفعة**
6	يقدم البنك المعلومات الكافية التي أريدها.	5.85	1.185	مرتفعة
7	الخدمات الإلكترونية المقدمة دقيقة جدا.	6.07	1.057	مرتفعة
8	الموقع الخاص بالبنك متاح باللغات الثلاث الفرنسية، العربية والإنجليزية.	3.65	1.544	متوسطة
9	لدي ثقة كبيرة في البنك للوفاء بوعوده والتزاماته.	6.16	1.16	مرتفعة
10	الخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك متنوعة.	5.97	1.162	مرتفعة
11	الخدمات الإلكترونية تلبي كافة متطلباتي واحتياجاتي المصرفية.	5.89	1.053	مرتفعة
	الوفـــــــاء	**5.60**	**0.753**	**مرتفعة**
12	البنك يجيب بشكل سريع على طلباتي، عن طريق البريد أو الهاتف.	4.23	1.697	متوسطة

13	المصرف يتعامل مع الشكاوى التي أقدمها بقبول واهتمام.	4.38	1.333	متوسطة
14	المصرف يتصرف مع المشاكل التي تواجهني في إتمام المعاملات المصرفية بطريقة سريعة وفعالة.	4.7	1.389	متوسطة
	الاستجابة	**4.43**	**1.111**	**متوسطة**
15	بإمكاني التواصل مع المصرف بشكل سريع ومتواصل.	5.45	1.161	مرتفعة
16	أتلقى رسائل إلكترونية توجيهية وإرشادية بين فترة وأخرى.	3.97	1.872	متوسطة
	الاتصال	**4.71**	**1.256**	**متوسطة**
17	مطمئن بالنسبة لسلامة بياناتي الشخصية.	6.35	0.831	مرتفعة
18	أشعر بالأمان عند إجرائي لمعاملاتي المصرفية.	5.99	0.943	مرتفعة
	السرية	**6.17**	**0.846**	**مرتفعة**
	جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية	**5.34**	**0.713**	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (02) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة لكل من أبعاد جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية، حيث نلاحظ أن كل الفقرات المستخدمة للتعبير عن كفاءة الخدمة قد سجلت درجات موافقة مرتفعة، بمتوسطات حسابية انحصرت بين]6,375 ; 34, [، فمقياس درجة الموافقة المستخدم يدل على أن أفراد العينة يلتمسون في الخدمة الإلكترونية المقدمة السهولة والسرعة في الاستخدام، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري المقدر بـــ 0.965 وهي قيمة ضعيفة تعكس التقارب في وجهات نظر أفراد العينة فيما يخص الكفاءة، كذلك الحال بالنسبة للبعد الثاني المتمثل في الوفاء حيث قدر متوسطه الحسابي بـــ 605. وانحراف معياري قدرت قيمته بـــ 7530.، كما

كانت درجة الموافقة فيه مرتفعة، إذا استثنينا السؤال 8 الذي تحصل على درجة موافقة متوسطة، وجاءت في المرتبة الأولى في ما يخص نفس البعد عبارة "لدي ثقة كبيرة في البنك للوفاء بوعوده والتزاماته" بمتوسط حسابي قدر بـ 166. وانحراف معياري بلغ 1.16 وهو ما يبين لنا أن معظم أفراد العينة تتفق أن البنك يقوم بالوفاء بكل ما ينتظره منه العميل، بالنسبة لبعد الاستجابة فقد أوضح الجدول أنه تحصل على درجة موافقة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ 434. وانحراف معياري بلغ 1111.، أما الفقرة التي سجلت أعلى متوسط حسابي في البعد فهي "المصرف يتصرف مع المشاكل التي تواجهني في إتمام المعاملات المصرفية بطريقة سريعة وفعالة" وهذا دليل على اتفاق ولو بدرجة متوسطة على حزم المصرف في التعامل مع مشاكل العملاء بطريقة تأتي عند توقعاتهم، نفس الشئ بالنسبة لبعد الاتصال والذي تحصل على درجة موافقة متوسطة، بمتوسط حسابي قدر بـ714. وانحراف معياري قدر بـ 2561.، أما عن أعلى متوسط حسابي سجلته الفقرات ضمن هذا البعد فهو 455. المتعلق بالفقرة "بإمكاني التواصل مع المصرف بشكل سريع ومتواصل". فيما يخص آخر بعد من أبعاد جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية والمتمثل في السرية فقد تحصل على موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ 176. وانحراف معياري بلغ 8460. وهو ما يشير إلى الثقة الكبيرة التي يضعها العميل في المصرف فيما يخص سرية بياناته الشخصية وتعاملاته المالية.

وعليه وبالاعتماد على النتائج المسجلة في الجدول فإن أن غالبية أفراد العينة توافق بدرجة مرتفعة على جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية وذلك بمتوسط حسابي عام بلغ 345. وانحراف معياري بلغ 7130..

4- العوامل الشخصية للعميل

يشير الجدول رقم (03) إلى إجابات عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بالعوامل الشخصية للعميل والمتمثلة في الثقة، الخبرة، التجربة والمعرفة.

والملاحظ أن المتوسطـــــــات الحسابية المسجلة تقع ضمن المجال]4 6.22 , 25.] حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة " لدي المعرفة الكافية حول الخدمات الإلكترونية لذا لا أتردد في التعامل بها" بمتوسط حسابي بلغ 216. وانحراف معياري بلغ 8710. وهو ما يعكس درجة الموافقة المرتفعة للفقرة، فيما حصلت الفقرة " تجاربي السابقة سمحت بتعزيز ثقتي بالمصرف الذي أتعامل معه حاليا" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 254. وانحراف معياري قدر ب 8191. لتكون درجة الموافقة على الفقرة متوسطة، وتشير النتائج أن المتوسط الحسابي العام للمتغير بلغ 5.28 والانحراف المعياري بلغ 0.829 بدرجة موافقة مرتفعة، وهو الأمر الذي يوضح الثقة الكبيرة التي يضعها العميل في الخدمة الإلكترونية وكذلك انطباعه الإيجابي عنها مقارنة بتجاربه السابقة، بالإضافة إلى أن المعرفة والثقافة التي يتمتع بها العميل تعكس حكمه عنها، وهذا ما نوضحه في الشكل رقم (03) من خلال إبراز إجابات أفراد العينة استنادا على متغيراتهم الديموغرافية.

الجدول رقم (03): إجابة أفراد العينة في السؤال المتعلق بالعوامل الشخصية للعميل

الرقم	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لدي ثقة كبيرة في المصرف للتعامـــل مع الخدمات الإلكترونية.	5.93	0.935	مرتفعة
2	بناء على خبرتي وتجاربي السابقة، فإن الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف ذات جودة.	4.47	1.418	متوسطة
3	لدي المعرفة الكافية حول الخدمات الإلكترونية لذا لا أتردد في التعامل بها.	6.21	0.871	مرتفعة
4	تجاربي السابقة سمحت بتعزيز ثقتي بالمصرف الذي أتعامل معه حاليا.	4.25	1.819	متوسطة
5	الثقافة التي أتمتع بها هي التي دفعتي إلى التعامل بالخدمات الإلكترونية.	5.54	1.66	مرتفعة
العوامل الشخصية للعميل		**5.28**	**0.829**	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم(03): العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والعوامل الشخصية للعميل

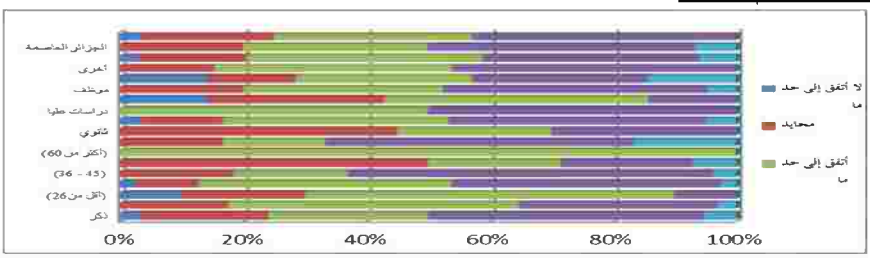

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن العمر والمستوى الدراسي هما العاملان الأكثر تأثيرا في بناء العوامل الشخصية عند اختيار التعامل بالخدمات المصرفية الإلكترونية.

5- صورة البنك وقد حمل الجدول رقم (04) إجابات عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بصورة البنك.

الجدول رقم (04): إجابة أفراد العينة على السؤال المتعلق بصورة بنك

الرقم	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تجارب المتعاملين السابقين مع الخدمات الإلكترونية، وآراؤهم الإيجابية حولها دفعتني للتعامل بها.	4.4	2.071	متوسطة
2	سمعة البنك الجيدة هي التي دفعتني لأثق به.	4.63	1.971	متوسطة
3	الخدمات الإلكترونية تعزز من صورة البنك.	6.2	0.842	مرتفعة
4	أقوم بامتداح الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف أمام معارفي وأشجعهم للإقبال عليها.	4.18	1.95	متوسطة
5	الخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك تجعل منه الأفضل.	5.09	1.487	مرتفعة
	صـــــــورة البنك	**4.90**	**1.228**	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للمتغير محصورة في المجال [6.24 , 18.] حيث جاءت الفقرة " الخدمات الإلكترونية تعزز من صورة البنك" في المرتبة الأولى بمتوسط قدر بـ 6.2 وانحراف معياري قدر بـ 0.842 بدرجة موافقة مرتفعة، وحلت الفقرة " أقوم بامتداح الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف أمام معارفي وأشجعهم للإقبال عليها" أخيرا بمتوسط حسابي قدر بـ 184. وانحراف معياري قدر بـ 1.95 بدرجة موفقة متوسطة، ويوضح الجدول المتوسط الحسابي للعام للمتغير الذي يقدر بـ 4.90 وانحراف معياري قدر بـ 1.228 بدرجة موافقة متوسطة، وهو ما يشير إلى تأثير صورة البنك المستخدم للعمل المصرفي الإلكتروني على رضا العميل المصرفي.

وأخيرا نقوم باستعراض نتائج السؤال رقم (04) والمتمثلة فقرته في: "هل أنت راض عن الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك؟"، فكانت الإجابات كما يوضحها الجدول رقم (05). حيث نلاحظ أن 73 ٪ من العملاء راضين على الخدمات الإلكترونية التي تقدمها البنوك بينما كانت نسبة العملاء غير الراضين هي 7 ٪ وهي نسبة منخفضة جدا، مقارنة بالنسبة الأولى.

الجدول رقم (05): إجابة أفراد العينة على السؤال المتعلق بمستوى الرضا

اختيارات الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
غير راض أبدا	--	--	--
غير راض	7	%7.6	%7.6
محايد	10	%10.9	%18.5
راض	67	%72.8	%91.3
راض جدا	8	%8.7	100%
المجموع	92	٪100	--

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

ووفقا للشكل رقم (04) نلاحظ أن المهنة والمستوى التعليمي يعتبران كأكثر متغيرين يؤثران بشكل كبير على مستوى الرضا عن الخدمات المصرفية الإلكترونية.

الشكل رقم(04): إجابات أفراد العينة عن السؤال المتعلق بالرضا

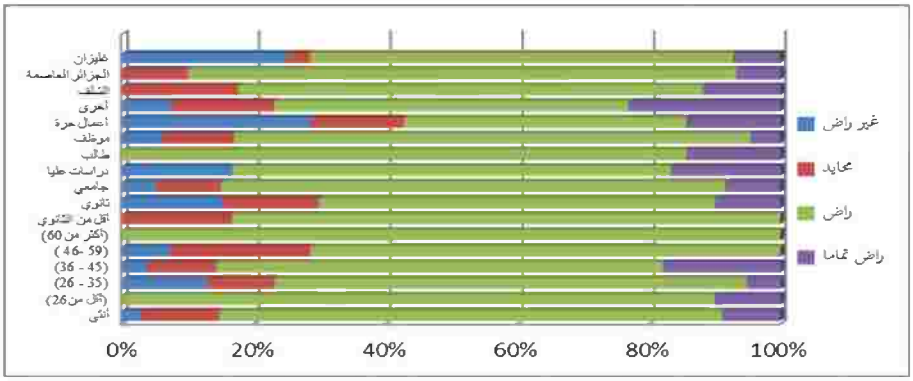

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة

خـــــاتمـــة:

من خلال الدراسة يتضح أن التسويق الإلكتروني للخدمات المصرفية الإلكترونية يؤثر بشكل كبير على رضا العملاء، نظرا للمزايا المتعددة التي يحققها للعميل من سرعة ومرونة وغيرها، فمن جملة النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة نذكر الآتي:

-من أهم العوامل المؤثرة على رضا العميل عن الخدمات المصرفية الإلكترونية هي جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية، حيث أظهرت النتائج درجة الموافقة المرتفعة لأفراد العينة لكل من الأبعاد التالية: الكفاءة، الوفاء والسرية مقابل درجة موافقة متوسطة لكل من بعدي الاستجابة والاتصال، وهو ما يؤكد لنا الانطباع الإيجابي للأفراد على جودة الخدمة المصرفية المقدمة إليهم؛

- أكثر قناة توزيع إلكترونية يستعملها العملاء هي آلات الصرف الذاتي بنسبة بلغت 88٪، تليها بنوك الإنترنت ثم البنوك الهاتفية.
- هناك أثر وانطباع ايجابي من طرف العملاء عن الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة إليهم حاليا مقارنة بتجاربهم السابقة وكذا بمقدار الثقة التي يولونها للبنك مقدم الخدمة؛

- تلعب ثقافة الأفراد، معارفهم ومستواهم الدراسي الأهمية الكبرى في تحديد اتجاههم للتعامل بالخدمات المصرفية الإلكترونية؛
- هناك تأثير نسبي لصورة البنك الممارس للعمل المصرفي الإلكتروني على رضا العميل المصرفي باعتبار أن ممارسة العمل الإلكتروني في الجزائر هو شئ مازال في بدايته وعليه فإن المنافسة بين البنوك في هذا المجال لم تأخذ مسارها الصحيح بعد؛
- غالبية أفراد العينة هم من العملاء الراضون عن الخدمات المصرفية الإلكترونية بنسبة بلغت73 ٪
- يلعب استخدام التسويق الإلكتروني في البنوك التجارية الجزائرية دورا هاما في تحقيق رضا العميل المصرفي.

ومن خلال الإطلاع على واقع استخدام التسويق الإلكتروني في البنوك التجارية الجزائرية، والنتائج المتوصل إليها في الدراسة الميدانية، نقدم بعض التوصيات التي نرى أنه من شأنها أن تحسن في استخدام التسويق الإلكتروني في البنوك وتحسن من جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة بغية تحقيق رضا العميل، وهي كالآتي:

- ضرورة الاهتمام بالتواصل أكثر مع العملاء والعمل على إيجاد الحلول السريعة للمشاكل التي يعانون منها في تعاملهم مع آلات الصرف الذاتي أو البطاقات البنكية أو أية مشاكل من هذا النوع من خلال توظيف طاقم مختص موجه خصيصا لهذا الغرض؛
- وجوب كسب ثقة العميل المصرفي ورسم انطباع جيد للبنك، من خلال تقديم خدمات إلكترونية مميزة، دقيقة ومتنوعة، وبذل مزيدا من الجهود من أجل التعامل مع كل عميل بحسب طباعه ومستوى تفكيره؛
- ضرورة إنشاء مراكز متخصصة لتدريب وتكوين الموارد البشرية في التقنيات الآلية؛
- ضرورة تحرر البنوك التجارية عن بنك الجزائر أو تخفيف الخناق عنها من أجل بعث روح المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية الجزائرية ومحاولة تقديم الأفضل دائما ما دامت الخدمات المصرفية اليوم تتسم بالتشابه إلى حد كبير؛

- تخصيص ميزانيات أكبر للقيام بحملات إشهارية عبر مختلف وسائل الاتصال، لتوعية المواطن وتنبيهه على المزايا والفوائد المتحصل عليها عند استخدامه لقنوات التوزيع الإلكترونية؛
- ضرورة متابعة المستجدات وآخر التقنيات المستخدمة في مجال التسويق الإلكتروني، من أجل الوصول إلى العملاء؛
- ضرورة إنشاء مصالح تسويقية متخصصة على مستوى كل الفروع، دون الاكتفاء بتواجدها فقط على مستوى المديرية العامة في الجزائر العاصمة.

قائمة المراجـــــع:

مراجع باللغة العربية

1- الصحن محمد فريد، طارق طه أحمد: **" إدارة التسويق في بيئة العولمة والانترنت"**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

2- الصميدعي محمود جاسم، عثمان يوسف ردينة: **"التسويق الالكتروني"**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

3- محمد سمير أحمد: **"التسويق الالكتروني"**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

4- نواعرة أحمد: **"الاتصال والتسويق بين النظرية والتطبيق"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010.

مصادر أخرى:

5- طلحة محمد: **" الصيرفة الإلكترونية أثرها على الأداء التسويقي للبنوك- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"**، مذكرة تخصص إدارة أعمال وتسويق، جامعة المدية، الجزائر، 2009.

6- بن عبد الرحمان سليم: **" بنك الجزائر يدعو إلى تعامل أكبر بالصكوك والبطاقات البنكية"**، من على الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/economie/328298.html، تاريخ الاطلاع 04/ 04/ 2014

مراجع باللغة الأجنبية

1. AL- GHAMDI Abdullah: «**Investigating Factors Affecting Customers of Using Internet Banking: A comparison study between Saudi Arabia and the UK**», Brunel Business School, Doctoral Symposium, 2009.
2. ALSAMYDAI. M. J , OTHMAN Yousif.R & AL KHASAWNEH. M. H; «**The Factors Influencing Consumers, Satisfaction and Continuity to Deal With E-Banking Services in Jordan**», Global journal of management and business research, Vol.12, N°14, 2012.
3. ALTINTAS, M. H., and GÜRSAKAL, N: «**Phishing Attacks and Perceptions of Service Quality: A Content analysis of internet banking in Turkey**», Journal of internet banking and commerce, Vol. 12, N°2, 2007.
4. CHAFFEY.D, SMITH. PR: «**Emarketing Excellence- planning and optimizing your digital marketing**», Elsevier butterworth- heinemann , UK, 2008.
5. HOFFMAN K.D and BATESON. E. G. j: «**Services Marketing - Concepts, Strategies & Cases**»,4 ème édition, South - Western Cengage learning, USA, 2010.
6. KOTLER Ph & KELLER LAN. K: «**Marketing Management**», 14th edition, Prentice Hall, USA, 2012.
7. KUMBHAR. V. M: «**Factors Affecting The customer satisfaction in E-banking; some evidences from Indian Banks**», Management research and practice, Vol.3, N°4, 2011.
8. WADIE Nasri: «**Factors Influencing the Adoption of Internet Banking in Tunisia**», International Journal of Business and Management, Vol. 6, N°8, 2011.

أهمية القوائم المالية المرحلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية في الجمهورية اليمنية

(دراسة ميدانية)

الأستاذ المشارك الدكتور	الأستاذ المساعد الدكتور	المدرس المساعد
عبد الحميد مانع الصيح	**عبدالله أحمد عمر بامشموس**	**حسان حسن حسن حنش**

جامعة صنعاء

اليمن

ملخص

يهدف البحث بصفة أساسية إلى تقييم أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات في اتخاذ القرارات لمستخدمي المعلومات المحاسبية في الجمهوريه اليمنية. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود إجماع بين جميع فئات عينة الدراسة على أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات، ويعزز ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة مما يدل على اتساق إجاباتهم حول أهمية ما تحتويه هذه القوائم من معلومات تفيد مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية في اليمن. وقد أوصى البحث بالعديد من التوصيات كمقترحات من المؤمل أن تسهم في الارتقاء بمستوى المهنة وتحسين وتطوير وسائل الإفصاح المحاسبي في الجمهورية اليمنية، أبرزها أهمية التوسع في التعريف بالقوائم المالية المرحلية وما يمكن أن تحققه من مزايا سواء للمنشآت المصدرة لتلك القوائم أوللمستفيدين وذلك عن طريق تطوير البرامج التعليمية للجامعات مما يوفر المعرفة الكافية بهذه القوائم والأسس العلمية القائمة عليها وسبل تطبيقها وتطويرها، وكذلك إعداد الندوات وحلقات النقاش العلمي التي تؤدي إلى زيادة الوعي بهذه القوائم بين أوساط المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة القبول العام لهذه القوائم في اليمن.

Abstract

This research aims basically to assess the significance of interim financial statements as a source for information in decision making for the users of accounting information in the Republic of Yemen. The results showed that there is a consensus among all categories of the study sample on the importance of interim financial statements as a source of information, and enhances the lack of statistically significant differences between Answers of respondents indicating their answers about the importance of consistency in this section lists of information that users of the information in making investment decisions and economic development in Yemen. The researcher recommended a number of recommendations as proposals envisaged that contribute to the upgrading of the profession and to improve and develop the means accounting disclosure in Yemen, notably the importance of expanding the definition lists Interim Financial and can achieve the benefits of both establishments exporting beneficiaries and through the development of educational programs for universities, which provides sufficient knowledge of these statements and the scientific foundations based on them and ways applied and developed, as well as the preparation of seminars and workshops scientific debate that lead to greater awareness of these lists among investors and creditors and other users of accounting information and thereby increase public acceptance of these statements in Yemen.

1- مقدمة:

أسفر التطور المحاسبي عن التأثير على شكل ومضمون القوائم المالية من حيث كمية المعلومات التي تحويها، ونوعيتها وطرائق عرضها ودرجة الإفصاح المناسبة، وتوقيت نشرها من ناحية، وعلى منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى(العيسى، 358:1199).وترتب على ذلك ظهور القوائم المالية المرحلية – شهرية، ربع سنوية أو نصف سنوية – لتلبي احتياجات المستخدمين ومساعدتهم في اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر رشداً (الشتري،3:199536).

2- الدراسات السابقة

نستعرض في هذه الفقرة أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع وهي:

1) الدراسة التي أجراها (Frank, David& Marilyn: 7219)

تناولت هذه الدراسة القيمة التنبؤية للقوائم المالية المرحلية، بهدف معرفة أهم مزايا وفوائد تلك القوائم المرحلية. وأظهرت نتائج الدراسة بأن هذه القوائم تحسن بدرجة ملحوظة من قيمة المعلومات التي يمكن الحصول عليها من تحليل رقم الربح السنوي للسهم (Frank, David & Marilyn., 1972: 105-124).

2) الدراسة التي أجراها (Richard, Ross & Jerold: 8119)

تناولت هذه الدراسة أهمية القوائم المالية المرحلية كأحد وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. وتوصلت الدراسة في النهاية إلى أن الكثير من تلك المنشآت حريصة على إصدار هذه القوائم بطريقة اختيارية – قبل أن تلزم SEC) بإعدادها– إدراكاً منها للمزايا والفوائد العديدة التي تنتج عنها (Richard,Ross&Jerold,1981:50-77).

3) الدراسة التي أجراها (Day: 8619)

تناولت هذه الدراسة مدى استفادة المحللين الماليين والمستثمرين العاديين من المعلومات المالية المحتواة في القوائم المالية السنوية في بريطانيا، وتوصلت الدراسة في النهاية إلى أن متخذي القرارات الاستثمارية يعطون الاهتمام الأكبر لتقرير الإدارة، ولنشر

القوائم المالية المرحلية وذلك لما لها من أهمية في عمليات التنبؤ بالمركز المالي للمنشأة (Dya,1986: 295 – 307).

4) الدراسة التي أجراها (الميهي: 3199)

تناولت هذه الدراسة أهم المنافع الاقتصادية للقوائم المرحلية والتي تعود على مستخدمي المعلومات المحاسبية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هذه القوائم تعمل على توفير خاصية التوقيت الملائم في المعلومات المحاسبية المنشورة مما يسهم بفعالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما تعد المعلومات المرحلية أكثر أهمية للمستثمرين من المعلومات السنوية، (الميهي، 3199: 118 –718). ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نجد أنّها تبين مدى أهمية القوائم المالية في البلدان المتقدمة وهو ما حدا بالباحثين إلى التعرض لهذا الموضوع وتطبيقه في الجمهورية اليمنية كما يتضح من منهجية البحث التالية.

3- منهجية البحث

تعرض الفقرة التالية منهجية البحث كما يلي:

3-1 مشكلة البحث:

تعد القوائم المالية المرحلية إحدى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وينبع الطلب عليها من حاجة صانعي القرارات الاقتصادية المختلفة إلى المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم عن المركز المالي ونتائج العمليات التشغيلية للمنشآت التي تقع في دائرة اهتماماتهم، ويقتضي ذلك ضرورة إعداد القوائم المرحلية وإيصالها إلى المستفيدين منها في التوقيت المناسب وبشكل يسمح بالاستفادة من المعلومات الواردة بها. وبناء على ما تقدم فإنّ محور المشكلة تدور حول معرفة مدى منفعة القوائم المرحلية في ترشيد قرارات المستخدمين للمعلومات المحاسبية بالجمهورية اليمنية.

3-2 هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في التساؤل الآتي: ما هي أهمية القوائم المالية المرحلية في ترشيد قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية بالجمهورية اليمنية.

3-3 أهمية البحث:

يحتاج مستخدمي القوائم المالية إلى بيانات ومعلومات وقتيه تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل سليم، وهذا بدوره يتطلب إعداد ونشر قوائم مالية مرحلية موثوقه وملائمة كونها توفر معلومات حديثة ومنتظمة ومفيدة عن نشاط المنشأة ومركزها المالي في الوقت المناسب. ومن هنا تأتي أهمية البحث في التعرف على أهمية القوائم المالية المرحلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية في اليمن. كما تأتي أهمية البحث كونه يقدم إطار فكري للقوائم المالية المرحلية مستعرضاً العوامل التي أسهمت في نشأت وتطور تلك القوائم.

3-4 فرضيات البحث:

من خلال أهداف البحث السابقة ولغرض الإجابة عما طرح من أسئلة سابقة، يمكن صياغة الفرضية الرئيسة للبحث على النحو التالي: **"يوجد اتفاق بين فئات عينة الدراسة (أكاديميون، محاسبون قانونيون، مستثمرون، مدراء ماليين ومدراء الحسابات بالشركات المساهمة، أعضاء الجهاز) على أهمية ما تحتويه القوائم المالية المرحلية من معلومات تفيد مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية في اليمن"**.

ويتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين تنص بشكل عام على:

أ-لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين فئات الدراسة المختلفة فيما يتعلق بالأهمية النسبية لأهداف القوائم المالية المرحلية.

ب-لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين فئات الدراسة المختلفة فيما يتعلق بالأهمية النسبية لأهمية القوائم المالية المرحلية لدى مستخدمي المعلومات.

3-5 منهج البحث:

تماشياً مع أهداف البحث وفرضياته اعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يقوم على أسلوبي الدراسة النظرية، من خلال الإطلاع على عدد من الكتب والدوريات الأجنبية والعربية وإصدارات المنظمات المهنية المرتبطة بموضوع البحث، والدراسة الميدانية بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

3-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمت عملية تحليل بيانات واستخلاص النتائج من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع العينة، وأهداف الدراسة، وذلك باستخدام مجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار تحليل التباين الأحادي الاتجاه (ANOVA) (الزعبي والطلافحة، 3200، 154180-) (بشير وخواجة، 3200، 1- 126).

3-7 حدود البحث:

اقتصر البحث في اختيار عينة الدراسة الميدانية على الفئات الموجودة بأمانة العاصمة، نظراً لتواجد معظم المراكز الرئيسة لشركات التأمين والشركات الصناعية والبنوك ومكاتب المحاسبة الدولية فيها، ولذلك تعد عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، كما ساعدت على سهولة الاتصال وتوفير الوقت والتكلفة عند مناقشة عينة الدراسة غير مرة.

أولاً: الإطار الفكري للقوائم المالية المرحلية

يعرض هذا الجزء العوامل البيئية التي أسهمت في نشأة وتطور القوائم المالية المرحلية وأهمية وخصائص تلك القوائم كما يلي:

1- العوامل البيئية التي أسهمت في نشأة وتطور القوائم المالية المرحلية

تغيرت أهداف المحاسبة جوهرياً في النصف الأخير من القرن العشرين، إذ لم تعد هذه الأهداف تتركز في توفير المعلومات التاريخية عن الربحية والمركز المالي للمنشأة من خلال القوائم المالية السنوية، بل غدا من ضمن أهدافها توفير معلومات محاسبية ملائمة تمكن من التنبؤ بالأرباح المتوقعة (غلاب وباكحيل، 1119-12:85). والمحصلة أن سارعت الهيئات والمنظمات المشرفة على مهنة المحاسبة إلى إجراء الدراسات التي يمكن أن تساهم في تطوير القوائم المالية السنوية لكي تصبح أكثر بساطة وقابلية للفهم وملاءمة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ولقد أسفرت هذه الدراسات عن مجموعة من القوائم المالية الجديدة في مجال التطبيق المحاسبي بهدف خدمة تلك

التطورات البيئية الحديثة التي شهدها العالم بأكمله خلال القرن العشرين، ومنها القوائم المالية المرحلية(عبد المجيد، 5199: 419).

1-1- التطور التاريخي للقوائم المالية المرحلية

قبل أن يقوم مجلس المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting (IASB Standards Board بإصدار المعيار الدولي رقم (34) – معيار التقارير المالية المرحلية – نشأت ممارسات مختلفة في العديد من بلدان العالم، بخصوص كل من: فترة القوائم المالية المرحلية، والمبادئ والممارسات المحاسبية التي يجب تطبيقها عند إعداد هذه القوائم (Mensah& Werner, 2006:3). ففي سنة 2190 قامت شركة أمريكية يطلق عليها (The United States Steel Corporation) بنشر قوائم مالية مرحلية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية (Sekhar,2004:449). وفي سنة 1019 طلبت بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) New York Stock Exchange من المنشآت المسجلة لديها إعداد وتقديم قوائم مالية مرحلية، دون أن تحدد كيفية إعدادها أو الالتزام بها (Taylor, 1965:89). وفي سنة 3419م أوصت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) Securities and Exchange Commission بعرض قوائم مرحلية ربع سنوية (Butler&Others,2002:6). وفي سنة 4619 اعترفت (SEC) بحاجة المستثمرين إلى قوائم مالية مرحلية، ولهذا ألزمت المنشآت المسجلة بها إعداد قوائم مرحلية ربع سنوية عن المبيعات (حمد، 3199: 67)، واستمر الوضع على هذا الحال إلى أن تم إلغاء هذا المتطلب من قبل (SEC) سنة 5319م (Mensah&Werner,2006:5). وفي سنة 6219م ألزمت البورصة الأمريكية للأوراق المالية (American Stock Exchange(AMEX جميع المنشآت المسجلة في البورصة إعداد قوائم مالية مرحلية ربع سنوية (Butler& others,2002: 7). وفي سنة 7319م أصدر مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي (Accounting Principle Board (APB الرأي المحاسبي رقم (28) بعنوان: التقارير المالية المرحلية، وقد أوضح هذا الرأي الإرشادات الخاصة بكيفية إعداد القوائم المالية المرحلية (APB,1973,Par.1). واستكمالاً لجهود (APB) تناول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) Financial Accounting

Standards Board دراسة القوائم المالية المرحلية، فأصدر القائمة رقم(3) سنة 7419م بعنوان: التغيرات المحاسبية في القوائم المالية المرحلية (FASB, Statement No. 3, 1974: 1-16). وفي مايو 5200م أصدر FASB) القائمة رقم (415) بعنوان: التغيرات المحاسبية وتعديلات الأخطاء، التي تناولت في الفقرات(15-16) التقرير عن التغيرات في المبادئ المحاسبية التي قد تحدث أثناء الفترة المرحلية، على أن يتم معالجتها بأثر رجعي (FASB , Statement No.154, 2005: 6-7).

وفي ذات الوقت أدركت بقية البلدان الأخرى أهمية الحاجة إلى إصدار قوائم مالية مرحلية أكثر ملائمة من القوائم المالية السنوية. ففي المملكة المتحدة ظهرت القوائم المالية المرحلية سنة 2199 اذ أوصت لجنة كاد بوري (Cadbury) إلزام المنشآت البريطانية المسجلة بسوق المال إصدار قوائم مالية مرحلية، وفي سنة 7199م أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني (ASBGB) The Accounting Standards Board of Great Britain's، بيان بعنوان: القوائم المالية المرحلية "Interim Financial Statements"، بهدف توضيح كيفية إعداد هذه القوائم والعناصر الواجب الإفصاح عنها (Mangena,2004:4-5). أما في كندا فقد ظهرت القوائم المالية المرحلية الربع سنوية سنة 7119 من خلال متطلبات المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين(CICA) Canadian Institute of Chartered Accountants، ثم عدل ذلك بمعيار جديد بعنوان: القوائم المالية الداخلية، والذي نشر من قبل(CICA) (Mensah& Werner,2006:6). وفي اليابان كان طول الفترة المحاسبية للمنشآت اليابانية ستة أشهر بموجب قانون الأوراق المالية لسنة 7119، وفي سنة 7719م أصدر مجلس التشاور الخاص بالمحاسبة التجارية الياباني Business Accounting Deliberation Council (BADC) تقريراً بعنوان: معايير المحاسبة والمراجعة في القوائم المالية المرحلية، وفي سنة 7199م أصدر المجلس معياراً محاسبياً بعنوان: القوائم المالية الموحدة المرحلية، ألزم المنشآت المسجلة ببورصة طوكيو للأوراق المالية بضرورة إعداد قوائم مالية مرحلية نصف سنوية (BADC,1998:1-2). وفي استراليا أصدر مجلس معايير المحاسبة الاسترالي (AASB) The Australia

Accounting Standards Board سنة 4199م القائمة رقم (2910) بعنوان: الحسابات الموحدة والحسابات النصف سنوية، وفي أكتوبر 2000م أصدر (AASB) المعيار رقم(134) بعنوان: التقارير المالية المرحلية ليحل محل القائمة رقم (2910)، وأعيد تنقيحه مرة أخرى سنة 4200. كما تمت مراجعته بشكل كامل سنة 6200م ليتسق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) (AASB,134:2006:1-2). وفي جنوب أفريقيا ظهرت القوائم المالية المرحلية سنة 7319م بموجب قانون المنشآت رقم(16)، وفي سنة 8199م، أصدر معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين South African Institute of Chartered Accountant(SAICA) المعيار رقم (127) بعنوان: القوائم المالية المرحلية، بهدف بيان الإرشادات الخاصة بكيفية إعداد هذه القوائم (Oberholster & Nieuwoudt, 2001: 232).

واستجابة للتغيرات الاقتصادية الحديثة ولزيادة مطالبات المستخدمين بإعداد قوائم مالية مرحلية قام (IASB) بدراسة القوائم المالية المرحلية مؤخراً حيث أصدر المعيار الدولي رقم (34) سنة 8199م بعنوان: التقارير المالية المرحلية " Interim Financial Reporting"، بهدف وصف أو تحديد الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي وبيان أو تحديد مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبي المتبعة عند إعداد القوائم المالية (كاملة أو مختصرة) لفترة مرحلية (IASB, IAS34, 2007: 1489)، وأعيد تنقيحه وتعديله وإصداره مرة أخرى سنة 1200م، وفى يوليو 6200 أصدرت لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)- التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)- التفسير رقم (10) بعنوان: إعداد التقارير المالية المرحلية وانخفاض القيمة. (D10, 2007: 2281-IASB, 2285).

أما بالنسبة للبلدان العربية فلم يتم الاهتمام بموضوع القوائم المالية المرحلية إلا حديثًا. ففي سنة1999م أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار التقارير المالية الأولية، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لجنة معايير المحاسبة، معيار التقارير المالية الأولية، 1999:1-2). وفي مصر ظهرت القوائم المالية المرحلية بشكل رسمي في سنة 2199م اذ كان طول الفترة المحاسبية للمنشآت ستة أشهر بموجب قانون

سـوق رأس المـال رقـم (59) (الشـتري، 5199: 436)، وفي سـنة 6200م صـدر المعيـار المصري رقم(30) بعنوان: القوائم الماليـة الدوريـة، موضـحًا فيـه الحـد الأدنـى لمكونـات القـوائم الماليـة المرحليـة، ومبـادئ الاعـتراف والقيـاس عنـد إعـداد هـذه القـوائم (المعيـار المصري رقم (30)، معيار القوائم المالية الدورية، 6200: 1-2).

13- العوامل البيئية التي أسهمت في تطور القوائم المالية المرحلية

ساهمت مجموعة من العوامل البيئية (اقتصادية، سياسية، قانونية، وثقافية) في ظهـور القـوائم الماليـة المرحليـة وتطورهـا حتـى أضـحت مـن الوسـائل الرئيسـة لـدى كثيـر مـن مستخدمي المعلومات المحاسبية لمعرفة الأداء والمركز المالي للمنشأة، والتنبؤ بالأربـاح المتوقعة خلال الفترة المالية للمنشأة. وأهم تلك العوامل البيئية ما يلي:

13-1 العوامل الاقتصادية:

مما لا شك فيه أنّ التطورات الاقتصادية الحديثة التي حدثت خلال القرن العشرين قـد نهضت بدورٍ كبيرٍ في ظهور وتطور القوائم المالية المرحلية، ومن تلك العوامل ما يلي:

13-1-1 **تطور التجارة العالمية**

توسع حجم ونطاق التجارة في وقتنا الحاضر نتيجة لزيـادة الاسـتثمارات وحريـة انتقـال عناصـر الإنتـاج بـين الـدول (بامشـموس، 49:3200)، ولـذا أصـبح إلزامـًا علـى المحاسـبة كنظـام للمعلومـات أن تـوفر قـوائم ماليـة تفـي بحاجـات مسـتخدميها لـيس علـى المسـتوى المحلي وإنمـا علـى المسـتوى الـدولي وبشـكل يتوافـق مـع سـرعة التغيـير في بيئـة الأعمـال بشكل عام، وبما يفي لإشباع الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي القوائم المالية بمعلومـات محاسبية وملائمة ومناسبة من ناحية التوقيت (المحمود، 4200: 719-819).

12:-3-1-**ظهور المنشآت المتعددة الجنسية:**

أدى ظهور المنشآت والمشاريع الضخمة وتعدد ملاكها وتعدد المهتمين بنتائجهـا الاقتصـادية مـن مسـتثمرين حـاليين ومـرتقبين، ومقرضـين وبنـوك ومحللـين مـاليين، إلـى زيـادة الحاجـة إلـى معلومات سريعة ومنتظمة ولفترات قصيرة حتى يمكن الاستفادة منها في اتخـاذ القـرارات الرشـيدة بشأن تلك المشاريع (فـراج، 5199: 114)، وهـذا لـن يـتم إلا مـن خـلال إعـداد ونشـر قـوائم ماليـة

مرحلية لفترة تقل عن السنة المالية بخلاف تلك القوائم المالية السنوية التي تصدرها المنشآت نهاية كل سنة مالية.

1-3-1-3- ظهور تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات

أسهمت تكنولوجيا المعلومات في التغير السريع الذي تشهده الأسواق العالمية إذ سهلّت عملية الوصول إلى المعلومات وذلك نتيجة للتطورات الحديثة والسريعة التي شهدها العالم اليوم في هذا المجال (بامشموس، 3200: 35). وهذا أدى إلى زيادة كبيرة في عمليات الاستثمار في أسواق المال العالمية، وهذه الزيادة بدورها أدت إلى تزايد المطالبات بتقديم قوائم مالية مرحلية شهرية على غرار ما يقدم للإدارة العليا داخلياً (حنان، 2,1115:5200).

1-3-1-4- زيادة عمليات الخصخصة

تزايد اتجاه العالم في الآونة الأخيرة وبخاصة في الدول النامية نحو الخصخصة. إذ انتهجت تلك الدول سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي. ولا شك إن نجاح هذه السياسة تتطلب ضرورة توفير المعلومات الملائمة والوقتية التي تفيد المستثمر في اتخاذ قرارات رشيدة بشان البدائل المتوفرة للاستثمار، وإدراكاً من حكومات تلك الدول بأهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية قامت بإلزام المؤسسات والمنشآت المسجلة بأسواق المال على إعداد قوائم مالية لفترة مرحلية أقل من السنة المالية للمنشأة (حمد الله، 3199: 79 - 89).

1-3-1-5 - انخفاض المنفعة الاقتصادية للقوائم السنوية

يشوب القوائم المالية السنوية الكثير من القصور أهمها ما يتعلق بخاصية التوقيت المناسب التي يجب توافرها في عملية التوصيل المحاسبي، مما أدى إلى الاتجاه نحو تقديم قوائم مالية لفترة مرحلية وذلك لأن هذه القوائم تعمل على توفير معلومات تقدم في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة لمستخدميها مما يمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة (فراج، 5199، 104 – 124).

13--2- العوامل السياسية

لا شك أنّ للسياسة تأثير كبير على تطور المحاسبة وبالتالي على مخرجاتها المتمثلة في التقارير والقوائم المالية التي يتم إعدادها لخدمة مصالح فئات متعددة تختلف مصالحها فيما

بينها مما أوجد صراع سياسي بين الأطراف المختلفة إذ أنّ كل طرف يريد تعظيم منفعته وهذا بدوره أدى إلى تدخل الحكومات في عملية تحديد أهداف القوائم المالية (هندريكسن، 1990: 237-238)، وخير مثال على ذلك عندما طلب الكونجرس الأمريكي من (SEC) إلزام المنشآت بتقديم قوائم مالية مرحلية سنة 4619م (فراج، 5199: 254).

13--3- العوامل القانونية

تتعدد العوامل القانونية فمنها قواعد القانون التي تتطلب معايير تحمي ممتلكات وحقوق الآخرين، لا سيما مع ظهور المنشآت المساهمة التي تتصف بانفصال الملكية عن الإدارة، مما يتطلب معايير محاسبية تبين مدى كفاءة المدراء في إدارة الأموال الموكلة إليهم (الصبح، 9200: 15-25)، وتسهم عملية إعداد ونشر قوائم مالية مرحلية في هذا الجانب كونها تبرز الظروف والاتجاهات غير العادية التي قد تحدث أثناء بعض الفترات المرحلية من السنة والتي لا يمكن إظهارها في القوائم المالية السنوية (حماد، 230:4200).

14-3-: العوامل الثقافية

من أهم العوامل الثقافية التي أسهمت عبر الزمان في تطور هذا النوع من القوائم المالية هي الدراسات والأبحاث والإصدارات التي قام بها الباحثون والأكاديميون وقد تم عرض هذه الدراسات في بداية البحث (الدراسات السابقة) ويخلص البحث مما سبق إلى أنّ موضوع القوائم المالية المرحلية قد حظي باهتمام بالغ منذ بداية القرن العشرين من جانب المنظمات العلمية والمجاميع المهنية المهتمة بعلم المحاسبة في بلدان العالم المختلفة لاسيما المتقدمة منها، وبالمقابل لم تلق ذلك الاهتمام في الدول النامية ومنها اليمن. كما تبين أنّ الحاجة للقوائم المالية المرحلية قد تمخض عن تطورات متلاحقة في مهنة المحاسبة نتاجاً لظهور أسواق عالمية وظهور الشركات الكبيرة وتقدم تكنولوجيا المعلومات وزيادة مطالبات مستخدمي المعلومات في الحصول على معلومات في الوقت الملائم.

2- مفهوم، أهمية وخصائص القوائم المالية المرحلية

21- تمهيد:

بعد عرض العوامل البيئية التي أسهمت في ظهور وتطور القوائم المالية المرحلية في الفقرة السابقة فإنّ هذه الفقرة تركز على التعرف على مدى أهمية القوائم المالية المرحلية لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية موضحةً مفهوم القوائم المالية المرحلية وأهميتها ومدى توافقها مع الإطار الفكري للمحاسبة.

22- مفهوم القوائم المالية المرحلية*

قدمت العديد من التعاريف للقوائم المالية المرحلية من قبل المنظمات المهنية مثل IASB و FASB و ABP، لكن يعد التعريف الذي قدمته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أكثر شمولاً، إذ عرفتها بأنها " تلك القوائم المالية التي تصدرها المنشآت عن فترات زمنية تقل مدتها عن سنة مالية كاملة، وغالباً ما تكون عن فترة ثلاثة أشهر(ربع سنوي)، لتوصيل معلومات مالية مرحلية عن المنشأة للمستفيدين من القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية، ويتم عرض تلك المعلومات المرحلية –عادة– بصفة مستقلة عن القوائم المالية السنوية، أو ترفق بالقوائم السنوية في صورة قوائم ملحقة أو ملاحظات علي تلك القوائم" (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المراجعة، معيار فحص التقارير المالية الأولية، 1999: 4).

23- أهمية القوائم المالية المرحلية

تنبع أهمية القوائم المالية المرحلية من تحقيقها لما يلي:

1- توفر معلومات محاسبية حديثة مما يؤدي إلى زيادة الدقة والثقة في القوائم المالية المنشورة (إبراهيم، 2000: 11).

2- تساعد المحللين الماليين والمستثمرين على قياس درجة المخاطر المرتبطة بالسيولة النقدية للمنشأة والتنبؤ بدقة بالأرباح السنوية للمنشأة (في نفس سنة إصدارها) والفصلية المستقبلية (Wild,2005:20)(Mangena, 2004: 17).

---

* تطلق عدة مسميات لهذه القوائم منها القوائم المالية الدورية أو الربع سنوية، أو المرحلية، أو الفترية، أو المؤقتة، أو البينية ، أو الأولية، أو الإضافية، ولقد استخدم البحث لفظ المرحلية لكونه أكثر انتشارا لدى معظم الباحثين والكتاب.

3- تساعد علي زيادة ربحية ونمو المنشأة من خلال مراجعة الأداء للمنشأة ومعرفة الفترات التي تسهم في الربحية أو في الخسارة (Ismail&Chandier,2005:55-56) (الرملي، 3200: 115).

4- اثبتت الدراسات إن للقوائم المالية المرحلية أثر هام في تقييم وتسعير الأوراق المالية المتداولة في أسواق المال (Stephen,2000:246)، وبالتالي تساعد المستثمر في الاختيار المناسب لمحفظة الأوراق المالية من خلال تحليل المخاطر المحيطة بقرارات الاستثمار في تلك الأوراق (حمداللة، 3199: 17) (السيد، 8199: 56).

5- تساهم في استقرار سوق المال إذ تعمل على الحد من ظاهرة التداول الداخلي للمعلومات مما يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً (Stephen, 2000:247)، كما تعمل على الحد من حدوث التقلبات في أسعار الأسهم مما يؤدي الي تحسين علاقة إدارة المنشأة مع المساهمين (علي، 8819: 810) (Ismail&Chandier,2005:36).

24- أهداف إعداد ونشر القوائم المالية المرحلية

إن الهدف الأساسي للقوائم المالية المرحلية هو تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات محاسبية ملائمة وحديثة ومنتظمة عن الأداء والوضع المالي للمنشأة (IASB,IAS 34,2007:1489)، ويرى بعض الكتاب أن القوائم المالية المرحلية تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

1- توفير أساس سليم للإدارة وللمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وغيرهم في التنبؤ والمقارنة والتقييم وإدراك قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومركزها المالي وسيولتها ومعرفة مدى تقدم أداء المنشأة عبر الفترات المختلفة من العام الواحد (Botha, 2000: 1-2) (الرملى، 3200: 115).

2- إبراز الأحداث والاتجاهات والظروف الغير عادية التي قد تحدث أثناء السنة المالية – والتي لا تظهر بشكل مناسب في القوائم السنوية - وإظهار مدى تأثيرها

على الدخل السنوي والمركز المالي السنوي للمنشأة (Mosick & Larsen, 1983: 212)، وتوفير المعلومات المفيدة في مجال تنشيط سوق الأوراق المالية (فارس، 8619: 637).

3- جاءت القوائم المالية المرحلية لتلبية الاحتياجات المتزايدة من قبل مستخدمي القوائم المالية في الحصول على معلومات محاسبية حديثة ومنتظمة بغرض تلافي القصور في القوائم المالية السنوية والتي من أهمها عدم مراعاتها للتوقيت الملائم التي تعتبر من أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية المنشورة (حمد، 3199: 17).

4- توفير معلومات تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالنتائج السنوية في نهاية الفترة المرحلية، وبحيث يتمكن المستثمرين الحاليين والمحتملين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة (أحمد، 4199: 2410).

5- مقابلة المتطلبات القانونية أو التنظيمية للإفصاح المحاسبي المرحلي (السيد، 8199: 67).

25- خصائص القوائم المالية المرحلية

يرى بعض الكتاب والباحثين بأن القوائم المالية المرحلية تتصف بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن القوائم السنوية هي:

1- تعد خاصية التوقيت الملائم من أهم السمات التي تتميز بها القوائم المالية المرحلية، حيث تعد عن فترة زمنية قصيرة وتنشر بعد فترة زمنية قصيرة (حنان، 5200: 737-2). وبالتالي توضح أهم التغيرات المادية الموسمية التي قد تحدث أثناء السنة المالية (السيد، 8199: 46).

2- إن استخدام نفس مبادئ الاعتراف والقياس المستخدمة في إعداد القوائم السنوية عند إعداد القوائم المرحلية يزيد من قابلية هذه القوائم للمقارنة، وبالتالي تكتسب ثقة المستخدمين لها (حنان، 5200:215)، كما يمكن استخدام سياسات محاسبية مختلفة عند إعداد هذه القوائم عن تلك المطبقة في إعداد القوائم السنوية (فارس، 8619: 380).

3- إمكانية إعداد هذه القوائم في شكل مختصر يحوي العناوين الرئيسة والفرعية فقط، بعكس القوائم السنوية التي تكون تفصيلية، كما أنها قد تصدر بشكل مقارن تجميعي، فضلاً عن عدم خضوعها لأي إلزام قانوني يخضعها لرقابة مراجع المنشأة الخارجي (فارس، 8619:337 و380)(IASB,IAS 34, 2007:Pars 9-14, 20-21).

4- تحتوي القوائم المالية المرحلية على بيانات مالية وغير مالية، وكذلك على السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها، بعكس القوائم المالية السنوية التي تحتوي على بيانات مالية فقط (إبراهيم، 1199: 33).

26- الانتقادات الموجهة للقوائم المالية المرحلية

على الرغم من أهمية القوائم المالية المرحلية والتي سبق استعراضها إلا أن هذه القوائم تتعرض لانتقادات عديدة من جانب المناهضين لإعدادها تقلل من أهميتها وقيمة المعلومات التي تظهر بها والنتائج التي يمكن أن تستخلص منها، وتتلخص أهم هذه الانتقادات في النقاط الآتية:

1- التقلبات الموسمية وظروف السوق التي تتعرض لها المنشأة في الفترات المرحلية تؤدي إلى التقليل من الموثوقية والقابلية للمقارنة والقيمة التنبؤية للقوائم المالية المرحلية.

2- فترة القوائم القصيرة تجعل أخطاء التقدير والتخصيص كبيرة وبالتالي تزيد مشاكل القياس المحاسبي المرتبطة بإعداد هذه القوائم المرحلية (Andrew & others, 1994: 616-617).

3- المعلومات الواردة في هذه القوائم تصل أولاً بأول إلى المنافسين مما يؤدي إلى ضعف المنافسة.

4- ارتفاع تكلفة العمل المحاسبي اللازم لإعداد هذه القوائم (فارس، 8619: 437- 537).

5- قد تكون القوائم المالية المرحلية غير مفيدة للمستخدم العادي لكون هذا المستخدم قد يكون غير قادر على التقييم السليم لهذه القوائم.

6- مسألة إشراك المراجع المستقل في المصادقة على القوائم المالية المرحلية كانت وما زالت محل خلاف مستمر (عبد البديع، 1200: 810).

27- الرد على الانتقادات الموجهة للقوائم المالية المرحلية

يرد المؤيدون لإعداد القوائم المالية المرحلية على الانتقادات السابقة بالتالي:

1- لا ترتبط مشكلة التقلبات الموسمية التي قد تتعرض لها المنشآت بإعداد القوائم المالية المرحلية فقط، بل تظهر هذه المشكلة أيضاً عند إعداد القوائم المالية السنوية (فارس، 8619: 537).

2- تمثل التقديرات عنصراً مميزاً للمعلومات المحاسبية وأحد القيود التي تواجه المحاسب عند إعداد القوائم المالية بصفة عامة (الميهى، 3199: 24)، ولذا يمكن التغاضي عن بعض الدقة في المعلومات المحاسبية مقابل الحصول على المعلومات السريعة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (الليثي، 5200: 38-39). كما أن البحوث الميدانية قد أثبتت أن الخاصية الأساسية للمعلومات المحاسبية هي مدى ملائمتها ومدى الثقة فيها وليس مجرد دقة هذه المعلومات (جربوع، 1200: 122).

3- أدى التدخل الحكومي في بلاد العالم لتحديد شكل ومحتوى القوائم المالية إلى جعل القليل من الأسرار هو المحجوب فعلاً عن المنافسين مما يتنافى معه حصول بعض المنشآت على مزايا تنافسية على حساب البعض الآخر (فارس، 8619: 637).

4- أدى استخدام الحاسب إلى تشغيل البيانات بسرعة فائقة وبدرجة عالية من الدقة وتبويب وتلخيص البيانات بأكثر من شكل لخدمة أغراض مختلفة وبتكلفة أقل إلى حد كبير عما هو عليه عند استخدام النظام اليدوي (راضي، 4200: 49).

5- أن المستثمرين يمكنهم أن يعتمدوا على خدمات المحللين الماليين ومكاتب الخبرة والاستشارات المالية في تفسير وتحليل المعلومات المحاسبية المنشورة (الميهى، 3199: 25).

6- تطورت علاقة مراقب الحسابات بالقوائم المالية المرحلية حيث تتمثل ألان في قيام المراجع الخارجي للمنشأة بإجراء فحص محدود لهذه القوائم مما أعطى نوع من الثقة والمصداقية لهذه القوائم المنشورة لدى مستخدميها (محمد، 2199: 587).

28- مدى توافق القوائم المالية المرحلية مع الإطار الفكري للمحاسبة

يعرَّف الإطار الفكري للمحاسبة بأنه " مجموعة مترابطة من الأهداف والسياسات التي تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة، وتحدد طبيعة ووظيفة المحاسبة المالية وإعداد القوائم المالية المحاسبية "(قادوس، 5199: 22-23). ولعل أحد أهم مكونات الإطار الفكري للمحاسبة هي معايير جودة المعلومات المحاسبية، وسنستعرض مدى توافر تلك الخصائص في القوائم المالية المرحلية كما يلي:

1) الملائمة:

تعد المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تكون قادرة على التأثير على قرار المستخدم من خلال مساعدته في تكوين توقعات حول نتائج الأحدث السابقة والحالية والمستقبلية مما يفيد في تصويب أو تأكيد هذه التوقعات في الوقت المناسب (السعايدة، 6199: 3). وتساعد القوائم المرحلية على التنبؤ بالأرباح السنوية من خلال نتائج الفترة المرحلية (Rashad& Jose, 1978: 11). كما تقدم تغذية عكسية عن الأداء السابق من خلال ما توفره من معلومات عن الفترة الحالية والفترات المقابلة والمقارنة لها في نفس الفترة من السنوات السابقة (IASB, IAS 34, 2007: Pars.20-21). كما تلبي هذه القوائم احتياجات مستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب والملائم حيث يتم إعدادها بشكل مرحلي لفترات مرحلية قصيرة قد تكون شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر (حمد، 3199: 17). كما أنها قد تنشر خلال فترة زمنية تتراوح ما بين (20 يوم – 30 يوم) من تاريخ الانتهاء من إعدادها (حنان، 5200: 37).

2) القابلية للفهم والاستيعاب:

ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية واضحة وسهلة الفهم حتى يتمكن المستخدم من فهمها واستيعابها مع مراعاة التركيز على النقاط الجوهرية واستبعاد البيانات الغير ضرورية (عبدالحميد، 1199: 415). وهنا نجد أن الإيضاحات التفسيرية المختارة التي ترفق بالقوائم المالية المرحلية ذات أهمية بالغة كونها تعمل على توضيح وشرح ما وراء الأرقام، مما يؤدي إلى سهولة قراءة وفهم هذه القوائم (محمد، 1999: 77).

3) المصداقية أو إمكانية الاعتماد عليها (الثقة):

تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية إذا خلت من الخطأ والتحيز، وعرضت بصورة حيادية (الدهراوي، 6200: 40). وهنا فالمعلومات التي تتضمنها القوائم المرحلية تتصف بأنها ذات مصداقية وثقة، إذ يتم إعدادها لإشباع حاجات جميع المستخدمين سواء الخارجيين أو الداخليين(Schadewitz&others,1999: 1-2).

4) القابلية للمقارنة:

ترتكز القوائم المالية المرحلية على مفهوم المقارنة إذ اعتمد المعيار(34) على مفهوم القوائم المالية المقارنة (IASB, IAS. 34, 2007: Pars. 20, 21)، كما أنّ الممارسات المحاسبية في مجال القوائم المرحلية ترتكز على مبدأ الثبات في ضوء الإطار الفكري للمحاسبة مما يجعلها ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة (أبو زيد، 168:8619).

من خلال الاستعراض السابق تبين توافق القوائم المالية المرحلية مع معايير جودة المعلومات المحاسبية (الملائمة، القابلية للفهم والاستيعاب، المصداقية، والقابلية للمقارنة).

29- علاقة المراجع الخارجي بالقوائم المالية المرحلية ومدى تأثيرها على مسئوليته

تتمثل علاقة المراجع الخارجي بالقوائم المالية المرحلية في أن يؤكد المراجع عدم الحاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية على هذه القوائم لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها، وبالتالي تنحصر مسؤولية المراجع في إصدار تقرير عن تلك القوائم في ضوء الفحص المحدود لها (لطفي، 6199: 127) (مصطفى، 4200: 28).

ثانياً: الدراسة الميدانية

بعد عرض الإطار الفكري للقوائم المالية المرحلية في الجزء الأول، يخصص هذا الجزء للدراسة الميدانية بهدف تقييم أهمية القوائم المالية المرحلية كما يتبين في الفقرات التالية.

1- عينة الدراسة وخصائصها

نظراً لكون القوائم المالية المرحلية أحد المصادر الأساسية الذي يعتمد عليها مستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات المختلفة، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في مستخدمي ومعدي تلك القوائم.

1-1: **مجتمع الدراسة**: ينحصر مجتمع الدراسة في مستخدمي ومعدي ومراجعي القوائم المالية وهم الأكاديميون في الجامعات والمهنيين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمحاسبون القانونيون والمستثمرين والمدراء والمدراء الماليين ومدراء الحسابات في الشركات المساهمة.

1-1-1: **عينة الدراسة**:

تم اختيار العينة من الفئات الخمس المذكورة آنفاً وكما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) عينة الدراسة

فئات العينة	مجتمع الدراسة	عينة الدراسة			
		المستهدفة		الفعلية	
		عدد	نسبة *	عدد	نسبة **
الأكاديميون	77	69	89.61	66	95.65
المحاسبون القانونيون	191	150	78.53	110	73.33
المستثمرين+	27	20	74.07	15	75
المدراء الماليين=	50	40	80	35	87.5
أعضاء الجهاز#	215	180	83.72	150	83.33
المجموع	560	459	٪82	376	٪81.92

* منسوبة إلى مجتمع الدراسة.

** منسوبة إلى عينة الدراسة المستهدفة.

سيتم الإشارة إلى أعضاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بلفظ (أعضاء الجهاز).

+ سيتم الإشارة إلى المستثمرين والمدراء بالشركات المساهمة بلفظ (المستثمرين).

= سيتم الإشارة إلى المدراء الماليين ومدراء الحسابات بلفظ (المدراء الماليين).

1-1-2: خصائص عينة الدراسة: تتناول هذه الفقرة استعراض الخصائص الرئيسة للعينة – توطئة لتحليل نتائج الدراسة الميدانية – والتي تتمثل بـ:

1-1-2-1: العمر: قسمت أعمار العينة إلى خمس فئات كما يوضحها الجدول رقم (2)، حيث بدأت بفئة (25-29) سنة وانتهت بفئة (45 فأكثر):

1-1-2-2: المؤهل العلمي: يعرض الجدول رقم (2) نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهل العلمي لعينة الدراسة، وقد تم توزيع المؤهل العلمي إلى أربع فئات، تبدأ من درجة البكالوريوس وتنتهي بدرجة الدكتوراه. يظهر الجدول رقم (2) أنّ غالبية عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علمياً مما يشير إلى أن عينة الدراسة لديها المقدرة على إجابة أسئلة الإستبانة بشكل مقبول.

1-1-2-3: التخصص العلمي: يعرض الجدول رقم (2) نتائج الدراسة المتعلقة بالتخصص العلمي لعينة الدراسة، وقد تم توزيع التخصص العلمي إلى أربع فئات، منها ثلاث فئات لها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة وهي المحاسبة والإدارة والاقتصاد، والفئة الرابعة تشمل أي تخصص آخر.

يبين الجدول رقم (2) أن التخصص العلمي لغالبية عينة الدراسة له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، اذ نستطيع القول بأن أكثر من(97٪) من عينة الدراسة بشكل إجمالي يحملون تخصصات علمية لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وهذا يعني أن عينة الدراسة لديها الخلفية العلمية المناسبة للإجابة على أسئلة الإستبانة.

1-1-2-4: عدد سنوات الخبرة: يعرض الجدول رقم (2) نتائج الدراسة المتعلقة بسنوات الخبرة لعينة الدراسة، وقد تم توزيعها إلى أربع فئات تبدأ من (1-5) سنوات، وتنتهي بـ (16سنة فأكثر). يشير الجدول رقم (2) بأن أكثر من (51٪) من أفراد العينة تزيد خبرتهم عن (10) سنوات وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت بالفئات العمرية، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة ومن ثم يتوقع أن تكون الإجابات المستردة تتسم بالموضوعية بناءً على الخبرة العملية لهذه العينة مما سينعكس إيجاباً على نتائج الدراسة.

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة حسب الفئات العمرية والمؤهل والتخصص وسنوات الخبرة

فئات العينة / فئات العمر	الأكاديميون		المحاسبون القانونيون		المستثمرين		المدراء الماليين		أعضاء الجهاز		الإجمالي	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
29 - 25	3	٪4.55	4	٪3.64	-	-	-	-	13	٪8.67	20	٪5.32
34 - 30	24	٪36.36	32	٪29.09	-	-	7	٪20	46	٪30.67	109	٪29
39 - 35	17	٪25.76	35	٪31.82	3	٪20	15	٪42.86	50	٪33.33	120	٪31.91
44 - 40	12	٪18.18	18	٪16.36	5	٪33.33	9	٪25.71	24	٪16	68	٪18.08
45 فأكثر	10	٪15.15	21	٪19.09	7	٪46.67	4	٪11.43	17	٪11.33	59	٪15.69
الإجمالي	66	٪100	110	٪100	15	٪100	35	٪100	150	٪100	376	٪100
توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي												
درجة البكالوريوس	24	٪36.36	83	٪75.46	15	٪100	27	٪77.14	134	٪89.33	283	٪75.27
دبلوم عالي	7	٪10.61	13	٪11.82	-	-	5	٪14.29	10	٪6.67	35	٪9.31
ماجستير	9	٪13.64	8	٪7.27	-	-	3	٪8.57	6	٪4	26	٪6.91
دكتوراه	26	٪39.39	6	٪5.45	-	-	-	-	-	-	32	٪8.51
الإجمالي	66	٪100	110	٪100	15	٪100	35	٪100	150	٪100	376	٪100
توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي												
محاسبة	66	٪100	110	٪110	-	-	33	٪94.29	148	٪98.67	357	٪94.95
إدارة	-	-	-	-	2	٪13.33	2	٪5.71	-	-	4	٪1.06
اقتصاد	-	-	-	-	4	٪26.67	-	-	2	٪1.33	6	٪1.60
أخرى	-	-	-	-	9	٪60	-	-	-	-	9	٪2.39
الإجمالي	66	٪100	110	٪100	15	٪100	35	٪100	150	٪100	376	٪100
توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة العملية												
5 - 1	4	٪6.06	8	٪7.27	-	-	1	٪2.85	20	٪13.33	33	٪8.78
10 - 6	29	٪43.94	40	٪36.36	1	٪6.67	15	٪42.86	64	٪42.67	149	٪39.63
15 - 11	22	٪33.33	37	٪33.64	5	٪33.33	14	٪40	45	٪30	123	٪32.71
16- فأكثر	11	٪16.67	25	٪22.73	9	٪60	5	٪14.29	21	٪14	71	٪18.88
الإجمالي	66	٪100	110	٪100	15	٪100	35	٪100	150	٪100	376	٪100

2- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بعد عرض عينة الدراسة وخصائصها في الفقرة السابقة، سيتم في هذه الفقرة تحليل النتائج واختبار الفرضيات كما يتضح أدناه:

2-1: تحليل النتائج:

2-1-1: الأهمية النسبية لأهداف القوائم المالية المرحلية:

بهدف التعرف على أهمية القوائم المالية المرحلية في تحقيقها لمجموعة من الأهداف والتي تساعد مستخدميها على اتخاذ القرار المناسب، تم إعداد قائمة تتضمن مجموعة من الأهداف المتوقع تحقيقها من خلال إعداد ونشر القوائم المالية المرحلية وطلب من عينة الدراسة تحديد الأهمية النسبية لهذه الأهداف من خلال موافقتهم من عدمه عليها، وتم حصر الإجابات في خمس بدائل تراوحت بين أوافق بشدة ولا أوافق بشدة كما يبينها الجدول رقم (6) التالي:

الجدول رقم (3) الأهمية النسبية لأهداف القوائم المالية المرحلية مرتبة تنازلياً حسب إجابات أفراد عينة الدراسة

الفقرة	الأكاديميون		المحاسبون القانونيون		المستثمرين		المدراء الماليين		أعضاء الجهاز		الإجمالي		درجة الأهمية
	م*	ع*	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	
توفر معلومات حديثة	4.79	0.569	4.77	0.585	4.87	0.516	4.74	0.657	4.71	0.640	4.75	0.608	أوافق بشدة
توفر معلومات سريعة (وقتية)	4.77	0.627	4.74	0.616	4.60	0.910	4.71	0.667	4.69	0.704	4.72	0.670	أوافق بشدة
توفر معلومات منتظمة	4.71	0.548	4.76	0.589	4.80	0.561	4.71	0.622	4.65	0.625	4.70	0.598	أوافق بشدة

إبراز أنواع التغيرات الموسمية التي قد تحدث للمنشأة في السنة المالية	4.80	0.588	4.68	0.729	4.60	0.910	4.63	0.731	4.65	0.687	4.68	0.696	أوافق بشدة
تساعد على إجراء المقارنة لأداء المنشأة خلال الفترات المرحلية المختلفة وكذلك مع المنشآت الأخرى	4.74	0.664	4.70	0.629	4.53	0.640	4.69	0.676	4.56	0.680	4.64	0.662	أوافق بشدة
تساعد على التنبؤ بصافي الربح السنوي	4.68	0.727	4.57	0.807	4.73	0.594	4.66	0.684	4.55	0.799	4.60	0.770	أوافق بشدة
توفر معلومات عن أصول المنشآت والتزاماتها	4.59	0.710	4.61	0.665	4.40	0.910	4.49	0.742	4.54	0.774	4.56	0.732	أوافق بشدة
توفر معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.	4.64	0.853	4.53	0.896	4.40	0.910	4.57	0.979	4.51	0.903	4.54	0.897	أوافق بشدة
توفر معلومات تساعد على تحديد اتجاه سير نشاط المنشأة	4.58	0.703	4.50	0.739	4.47	0.915	4.40	0.695	4.55	0.738	4.52	0.734	أوافق بشدة
توفر معلومات تساعد على تقييم أداء المنشأة	4.42	0.805	4.50	0.739	4.20	0.676	4.31	0.796	4.34	0.767	4.39	0.765	أوافق
توفر معلومات تساعد على معرفة التقلبات في أسعار الأوراق المالية بالأسواق المالية	3.52	1.315	3.55	1.246	3.20	1.320	3.37	1.330	3.43	1.406	3.47	1.330	محايد

* ترمز (س) للوسط الحسابي، و (ع) للانحراف المعياري وهكذا في بقية الجداول

باستعراض النتائج المعروضة في الجدول رقم (3) يتضح ما يلي:

1- أن غالبية الأهداف حققت مستوى أهمية "أوافق بشدة"، باستثناء هدفين تراوحت بين "أوافق، ومحايد" هما: توفر معلومات تساعد على تقييم أداء إدارة المنشأة، وتوفر معلومات تساعد على معرفة التقلبات في أسعار الأوراق المالية بالأسواق المالية، إذ بلغ إجمالي الوسط الحسابي لهما (4.39) و (3.47)، وبانحراف معياري إجمالي (0.765)، (1.330) على التوالي وكما هو موضح في الجدول (6)، مما يدل على أهمية تلك الأهداف، وبالتالي أهمية القوائم المالية المرحلية في تحقيقها لهذه الأهداف.

2- يتضح من الجدول أن الانحراف المعياري لكل هدف من الأهداف أعلاه كان منخفضاً مما يشير إلى توافق آراء أفراد العينة حول مدى تحقيق القوائم المالية المرحلية لتلك الأهداف، وبالتالي يدل على أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات من خلال تحقيقها لتلك الأهداف من وجهة نظر عينة الدراسة.

3- يرجع سبب تدني مستوى الأهمية لهدف توفر معلومات تساعد على معرفة التقلبات في أسعار الأوراق المالية من وجهة نظر عينة الدراسة إلى عدم وجود سوق للأوراق المالية في اليمن، حيث كان رأي المستثمرين والمدراء الماليين وأعضاء الجهاز محايداً لهذا الهدف، أما الأكاديميين والمحاسبين فقد أبدوا الموافقة عليه.

2-1-2: أهمية القوائم المالية المرحلية بالنسبة لمستخدمي المعلومات

لمعرفة أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات لدى المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات، تم إعداد قائمة تضمنت مجموعة من مستخدمي المعلومات المحاسبية، وقد طلب من عينة الدراسة تحديد درجة الأهمية النسبية للقوائم المالية المرحلية لكل مستخدم من مستخدمي المعلومات، وتم حصر الإجابات بين (مهم جداً) و(غير مهم على الإطلاق)، حيث كانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) الأهمية النسبية للقوائم المالية المرحلية لدى مستخدمي المعلومات

الفقرة	الأكاديميون		المحاسبون القانونيون		المستثمرين		المدراء الماليين		أعضاء الجهاز		الإجمالي		درجة الأهمية
	ر	ع	ر	ع	ر	ع	ر	ع	ر	ع	ر	ع	
المستثمرين	4.79	0.595	4.76	0.468	4.73	0.458	4.66	0.684	4.67	0.841	4.72	0.677	مهم جداً
بيوت الاستثمار	4.64	0.648	4.79	0.430	4.67	0.617	4.63	0.547	4.57	0.930	4.65	0.721	مهم جداً
أعضاء مجلس الإدارة	4.64	0.694	4.73	0.487	4.40	0.507	4.60	0.651	4.57	0.908	4.62	0.731	مهم جداً
إدارة المنشآت	4.48	0.728	4.56	0.614	4.27	0.704	4.60	0.812	4.63	0.840	4.57	0.752	مهم جداً
البنوك	4.64	0.648	4.54	0.616	4.60	0.632	4.40	0.736	4.45	0.959	4.51	0.787	مهم جداً
الدائنون	4.55	0.706	4.47	0.738	4.53	0.743	4.20	0.797	4.50	0.947	4.47	0.829	مهم
المنافسون	4.38	0.799	4.36	0.646	4.40	0.737	4.20	0.677	4.50	0.939	4.41	0.808	مهم
العملاء	4.12	0.755	4.30	0.736	4.00	0.655	4.29	0.750	4.16	0.942	4.24	0.826	مهم
الدولة	3.71	0.818	3.57	0.913	3.73	0.799	3.89	0.796	3.65	0.990	3.66	0.915	مهم
المنظمات المهنية	3.56	0.930	3.52	0.936	3.67	0.976	3.74	0.886	3.63	0.980	3.60	0.947	مهم
الجمهور	3.42	1.151	3.46	1.072	3.47	1.187	3.60	1.143	3.45	1.145	3.47	1.121	متوسط الأهمية

باستعراض النتائج المعروضة في الجدول رقم (4) أعلاه يتضح ما يلي:

أ- أن غالبية البنود حققت مستوى أهمية عالية – باستثناء بند واحد – تراوحت بين "مهم جداً ومهم"، وقد بلغ أعلى وسط حسابي لبند المستثمرين، حيث

بلغ(4.72)ويعادل درجة أهمية(مهم جداً)وبانحراف معياري(0.677).وأقل البنود أهمية هو "الجمهور" إذ بلغ إجمالي الوسط الحسابي له(3.47) ويعادل درجة أهمية "متوسط الأهمية" وبانحراف معياري إجمالي(1.121). والبقية كما هو موضح في الجدول (4).

ب- يبين الجدول أن الانحراف المعياري لكل من البنود أعلاه كان منخفضاً مما يشير إلى توافق وتجانس آراء أفراد العينة حول الأهمية النسبية للقوائم المالية المرحلية بالنسبة لكل مستخدم من المستخدمين المذكورين أعلاه وبالتالي اتفاقهم على أهمية هذه القوائم لجميع مستخدمي المعلومات المحاسبية بصفة عامة، باستثناء الجمهور.

2-2:اختبار الفرضيات

استعرض فيما سبق النتائج الوصفية للدراسة والتي تم من خلالها التعرف على الأهمية النسبية للأهداف والتي يمكن أن تحققها القوائم المالية المرحلية، والأهمية النسبية لهذه القوائم بالنسبة لمستخدمي المعلومات من مستثمرين ودائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات، وسيتم في هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة.

2-2-1: اختبار الفرضية الرئيسة

تنص هذه الفرضية على أنه "يوجد اتفاق بين فئات عينة الدراسة (أكاديميون، محاسبون قانونيون، مستثمرون، مدراء ماليين ومدراء الحسابات بالشركات المساهمة، أعضاء الجهاز) على أهمية ما تحتويه القوائم المالية المرحلية من معلومات تفيد مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية في اليمن". وسيتم اختبار هذه الفرضية الرئيسة من خلال فرضيتين فرعيتين تنص على:

أ- لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين فئات الدراسة المختلفة فيما يتعلق بالأهمية النسبية لأهداف القوائم المالية المرحلية.

ب- لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين فئات الدراسة المختلفة فيما يتعلق بالأهمية النسبية لأهمية القوائم المالية المرحلية لدى مستخدمي المعلومات.

2-2-1-1: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

إن الغاية من اختبار هذه الفرضية هي التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات فئات العينة فيما يتعلق بأهمية القوائم المالية المرحلية من خلال تحقيقها مجموعة من الأهداف، وتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل الإجابات على الأسئلة (الإحدى عشر هدف) الواردة في الاستبانة وذلك بتطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للحكم على مستوى الدلالة بالنسبة لكل سؤال وقد كانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات فئات عينة الدراسة في تحديد متوسط أهمية الأهداف التي تحققها القوائم المالية المرحلية وذلك عند مستوى معنوية (5٪)

الفقرة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة	الفروق
توفر معلومات سريعة	بين المجموعات	0.535	4	0.134	0.296	0.880	Ns
	داخل المجموعات	167.582	371	0.452			
	الإجمالي	168.117	375				
توفر معلومات حديثة	بين المجموعات	0.639	4	0.160	0.430	0.787	Ns
	داخل المجموعات	137.861	371	0.372			
	الإجمالي	138.500	375				
توفر معلومات منتظمة	بين المجموعات	1.030	4	0.258	0.717	0.580	Ns
	داخل المجموعات	133.201	371	0.359			
	الإجمالي	134.231	375				
توفر معلومات عن أصول المنشآت والتزاماتها	بين المجموعات	0.964	4	0.241	0.448	0.774	Ns
	داخل المجموعات	199.748	371	0.538			
	الإجمالي	200.713	375				
توفر معلومات تساعد على تحديد اتجاه سير نشاط المنشأة	بين المجموعات	0.902	4	0.225	0.416	0.797	Ns
	داخل المجموعات	200.928	371	0.542			
	الإجمالي	201.830	375				

توفر معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية	بين المجموعات	1.066	4	0.266	0.329	0.858	Ns
	داخل المجموعات	300.336	371	0.810			
	الإجمالي	301.402	375				
تساعد على التنبؤ بصافي الربح السنوي	بين المجموعات	1.324	4	0.331	0.555	0.695	Ns
	داخل المجموعات	221.229	371	0.596			
	الإجمالي	222.553	375				
توفر معلومات تساعد على معرفة التقلبات في أسعار الأوراق المالية بالأسواق المالية	بين المجموعات	2.628	4	0.657	0.369	0.831	Ns
	داخل المجموعات	660.922	371	1.781			
	الإجمالي	663.551	375				
توفر معلومات تساعد على تقييم أداء إدارة المنشأة	بين المجموعات	1.782	4	0.446	0.763	0.550	Ns
	داخل المجموعات	216.771	371	0.584			
	الإجمالي	218.553	375				
تساعد على إجراء المقارنة لأداء المنشأة خلال الفترات المرحلية المختلفة وكذلك مع المنشآت الأخرى	بين المجموعات	2.287	4	0.603	1.310	0.266	Ns
	داخل المجموعات	161.957	371	0.442			
	الإجمالي	164.245	375				
إبراز أنواع التغيرات الموسمية التي قد تحدث للمنشأة خلال السنة المالية.	بين المجموعات	1.354	4	0.339	0.697	0.595	Ns
	داخل المجموعات	180.348	371	0.486			
	الإجمالي	181.702	375				

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد فئات العينة، إذ تراوحت قيمة مستوى الدلالة المحسوب لهذه الأهداف بين(0.266، 0.880) وجميعها أكبر من(5٪) ــ عدا حالة المقارنة لأداء المنشأة خلال الفترات المرحلية ــ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة. وبالتالي تقبل الفرضية العدمية القائلة "بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول الأهمية النسبية لأهداف القوائم المالية المرحلية".

2-2-1- 4: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

إن الهدف من اختبار هذه الفرضية هو التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بأهمية القوائم المالية المرحلية بالنسبة لمستخدمي المعلومات من مستثمرين ودائنين وغيرهم. وذلك بتطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للحكم على مستوى الدلالة بالنسبة لكل سؤال (مستخدم) وقد كانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق بين إجابات فئات عينة الدراسة في تحديد متوسط أهمية القوائم المالية المرحلية بالنسبة لمستخدمي المعلومات وذلك عند مستوى معنوية (5٪).

الفقرة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة	الفروق
المستثمرين	بين المجموعات	1.080	4	0.270	0.586	0.673	Ns
	داخل المجموعات	171.037	371	0.461			
	الإجمالي	172.117	375				
إدارة المنشآت	بين المجموعات	2.372	4	0.593	1.048	0.382	Ns
	داخل المجموعات	209.966	371	0.566			
	الإجمالي	212.338	375				
أعضاء مجلس الإدارة	بين المجموعات	2.448	4	0.612	1.147	0.334	Ns
	داخل المجموعات	197.924	371	0.533			

				375	200.372	الإجمالي	
Ns	0.453	0.919	0.569	4	2.275	بين المجموعات	البنوك
			0.619	371	229.701	داخل المجموعات	
				375	231.976	الإجمالي	
Ns	0.339	1.136	0.780	4	3.119	بين المجموعات	الدائنون
			0.686	371	254.615	داخل المجموعات	
				375	257.734	الإجمالي	
Ns	0.433	0.954	0.652	4	2.607	بين المجموعات	العملاء
			0.683	371	253.433	داخل المجموعات	
				375	256.040	الإجمالي	
Ns	0.322	1.173	0.764	4	3.057	بين المجموعات	الشركات المنافسة
			0.651	371	241.685	داخل المجموعات	
				375	244.742	الإجمالي	
Ns	0.181	1.572	0.813	4	3.251	بين المجموعات	بيوت الاستثمار
			0.517	371	191.802	داخل المجموعات	
				375	195.053	الإجمالي	
Ns	0.489	0.859	0.720	4	2.879	بين المجموعات	الدولة
			0.838	371	310.898	داخل المجموعات	
				375	313.777	الإجمالي	
Ns	0.753	0.476	0.430	4	1.720	بين المجموعات	المنظمات المهنية
			0.903	371	334.834	داخل المجموعات	
				375	336.553	الإجمالي	
NS	0.962	0.151	0.192	4	0.768	بين المجموعات	الجمهور
			1.269	371	470.782	داخل المجموعات	
				375	471.551	الإجمالي	

يتضح من الجدول رقم (6) عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات عينة الدراسة إذ تراوح مستوى الدلالة المحسوب بين (0.181، 0.962) وهي جميعها أكبر من (5٪) وهذا يعكس اتساق إجابات أفراد عينة الدراسة، وبالتالي اتفاقهم حول أهمية القوائم المالية المرحلية بالنسبة لكل مستخدم من مستخدمي المعلومات، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية القائلة " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات فئات عينة الدراسة حول أهمية القوائم المالية المرحلية بالنسبة لمستخدمي المعلومات".

بناءً على ما سبق تشير نتائج اختبار الفرضيتين الفرعيتين إلى قبول جميع فئات العينة على أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات لدى مستخدمي المعلومات، وهذا نابع من تحقيق هذه القوائم لمجموعة من الأهداف التي تساعد مستخدمي المعلومات على اتخاذ القرار المناسب، وبالتالي وجود اتفاقية بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات حول أهمية وفعالية ما تحتويه القوائم المالية المرحلية، وهذا ما يمكن من قبول الفرضية الرئيسة التي تنص على "يوجد اتفاق بين فئات عينة الدراسة (أكاديميون، محاسبون قانونيون، مستثمرون، مدراء ماليين ومدراء الحسابات بالشركات المساهمة، أعضاء الجهاز) على أهمية ما تحتويه القوائم المالية المرحلية من معلومات تفيد مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية في اليمن".

الاستنتاجات والتوصيات

أ- استنتاجات الدراسة النظرية

-إن الحاجة للقوائم المالية المرحلية قد جاء نتاجاً لتطورات متلاحقة في مهنة المحاسبة وذلك نتيجة لظهور أسواق عالمية وظهور الشركات الكبيرة وتقدم تكنولوجيا المعلومات وزيادة مطالبات مستخدمي المعلومات في الحصول على معلومات في الوقت الملائم ودراسات وأبحاث المنظمات المهنية والهيئات الحكومية والكتاب.

-تهدف القوائم المالية المرحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: قياس النتائج الفعلية خلال الفترة الزمنية أقل من السنة المالية، ومساعدة المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات والمهتمين بنتائج نشاط المنشآت على التنبؤ بالنتائج السنوية النهائية. إضافة إلى ذلك فإن تقديم هذه القوائم يساعد المستثمرين والدائنين والجهات التي تعتمد على تلك القوائم على إدراك قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومعرفة مركزها المالي وسيولتها.

-تقوم القوائم المالية المرحلية بسد الفجوة الزمنية بين نهاية السنة المالية وتاريخ النشر الطويل نسبياً، وبالتالي فهي تعمل على تلافي القصور في القوائم السنوية والتي من أهمها

عدم مراعاة هذه القوائم لخاصية التوقيت المناسب للحصول على المعلومات، كما توفر معلومات حديثة ومنتظمة عن أداء المنشآت ومركزها المالي.

-تعتمد أسواق رأس المال بشكل رئيسي على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات لتحقيق العدالة لجميع المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية والحد من ظاهرة التعامل الداخلي.

-إن أهم خاصية تتميز بها القوائم المالية المرحلية في أنها قد تصدر بشكل مقارن تجميعي.

-توافق القوائم المالية المرحلية مع معايير جودة المعلومات المحاسبية والمتمثلة في (الملائمة، القابلية للفهم والاستيعاب، المصداقية، القابلية للمقارنة).

-تختلف مراجعة القوائم المالية المرحلية عن المراجعة المعتادة للقوائم المالية السنوية، حيث يتم في الأولى القيام بعملية فحص محدودة من دون إبداء الرأي.

ب- استنتاجات الدراسة الميدانية

-اتفقت آراء فئات العينة على الأهمية العالية للأهداف التي تحققها القوائم المالية المرحلية، حيث جاء هدف توفير معلومات حديثة في المرتبة الأولى، يليه توفير معلومات سريعة وقتية، ثم توفير معلومات منتظمة، وأقل الأهداف أهمية من وجه نظر عينة الدراسة هو هدف توفير معلومات تساعد على معرفة أسعار الأوراق المالية في الأسواق المالية، ولقد اقترنت هذه الأهمية العالية لأهداف القوائم المرحلية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية مما يدل على اتساق إجابات أفراد العينة، وهذا يعكس الأهمية العالية للقوائم المالية المرحلية لدى المستثمرين وغيرهم من أفراد العينة في اليمن.

-اتفقت غالبية أفراد العينة على أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية من مستثمرين ودائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات باستثناء الجمهور، ويعزز ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة مما يدل على اتساق إجاباتهم حول أهمية هذه القوائم بالنسبة لمستخدمي المعلومات.

التوصيـات

على هـدي مـن النتـائج سـالفة الـذكر يـورد البحـث بعـض التوصـيات كمقترحـات يتـوخى أن تسهم في الارتقاء بمستوى المهنة وتحسين وتطوير وسائل الإفصاح المحاسبي في الجمهورية اليمنية:

-أهميـة قيـام المنشـآت سـواء في القطـاع العـام أو المخـتلط أو الخـاص بإعـداد قـوائم ماليـة مرحلية على أساس ربع سنوي، على أن يتم نشرها خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يومـاً من تاريخ الانتهاء من إعدادها.

-أهمية التوسع في التعريف بالقوائم المالية المرحلية وما يمكن أن تحققه من مزايا سواء للمنشآت المصدرة أو للمستفيدين وذلك عن طريق تطوير البرامج التعليمية للجامعات مما يوفر المعرفة الكافية بهذه القوائم والأسس العلمية القائمة عليها وسبل تطبيقها وتطويرها، وكذلك إعداد الندوات وحلقات النقاش العلمي التي تؤدي إلى زيادة الوعي بهذه القوائم بين أوساط المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة القبول العام لهذه القوائم في اليمن.

-نظراً لأهمية القوائم المالية المرحلية كركن أساسي من أركان الإفصاح المحاسبي ونظراً لكون موضوع القوائم المالية المرحلية لم يلق الاهتمام الكافي من الباحثين في الجمهورية اليمنية فإن البحث يوصي بمزيد من البحوث العلمية حول موضوع القوائم المالية المرحلية وخاصة فيما يتعلق بالآتي:

-القوائم المالية المرحلية ومدققي الحسابات (تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات التي يقوم بها المراجع وكذا مسئوليته اتجاه القوائم المالية المرحلية).

- الضرائب والقوائم المالية المرحلية (إن حساب مخصصات الضرائب اللازمة لنهاية الفترات المالية المرحلية تثير مشاكل عديدة عند إعداد القوائم المالية المرحلية).

المـراجـع والمصـادر

المصادر العربية:

- إبـراهيم، ماجـدة متـولي محمـد، (2000)، "اسـتخدام الأسـاليب الكميـة في تـدعيم إجـراءات فحـص القـوائم الماليـة الفتريـة – دراسـة تطبيقيـة "، رسـالة ماجسـتير غيـر منشورة، كلية التجارة –جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- إبراهيم، محمد عبد الستار محمد، (1991)، " منهج القياس المحاسبي عند إعداد القـوائم الماليـة المؤقتـة بـالتطبيق علـى شـركة القنـاة للحبـال ببـور سـعيد "، أطروحـة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة ببور سعيد، جامعة قناة السويس، مصر.
- أبو زيد، كمال خليفـة، (1986)، " النظريـة المحاسـبية " مطبعـة التـوني، الإسـكندرية، مصر.
- أحمد، محمد بهاء الدين إبراهيم، (1994)، "دور القوائم والتقارير الإضـافية في زيـادة فعالية الإفصـاح المحاسـبي بشـركات قطـاع الأعمـال العـام في ظـل القـانون رقـم 203 لسـنة 1991م ولائحتـه التنفيذيـة مـع التطبيـق علـى قطـاع الفنـادق"، المجلـة العلميـة للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.
- الـدهراوي، كمـال الـدين، (2006)، " تحليـل القـوائم الماليـة لأغـراض الاسـتثمار"، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- الرملي، محمـد، (2003)، "مـدخل مقـترح لمراجعـة القـوائم الماليـة الفتريـة"، مجلـة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعـة جنـوب الـوادي، المجلـد 17، العدد الأول.
- الزعبـي، محمـد والطلافحـة، عبـاس، (2003)، "النظـام الإحصـائيSPSS فهـم وتحليـل البيانات الإحصائية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- السعايدة، منصور إبراهيم، (1996)، "مقدرة المعلومـات المحاسـبية المنشـورة علـى تفسـير القيمـة السـوقية لأسـهم الشـركات المسـاهمة العامـة الأردنيـة"، مجلـة مؤتـة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، عمان، الأردن.

- السيد، صفاء محمود، (1998)، "أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على درجة الإفصاح الفتري في البورصة المصرية" مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد 12، العدد الثاني.
- الشتري، سعد السيد حسن، (1995)، إطار مقترح لمعايير إعداد وفحص التقارير الفترية في ضوء أحكام قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992م"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، السنة السابعة عشر، المجلد 17، العدد الثاني، يوليو.
- الصيح، عبد الحميد مانع، (2009)، " المحاسبة الدولية – الإطار النظري والتطبيق العملي"، الطبعة الثانية، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- العيسي، ياسين أحمد، (1991)، "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توافرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالية"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، عمان، الأردن.
- الليثي، فؤاد محمد، (2005)، " الاتجاهات المعاصرة للمحاسبة الإدارية"، دار الفكر العربي، القاهرة.
- المحمود، صالح عبد الرحمن(2004 / 1425)، "انعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة على الإطار العلمي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد الثاني.
- الميهي، عادل عبد الفتاح مصطفى، (1993)، التقارير المالية الفترية ودورها في خدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية التجارة – جامعة طنطا.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المحاسبة، معيار رقم (10) "معيار التقارير المالية الأولية"، يونيو 1999.

http://www.socpa.org.sa/AS/as 10/Index.htm

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانويين، لجنة معايير المراجعة، معيار رقم (12)"معيار فحص التقارير المالية الأولية"، يونيو، 1999، http://www.socpa.org.sa/AU/Au 12/au 1203.htm
- بامشموس، عبد الله أحمد عمر، (2003)، "معايير التدقيق الدولية وإمكانية تطبيقها في الجمهورية اليمنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد.
- بشير، سعد زغلول وخواجة، خالد، (2003)، " دليلك إلى البرنامج الإحصائي (SPSS)"، الإصدار العاشر (Version 10)، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، العراق.
- جربوع، يوسف محمود، (2001)، " نظرية المحاسبة " الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع – عمان، الأردن.
- حماد، طارق عبد العال، (2004)، " موسوعة معايير المحاسبة – شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية "، الجزء الأول، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- حمد، نجيب زكى حمد، (1993)، دلالة القوائم المؤقتة في التنبؤ بألارباح السنوية للمنشأة"، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، السنة الثالثة والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر.
- حمد الله، أحمد السيد،(1993)،"مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين:منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي وتنشيط سوق المال المصري"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، القاهرة، السنة السادس عشرة، المجلد 15، العدد الثاني.
- حنان، رضوان حلوة، (2005)، "مدخل النظرية المحاسبية – الإطار الفكري والتطبيقات العملية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- خليل، عطاء الله ورّاد، (2005)، " دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية"، المؤتمر العلمي الرابع – الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة- ، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية.
- راضي، محمد سامي، (2004)، " المحاسبة المتوسطة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- سلامة، إيمان محمد السعيد، (1997)، "مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عند إعداد التقارير المالية البينية – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، القاهرة.
- عبد البديع، أشرف محمد، (2001)، "دور الإفصاح الفتري عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية"، المجلة العلمية، كلية التجارة –جامعة أسيوط، السنة التاسع عشرة، العدد (30)، يونيو.
- عبد الحميد، علي عبد العليم(1991)"التقارير الدورية المختصرة – دراسة تحليلية انتقاديه في ظل المدخل الإيجابي للتنظير المحاسبي"مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج– جامعة أسيوط، المجلد الخامس، العدد الأول.
- عبد المجيد، ماهر مصطفى أحمد، (1995)، "معايير الإفصاح في مصر ومدى وفائها لمتطلبات مستخدمي القوائم والتقارير المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني.
- علي محمد يوسف، (1988)، "تطور مفهوم الأهمية النسبية في المحاسبة والمراجعة"، التجارة والتمويل، المجلة العلمية لكلية التجارة – جامعة طنطا، السنة الثالثة، العدد الثاني.
- غلاب، حسن أحمد وباكحيل، محمد سعيد، (1985)، "دراسات في المحاسبة المالية"، الجزء الأول، المعهد القومي للإدارة العامة، صنعاء، اليمن.

- فارس، زين العابدين، (1986)، "مشاكل وأسس قياس الربح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية المؤقتة"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية العلمية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة، العدد 405.
- فراج، عثمان محمد ياسين، (1995)، "التقارير المالية الفترية كأداة لتحقيق الإفصاح المحاسبي في وحدة قطاع الإعمال الصناعية"، المجلة العليمة للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول.
- قادوس، حمدي محمود عبد الغني، (1995)، "تقييم التقارير المالية الموجزة كمدخل لتطوير إعداد التقارير المحاسبية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، السنة التاسعة، العدد الأول.
- لطفي، أمين السيد أحمد، (1996)، "إعداد تقارير المراجعة والفحص للقوائم المالية أو لأغراض خاصة"، دار النهضة العربية، مكتبة الأكاديمي، القاهرة، مصر.
- أحمد، توفيق محمد، (1992)، "دور مراقب الحسابات في فحص القوائم المالية البينية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، الجزء الثاني.
- محمد، دعاء عبد الرحيم، (1999)، "تقييم دور التقارير المالية الموجزة في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين – دراسة نظرية اختباريه"، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم المحاسبة – جامعة حلوان، مصر.
- معيار المحاسبة المصري رقم (30)، "القوائم المالية الدورية" 6200. http://www.cma.gov.eg/cma/content/arabic/accountin-criteria/no-30.htm
- هندريكسن، الدون س، (1990)، "النظرية المحاسبية"، الطبعة الرابعة، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد، مطبعة التوني، الإسكندرية، مصر

المصادر الأجنبية:

- Accounting principles Board (APB), (1973), "Interim Financial Reporting", Opinion No. 28.

- Andrew A.H.& Leroy F. I & Ralph E. S., (1994), "Advanced Accenting", 6th Ed, New York John Wiley & Sons, Inc.

- Australian Accounting Standards Board. AASB 134" Interim Financial Reporting ", 13 December 2006. << http://www.aasb.com.au/ public/docs/AASB 134_13-06.pdf. >>

- Both, WJJ., (2000)," Auditor reviews of interim financial information in south Africa: Discourse of the history of developments and their implications" Southern African Journal of Accountability and Auditing Research, Vole 3: No.1-10.

- Butler M., Arthur K. & Weiss I. ,(2002), "The Effect of reporting frequency on the timeliness of earnings: The cases of voluntary and mandatory interim reports", University of Rochester, London Business School and Columbia University.

- Day, Kidult F., (1986), "The use of annual reports by U.K. in vestment analysts", Accounting and Business Research.

- Financial Accounting Standards Board (FASB), (1974), " Reporting accounting changes in interim financial statements", SFAS, Statement No.3.

- FASB, (2005), " Accounting changes and error corrections", SFAS, Statement No.154.

-Frank K. R.& David L. & Marilyn M., (1972), "The predictive ability of alternative parts of interim financial statements", Journal of Accounting Research, Vol. 10.

-International Accounting Standards Board (IASB),(2007),IAS 34,"Interim Financial Reporting",viewed-July-2007, http://www.iasb.org/uploaded_files /documents/8_1045_IFRS_ias34.pdf>.<

- '(IASB), Interpretation D.10,2006, "Interim Financial Reporting and Impairment" viewed July 2007, <<http://www.iasplus.com/ifric/ias34interaction3639.htm>>

-Ismail, Ku Nor Izah Ku & Chandler Roy, (2005), "Disclosure in the quarterly reports of Malaysian companies", IIUM Journal of Economics Management 13, No.2.

-Kwaku K., (1995), " the information content of interim financial reports: UK evidence", Journal of Business Finance & Accounting (March).

-Mangena, Musa. ,(2004),"The Perceived Importance of Disclosure Items in UK Interim Financial Reports: Evidence from the Investment Analysts ", Bradford University School of Management, Working Paper, No. 04/22.

-Mensah,Yaw M.&Werner,Robert,(2006)"The capital market implications of the frequency of interim financial reporting: An international analysis"Working paper series WCRFS:06-23.

-Mosick A.N & Larsen E.,(1983),"Modern advanced accounting", 3th Ed, New York, Mc Grow – Hill, Inc.

-Oberholster JGI & Nieuwoudt MJ, (2001)" Problems in respect of adherence to disclosure requirements regarding interim financial reporting in south Africa – An overview and recommendations to solve these problems" Meditari Accountancy Research Vol.9.

-Rashed, Abdel-Khalik & Jose E., (1978). "Expectations data and the predictive value of interim reports" Journal of Accounting Research Vol. 16, No.1.

-Richard W,Leftwich& RossL,Watts& JeroldL,Zimmerma (1981)"Voluntary corporate disclosure:The case of interim reporting"Journal of Accounting Research,Vol.19, (Supplement).

-Schadewitz, Kahra. & Blevins,(1999),"On the Effects of Various Degrees of Voluntary Disclosure on share Returns"American Business Review. http:/www.westga.edu/~bquest/1999/disclose.html.

-Sekhar B.M.,(2004), "Interim Financial Reporting: A survey of Indian Practice". Chartered Accountant – New Delhi, VOL 53. Part4.

-Shaw, Kenneth W. & Bauman M. (2005), " Disclosure of Managers Forecasts in Interim Financial Statements: A Study of Effective Tax Rate Changes", Journal of the American Taxation Association.

-Stephen, Owusu-Ansah, (2000), "Timeliness of Corporate Financial Reporting in Emerging Capital Markets: Empirical Evidence from the Zimbabwe Stock Exchange", Accounting and Business Research. Vol.30, No.3.

-Taylor, Robert G. (1965), "A look at published interim reports", Accounting Review, Vol. 40, No. 1.

- The Business Accounting Deliberation Council (BADC), (1998) " Setting accounting standards for interim consolidated and parent-Only Financial Statements", <<http://www2g.biglobe.ne.jp/ykawamur/n980329a.htm >>
- Wilde. Marisa, (2005),"Financial reporting frequency and its impact on the stock market – the case ofSwitzerland".<<http://www.allbusiness.com/sector-54/professional-services-accounting/1183354-1.html>>.

تكامل البورصـــات المغـــاربية بين الواقع و آفاق التطبيق

أ.د. ريحان الشريف مقراني هاجر
جامعة باجي مختار عنابة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تحقيق التكامل بين البورصات المغاربية (بورصة الدار البيضاء – بورصة تونس – بورصة الجزائر) بإنشاء بورصة مغاربية موحدة، التي ستتضمن الكثير من المزايا للشركات و المستثمرين في كل أنحاء المغرب العربي. و لتحقيق تلك الأهداف صممت إستبانة مكونة من أربعة أجزاء، وزعت على كافة الموظفين و المستثمرين و الوسطاء في البورصات الثلاث و أصحاب الاختصاص. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تفعيل التكامل بين البورصات المغاربية من شأنه أن يسهل انسياب الأموال داخل المغرب العربي، ما يشجع على قيام استثمارات مغاربية مشتركة تدعم التعاون بين الدول المغاربية في مختلف المجالات.

الكلمات الدالة: البورصات المغاربية، تكامل البورصات، ربط البورصات، بورصة موحدة.

Abstract:

The main objective of this study is to examine the advantages of the three Maghreb countries' (Morocco, Algeria and Tunisia) stock exchanges should these be integrated into one and single stock exchange. This integration will surely result in numerous benefits both to companies and individual investors all over the three named countries. In order for this study to fulfil its objective a four- part questionnaire was designed and

handed or sent to: employees; investors; middlemen and stock exchange experts. The final conclusion of our study is that should the Maghreb Stock Exchange idea be concretised it will no doubt facilitate the flow of funds within the Maghreb, which will encourage the establishment of common Maghreb investments that supports cooperation between Maghreb countries in many fields

Keywords: Maghreb stock exchanges, integration of Stock exchanges, link stock exchanges, unified stock exchange.

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة عمليات دمج بورصات الأوراق المالية في جميع أنحاء العالم، لأهمية هذه العملية في تكوين تكتلات مالية قادرة على توفير السيولة، و جذب الاستثمارات، و توفير الفرص للمستثمرين.

أما الدول المغاربية، فقد سعت إلى اعتماد بورصات الأوراق المالية كأداة أملتها عليها الظروف الاقتصادية، من خلال توجهها إلى تحرير اقتصادياتها، و لقد وظفت على غرار دول العالم مجموعة من الإصلاحات القانونية و الاقتصادية لتطوير بورصاتها، إلا أنها لم ترتقي بعد إلى المستوى المنشود الذي وصلت إليه البورصات العالمية. وقد آن الآوان لتكريس مفهوم التكامل في منطقة المغرب العربي، وإقامة بورصة مغاربية موحدة قادرة على منافسة البورصات الأخرى، و اجتذاب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر فكرة التكامل بين البورصات والوصول إلى مشروع البورصة المغاربية الموحدة حلما يراود الجميع، إلى حين توفر الإرادة السياسية والاقتصادية لتحقيقها. وبالنظر إلى التجارب العالمية في مجال تكامل البورصات، و في ظل محدودية أداء البورصات المغاربية، و عدم قدرتها على منافسة البورصات العالمية، و بناءا على ما سبق فإن هذه الدراسة تطرح الإشكالية التالية: **ما مدى نجاح الدول المغاربية في إنشاء بورصة موحدة؟**

و تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- هل المناخ الاستثماري المغاربي ملائم لتحسين وضع البورصات المغاربية؟
- ما هو واقع و أداء البورصات المغاربية؟
- ما هي دوافع و ايجابيات التكامل بين البورصات المغاربية؟
- ماذا عن إنشاء بورصة مغاربية موحدة؟

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على أهمية إنشاء بورصة مغاربية موحدة كخطوة في الطريق نحو التكامل المالي بين الدول المغاربية، و زيادة جاذبية البورصات المغاربية وقدرتها على منافسة البورصات الأجنبية، و استقطاب رؤوس الأموال المغاربية من الخارج، والتي ستساهم في تحقيق هذا التكامل، ما ينعكس إيجابياً على تطوير اقتصادات الدول المغاربية و تنميتها.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه عملية تكامل البورصات على اقتصاديات الدول.
- التعرف على واقع البورصات المغاربية من حيث نشأتها، وتطورها، وأداؤها.
- محاولة جلب انتباه السلطات المالية و دعوتهم لتفعيل التكامل بين البورصات المغاربية.
- استقصاء أراء المستثمرين و العاملين في البورصات المغاربية حول إمكانية إنشاء بورصة مغاربية موحدة.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات المطروحة، و عن ما قد يحققه التكامل بين البورصات، الذي سيساهم في تعزيز قدرة البورصات المغاربية على مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: المناخ الاستثماري المغاربي غير ملائم لعمل البورصات.

الفرضية الثانية: البورصات المغاربية ذات مستوى أداء ضعيف.

الفرضية الثالثة: يساهم تكامل البورصات المغاربية في تحسين أدائها.

الفرضية الرابعة: البورصة المغاربية الموحدة مشروع يستدعي التطبيق.

الإطار النظري:

أولا - تكامل بورصات الأوراق المالية:

1- تعريف تكامل البورصات:

بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي[1] BCE:"عملية التكامل المالي تشكل العنصر الرئيسي الذي يضمن الكفاءة على السياسة النقدية الواحدة، الاستقرار المالي وإمكانية النمو الاقتصادي"[2]

وفقا للبنك الإفريقي للتنمية [3] BAD: " التكامل المالي يعني زيادة في تدفقات رأس المال و ارتفاع اتجاه الأسعار والعوائد على رؤوس الأموال المتداولة في الدول الأعضاء للمنطقة المتكاملة و التسوية بنفس النمط."[4]

من خلال دراسة جبار محفوظ[5] الذي استعان بتعريف كل من:

Vogel & pieper (1897) للأسواق المالية المتكاملة والمترابطة حيث عرفاها بأنها: "تلك الأسواق التي يستطيع فيها المستثمرون الموجودون ببلد معين شراء وبيع ا لأوراق المالية المصدرة في بلد آخر دون قيود، وكنتيجة لذلك تم إصدار أوراق مالية موحدة ونمطية يتم تداولها في أسواق مختلفة بنفس السعر تقريبا بعد أخذ أسعار الصرف بعين الاعتبار".

Talbotoni & Rouve (1988) أنه داخل الأسواق المترابطة والمتكاملة " تتساوى كافة الأصول المالية، التي لها نفس المخاطر ونفس المستوى من العائد مهما كان مكان تقيدها أو التعامل بها خاصة أن عمليات المراجحة المتتالية تقلل وتزيل الهوامش الإضافية والفروق من سوق لأخر.

كما تعرف أبو موسى رسمية أحمد[6] تكامل بورصات الأوراق المالية: "ذلك المجال حيث يستطيع المستثمر الاستثمار في أسواق مالية غير سوقه المحلي، كما أنه يستطيع الاستثمار في سوق متخصص الاستثمارات المالية كسوق الخيارات مثلا و التي لا يوفرها سوقه المحلي. فالاستثمار في الأسواق المالية لم يعد مقتصرا على سوق وحيد".

2- المنافع الاقتصادية لعملية تكامل البورصات:

تذكر الخطيب شذا جمال نقلا عن دراسة فارتز ماكلوب أن تكامل بورصات الأوراق المالية قد يكون عملا تكميليا مهما لتكامل السلع و العمالة. و يفترض هذا التكامل المالي تحقيق قابلية العملات الوطنية للتحويل، و إزالة القيود على تدفقات رأس المال عبر الحدود الوطنية، و يتطلب ذلك تحديد الأولويات الوطنية لكل قطر و التي تنسجم مع أولويات الأقطار الأخرى، علاوة على تنسيق الهياكل و المؤسسات المالية[7].

و يمكن القول بأن عملية تكامل البورصات تنشأ عنها مجموعة من المنافع الاقتصادية، نذكر أهمها:

1 - توزيع أفضل لرأس المال[8]: في الاقتصاديات المتكاملة ماليا، لا توجد أية قيود على تحركات رأس المال، بحيث الأموال أحرار في التحرك نحو أعلى عائد محتمل. وفقا للنماذج التي هي أساس النظرية النيوكلاسيكية، ينبغي أن تتبع تدفق رأس المال من الاقتصاديات منخفضة الإنتاجية و رأس مال مرتفع إلى الاقتصاديات منخفضة رأس المال و ذات إنتاجية عالية، بتحقيق تكافؤ العوائد مع رأس المال. وهذا يخلق المزيد من النمو في الاقتصاديات؛

2- إزالة الحواجز الجمركية وإنشاء بورصة إقليمية أوسع[9]: تصبح المنطقة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر. الزيادة في عدد الشركات متعددة الجنسيات

وتخصص الشركات تسمح في الحد من تكاليف الإنتاج على المستوى الإقليمي وزيادة أداء عوامل الإنتاج. بهذه الزيادة في الربحية يمكن جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، مع كل الآثار الإيجابية على المنطقة من حيث التكنولوجيا والقدرات العقلية، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي؛

3- زيادة حيوية البورصات[10]: ارتبط التكامل المالي مع تطور أكثر حيوية لقطاع بورصات الأوراق المالية، وتشجيع زيادة المنافسة وتخفيض تكلفة الوساطة المالية. و في حالة الاقتصاديات الأقل استقرارا وأسواق رأس المال مفتوحة إلى إخضاع السياسة الداخلية إلى انضباط السوق الخارجي، وربما يسمح بزيادة الاستقرار؛

4- تنويع الأدوات المالية[11]: القدرة على اختيار المجموعة التي تناسبه من الأموال بدون الاقتصار على السوق الوطني و كذلك هو الحال بالنسبة للمدخرين الذين يكون بمقدورهم اختيار عائد أكبر عن طريق تنويع حافظة موجوداتهم من الأدوات المالية على مستوى دول الوحدة.

3- نماذج التكامل و الربط بين البورصات:

تعتبر عملية الربط خطوة أولى لتحقيق التكامل بين البورصات. لقد عرفت عملية التكامل العديد من النماذج والوسائل للربط بينه، ا حيث سمحت هذه العملية بتوفير الكثير من البدائل أمام المستثمرين لتنويع محافظهم الاستثمارية وفقا لمبدأ العائد والمخاطرة، وفي ما يلي أهم أساليب الربط بين البورصات:

1- **الربط الحاسوبي للبورصات**[12]: ويقصد به وجود شبكة من الحواسب الإلكترونية في البورصات، يتم الربط بينها عن طريق الشبكة القومية للمعلومات، أو شبكات التلفون، ويمكن أيضا ربط تلك البورصات بشبكات معلومات دول أخرى.

2- **الربط بالوسطاء الماليون**[13]: يستخدم هذا النموذج الوسطاء الماليين في الربط بين البورصات من خلال السماح لهم بالتعامل في مختلف البورصات إضافة إلى البورصات المسجلين فيها؛

3- **الربط بالسياسات المالية**[14]: وذلك بتوحيدها بين البورصات، إذ يشمل هذا التوحيد كل من سياسات الاقتراض والإقراض المالية، وسياسات الاستثمار وقوانين الشركات المساهمة العامة، وشروط تسجيل الأوراق المالية في البورصة.

4- **الربط التنظيمي**[15]: تقوم بعض البورصات باستخدام هياكل تنظيمية متوافقة مع الهياكل التنظيمية بالبورصات الأخرى المستهدف الربط معها، مما يعني أن جميع الأنشطة والإدارات وآليات التداول سوف تكون موحدة مما يسهل الاتصالات التسويقية في تلك البورصات؛

5- **الربط التشريعي**[16]: تكتفي بعض البورصات الراغبة في الربط بتطبيق نفس التشريعات الاقتصادية و الاستثمارية و المالية حيث يسهل ذلك تبادل التداول في الأوراق المالية المختلفة؛

6- **الربط بمنصة التداول المشتركة**[17]: تتم عمليات التداول من خلال منصة مركزية تهيئ فرص التعامل بصورة جماعية في الأوراق المالية للشركات المتواجدة ضمن نطاق البلدان المتكاملة، وتتفق البورصات المشاركة في هذه المنصة على شروط الإدراج وتحدد الإجراءات المنظمة لعمليات التداول.

ثانيا- البورصات المغاربية:

1-التأسيس و النشأة:

أ- **بورصة الدار البيضاء**: يرجع تأسيسها إلى عام 1929 و بمبادرة من القطاع البنكي الذي كان يتم فيها تداول أسهم شركات خاصة لصالح مستثمرين أجانب عن طريق المقاصة الحرة. و كان يطلق على هذه المؤسسة اسم "مكتب المقاصة في القيم المنقولة"[18]، و يرجع تاريخ أول جلسة إلى 7 نوفمبر 1929 حيث كانت المبادلات تتم أسبوعيا، عن طريق إجراء المقاصة الحرة بين البنوك لتداول أسهم الشركات غير المسجلةخصوصا الأجانب.[19] قامت السلطات سنة 1993 بسلسلة من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية والتقنية في مجال النظام المالي وأسواق الرأسمال عامة والسوق المالية والبورصة على وجه الخصوص.[20]

ب- **بورصة تونس**: تم تأسيسها في سنة 1969 في شكل مؤسسة عمومية. وخلال أربعة عقود من الزمن شهدت إصلاحات متوالية وعميقة ساهمت في تحديث وسائل عملها لتجعل منها وسيلة للمساهمة في تمويل الاقتصاد[21]. تأسست سوق القيم المنقولة في تونس سنة 1988 بصدور القانون رقم88/1319، بدأت تمارس نشاطها كسوق منظمة في سنة 1989.[22]

ج- **بورصة الجزائر**: تعتبر حديثة النشأة مقارنة بالبورصات المغاربية، حيث تم تأسيسها سنة 1988. ومع النظام التأسيسي لشركات المساهمة (مؤسسات عمومية)، استوجب نشأة سوق يسمح بتداول أسهم هذه الشركات، عملت السلطات العمومية سنة 1990 بتحضير شروط قيام سوق مالية، حيث قررت الحكومة ومن خلال هيئة مؤهلة "الجمعية العامة لصناديق المساهمة"، إنشاء هيئة يعطى لها اسم شركة القيم المنقولة وحددت مهامها على أساس المهام التي تقوم بها البورصة في الدول المختلفة، والتي أصبحت فيما بعد بورصة القيم المنقولة.[23]

2- الهيئات المنظمة:

أ- **بورصة الدار البيضاء: مجلس أخلاقيات المهنة للقيم المنقولة**:أنشئ هذا المجلس في جويلية 1994، بعد أن تمت المصادقة على القانون رقم 1-93-212 الصادر في 21 سبتمبر1993[24]. وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية يمثل سلطة السوق ومهامه حماية ادخار المستثمر في البورصة مهما كان شكله أو مصدره.

هيئة الإيداع المركزي-ماروكلير: هو هيئة الإيداع المركزي للأوراق المالية بالمغرب. وقد تم إنشاؤها بمقتضى القانون رقم 35.96 الصادر بتاريخ 9 جويلية 1997، و الذي أسس نظام تحويل القيم المنقولة من الشكل العيني إلى الشكل الرمزي الإليكتروني. بصفتها شركة مجهولة الاسم، تسهر ماروكلير على حفظ و تداول و إدارة الأوراق المالية لحساب أعضائها.[25]

ب-بورصة تونس:

هيئة السوق المالية: تم تأسيسها بموجب القانون 94-114 الصادر في 14 نوفمبر 1994، في شكل مؤسسة مستقلة تسهر على تنظيم ومراقبة السوق المالية التونسية[26]. تكلف هيئة السوق المالية بالسهر على حماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة.[27]

الشركة التونسية للإيداع وتسجيل الأوراق المالية :تأسست التونسية للمقاصة في 28 ديسمبر 1993 تحت تسمية "الشركة التونسية بين المهنيين للمقاصة و إيداع الأوراق المالية" وقد جاء القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية ليؤكد وجودها القانوني و يحدد مهامها[28].تهدف إلى تسجيل المبادلات التي تتم في البورصة وتحويل ملكيتها وفق نظام محاسبي معين وخفض تكاليف تلك المبادلات وسرعة تنفيذ عمليات التبادل.[29]

ج- بورصة الجزائر: تسير من خلال:

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: تأسست هذه اللجنة بمقتضى المرسوم رقم 10 -93 سنة 1993، وتتمتع هذه اللجنة بالاستقلاليةالإدارية والمالية[30]، و تقوم هذه اللجنة أساسا بالرقابة والتأكد من صحة المعلومات التي تقدمها الشركات ضمانا للشفافية، كما تقوم بإعطاء تأشيرة القبول للشركة التي تحقق شروط الدخول إلى البورصة.[31]

شركة تسيير القيم المنقولة :وتقوم أساسا بالإشراف على إدخال المؤسسات إلى البورصة، و تسيير حصص البورصة، والقيام بعمليات المناقصة ونشر المعلومات، فهي عبارة عن شركة ذات أسهم . و لا يصبح اعتماد أي وسيط اعتمادا فعليا إلا بعد أن يكتب في قسط من رأس المال هذه الشركة، كما أنها تتلقي عمولات من العمليات التي تجري في البورصة.[32]

المؤتمن المركزي: تم تحديد دور المؤتمن المركزي بموجب القانون 03-04 المؤرخ في 17 فبراير 2003، ويُعنى المؤتمن المركزي (الجزائر للمقاصة) بفتح وإدارة الحسابات الجارية للسندات المفتوحة باسم ماسكي الحسابات حافظي السندات المتدخلين، ويساعد إنشاء هذه الهيئة على تقليل التكاليف وآجال عمليات التسوية/ التسليم[33].

الدراسة التطبيقية:

1- أسلوب الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، قصد استيعاب الإطار النظري للموضوع و ذلك من خلال جمع البيانات و المعلومات حول تكامل بورصات الأوراق المالية، و تحليل أداء البورصات المغاربية. و اعتمدت الدراسة على قدر معتبر من البيانات و المعلومات على النحو التالي:

البيانات الأولية: و تمثلت في البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحث، وتتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية المتمثلة في توزيع الإستبانة على عينة الدراسة.

البيانات الثانوية: و قد تمثلت في مراجعة مختلف الأدبيات التي لها علاقة ببورصات الأوراق المالية، و ذلك من خلال الإطلاع على الكتب و المراجع العلمية بما في ذلك البحوث و الدوريات العربية و الأجنبية في هذا الموضوع، مدعمة بذلك الإطار النظري للدراسة.

2- مجتمع و عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من 70 شركة مدرجة، 12 وسيط و 28 موظف في البورصات المغاربية الثلاث و54 أستاذ في قطاع التعليم العالي، حيث تم توزيع 200 إستبانة و لم يتمكن الباحثان من استرجاع سوى 164 إستبانة أي بنسبة 82%. تم تخصيص جزء من الإستبانة للتعرف على أهم خصائص عينة الدراسة.

جدول رقم (10): توزيع العينة حسب الخصائص الديمغرافية

المتغير	الفئات	التكرار	النسب المئوية
الجنس	ذكر	102	%62
	أنثى	62	%38
العمر	أقل من 30 سنة	12	%7
	30 – 40 سنة	59	%36
	45 – 60 سنة	85	%52
	من 60 سنة فما فوق	8	%5

الدرجة العلمية	بكالويوس	16	%9
	ليسانس	73	%45
	ماجيستر	26	%16
	دكتوراه	49	%30
التخصص	مالية	64	%39
	محاسبة	38	%23
	تسيير	34	%21
	اقتصاد	28	%17
المهنة	أستاذ	27	%17
	موظف	54	%33
	وسيط	12	%7
	مستثمر	70	%43
الخبرة	أقل من 5 سنوات	20	%12
	5 – 10 سنوات	48	%29
	10 – 20 سنة	73	%45
	من 20 سنة فما فوق	23	%14

المصدر: مستنبط من الإستبيان

يتضح من الجدول رقم (10) أن ما نسبته 62٪ من عينة الدراسية من الذكور و 38٪ من الإناث، و معظمهم أعمارهم محصور ما بين 45 – 60 سنة بنسبة 52%، و فيما يخص الدرجة العلمية، فأغلب أفراد عينة الدراسة من حملة الليسانس بنسبة 45%، وفيما يتعلق بالتخصص العلمي يتضح أن ما نسبته 39%من العينة تخصص مالية، و يتضح أن أكبر فئة وظيفية شاركت في الإجابة على أسئلة الاستبيان هي فئة المستثمرين بنسبة 43 %، أما فيما يتعلق بالخبرة العملية فقد أتضح أن 45٪ من العينة خبراتهم من 10– 20 سنة.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم جمع البيانات بعدة طرق تمثلت في كل من: مقابلة شخصية، الإستبانة و عن طريق البريد الإلكتروني. و تم تحليل البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية المعروف (SPSS V 19)، وقد استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية لمعالجة البيانات، حيث تم حساب ما يلي:

- التوزيعات التكرارية وذلك لتحليل خصائص عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات أفراد العينة.
- كرونباخ ألفا (Chronbach's Alpha) لقياس درجة ثبات أداة القياس (الاستبيان).
- اختبار One sample T-Test لاختبار الفرضيات.

ولقد تم إتباع مقياس ليكارت الخماسي فيما يتعلق بإجابات أفراد عينة الدراسة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (20): مقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	موافق	موافق تماما	محايد	معارض	معارض تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: عز حسن، عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي، جدة، السعودية، خوارزم العلمية للنشر و التوزيع، 2008.

4- ثبات أداة الدراسة (الاستبيان): تم استخراج قيم معاملات الثبات (كورنباخ ألفا) كالآتي:

جدول رقم (30): قيم معاملات الثبات (ألفا كورنباخ) لمجالات الدراسة

الرقم	المجال	معامل الثبات
1	المناخ الاستثماري المغاربي	0.860
2	واقع و أداء البورصات المغاربية	0.859
3	دوافع و ايجابيات التكامل بين البورصات المغاربية	0.894
4	النموذج المقترح للبورصة المغاربية الموحدة	0.876
المجموع		0.951

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الـ SPSS.

للتحقق من درجة ثبات أداة القياس (الاستبيان) تم استخراج معامل كرونباخ ألفا (Chronbach's Alpha)، وأشارت النتائج إلى أن الاستبيان ثابت وصالح للتطبيق وذلك لأن قيمة معامل الثبات بلغت (0.951).

5- تحليل نتائج الدراسة

المحور الأول: المناخ الاستثماري المغاربي.

جدول رقم (40): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج فقرات المحور الأول.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	المصالح السياسية تؤثر على العلاقة الاقتصادية بين الدول	4.25	0.99	10
2	مناخ الاستثمار يؤثر إيجابيا على أداء البورصات المغاربية	2.66	1.37	6
3	تمنح تحفيزات الضريبية للمستثمرين المحليين و الأجانب	3.19	1.24	9
4	التوسع في الخوصصة شجع على تفعيل البورصات المغاربية	3.13	1.12	8
5	تساهم البنوك في تسويق الأوراق المالية	2.56	1.30	5
6	انتشار و توسع شركات المساهمة	2.44	1.21	4
7	تتسم أسعار الصرف بالدول المغاربية بالاستقرار	2.05	1.11	1
8	سهولة انتقال رؤوس الأموال بين الدول المغاربية	2.18	0.97	3
9	للمستثمر المغاربي ثقافة بورصية	2.97	1.40	7
10	يساهم الإعلام المغاربي بالتعريف بالبورصات	2.12	0.92	2
	جميع فقرات المحور	2.75	1.16	

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الـ SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الأول قدره بـ 2.75 و بانحراف معياري قدره 1.16. و هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن المناخ الاستثماري المغاربي غير ملائم لتكامل البورصات. المتوسط الحسابي للفقرة رقم 1 " المصالح السياسية تؤثر على العلاقة الاقتصادية بين الدول" يساوي 4.25 و بانحراف معياري قدره 0.99، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة وافقت بشدة على هذه العبارة، بمعنى أن الأوضاع السياسية التي تشهدها المنطقة المغاربية أثرت سلباً على تكامل بورصات الأوراق المالية، و نالت عبارة " تتسم أسعار الصرف بالدول المغاربية بالاستقرار " أضعف قيمة بمتوسط قدره 2.05 و انحراف معياري 1.11.

المحور الثاني: واقع و أداء البورصات المغاربية

جدول رقم (50): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج فقرات المحور الثاني.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	وجود قوانين و تشريعات تسهل الاستثمار في البورصات	3.02	1.48	7
2	المناخ التنظيمي يساعد على عمل البورصات	3.49	1.20	9
3	تنوع الأوراق المالية و توفر أسواق آجلة	2.06	0.75	2
4	يتم التداول في البوصات يوميا	1.66	0.47	1
5	يوجد إعلان إلكتروني متجدد لحركة الأسعار في البورصات	2.98	1.36	6
6	يوجد سماسرة و وسطاء أكفاء بالبورصات	3.03	1.47	8
7	الإفصاح عن المعلومات المالية الحقيقية	2.19	1.12	3
8	وجود عدد معتبر من الشركات المدرجة بالبورصات	2.25	1.24	5
9	مؤشر البورصات يعكس وضعيتها الحقيقية	3.95	1.11	10
10	يوجد اتصال بين البورصات المغاربية	2.23	1.19	4
	جميع فقرات المحور	2.68	1.13	

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الـ SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور قدر بـ 2.68 و بانحراف معياري 1.13. كافة الإجابات كانت متقاربة و يغلب عليها طابع المعارضة. الفقرة رقم (2) " المناخ التنظيمي الداخلي للبورصات المغاربية يساعد على العمل"، حصلت على أعلى متوسط بقيمة 3.49 و انحراف معياري 1.20، و هذا يدل على أن المناخ التنظيمي للبورصات المغاربية ملائم لعمل البورصات. الفقرة رقم (4) " يتم التداول في البوصات المغاربية يوميا"، سجلت أضعف متوسط بقيمة 1.66 و انحراف معياري 0.47، مما يدل على انخفاض عدد أيام التداول في البورصات المغاربية.

المحور الثالث: دوافع و ايجابيات التكامل بين البورصات المغاربية

جدول رقم (60): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج فقرات المحور الثالث.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	بيئة استثمارية جاذبة تتغلب على المعوقات	4.28	0.70	8
2	الاستفادة من الفوائض المالية بالخارج	3.66	1.23	1
3	سد الثغرة التمويلية لبعض الدول المغاربية	3.78	1.19	3
4	توثيق الصلة بين المؤسسات المالية المغاربية	3.79	0.98	4
5	إقامة كيان مالي اقليمي بالمنطقة قادر على إزالة العوائق السياسية والاقتصادية	4.19	0.88	6
6	يعتبر تكامل البورصات (التكامل المالي) خطوة نحو التكامل الاقتصادي	3.71	1.24	2
7	تحديث البورصات المغاربية و الاتجاه نحو بورصة أكثر كفاءة	4.34	0.90	9
8	زيادة ثقة المستثمر المغاربي	4.11	1.12	5
9	زيادة حجم الأسواق المالية(الإصدارات) و تنمية الأسواق الثانوية(حجم التداول)	4.74	0.41	10
10	إتاحة الفرصة لإنشاء بورصة مغاربية موحدة	4.27	0.89	7
	جميع فقرات المحور	4.08	0.95	

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الـ SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن جميع فقرات هذا المحور قد حصلت على درجة عالية من الموافقة بمتوسط قدره 4.08 وانحراف معياري 0.95. مما يشير إلى أن اغلب أفراد الدراسة موافقون و بشدة على أن التعاون الإقليمي له آثار ستعود بالإيجاب على تكامل البورصات المغاربية. الفقرة رقم (8) " زيادة ثقة المستثمر المغاربي للتعامل بالأوراق المالية" تحصلت على متوسط قدره 4.11 و انحراف معياري قدره 1.12. مما يعني أن تكامل البورصات المغاربية سيعطي للمستثمر المغاربي اطمئنان و ثقة أكثر للاستثمار في البورصة خاصة. سجلت الفقرة رقم (2) "الاستفادة من الفوائض المالية بالخارج" أضعف متوسط حسابي و الذي بلغ 3.66 و بانحراف معياري 1.23.

المحور الرابع: النموذج المقترح للبورصة المغاربية الموحدة

جدول رقم (70): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج فقرات المحور الرابع.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	بورصة مقرها المغرب و لها فروع ببقية الدول	3.36	1.32	1
2	إطار تشريعي موحد	4.18	0.99	4
3	أعضاء مجلس الإدارة من الدول الثلاث	4.39	0.86	6
4	موقع إلكتروني يربط البورصات المغاربية	4.20	1.11	5
5	إدراج الصكوك الإسلامية للتداول في البورصة	4.49	0.88	10
6	الاتفاق على قواعد موحدة للتداول و التسعير	4.39	0.82	7
7	إطلاق مؤشر البورصة **MAGHREB**	3.97	1.12	2
8	شركات وساطة مؤهلة و قادرة على التكامل	4.41	0.83	8
9	شركة مغاربية للمقاصة	4.05	1.14	3
10	دليل لحوكمة الشركات المدرجة	4.44	0.74	9
	جميع فقرات المحور	4.18	0.98	

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الـ SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن هناك درجة موافقة كبيرة على جميع فقرات المحور الرابع بمتوسط 4.18 و انحراف معياري 0.98، مما يعكس مدى ميول عينة الدراسة على فكرة البورصة المغاربية الموحدة. الفقرة رقم (5) و التي تنص على " إدراج الصكوك الإسلامية للتداول في البورصة" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط قدره 4.49 و بانحراف معياري 0.88. هناك بعض التحفظ لاقتراح الفقرة رقم (1) " بورصة موحدة مقرها المغرب و لها فروع ببقية الدول" بمتوسط حسابي 3.36 و انحراف معياري .1.32

6- نتائج اختبار الفرضيات:

استخدم اختبار (One Sample T test) لاختبار فرضيات الدراسة، و قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية البديلة (Ha)إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي 1.96 عند مستوى دلالة 0.05، وتقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية.

الفرضية الأولى: المناخ الاستثماري المغاربي غير ملائم لعمل البورصات.

جدول رقم (80): نتائج اختبار الفرضية الثانية.

الفرضية	T المحسوبة	T الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية
الأولى	44.307	1.96	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الـ SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (80) أن قيمة (T المحسوبة = 44.307) أكبر من قيمتها الجدولية (T الجدولية = 1.96)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الأولى، وهذا يعني أن المناخ الاستثماري المغاربي غير ملائم لعمل البورصات.

الفرضية الثانية: البورصات المغاربية ذات مستوى أداء ضعيف.

جدول رقم (90): نتائج اختبار الفرضية الثانية.

الفرضية	T المحسوبة	T الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية
الثانية	44.400	1.96	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الـ SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (90) أن قيمة (T المحسوبة =44.400) أكبر من قيمتها الجدولية(T الجدولية = 1.96)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الثانية، وهذا يعني أن مستوى أداء البورصات المغاربية ضعيف.

الفرضية الثالثة: يساهم تكامل البورصات المغاربية على تحسين أدائها.

جدول رقم (10): نتائج اختبار الفرضية الثالثة.

الفرضية	T المحسوبة	T الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية
الثالثة	73.761	1.96	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الـ SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن قيمة (T المحسوبة =73.761) أكبر من قيمتها الجدولية (T الجدولية = 1.96)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الثالثة، وهذا يعني أن عملية تكامل البورصات ستساهم في تحسين أداء البورصات المغاربية.

الفرضية الرابعة: البورصة المغاربية الموحدة مشروع يستدعي التطبيق.

جدول رقم (11): نتائج اختبار الفرضية الرابعة.

الفرضية	T المحسوبة	T الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية
الرابعة	80.175	**1.96**	**0.000**	**قبول الفرضية**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الـ SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن قيمة (T المحسوبة = 80.175) أكبر من قيمتها الجدولية (T الجدولية = 1.96)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الرابعة، وهذا يعني أن البورصة المغاربية مشروع يستدعي التطبيق.

خاتمة

نعيش اليوم عصر الكيانات والتكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث أصبح تكامل بورصات الأوراق المالية مطلبا أساسيا تنادي به معظم البورصات للرفع من كفاءتها. لذا يعد مشروع البورصة المغاربية الموحدة مشروعا طموحا، من شأنه أن يعزز فرص الاستفادة من موارد الدول المغاربية، و يوسع القاعدة الاستثمارية و يرسخ مفاهيم التعاون

الاقتصادي، لكن إنشاءها سيواجه العديد من المعوقات بسبب الظروف السياسية و الاقتصادية للدول. و رغم التحديات التي تعترض هذا المشروع، إلا أن تحقيقه أصبح ضرورة ملحة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية المتلاحقة. فالبورصة المغاربية الموحدة لم تعد خيارا بل حتمية لابد من تحقيقها للنهوض بالبورصات. و قد آن الأوان لأخذ خطوات فعلية لقيامها اعتمادا على التنسيق بين البورصات المحلية، و بالاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال. و لابد أن نؤمن أنه مهما عظمت الصعوبات، فإن العزيمة والإصرار، كفيلان بالتغلب عليها، و أن نجاح هذه الخطوة سيعطي دفعة قوية للتعاون في مجالات أخرى، آملين في أن يكون تحقق نجاح مشروع تكامل البورصات المغاربية وصولا إلى تكامل البورصات العربية.

النتائج:

و قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- تم التركيز على الدول المغاربية الثلاث (المغرب- تونس- الجزائر)، نظرا للظروف التي تمر بها كل من ببورصة ليبيا و موريتانيا، آملين بتحسن ظروفهم وضمهم في دراسات مستقبلية.
- تعتبر عملية التكامل بين البورصات المغاربية وسيلة لحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول المغاربية وزيادة التعاون فيما بينها و تعزيز جاذبيتها للاستثمار.
- لكل بورصة مغاربية خصوصيتها التي تشتق من ظروف نشأتها ونمط تشريعاتها ونظمها وهياكلها. و تشترك البورصات المغاربية في العديد من الخصائص.
- قلة الاتصال بين البورصات المغاربية، و ضعف الإرادة السياسية من أهم الأسباب التي عرقلت تكامل البورصات المغاربية.
- البورصة المغاربية الموحدة ستؤمن العديد من البدائل الاستثمارية أمام المستثمر المغاربي مما يلبي حاجته في تنويع استثماراته، سواء من حيث الأدوات المالية المتاحة أو من حيث القطاعات المدرجة والتي تتباين في البورصات المغاربية.

الاقتراحات:

و في ظل هذه المعوقات و هذه الصعوبات التي تواجه هذا المشروع، لا نملك إلا أن نقدم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساعد في تحقيق التكامل بين البورصات المغاربية، و لعل أبرز هذه المقترحات:

- ضرورة إيمان كل من (الحكومات، البورصات، الهيئات المنظمة) بفكرة البورصة الموحدة، و الاتفاق على تحديد متطلبات تنفيذ المشروع المقترح.
- الاقتناع بأن التكامل وإنشاء بورصة موحدة سيكون في مصلحة الجميع، و انه لابد من إزالة القيود السياسية و تغليب المصالح الاقتصادية على المصالح السياسية.
- الأخذ بتجارب الدول الرائدة في مجال تكامل البورصات التي تبنت مفاهيم التكامل وتكوين بورصات مشتركة مثل البورصة الأوروبية (Euronext)، و خاصة تجربة الاتحاد الأوروبي كونه أفضل شريك للمنطقة.
- عمل الحملات الترويجية في الخارج للترويج للبورصة الموحدة، والترويج أيضا للشركات الجيدة المدرجة، والتوجه بتلك الحملات إلى دول العالم التي تتركز بها رؤوس الأموال.
- إقامة بورصة مقرها المغرب كونها الأنشط ماليا، مجلس الإدارة من مختلف الدول المغاربية. أنظمة وتشريعات موحدة مع هيكل تنظيمي واضح و مؤشر موحد Maghreb.

المراجع و الهوامش:

1- BCE: Banque Centrale Européenne

2- Christophe Boutin, La difficile montée en puissance de l'Union du Maghreb Arabe, observatoire d'études géopolitiques, New York, 2013, p2.

3- BAD: Banque Africaine de développement.

4- Rapport sur l'intégration financière et la gouvernance régionale en Afrique du Nord, Nations Unies, Casablanca, 2012, p45.

5- جبار محفوظ، تكامل الأسواق المالية بين النظرية والتطبيق :دراسة حالة بعض الأسواق العربية، الملتقى الدولي الثاني – التكامل الاقتصادي العربي، الواقع و الأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص 173.

6- أبو موسى رسمية أحمد، الأسواق المالية و النقدية، دار المعتز للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 30.

7- الخطيب شذا جمال، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 105.

8- Ch. Van Nieuwenhuyze, M. de Sola Perea , Intégration et fragmentation financières dans la zone euro, BNB Revue économique, 2014, p 114.

9- Rapport sur l'intégration financière et la gouvernance régionale en Afrique du Nord, Nations Unies, Casablanca, 2012, p7.

10- Ch. Van Nieuwenhuyze, M. de Sola Perea , Op Cité, p 113.

11- الخطيب شذا جمال، مرجع سابق، ص 106.

12- رشام كهينة، واقع و آفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 153.

13- بن دحان الياس الأزهر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 121.

14- النجار فريد، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1998-1998، ص173.

15- رشام كهينة، مرجع سابق، ص ص 153-154.

16- النجار فريد، مرجع سابق، ص 175.
17- محمد قمر الإسلام، تحالفات أسواق الأوراق المالية وسبل الممكنة للإقامة سوق إسلامية للأوراق المالية وغرفة مقاصة للأسهم والسندات، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، أنقرة، تركيا، العدد24، 2004، ص 41.
18- الأسرج حسين عبد المطلب، آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 209، 2005، ص 90.
19- منصر كريمة: السوق المالية نشأتها وإجراءات تحسين سير عملها في الدول المغاربية، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2002، ص85.
20- العسري عمر، البورصات المغاربية بين تأثيرات الأوضاع الداخلية وتداعيات الأزمة العالمية: (بورصة الدار البيضاء نموذجا في إطار دراسة مقارنة مع محيطها المغاربي)، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط – المملكة المغربية، 2009، ص ص 168-169.
21- العسري عمر، مرجع سابق، ص170.
22- بن حاسين أعمر، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية، 2012-2013، ص158.
23- شمعون شمعون، البورصة "بورصة الجزائر"، الأطلس للنشر، الجزائر، 1993، ص79.
24- القانون رقم 1-93-212 المغربي.
25- الموقع الرسمي لبورصة الدار البيضاء: www.casablanca-bourse.com
26- عمر العسري، مرجع سابق، ص 182.
27- قانون إعادة تنظيم السوق المالية التونسية، رقم 117، المادة23 ، تونس، 14/ 11/ 1994.
28- الموقع الرسمي لبورصة القيم التونسية: www.bvmt.com.tn
29- بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، السنة الجامعية :2005-2006، ص 226.

30- COSOB: guide de la bourse, édition MTP, Alger, p6.

31- Guide de valeurs mobilières, 1998, P 07.

32- MANSOUR Mansouri, La Bourse des valeurs mobilières d'Alger, Edition distribution houma, Alger, 2002, P 24.

33- الموقع الرسمي لبورصة الجزائر: www.sgbv.dz

أثر المعلومات المحاسبية على القيمة السوقية للأسهم

دراسة حالة مجمع صيدال (2002- 2012)

د.كسري أسماء
جامعة باجي مختار عنابة / الجزائر

ملخص:

إن قاعدة تعظيم ثروة المساهمين تعتمد على الأسعار السوقية للأسهم، لذا تحاول هذه الدراسة بناء علاقة خطية بين القيمة السوقية لأسهم مجمع صيدال (المدرجة في بورصة الجزائر)، كمتغير تابع، والمؤشرات المحاسبية المتمثلة في مؤشرات الربحية، مؤشرات الهيكل المالي، مؤشرات الأهمية النسبية للسهم، مؤشرات السيولة، كمتغيرات مستقلة.

وقد توصلت نتيجة نموذج الانحدار إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين القيمة السوقية لسهم مجمع صيدال وكل من معدل دوران اجمالي الأصول، حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول ونسبة السيولة السريعة.

الكلمات الدالة: المعلومات المحاسبية، القيمة السوقية للأسهم، بورصة الجزائر، مجمع صيدال، نموذج الانحدار.

Abstract:

The role of maximizing shareholders wealth depends on the market price of shares. Thus, this study tries to establish a linear relationship between the market value of the already flotation of Complex Saidal shares, as the dependent variable, and the accounting indicators such us profitability, financial structure, liquidity, the relative importance of shares, as the independent variables.

The regression model confirms a significant relationship between the market value of Complex Saidal shares and the indicators of total turnover of assets, equity of total assets and quick liquidity ratio.

Keywords: Accounting information, the market value of shares, stock Algeria, complex Saidal regression model.

مقدمة:

يعتبر موضوع الأسواق المالية من المواضيع التي استحوذت على اهتمامات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وأمام تعاظم حركة رؤوس الأموال، لما تلعبه من دور حيوي بالغ الأهمية في دعم معدلات النمو الاقتصادي وتوفير قاعدة البيانات الضرورية المتعلقة بفرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين.

حيث أن الجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية، اذ كان لزاما عليها الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل المحاسبين عند إعداد وفحص القوائم المالية، لذلك قامت بإعادة النظر في المخطط المحاسبي من خلال طرحها لمشروع النظام المالي المحاسبي، والذي يمثل خطوة هامة في عملية تطبيق حوكمة الشركات، وذلك في سياق الاصلاحات الرامية الى مواكبة متطلبات اقتصاد السوق، باستجابة المحاسبة لاحتياجات أطراف عديدة للمعلومات، وكذا تقديم المعلومات المحاسبية بكل شفافية ووضوح لكل مستخدميها. اذ تعمل هذه المعلومات في الأسواق المالية على مساعدة المستثمرين والمحللين الماليين في تقييم أداء المؤسسة، وبالتالي في تحديد المبلغ الذي يجب دفعه مقابل الأوراق المالية، وانطلاقا من هذا الأمر فإن الالمام بالمعرفة والمعلومات المحاسبية أمر مهم جدا للجهات المعنية بالاستثمار عبر الأسواق المالية.

مشكلة البحث:

تؤدي الأسواق المالية بالدول النامية دورا بارزا في تدعيم خطط التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتحويلها إلى القنوات الاستثمارية الأنسب، إلا أن نجاح هذه الأسواق يتوقف بدرجة كبيرة على مدى دقة المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل المؤسسات المدرجة في السوق، إذ تعتبر المحاسبة من أهم المجالات التي تقوم بدور فعال في ترشيد القرارات الاستثمارية وحتى يتحقق ذلك لابد أن تتمتع المعلومات التي تقدمها المحاسبة بقدر من الافصاح والشفافية حتى يتمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات رشيدة تساهم في زيادة وتدعيم كفاءة السوق المالي لذا نجد انه هناك العديد من الجهات المهتمة بتوفير قدر لازم من المعلومات المحاسبية لخدمة أسواق المال في دول العالم، وخاصة تلك المعلومات ذات التأثير على قرارات الاستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة في الأسواق المالية. مما يجعلنا نطرح الإشكال التالي:

هل تؤثر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر على القيمة السوقية لأسعار أسهمها؟

فرضيات البحث:

فرضية العدم: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال والقيمة السوقية لأسهمه.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال والقيمة السوقية لأسهمه.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أنها تساعد في التعرف على طبيعة العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للمؤسسة، وذلك من أجل تقليل حدة المخاطر المصاحبة لقرارات الاستثمار في بورصة الجزائر من خلال ايجاد أهم المعلومات المحاسبية المؤثرة

على القيمة السوقية لسعر السهم والإفصاح عنها بكل شفافية وتسهيل فهمها للمستثمرين. وبما أن ادارة المؤسسة تهدف الى تعظيم قيمتها السوقية، فإنه ينبغي أن يحظى قرار الاستثمار بالدراسة والتحليل لما لها من مساهمة في توعية المستثمرين بأهمية القوائم المالية، في محاولة للنهوض ببورصة الجزائر من خلال جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين.

أهداف البحث:

- فحص القدرة التفسيرية لبعض النسب المستخرجة من القوائم المالية.
- بيان أهم المتغيرات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المؤسسات وبالتالي العمل على الاهتمام بها مستقبلا في عملية التنبؤ بالقيمة السوقية للسهم.
- تقييم أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية في ضوء احتياجات المستثمر الجزائري.

الدراسات السابقة:

- **دراسة محي الدين حمزة(7200)[1]**: هدفت إلى اختبار منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية للمؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي فضلا عن اختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه المؤسسات في الفترة 1995-2003. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المحاسبية تؤثر بشكل واضح في قرارات المستثمرين بالسوق
- أن المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة لا تعد كافية للمستثمرين داخل السوق و من ثم فإن قرارهم الاستثماري يخضع في بعض الأحيان إلى التوجه الشخصي وليس العقلاني.

- هناك تباين في مدى تأثير العوامل المحاسبية على سعر السهم و ذلك حسب كل قطاع.

▪ **دراسة (Ball and Brown 1968)**[2]: تعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال، حيث ركزت على اختبار العلاقة بين الأرباح المتوقعة و أسعار الأسهم لـ 261 مؤسسة مدرجة في سوق نيويورك للأوراق المالية خلال الفترة 1957-1965، و ركزت على اختبار فرض أن الأرباح المنشورة تكون مفيدة إذا رافق إصدار القوائم المالية السنوية تغيرات في سعر الورقة المالية، و قد توصلت إلى أن نشر أرقام الربحية في القوائم المالية السنوية لها ردود فعل لدى المستثمرين تنعكس على أسعار الأسهم و حجم التداول.

- **دراسة (Board and Day 1989)**[3]: تناولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين عوائد الأسهم و أسعارها لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق لندن للأوراق المالية خلال الفترة 1964- 1975، و قد توصلت إلى أن هناك علاقة بين عوائد الأسهم و أسعارها لجميع الشركات محل الدراسة.

- **دراسة (Feltham and Ohlson 1995)**[4]: تناولت العلاقة بين القيمة السوقية للسهم والمعلومات المحاسبية و خاصة المتعلقة بالأنشطة المالية، و استخدمت الدراسة لقياس المؤشرات المحاسبية القيمة الدفترية للسهم، ربح السهم، الربح الموزع، الأصول الثابتة، المصروفات، المطلوبات، صافي الدخل من الأنشطة الجارية، و قد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي، و استخلصت وجود علاقة معنوية بين القيمة السوقية للسهم، والمتغيرات المحاسبية المعبرة عن الأنشطة المالية المختلفة.

- **دراسة (Quirin and Allen 2000)**[5]: اهتمت بدراسة العلاقة بين الأداء الاقتصادي للمؤسسات والذي يعكسه حجم الأرباح المحققة و بين القيمة السوقية للسهم، و بالتركيز على التحليل الأساسي للقوائم المالية المنشورة للتنبؤ بإجمالي عائد السهم. توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير جوهري للمعلومات

المحاسبية و المتعلقة بالربحية على الأسعار السوقية للأسهم، فهذه المعلومات لها تأثير معنوي و مرتفع في التنبؤ بحركة أسعار الأسهم، و يعتمد التنبؤ بالأسعار أيضا على البيانات التاريخية للأرباح و القائمة على نماذج السلوك العشوائي، كما أضافت الدراسة أن مؤشرات الربحية و خاصة مؤشر العائد على السهم ومؤشر مضاعف الربحية من أهم المؤشرات المحاسبية للتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على ضرورة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية لما تحدثه من آثار ايجابية في سلوك المستثمرين بالإضافة إلى دورها في تحقيق الكفاءة و الفاعلية للقرار الاستثماري. و من الملاحظ أن معظم الدراسات و المرتبطة بدراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية و أسعار الأوراق المالية تم إجراؤها على أسواق مالية متقدمة و ليس على أسواق ناشئة و الاعتماد بالأساس على مؤشرات الربحية دون المؤشرات الأخرى والتي بإمكانها التأثير على القيمة السوقية للأوراق المالية.

الاطار النظري للبحث:

1-المعلومات المحاسبية:

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها: " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية، في خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من استخدامها"[6].

2-المعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية:

إن الدور الرئيسي لنظم المعلومات المحاسبية يتمثل في عملية اتخاذ القرارات وهي عملية مفاضلة بين مجموعة من البدائل المتاحة في ضوء الموارد المحدودة لاختيار أفضل البدائل والذي يحقق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة وأكبر عائد وكفاءة. ويواجه متخذ القرار

عند مواجهته لمشكلة ما، كحاجته الملحة للحصول على أكبر قدر من المعلومات المتاحة عن تلك المشكلة، ويجب على متخذ القرارات لاتخاذ القرار الرشيد من الاهتمام ليس فقط بقيمة المعلومات بالنسبة لمستخدميها بل أيضا بتكلفة الحصول عليها بحيث تكون تلك المعلومات مجدية لمتخذ القرار.

1-1طبيعة المعلومات التي يحتاجها المستثمرون في السوق المالي:

لقد زاد الاهتمام بموضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية نظرا لاعتماد العديد من الجهات بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في السوق المالي على شكل تقارير مالية تضم القوائم المالية التالية: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية.

أ. الميزانية العمومية:

يطلق عليها أيضا قائمة المركز المالي، حيث عرفت على أنها " صورة لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين قسم به عناصر الأصول والآخر به عناصر الخصوم؛ كما يقصد بقائمة المركز المالي ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة[7].

ب. قائمة الدخل:

هي أكثر القوائم المالية أهمية، ويتم فيها التقرير عن نتائج نشاط المؤسسة وتبيان القدرة الكسبية عن فترةزمنية معينة، ويهتم المستثمر عادة بالنتيجة المتمثلة في صافي الربح الذي يحسب من خلاله ربح السهم[8].

جـ. قائمة التدفقات النقدية:

تعكس حركة التدفقات النقدية بحيث تعطي للمستثمر فكرة عن توفر السيولة النقدية ومنها يمكن الوقوف على قدرة الشركة على توزيع الأرباح. بالإضافة إلى القوائم السابقة، فإن التقرير المالي السنوي يتضمن قائمة التغيرات في حق الملكية، أو قائمة توزيع الأرباح والتي توضح للمستثمر كيف تم التصرف في الأرباح السنوية (الاحتياطات، توزيع الأرباح، احتجاز الأرباح).

1-1-أهم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر في الأوراق المالية:

هناك العديد من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وكذلك تؤثر على حركة تداول الأوراق المالية، و تتمثل هذه المعلومات في: [9]

أ. **الربح المحاسبي:**

إن الربح يعتبر من أهم المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية فيما يخص الشراء أو البيع أو الاحتفاظ به، ويعتبر الربح من المعلومات التي توضح القدرة الكسبية للمؤسسة والتي تعطي مؤشرا يبين مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لها خلال الفترة السابقة، وتزودنا أرقام الربح المحاسبي بالمعلومات عن التدفقات النقدية خلال الفترة بالإضافة إلى أن التغير في الربح السنوي يرتبط بالتغير في أسعار الأسهم.

ب. **ربح السهم:**

يمثل حصة من الأرباح المحصل عليها في نهاية كل عام سواء تم توزيع جزء منه في شكل كوبونات أو تم احتجازه في صورة احتياط أرباح مرحلة وقد اعتبر من أهم المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات الاستثمار، ويعتبر ربح السهم ذا فائدة لحملة الأسهم لأنه يعكس نصيب السهم في أصول المؤسسة، كما يعتبر مؤشرا مقبولا للدلالة على مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية.

جـ. **توزيعات الأرباح:**

تلعب المعلومات المتعلقة بتوزيع الأرباح دورا هاما في مساعدة المستثمر في اختيار المحفظة التي تحقق له أهدافه وتضمن له تعظيم العائد المتوقع مع تخفيض درجة المخاطرة التي تحقق له أهدافه، وتضمن له تعظيم العائد المتوقع مع تخفيض درجة المخاطرة التي يتعرض لها. وتعبر المعلومات المحاسبية المتعلقة بتوزيع الكوبونات ونسبة هذا التوزيع إلى الأرباح المحققة ومدى مسايرتها لما حققته المؤسسات المماثلة عن المعلومات التي تساعد في تحسين اتخاذ القرارات. كما أن معرفة المستثمر بقرارات توزيع الأرباح والأسباب التي تبنى عليها مثل هذه القرارات تعتبر من المعلومات الهامة

المـؤثرة علـى سـلوكه في مجـال التعامـل في الأوراق الماليـة، وتعتـبر الأربـاح المحققـة والموزعة عـاملا مـؤثرا للتـدفقات النقديـة المؤسسـة بالإضـافة إلـى دلالاتهـا علـى مسـتوى التشغيل في المؤسسة.

3-علاقة المعلومات المحاسبية بالقيمة السوقية للأسهم:

يعتبر السعر السوقي للسهم محصلة طبيعية لآلية العرض و الطلب و التي هي بدورها ما هي إلا انعكاس ضمني لمصالح و دوافع تلك الأطراف المتعاملة في السوق، لذا أخذ موضوع المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية و أثره على القيمة السوقية حيزا بارزا في العلوم المالية و المحاسبية نظرا لقدرة هذا المدخل على ربط الأرقام المحاسبية بعملية تقييم الأوراق المالية و تحديد قيمتها السوقية. وتتركز أهمية التقارير المالية كونها توفر معلومات محاسبية تساعد المستثمرين على إجراء التنبؤات و تقييم الأداء المالي للمؤسسات لما لها من محتوى إعلامي و تأثير فعال و سريع على أسعار و أحجام معاملات الأسهم في السوق، و تبرز علاقة المعلومات المحاسبية بالقيمة السوقية للسهم من خلال دورها في تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرار الاستثماري، و استخدامها كمدخلات لنماذج تحليل العوامل الأساسية و التنبؤ بالقيمة الحقيقية للسهم، مما ينعكس أثره على الاختيار الأمثل لمحفظة الأوراق المالية[10]. وفي إطار الفكر المالي المعاصر، يرجع التغير في سعر أو عوائد الأسهم إلى محتوى المعلومات المحاسبية المفصح عنها و التي قد تفسر التغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة في أداء المؤسسة، و التي تقود إلى تغيرات في القيمة السوقية للأسهم،. وفي هذا السياق لقد أكدت العديد من الدراسات على منفعة المعلومات التي تحتويها القوائم المحاسبية سواء الربح المحاسبي نفسه أو مكوناته في تفسير الاختلافات في العائد السوقي متمثلة أساسا في التغير في أسعار الأسهم، باعتبار أن هذه الأخيرة سوف ترتفع أو تنخفض قياسا بأرباح المؤسسة أو خسائرها، و بناء عليه فإن قرارات الشراء و البيع تعتمد بشكل أساسي على معدلات النمو المتوقعة بالأرباح المحاسبية. فقد بينت البحوث السابقة بأن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار تزيد بزيادة نافذة العائد (أي الفترة التي يتم فيها تجميع العائد السوقي)[11].

لذا يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يلعب دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بالسوق من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم و تحقيق التوازن بين درجة المخاطرة و العائد الذي يحققه السهم[12]، و ذلك انطلاقا من الدراسات السابقة التي توصلت إلى إلى وجود علاقة تفسيرية بين المعلومات المحاسبية و القيمة السوقية للأسهم كون الأرقام المحاسبية التي يتم الإعلان عنها بموجب البيانات و التقارير المالية إذا ما أحسن المستثمر قراءتها و فهمها سوف تساعده على اتخاذ القرار وبالتالي فإن التقلبات في القيمة السوقية للأسهم هي دالة لمحتوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، كون هذه الأخيرة بالإضافة إلى كفاءة السوق تعد المحرك الرئيسي لآلية العرض و الطلب على الأسهم في السوق المالي[13].

الإطار التطبيقي للبحث:

تعد عملية تسعير الأسهم و تقييمها من أهم المشاكل التي تواجه المستثمر، لذا يجب الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المساعدة على التنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم من خلال تحديد أهم المعلومات ذات التأثير على قرارات المستثمرين، و مع ازدياد حاجتهم في الأسواق المالية إلى المزيد من الافصاحات المحاسبية، أصبح هنالك حاجة ماسة إلى دراسة مدى تأثير هذا النوع من المعلومات على القيمة السوقية للأسهم من خلال دراسة العلاقة التفسيرية بينهما. وتستخدم هذه الدراسة بعض المؤشرات المحاسبية و التي حسب رأي الباحثة قد تساعد في تفسير التغيرات في القيمة السوقية.

1- مجمع صيدال:

يعتبر مجمع صيدال شركة قابضة تابع لصندوق الكيمياء و البتروكيمياء و الصيدلة، وأعطي الضوء الأخضر من قبل مجلس مساهمات الدولة لمجمع صيدال للدخول للبورصة في 18/ 06/ 1998 في اطار سياسة خوصصة المؤسسسات العمومية، اجتمعت على اثرها الجمعية العامة غير العادية في 22/ 06/ 1998 التي أقرت الخوصصة الجزئية لرأسمال المجمع و المقدرة بـ 20٪ ما يمثل 2.000.000 سهم بقيمة اسمية تقدر بـ 250 دج للسهم

الواحد، وانطلق العرض في 15/ 01/ 1999، وتمكن المجمع من خلال هذه العملية أن يبيع أكثر من عدد الأسهم المطروحة، حيث تحصلت على 2 مليون و 300 ألف أمر للشراء مع نهاية العملية، منه مليون و400 ألف سهم بيعت للمواطنين و16500 لعمال المجمع، وبذلك تحصل المجمع على التمويل الذي كان يحتاجه.

2-النموذج المستخدم:

سوف يتم اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال نموذج الانحدار الخطي العام وفقا للمعادلة التالية[14]:

$$Y= a + b_1X_1 +.....+ b_kX_k+ E$$

3-متغيرات الدراسة:

3-1- المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في القيمة السوقية (Y)، و تحسب بالعلاقة التالية:

متوسط القيمة السوقية للسهم = (الحد الأعلى + الحد الأدنى) / 2

3-2- المتغيرات المستقلة:

تم التعبير عن المتغيرات المستقلة بمؤشرات مالية على النحو الآتي:

- *معدل العائد على حقوق المساهمين (X_1)*: يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد مجزي للمساهمين من المبالغ، ويحسب بقسمة الأرباح الموزعة على إجمالي حقوق المساهمين.
- *معدل دوران إجمالي الأصول (X_2)*: و يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على استغلال الأصول لتحقيق المبيعات، و يحسب بقسمة صافي المبيعات على إجمالي الأصول[15]
- *نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (X_3)*: تعكس هذه النسبة الجزء الذي يتم تمويله من الأصول داخليا، و تحسب بقسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول.
- *نسبة الخصوم المتداولة إلى إجمالي الأصول(X_4)*: تحسب بقسمة الخصوم المتداولة على إجمالي الأصول.
- *نسبة التداول(X_5)*: تحسب بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.

- *نسبة السيولة السريعة*(X_6): تحسب بقسمة الأصول المتداولة ماعدا المخزون على الخصوم المتداولة.
- *العائد على السهم*(X_7): يعتبر المؤشر أساسا لتقييم ربحية السهم، ويحسب بقسمة صافي الربح على عدد الأسهم العادية.
- *مضاعف الربحية* (X_8)[16]: تحدد هذه النسبة عدد المرات التي يجب أن يحصل فيها المساهم على الأرباح ليغطي القيمة السوقية التي دفعها للحصول على هذا السهم، تحسب بقسمة السعر السوقي للسهم على ربحية السهم.

1- عرض و تحليل النتائج

انطلاقا من القوائم المالية المنشورة في بورصة الجزائر وأسعار الأسهم المتعلقة بمجمع صيدال للفترة 2002-2012، تم حساب المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، والجدول(1) يوضح النتائج.

جدول رقم (1): متغيرات الدراسة

النسب المالية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
X_1	0 0167	0 0417	0 0338	0 0327	0 0360	0 0157	0 0420	0 0311	0 0297	0 0254	0 0271
X_2	0 5222	0 5039	0 5059	0 4698	0 5035	0 5343	0 5292	0 5194	0 4428	0 4951	0 4628
X_3	0 4840	0 4734	0 4555	0 4273	0 4457	0 4654	0 4460	0 4859	0 4172	0 5057	0 4912
X_4	0 3333	0 3334	0 3297	0 3506	0 3609	0 3588	0 4036	0 3795	0 2777	0 2838	0 2976
X_5	1 4174	1 7764	1 7307	1 6038	1 6119	1 6940	1 6944	1 6687	1 9169	2 0821	2 0784
X_6	0 9028	1 0153	0 8064	0 8545	0 7798	0 8518	0 8717	0 7941	1 0679	1 2747	1 3871
X_7	18 7339	48 2291	45 6231	43 0555	54 7484	87 2150	134 6638	287 1814	110 2192	206 0480	196 5161
X_8	29 2251	8 9676	7 7263	8 1871	7 3062	4 5864	2 8961	1 3580	4 1281	3 0454	3 3967
Y	547 5	432 5	352 5	352 5	400	400	390	390	455	627 5	667 5

المصدر: محسوب من طرف الباحثة انطلاقا من التقارير السنوية المنشورة في موقع بورصة الجزائر[17].

وبعد تحديد متغيرات الدراسة سنقوم باختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفقا للنموذج الخطي العام (نموذج الانحدار المتعدد)، ولقد تمت الاستعانة ببرنامج SPSS v.17 لتحديد أهم معالم النموذج، والجدول رقم (2) يوضح ذلك[18].

جدول رقم (02): معالم النموذج

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	3103,458	570,584		5,439	,032
x1	10909,763	1882,016	,865	5,797	,028
x2	-6514,268	940,944	-8,161	-6,923	,020
x3	12388,917	1768,808	3,148	7,004	,020
x4	-3244,801	609,197	-1,167	-5,326	,033
x5	-1842,657	319,946	-3,417	-5,759	,029
x6	427,982	68,059	,796	6,288	,024
x7	-5,183	,790	-4,052	-6,560	,022
x8	-170,745	25,886	-11,998	-6,596	,022

a. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.17

من خلال الجدول رقم (02) يتضح أن نموذج المؤشرات المحاسبية المؤثرة على القيمة السوقية لسهم صيدال، يأخذ الشكل التالي:

$$\mathbf{Y= 3103.458 +10909.763X_1-6514.268X_2+12388.917\ X_3-3244.801\ X_4-1842.657X_5}$$

(5.439) (5.797) (-6.923) (7.004) (-5.326) (-5.759)

$$\mathbf{+427.982X_6\ -5.183\ X_7-170.745\ X_8}$$

(6.288) (-6.560) (-6.596) $\mathbf{R^2 = 0.998}$

- من الملاحظ أن معامل التحديد يقدر بـ 99٪، و هذا يعني أن 99٪ من التغير في القيمة السوقية راجع الى المتغيرات المحاسبية، و يعزز هذا التفسير العلاقة الارتباطية البالغ قيمتها 0.99 بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة.
- بالنظر الى قيمة ستيودنت للمتغيرات المستقلة، نلاحظ وجود علاقة ارتباطية موجبة و في بعض الأحيان سالبة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

تحليل المعنوية الكلية للنموذج: اختبار فيشر الكلي

نستدل باختبار فيشر الكلي لاختبار المعنوية الكلية لهذا النموذج، و لتحديد قيمة فيشر المحسوبة $F_{v1,v2,\alpha}$ نستعين بجدول ANOVA (جدول رقم 03).

جدول رقم (03): اختبار المعنوية الكلية للنموذج

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	119288,379	8	14911,047	156,933	,006[a]
	Residual	190,030	2	95,015		
	Total	119478,409	10			

a. Predictors: (Constant), x8, x4, x3, x1, x7, x6, x5, x2

b. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.17

من تحليل نتائج الجدول رقم (03) نلاحظ:

- معنوية النموذج: قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 0.05

($F_{8, 2,5\%}$ cal= 156.933> $F_{8, 2,5\%}$tab = 19.37)، الأمر الذي يقتضي رفض فرضية العدم لصالح قبول الفرضية البديلة أي توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال والقيمة السوقية لأسهمه.

تحليل الارتباط:حسب مصفوفة الارتباط التالية:

جدول رقم (04): مصفوفة الارتباط

Coefficient Correlations[a]

Model		x8	x4	x3	x1	x7	x6	x5	x2
1	Correlations x8	1,000	,920	-,996	-,968	,997	-,143	,940	,996
	x4	,920	1,000	-,922	-,920	,897	-,322	,972	,892
	x3	-,996	-,922	1,000	,971	-,995	,124	-,935	-,992
	x1	-,968	-,920	,971	1,000	-,961	,135	-,920	-,966
	x7	,997	,897	-,995	-,961	1,000	-,107	,919	,996
	x6	-,143	-,322	,124	,135	-,107	1,000	-,437	-,073
	x5	,940	,972	-,935	-,920	,919	-,437	1,000	,910
	x2	,996	,892	-,992	-,966	,996	-,073	,910	1,000

a. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.17

يتضح من نتائج الجدول رقم (04):

هناك ارتباطات قوية بين المتغيرات المستقلة مما يعني وجود ازدواج خطي بين هذه المتغيرات، هذا الأمر يستدعي ضرورة استخدام طريقة الانحدار المتدرج لتصحيح مشكلة التعدد الخطي لهذا النموذج، ومعرفة أي من المتغيرات المستقلة الأكثر تفسيرا للمتغير التابع.

جودة التوفيق (معامل التحديد):

جدول رقم (05): معامل التحديد

Model Summary[d]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,888[a]	,789	,765	52,93746	
2	,951[b]	,904	,880	37,80770	
3	,978[c]	,956	,937	27,53560	1,730

a. Predictors: (Constant), x6

b. Predictors: (Constant), x6, x2

c. Predictors: (Constant), x6, x2, x3

d. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.17

- يبين الجدول رقم(05) جودة التوفيق لانحدار Y على X_6،ثم لانحدار Y على X_6 و X_2، ثم لانحدار Y على X_6و X_2و X_3 باستخدام نموذج الانحدار المتدرج.
- يتضح أن معامل التحديد R^2 بلغ 0.956 بالنسبة للنموذج الثالث، مما يعني أن المتغيرات المستقلةX_6 ، X_2، X_3 يمكنها تفسير 95٪ من التغيرات في المتغير التابع Y (القيمة السوقية لمجمع صيدال).

تحليل التباين: نستعين بجدول ANOVA التالي:

- يتضح من الجدول رقم (06) أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت 50.193 في المرحلة الثالثة للتحليل وهي أكبر تماما من قيمة فيشر الجدولية F_{tab}=4.35، مما يعني قبول النموذج عند مستوى معنوية 5٪.

جدول رقم (06): تحليل التباين

ANOVA[d]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4257,0369	1	4257,0369	,63533	,000[a]
	Residual	221,37325	9	2,375280		
	Total	478,409119	10			
2	Regression	8043,03410	2	4021,5175	,79337	,000[b]
	Residual	35,375114	8	29,42214		
	Total	478,409119	10			
3	Regression	170,946114	3	56,982380	,19350	,000[c]
	Residual	307,4645	7	58,2097		
	Total	478,409119	10			

a. Predictors: (Constant), x6

b. Predictors: (Constant), x6, x2

c. Predictors: (Constant), x6, x2, x3

d. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.17

النموذج الخطي للاستثمار في سهم صيدال:

إن أهم معالم هذا النموذج من المقدرات (β_k)، الانحرافات المعيارية، و قيمة ستودنت المحسوبة ملخصة في الجدول الآتي:

جدول رقم (07): معالم النموذج

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	-4,461	80,969		-,055	,957
	x6	477,468	82,329	,888	5,800	,000
2	(Constant)	121,546	70,643		1,721	,124
	x6	475,097	58,804	,884	8,079	,000
	x2	-271,159	87,314	-,340	-3,106	,015
3	(Constant)	-306,171	159,005		-1,926	,096
	x6	412,991	48,077	,768	8,590	,000
	x2	-235,424	64,822	-,295	-3,632	,008
	x3	1017,053	357,752	,258	2,843	,025

a. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.17

من خلال الجدول رقم (07) يتضح أن نموذج المتغيرات المؤثرة على القيمة السوقية لسهم مجمع صيدال في المرحلة الثالثة أي النموذج 03 من تحليل الانحدار المتدرج، تأخذ الصيغة التالية:

$$Y= -306.171 -235.424x_2 +1017.053x_3+412.991x_6$$

تحليل الارتباط الذاتي:

من الجدول رقم (04) نلاحظ أن قيمة Durbin & Watson المحسوبة DW= 1.730 وهي تقع في منطقة لا توجد فيها مشكلة الارتباط الخطي ولا مشكلة الارتباط الذاتي، ويعد النموذج ذو معنوية وصالح لإجراء عمليات التنبؤ بقرار الاستثمار في سهم مجمع صيدال.

نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج يمكن اجمالها في مايلي:

- رفض فرضية العدم لصالح قبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال والقيمة السوقية لأسهمه.
- المتغيرات المستقلة (معدل دوران اجمالي الأصول، نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول، نسبة السيولة السريعة) تفسر معنويا القيمة السوقية للسهم، حيث تم قبول النموذج عند مستوى معنوية (5٪). وعليه تكتب معادلة نموذج الانحدار المتعدد كالآتي:

$$Y= -306.171 -235.424x_2 +1017.053x_3+412.991x_6$$
$$(8.590) \quad (-1.926) \quad (-3.632) \quad (2.843)$$

- هناك عوامل مؤثرة في القيمة السوقية لسهم صيدال، إلا أن هناك تباين في مدى تأثير هذه العوامل المحاسبية.
- إن المعلومات المحاسبية المنشورة لا تعد كافية بالنسبة للمستثمرين داخل السوق، ومن ثم فإن قرارهم يخضع في أغلب الأحيان إلى التوجه الشخصي.

الخاتمة و التوصيات:

بينت هذه الدراسة وجود علاقة ارتباطية واضحة بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها، والقيمة السوقية لسهم مجمع صيدال. وبالرغم من النتائج المتوصل، إلا أن الحديث عن المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري أمر صعب.

وفي هذا السياق، يجدر الاشارة الى أن ضعف نشاط بورصة الجزائر راجع الى عدة أسباب أهمها تدني الوعي الاستثماري لدى الفرد الجزائري، وقلة ثقافته المالية خاصة ثقافة البورصة، بالإضافة الى غياب بعض الهياكل الضرورية لتنشيط السوق المالية، مثل: صناديق الاستثمار، مصالح ادارة المحافظ المالية والمقاصة وغيرها من الهيئات، أيضا ضعف الافصاح المالي للمؤسسات المقيدة، وذلك من ناحية قلة المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، والعنصر الأهم هو عدم نشرها في الوقت المناسب.

توصيات الدراسة:

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها وجب تقديم بعض التوصيات:

- تحسيس الفرد الجزائري بدور البورصة في تدعيم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال القيام بحملات توعية بأهمية الاستثمار في الأوراق المالية.
- ضرورة التزام المؤسسات بنشر المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤشرات المالية، والتي أثبتت العديد من الدراسات أهميتها في عملية اتخاذ القرار.
- تفعيل وإنشاء مؤسسات مالية متخصصة تتولى وظيفة تحليل القوائم المالية لمساعدة المستثمرين الذين تنقصهم الخبرة المحاسبية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.
- مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة، لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي، والمساهمة في بناء المؤسسات، وعدم استخدام سياسة الانطواء على المحيط الخارجي باعتبار المتربصين أهم دخلاء على المؤسسة.
- زيادة التركيز على البحوث العلمية في مجال الإفصاح المحاسبي على مستوى بورصة الجزائر، وتقييم الأسهم.

الهوامش و المراجع

1- محي الدين حمزة، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد 01، 2007، ص ص 145-174.

2- R. Ball and P Brown, An empirical evaluation of accounting Income, Journal of accounting research, Auturmn, 1968, pp 159-178.

3- J. Board and L.A. Day, The information content cash flow figures, accounting and business research, 1989, pp 3-11.

4- G. Feltham, J. Ohlson Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities, contempory accounting research, 1995, pp 689-731.

5- J. Quirin and A. Allen, The effect of earnings performance on fundamental information analysis, Journal of business research, 2000, pp 149-165.

6- زيادة عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 369.

7- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية: مشاكل الاعتراف والقياس الإفصاح، لبنان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2007، الجزء الثاني، ص173.

8- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، عمان، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 29، 30.

9- سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، الملتقي الدولي حول صنع القرار في المؤسسة المالية، جامعة المسيلة، أفريل 2009، ص ص 50-51.

10- عادل عبد الفتاح الميهي، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي (دراسة اختبارية حدثية)، ورقة عمل مقدمة للندوة الحادية عشر دور المعلومات المحاسبية في تنشيط أسواق المال، جامعة الملك سعود، 05-06 ديسمبر2006، ص 26.

11- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،، 2006، ص 312.

12- كمال الدين الدهراوي، المرجع السابق، ص19.

13- محمد صبحي أبو صلاح، عدنان محمد عوض، مقدمة في الإحصاء (مبادئ و تحليل باستخدام SPSS)، الإسكندرية، دار المسيرة، الطبعة الثانية، 2005، ص .309

14- عبد اللطيف بن محمد عبد الرحمن باشيخ، العلاقة بين المتغيرات المحاسبية وأسعار الأسهم، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد 19، العدد 02، 2005، ص ص 176-177.

15- فيصل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (الأسس النظرية و العملية)، عمان، دار وائل للنشر، 2008، ص .236

16- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، 2010، ص 81.

17- التقارير السنوية المنشورة في موقع بورصة الجزائر: www.cosob.org

18- عصام البحيصي، أنور نجم، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد 02، 2009، ص736.

أخلاقيات الأعمال في صناعة السياحة

د. جمال حسين الحرامي أ.د. عبد الإله أبو عياش
جامعة الفلاح
الإمارات العربية المتحدة

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعريف بقواعد و الأخلاقيات المهنية لقطاع صناعة السياحة و دورها في أنشطة و عمل المنظمات و المؤسسات و الشركات السياحية في جميع مناطق العالم.

كما تخاطب هذه الدراسة مدونات الأخلاقيات المهنية والمستفيدين و البائعين لضمان جودة العمل السياحي. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان مدى التزام المنشآت السياحية و الفندقية بقواعد و أخلاقيات مهنة السياحة المحلية و العالمية.

وكان من أهم التوصيات التي توصل إليها الباحثان التزام المؤسسات العامة والخاصة ببنود المدونة العالمية للأخلاقيات في قطاعات الأعمال السياحية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية باعتبارها معايير دولية يترتب عليها ميزات نسبية وإمكانات واسعة للمنافسة في أسواق السياحة والسفر العالمية.

Abstract

This paper aims to introduce codes of ethics used in tourism industry and their role in the business, establishments and tourist companies around the world. Codes of ethics addresses end-users and sales persons in order to guarantee the quality of tourism. This is done by using the descriptive methodology. The study tackles the commitment of tourism and hotel establishments by the rules of the code of ethics and presents a number of recommendations.

مقدمة:

تعتبر صناعة السياحة من أبرز صناعات الخدمات التي تمثل فيها أخلاقيات المهنة القاعدة التي تنطلق منها الأعمال والأنشطة السياحية بمفاهيمها الشمولية والمتكاملة. فالسياحة تشمل جميع الأنشطة والخدمات التي يتم تقديمها للسياح والزوار منذ لحظة وصولهم وحتى لحظة مغادرتهم ضمن حزمة متكاملة من خدمات الاستقبال والنقل والإقامة والرحلات والبرامج الاستجمامية والثقافية والترفيهية المصاحبة لذلك.

أن أخلاقيات المهنة تعني الالتزام التام بأعلى المعايير والمواصفات الدولية في تقديم الخدمات والتعامل مع السياح والزوار الذين يأتون من طيف واسع ومتنوع من المشارب والأصول المختلفة والثقافات المتباينة التي تنتقل مع أكثر من (800) مليون سائح دولي سنوياً عبر التقاطعات السياحية العالمية.

إن الالتزام بأخلاقيات ومبادئ صناعة السياحة أصبح يمثل سبقاً (Edge) في حد ذاته في خضم المنافسة الشديدة والمحتدمة بين الدول السياحية لاستقطاب السياح والزوار باتجاه معالمها وخدماتها السياحية. ولهذا أصبحت برامج التوعية السياحية من الأدوات الهامة لتوجيه السكان والعاملين للالتزام بمنظومات مدونات الأخلاقيات السياحية (Tourism Codes of Ethics).

إن محصلات هذه الالتزامات الأخلاقية في صناعة السياحة تتجسد في أشكال الحفاوة والضيافة التي تحيط بالخدمات المصاحبة لهذه الصناعة التي تطورت مفاهيمها العالمية وتحولت نحو اعتبارها صناعة خدمات ضيافة (Hospitality Services) بالمقام الأول بكل ما تحمله ويترتب عليها من معاني الترحيب والألفة والمودة والتي عنوانها الابتسامة الدائمة المرسومة فوق عبارات أهلاً وسهلاً.

وقد أصبحت المدونات الأخلاقيات (Codes of Ethics) في مجالات الأعمال المختلفة تشكل حجر الزاوية في تعامل المنظمات والمؤسسات والشركات في جميع أنحاء العالم. فالالتزام Commitment بأخلاقيات العمل هو انعكاس لمتطلبات الثقة Trust والشفافية Transparency والمصداقية Credibility والتي تؤكد على الابتعاد عن كل

أشكال التحايل Deception والفساد Corruption والممارسات اللاأخلاقية Unlawful Practices وما يصاحبها من أشكال التضليل Misleading.

وصناعة السياحة والضيافة بمكوناتها ومعطياتها وأشكالها المختلفة تتميز بحساسية التعامل مع العملاء والزبائن باعتبارها صناعة خدمات بالدرجة الأولى وقد أبدت منظمة السياحة العالمية اهتماماً واسعاً بهذا التوجه العالمي من خلال إعلان مدونة أخلاقيات سياحية عالمية لتوجيه الحكومات والمؤسسات والشركات العالمية والإقليمية والمحلية على التعامل الصادق والأمين مع مكونات المنتجات السياحية ومستهلكيها.

وجاء اهتمام منظمة السياحة العالمية انعكاساً للتوجه العالمي للمدونات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع المعطيات التكنولوجية وتأثيراتها الواسعة والديناميكية على أنشطة الأعمال وعلاقاتها بالزبائن والعملاء والمستهلكين. ويمكن ملاحظة أن المبادئ الأخلاقية في قطاعات الأعمال المختلفة تكاد تتكرر وفق قواسم مشتركة باعتبارها مدونات السلوكيات الأخلاقية للعاملين في القطاعات المختلفة.

فعلى سبيل المثال فإن المدونة الأخلاقية للمتعاملين مع شبكات الحواسيب وأنظمة وأشكال تكنولوجيا المعلومات تؤكد على أهمية الالتزام بما يلي[1]:

1. المساهمة في رفاهية المجتمعات والسكان.
2. تفادي أي نوع من الأذى بالآخرين.
3. الإخلاص والثقة والصدق والأمانة.
4. العدالة والمساواة والتسامح واحترام الآخرين.
5. المحافظة على حقوق الملكية الفكرية.
6. احترام خصوصية الآخرين.
7. احترام سرية المعلومات والمهام والأعمال.

وهناك مدونات أخلاقية موجهة للتعامل مع البائعين والزبائن. وقد أصدرت هذه المدونة جمعية البيع المباشر الأمريكية (Direct Selling Association (DSA).

إن حجر الزاوية في ممارسات الأعمال الأخلاقية وخدمات الزبائن هو تعهد بالالتزام بمعايير المدونة كشرط أساسي لقبولها في عضوية الجمعية واستمرارها فيها.

كما أن أخلاقيات هذه المدونة تتحدث إلى المستهلكين والبائعين في نفس الوقت لضمان أن لا تقوم الشركات الأعضاء بإطلاق حملات أو وعود يمكن أن تقود إلى تضليل المستهلكين. وقد تضمنت المدونة عشر مواد رئيسية تتناول الموضوعات التالية:

- الممارسات المخادعة واللاقانونية تجاه الزبائن والمستهلكين -أخلاقيات المنتجات والخدمات
- أخلاقيات شروط البيع -الضمانات -أخلاقية الهوية والخصوصية-المشاريع الهرمية وهي المشاريع المضللة والوهمية
- أخلاقيات المشتريات وحقوق الزبائن في إرجاعها وإعادتها -أخلاقيات التعامل مع الإيرادات بحيث يتم توثيق إيرادات المبيعات بشكل صحيح للسيطرة على التهرب الضريبي وعمليات غسيل الأموال على سبيل المثال:
- أخلاقيات قدرات البائعين بحيث لا يتم تحميل البائعين فوق طاقاتهم وقدراتهم على البيع خلال المدة المحددة.
- أخلاقيات دفع الرسوم وخاصة في مجالات رسوم المشاركة [2]في أعمال البيع المباشر

أولاً: أدبيات الدراسات السابقة

مفهوم الأخلاقيات في الأعمال:

جاء ذكر الأخلاقيات على لسان الفيلسوف اليوناني أرسطو الذي عاش في القرن الرابع ق.م. حيث طرح أسئلة عديدة حول هذا الموضوع وكان مهتماً في تحديد قواعد أخلاقيات القيادة. ويقول أرسطو في مؤلفه Nicomachea أن دور القائد يكمن في توفير البيئة التي يستطيع جميع أفراد المنظمة من خلالها تحقيق قدراتهم الخاصة، ويتابع قائلاً أن الدور الأخلاقي للقائد ليس رفع مكانته أو مكانتها، ولكن هو خلق الشروط التي من خلالها يستطيع من يتبعه أن يحققوا قدراتهم. ومع أن أرسطو تناول هذه المفاهيم في نطاق

السياسية إلا أنها تصلح للأعمال أيضاً. حيث نجد ضمن تساؤلاته: كيف يجب أن أعامل إذا كنت أحد أفراد هذه المنظمة، هل أتصرف بطريقة فضلى، ما هو مدى وجود فرص حقيقية لجميع الأفراد كي يطوروا معارفهم وقدراتهم. إلى أي مدى يشارك جميع العاملين في الربح المادي الناتج عن أفكارهم وجهودهم الخاصة [3].

ويهتم عالم الحقائق بالإجابة على السؤال "ما هو What is" ولكن الأخلاقيات تهتم بما يجب "أن يكون What out to be" هكذا يذكر ليبرمان Lieberman ونيسن Nissen في مقدمة كتابها "الأخلاقيات في إدارة الضيافة". ويعتقد البعض أن الأخلاقيات شئ لا يمكن تعليمه للآخرين وأيضاً لا يمكن تعلمه وأنه مفهوم يبدأ من الطفولة، وأن نشأة الفرد وتربيته مسألة هامة نحو فهم الأخلاقيات.

وبالرغم من اختلاف الآراء بين الباحثين حول مفهوم الأخلاقيات، إلا أن صناعة الضيافة تبقى من أكثر الأعمال التي تتأثر نشاطاتها بالأخلاقيات والممارسات الصحيحة لأنها تقوم على الأعمال المتكررة Repeat business والكلمة المنطوقة Word-of-mouth وتوصياتهما كي تكون هذه المؤسسات رابحة. ولا يجب أن يقيد الجانب الأخلاقي بقضية الربحية، ولكن لأن السلوك الأخلاقي مهم في حد ذاته [4]. وقد أصبحت الأخلاقيات جزءاً رئيسياً في صناعة قرارات الضيافة ابتداءً من التوظيف وحتى المذكرات الداخلية memos.

وقامت مؤسسات الأعمال والشركات الكبرى بوضع قواعد للأخلاقيات يعتمد عليها عند صناعة القرار. وأصبح هذا أكثر ضرورة لأن العديد من المدراء قاموا باتخاذ قرارات دون الأخذ بالاعتبار بأثر تلك القرارات على الآخرين. ويعتبر Hall أحد الوراد في أخلاقيات الضيافة حيث ينظم كل عام منحة تقدم لمقالة أو موضوع له علاقة بالآخلاقيات في صناعة الضيافة. هذا وقد قام بوضع قواعد للأخلاقيات في الضيافة والسياحة[5].

إن الاهتمام المتزايد بموضوع أخلاقيات الأعمال أدى إلى توسع مطرد في نشر الدراسات والبحوث العلمية في المجالات المختلفة. فعلى سبيل المثال لا الحصر فإنه يمكن الإشارة إلى العديد من هذه الدراسات.

فقد تركز اهتمام الباحثين حول مفهوم الأخلاقيات في صناعة السياحة خلال العقد الماضي وكان الإجماع في الأعمال المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة في مواضيع

السياحة المتنوعة على أن ممارسات أخلاقيات الأعمال يعود بالفائدة على صناعة السياحة وأن من واجب من يقوم بتعليم برامج السياحة والضيافة أن يدخلوا تعليم الأخلاقيات في البرامج الجامعية[6]. وركزت مجموعة كبيرة من الأبحاث حول تحديد السلوك الأخلاقي وغير الأخلاقي. ولكن ذلك لا يتم تحقيقه إلا من خلال التعليم الذي يصنع تغييراً في السلوك وأن الرائد في هذا المجال في الوقت الحاضر هو مؤسسة (إيسبل لأخلاقيات الضيافة Isbell Hospitality Ethics)، حيث قامت بجمع الأبحاث العلمية المتعلقة بأخلاقيات المهنة في صناعة الضيافة والتي بلغ عددها (117) بحثاً نشرت بين عامي 1990 – 1999، و(18) بحثاً منشوراً في عامي 2000 – 2001. وصنفت محتويات الأبحاث التي ورد ذكرها على النحو التالي:

-أعمال غير أخلاقية. -هل نحن أخلاقيون. -كيفية التصرف الصحيح. -قيم الشركة. -الأخلاقيات والقيادة. -الحاجة إلى قواعد الأخلاقيات وكيفية تطويرها. -الأخلاقيات عند معلمي الضيافة. -أخلاقيات التعليم. -أخلاقيات السياحة.

ويستفاد من قراءة محتويات الأبحاث المنشورة السالفة الذكر وجود ممارسات خاطئة والحاجة إلى قواعد للأخلاقيات وتعليم الأخلاقيات ودور أخلاقيات الموظف المثالي في منظمات الأعمال في صناعة الضيافة والسياحة وإلى جانب ذلك أوضحت الأبحاث قلة القيم الأخلاقية المشتركة في صناعة الضيافة والتي يمكن إعادة خلقها من خلال الاتصال الفعال وتوسيع قواعد أخلاقيات المهنة على المستوى العالمي. وأشارت الأبحاث أيضاً إلى ضرورة تعليم أخلاقيات المهنية وأخلاقيات صناعة القرار للمدراء ومن سيصبحون مدراء فيما بعد. كما أظهرت نتائج بعض الأبحاث الحاجة إلى استحداث مساقات تتناول أخلاقيات المهنة في البرامج التعليمية لصناعة الضيافة والسياحة وكذلك وجود نقص في ممارسة أخلاقيات المهنية وأنها بحاجة إلى التحسين ويجب أن ينصب تركيز الأبحاث المستقبلية على تحقيق كفاءة برامج أخلاقيات المهنة في صناعة الضيافة وعدم الاكتفاء بتشخيص المشكلة دون وضع الحلول المناسبة والمجال الصحيح يكون من خلال التعليم والتدريب للمدراء والموظفين.

وتعكس مؤسسات الأعمال في الضيافة صورة المجتمع. وتوجد حاجة كبيرة للقيام بأعمال التدريب في مجال أخلاقيات الإدارة للمشرفين والمدراء[7] وفي منتصف الثمانينات ظهرت ممارسات غير أخلاقية في مجال الأعمال المختلفة ومنها صناعة الضيافة والسياحة[8] وعلى سبيل المثال فإن ظاهرة الحجز الزائد (overbooking) في الفنادق وشركات الطيران هي ممارسة معروفة، وكذلك الدعايات غير الصحيحة المضللة في برامج الرحلات السياحية الجماعية وكثيراً ما تكتب الصحف عن حالات الأمراض الناتجة عن عدم الاهتمام بوسائل الصحة العامة والنظافة.

ثانيًا: الأهداف

استناداً إلى أعلاه يطرح عادة السؤال: ما الهدف من برامج تعليم الأخلاقيات في الأعمال وخاصة صناعة الضيافة والسياحة؟ والإجابة فيما يلي:

الهدف الأول: في مثل هذه البرامج هو خلق الإدراك في القضايا الأخلاقية التي تحيط بصنع القرارات الإدارية والتي تتحول إلى أعمال أو نشاطات يقوم بها الموظفون أو العاملون والتي تنعكس بالتالي على قطاعات أوسع في محال منظمات الأعمال.

الهدف الثاني: هو تقديم نموذج للممارسات الإدارية التي تركز على التفكير -بعيد المدى بدلاً من- العمل على حل المشاكل ذات المدى القصير وهذا هو جوهر الإدارة المهنية. والإدارة الناجحة تكون لها رسالة واستراتيجية ضمن عمليات تخطيطها.

الهدف الثالث: هو إقناع المدراء بالحاجة إلى رفع الإدارة إلى مستوى المهنة. وهذا بالتالي سيجعلهم يدركون نتائج أعمالهم التي تمس حدوداً واسعة من منظماتهم. وأن هذا الإحساس سوف يخلق الحاجة إلى المسؤولية المهنية.

إن تعليم الأخلاقيات في برامج الضيافة كان الموضوع الرئيسي للعديد من الباحثين في شؤون تطوير الضيافة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وجاءت أبحاثهم لتؤكد ضرورة تدريس الأخلاقيات في الضيافة والساحة ضمن البرامج الأكاديمية للتعليم الفندقي والسياحي. ويقول: (March , Schmidgall)[9] أن مدرسي الضيافة يعدون الطلاب إلى وظائف في الإدارة وعليهم أن يتناولوا القضايا الأخلاقية والقانونية. ويقول: (Lundberg)[10]

أن عددا كبيراً من الطلبة في برامج الضيافة يوافقون بشدة على أن الأخلاقيات يجب أن تدرس في برامج الضيافة لأنها تؤثر إيجابياً على وظائفهم. كما أن الطلاب الذين يتخرجون من برامج الضيافة والذين يلتزمون بقيمهم سوف يشعرون بالراحة عندما يناقشون قضايا القيم والأخلاقيات مع موظفيهم وأكثر قدرة على إظهار أو تقديم السلوك الأخلاقي المناسب في مجال العمل، وعليه سوف يكونوا أكثر قدرة على إيصال التوقعات الأخلاقية للمنظمة التي ستؤدي إلى النتائج الأخلاقية المرجوة (Stevens & Brownwell,)[11]. ويشدد الباحثون على ضرورة إجراء حلقات النقاش في قاعات الدراسة ومن خلال دراسات حالة واقعية. كما يمكن أن يتطور التفكير النقدي بالإصغاء إلى الطلاب ومتابعتهم بدلاً من القول لهم ماذا وكيف يفكروا[12]. وأن الأساس الأخلاقي القوي يعتبر اكثر ضرورة لصانع القرار في صناعة موجهة نحو المجتمع الإنساني مثل الضيافة. وحتى يكون الطلاب قادرين على اتخاذ قرارات صحيحة في المستقبل يجب أن يطوروا الوعي الأخلاقي ويفهموا صناعة القرار الأخلاقي ويجب أن يكونوا قادرين على تحليل القضايا الأخلاقية وتطبيق النتائج[13].

ويتفق معظم المعلمين على أن دمج أو إدخال الأخلاقيات المخطط لها بعناية في كل مساق هو أكثر فعالية من تدريس مساق منفصل في الأخلاقيات[14]، وعليه فإن برنامج الأربع سنوات في الفندقة الذي يتكون من مساقات تشمل على جوانب الأخلاقيات ويستخدم دراسات الحالة ويدرسه أساتذة قيمهم متطابقة مع منهج الأخلاقيات يمكن أن يكون تأثيره إيجابياً.

ثالثاً: المعايير الأخلاقية في صناعة الضيافة

لقد أثبتت سنوات عديدة من الممارسات والتجارب في صناعة الفندقة صحة الأسس والمعايير الأخلاقية لدى مدراء الضيافة. وقد ركزت هذه الممارسات على المعايير الرئيسية التالية:

- الأمانةHonesty: وعنوان هذا المعيار أن مدراء الضيافة أمناء ويقولون الحقيقة ولا يضللون أو يخدعون الآخرين.
- النزاهة والاستقامة Integrity: يعبر مدراء الضيافة عن قناعاتهم بعمل ما يعرفون أنه صحيح حتى عندما يكونوا تحت ضغوط العمل.

- الثقة Trustworthiness: أن مدراء الضيافة جديرون بالثقة ومستمرون في تزويد المعلومات الصحيحة التي تعكس الحقائق في واقع العمل.
- الوفاء والإخلاص Loyalty: يظهر مدراء الضيافة ولاءهم لشركاتهم بتكريس أنفسهم للواجب والوفاء لزملائهم وتقديم المساعدة لهم في الحالات الحرجة.
- النزاهة Fairness: أن مدراء الضيافة نزهاء ومتساوين في جميع المعاملات ويعاملون جميع الأفراد بالتساوي. كما أنهم يتقبلون الاختلافات بعقل مفتوح.
- الاهتمام والاعتبار Concern and Respect: إن مدراء الضيافة يهتمون ويحترمون الآخرين ويتميزن باللطف والكياسة ولديهم شعور إيجابي اتجاه المشكلات الشخصية لزملائهم.
- الالتزام بالتميز Commitment to Excellence: يصبوا مدراء الضيافة إلى التميز في القيام بواجباتهم.
- القيادة Leadership: يدرك مدراء الضيافة المسؤولية والفرص المتاحة لمركزهم في القيادة. ويعلمون أن أفضل طريقة لغرس قواعد الأخلاقيات في منظماتهم هو تقديم المثال وأنهم يطبقون ما يلتزمون به.
- السمعة والمعنويات Reputation and Morale: يعمل مدراء الضيافة على حماية وبناء سمعة الشركة ومعنويات موظفيها بمشاركتهم في تحقيق الاحترام للجميع وباتخاذ ما يتطلب من إجراءات ضرورية لذلك.
- المسؤولية Accountability: مدراء الضيافة مسؤولون شخصياً عن أخلاقيات قراراتهم وكذلك قرارات مساعديهم.

يجب أن لا تبقى قواعد أخلاقيات المهنة أسيرة لدى المدراء ونوابهم بل يجب أن يتم نقلها وإيصالها لأفراد المنظمة على مختلف مواقعهم. ويقول (Stevens) أن أول خطوة لإيصال قواعد الأخلاقيات هو الانتباه إلى كيفية إيصالها. وتشير دراسته إلى وجود أربع طرق فعالة في إيصال قواعد الأخلاقيات وهي:

- خلق قواعد الأخلاقيات والتأكد من ظهورها في المنشورات والوثائق الأخرى التي تعطى للموظف.

- القيام ببرامج تدريبية حول الالتزام بالأخلاقيات.
- الإشراف على الموظفين والطلب منهم الإشراف على الآخرين.
- تقديم "النموذج" للسلوك المطلوب.

وقد قامت شركات الضيافة بتطوير قواعد للأخلاقيات خاصة في المجالات التي تتعلق بتضارب المصالح وشخصية الفرد والعلاقات مع الزبائن وأشكال الهدايا. وهذه جميعها من أكثر المواضيع شيوعاً وتجدوها تتكرر في قواعد الأخلاقيات في الفنادق[15].

رابعاً: أخلاقيات الأعمال السياحية

برز الاهتمام بالأبعاد الأخلاقية لصناعة السياحة في ثنايا مواد وبنود الإعلان العالمي حول الآثار الاجتماعية للسياحة أو أصبح يُعرف باسم إعلان مانيلا الصادر عن اجتماعات منظمة السياحة العالمية في مانيلا عاصمة الفلبين وذلك في 22 أيار من عام 1997.

وقد جاء الاهتمام بهذه الأبعاد الأخلاقية للأعمال والأنشطة السياحية في سياق السعي العالمي إلى إحداث تحولات اجتماعية واسعة داخل المجتمعات المحلية وذلك للتعامل مع صناعة السياحة بطريقة تحافظ على الأنماط والقيم الاجتماعية والثقافية مع احترام عادات وتقاليد السكان[16].

ولهذا فقد دعا الإعلان إلى أهمية حث الدعم الدولي لمنع جميع أشكال الامتهان والاستغلال للسكان، وأن تتولى الدول السياحية إصدار التشريعات والأنظمة الموجهة للسلوكيات الحضارية للزوار والسياح من ناحية والسكان والمجتمعات المحلية من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من أخلاقيات الأعمال والمعاملة فقد أكد إعلان مانيلا على سبيل المثال على أهمية التزام الدول السياحية في جميع أنحاء العالم بالمبادئ الصادرة عن سكرتارية منظمة السياحة العالمية باعتبارها خطوطاً إرشادية (Guidelines) للاهتداء بها من قبل الحكومات والسكان أي القطاعين العام والخاص.

المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة:

أخذت أهمية المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة بالتزايد المطرد سنوياً منذ انطلاقتها في عام 1999 من عاصمة تشيلي في أمريكا الجنوبية. وأوضح نائب منظمة

السياحة العالمية في اللجنة الدائمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه قد تم ترجمة المدونة إلى 35 لغة في جميع أنحاء العالم. كما أن المزيد من الدول أصبحت تعتمد في تشريعاتها السياحية على ما ورد في هذه المدونة باعتبارها مرجعية عالمية، وأداة مهمة لإرشاد وتوجيه عملية تطور صناعة سياحية قائمة على قواعد التنمية المستدامة.

كما أن المدونة الأخلاقية للسياحة تستمد قوتها من بساطة طرحها للقضايا السياحية حيث أن المواد العشرة التي تشكل محتوياتها الأساسية تمثل مجموعة متكاملة من التعليمات التي تقود إلى بناء صناعة سياحية عالمية تتسم بالمسؤولية الاجتماعية والحساسية الثقافية والتعامل الرفيق مع البيئة والعناية الاقتصادية.

ومن أجل تعزيز الالتزام بأخلاقيات الأعمال السياحية وتجاوز الآثار السلبية للأنشطة السياحية والابتعاد عن الروح الانتهازية في التعامل مع المعطيات الطبيعية والبيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فقد عملت منظمة السياحة العالمية على تشكيل **لجنة الأخلاقيات السياحية العالمية (World Committee on Tourism Ethics)**. وهدف تشكيل اللجنة إلى الاهتمام بترويج المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة وتقييم ومتابعة مدى التزام الدول والحكومات بتطبيق المواد واللوائح الواردة فيها. كما تم تشكيل فريق عمل لمساعدة الدول والحكومات في جميع أنحاء العالم في توضيح وتفسير البنود والصيغ التي تضمنتها المدونة[17].

وحتى تتكامل معطيات ما تضمنته المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة، فقد أصبح من الضروري تحديد المبادئ الواردة في لوائح ومواد هذه المدونة.

المادة الأولى: مساهمة السياحة في تحقيق التفاهم والاحترام المتبادل بين الأمم والمجتمعات. ومن هذا المنطلق فإنه يتم الالتزام بما يلي:

- التسامح والاحترام للتنوع في العقائد الدينية والثقافية والأخلاقية. وهذا يقتضي مراعاة التقاليد والعادات الاجتماعية والثقافية لجميع الأمم والمجتمعات.
- انسجام الأنشطة السياحية مع التقاليد والعادات والأعراف السائدة في الدول المضيفة.

- تعليم وتدريب العاملين في الأنشطة السياحية على احترام أساليب حياة وأذواق السياح القادمين لبلدانهم.
- توفير الحماية والأمن للسياح والزوار وممتلكاتهم.
- يتعين على السياح والزوار عدم خرق القوانين المعمول بها في الدول المضيفة والابتعاد عن الأفعال الإجرامية والاتجار بالمواد الممنوعة مثل المخدرات والأسلحة والآثار المسروقة وأشكال الحياة البرية النادرة والمحمية.
- ضرورة تعريف السياح والزوار بالمخاطر الصحية والأمنية والتصرف اللائق حيالها.

المادة الثانية: التعامل مع السياحة كأداة لتعميق الشعور الذاتي لدى الأفراد والجماعات وهذا يتطلب:

- العناية والاهتمام بالذات نظراً لأن السياحة ترتبط بالراحة والاستجمام والترويح عن النفس.
- تأكيد المساواة بين الرجل والمرأة في الأنشطة والخدمات السياحية.
- منع أي شكل من أشكال الاستغلال وخاصة الإساءات الجنسية واستغلال الأطفال في الأنشطة السياحية.
- أن تتضمن المناهج التعليمية أهمية السياحة من الجوانب الاقتصادية والثقافية والإنسانية.
- تشجيع السفر والسياحة للغايات الصحية والتعليمية والثقافية والدينية.

المادة الثالثة: التأكيد على عناصر التنمية السياحية المستدامة ويترتب على هذه المادة ما يلي:

- حماية خصائص ومعطيات البيئة الطبيعية لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.
- إعطاء الأولوية لأشكال التنمية السياحية التي تؤدي إلى صيانة الموارد والأشكال البيئية النادرة وخاصة الموارد المائية وموارد الطاقة والابتعاد عن المشاريع المنتجة للنفايات والآثار السلبية على البيئة.

- الالتزام بالقدرات العملية والطاقات الاستيعابية للمواقع السياحية.
- المحافظة على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والأنواع البرية المعرضة للخطر.

المادة الرابعة: المحافظة على التراث الثقافي الإنساني تعتبر الموارد السياحية خاصة تلك المرتبطة بالتراث الثقافي الإنساني جزءً من التراث المملوك للبشرية جمعاء مع احترام حقوق مالكيها من الدول والجماعات والأفراد.

وهذا يتطلب اعتماد وتنفيذ سياسات وأنشطة سياحية تأخذ بالحسبان أهمية احترام التراث الفني والثقافي والإنساني والعمل على صيانة المباني والمواقع الأثرية والتاريخية والأماكن المقدسة. كما يجب أن تصبح هذه المباني الثقافية والمواقع التراثية جزء لا يتجزأ منن عملية التخطيط السياحي المستدام.

المادة الخامسة: التأكيد على مشاركة المجتمعات المحلية في مكتسبات التنمية السياحية ويترتب على هذه المادة ما يلي:

1- دمج ومشاركة السكان المحليين في البرامج والأنشطة والمشاريع السياحية للاستفادة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمصاحبة لها.
2- العمل على تشغيل الأيدي المحلية في المشاريع والأنشطة السياحية وتوفير البرامج التدريبية والمهارات لتأهيلها لفرص العمل السياحية المتاحة.
3- الاهتمام بالآثار البيئية المترتبة على عمليات الاستثمار وتطوير المشاريع وخاصة في المناطق الحساسة للتغيرات البيئية.
4- تعميق الحوار المتواصل مع المجتمعات المحلية في كل ما يتعلق بالأنشطة والمشاريع السياحية الحالية والمستقبلية.

المادة السادسة: التزامات أصحاب الأعمال تجاه المهن السياحية:

تؤكد هذه المادة على أهمية قيام أصحاب الأعمال والمهن السياحية بالالتزام بأخلاقيات المهنة السياحية من خلال الآتي:

1- التزام بتوفير المعلومات الموضوعية والحقيقية للسياح والزوار وأن تكون شروط التعاقد مع الزبائن والعملاء واضحة ومفهومة خاصة ما يتعلق منها بالسفر وبرامج الرحلات والأسعار وجودة الخدمات المقدمة.

2- الالتزام بالتعاون مع المسؤولين الحكوميين لتوفير الأمن والسلامة والحماية الصحية والتأكد من سلامة الطعام والشراب المقدم للسياح والزوار مع ضرورة أخذ الحيطة لتعويض الزبائن في حالة الإخلال بشروط التعاقد معهم.

3- الالتزام بإشباع النواحي الثقافية والروحية للسياح وتوفير الفرص لهم لممارسة شعائرهم الدينية خلال سفرهم وتنقلهم.

4- إلزام الحكومات والسلطات المحلية بإعلام مواطنيها بالصعوبات والمخاطر التي يمكن أن يواجهوها في حالات الأزمات والطوارئ.

5- التزام الصحافة ووسائل الإعلام وخاصة المتخصصة بالسفر والسياحة بتوفير المعلومات الصادقة والأمينة عن الأحداث التي يمكن أن تؤثر على انسيابية الحركة السياحية.

المادة السابعة: الالتزام بحقوق الأفراد والجماعات في السياحة والسفر

ينطلق الاهتمام بهذه المادة من الحقائق التالية:

1- جميع السكان لهم حق التمتع بالموارد السياحية العالمية ولهذا يجب الالتزام بالمساواة بين جميع الأجناس والأعراف في هذا الاتجاه.

2- الالتزام بحقوق الأفراد والجماعات في الحصول على إجازات دورية مدفوعة الأجر انطلاقًا من الالتزام بالمادة (24) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3- الالتزام بتسهيل وتشجيع السياحة العائلية وسياحة الباب والطلبة وكبار السن وأصحاب الإعاقة.

المادة الثامنة: الالتزام بحرية تنقل السياح والزوار:

تعتبر حرية التنقل داخل الدول السياحية وفيما بينها من حقوق الإنسان الأساسية، ولهذا فإن الالتزام الأخلاقي بمبادئ حرية الحركة والتنقل يترتب عليه ما يلي:

- الالتزام بقواعد القانون الدولي والتشريعات الوطنية التي تضمن حرية الحركة والانتقال للسياح والزوار داخل حدود الدول وعبر الحدود الدولية لها وذلك حسب ما تنص عليه المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويترتب

على ذلك أيضاً عدم التمييز في المعاملة بين الأفراد والجماعات بغض النظر عن جنسياتهم وأعراقهم وأصولهم.

- الالتزام بحرية اتصال السياح والزوار بالبعثات الدبلوماسية الممثلة لهم وذلك وفق الاتفاقيات الدبلوماسية المعمول بها. ويترتب على ذلك توفير وسائل الاتصال السريعة والميسرة الداخلية والخارجية على حد سواء.
- الالتزام بسرية البيانات الشخصية والمعلومات الخاصة بالسياح والزوار.
- الالتزام بالإجراءات الإدارية الميسرة لانسيابية الحركة السياحة وضمان حرية السفر والانتقال بدون معوقات وذلك وفق ما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة بين الدول.
- الالتزام بتوفير العملات العالمية القابلة للتحويل واللازمة لتغطية تكاليف السفر والانتقال.

المادة التاسعة: الالتزام بحقوق العاملين والمقاولين في صناعة السياحة:

تتضمن هذه المادة العديد من الالتزامات الأخلاقية في التعامل مع العمال والمستخدمين والمقاولين في صناعة السياحة والتي أبرزها:

- ضمان الحقوق الأساسية للعاملين بأجر والعاملين لحسابهم الخاص.
- الالتزام بتوفير عوامل الاستقرار الوظيفي للعاملين في الأنشطة السياحية وتقديم الرعاية الاجتماعية لهم.
- الالتزام بالسماح للمقاولين والمستثمرين، وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالعمل في الأنشطة المختلفة للقطاع السياحي بعيداً عن التعقيدات والقيود القانونية والإدارية.
- تشجيع تبادل الخبرات والتجارب بين الإداريين والعاملين في الأنشطة السياحية في الدول المختلفة.
- التزام الشركات السياحية العالمية (متعددة الجنسيات) بعدم استغلال قوتها لفرض هيمنتها على الواقع الثقافي والاجتماعي بأشكال مصطنعة. كما أن عليها المساهمة في تحقيق التنمية المحلية بعيداً عن المبالغة في تحويل أرباحها إلى الخارج.

المادة العاشرة: الالتزام بتنفيذ مبادئ المدونة الأخلاقية:

إن تنفيذ المبادئ الأخلاقية الواردة في المدونة العالمية لأخلاقيات السلوك السياحي يعتمد على التعاون بين جميع الأفراد والجماعات والمؤسسات المعنية بصناعة السياحة. ولهذا فإن تطبيق هذه المبادئ يتطلب ما يلي:

- التزام أصحاب الأعمال السياحية في القطاعين العام والخاص بالتنسيق والتعاون فيما بينهم لتنفيذ هذه المبادئ ومراقبة تطبيقها بشكل فعال.
- التزام أصحاب الأعمال السياحية بدور المؤسسات العالمية وعلى رأسها منظمة السياحة العالمية والمنظمات السياحية غير الحكومية بمراعاة قواعد القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- التزام أصحاب الأعمال بإحالة أية خلافات أو منازعات فيما بينهم بخصوص تفسيرات المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة إلى اللجنة العالمية لأخلاقيات السياحة للنظر والفصل فيها.

أخلاقيات المهنة وصناعة الضيافة في الأردن:

لقد شهد الأردن تطوراً كبيراً في توفير البنيتين التحتية والفوقية لغرض بناء فنادق حديثة تتمشى مع الإزدياد الملحوظ في أعداد السياح خلال السنوات العشر الماضية، كما يتضح الإقبال الكبير من المستثمرين الذين يقومون بتنفيذ مشاريع عملاقة في مناطق مختلفة من الأردن مثل منطقة العقبة والبتراء والبحر الميت وعمان وغيرها. وأن هذه المشاريع تحتاج إلى ما يقارب من أربعة آلاف عامل مدرب في القطاع الفندقي بحلول عام 2010 وذلك حسب الإستراتيجية التي أطلقتها وزارة السياحة والآثار في عام 2005.

والتزاماً بهذا النهج العالمي، فقد أكدت المهن السياحية على المستوى المحلي على أهمية المعايير الأخلاقية في صناعة الضيافة، وأصدر البعض منها مدونات للسلوك الأخلاقي في قطاعات الأعمال السياحية. ونشير بشكل خاص هنا إلى مدونتين رئيسيتين هما مدونة سلوك وكلاء السفر (Travel Agents Code of Conduct) ومدونة سلوك منظمي الرحلات (Tour Operators Code of Conduct).

أما سلاسل الفنادق العالمية المتواجدة في المملكة، فإنها تلتزم بالمدونات العالمية لصناعة الفندقة (Hotel Industry) كونها تستند إلى معايير أخلاقية تشكل جزء من بيان أو رسالة الرؤيا (Mission Statement) لقطاعات الأعمال في المجالات المختلفة لصناعة الضيافة.

ومن هنا تأتي مسؤولية الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة التي تدرس علوم الفندقة والسياحة كي توفر المناهج العلمية الحديثة ضمن برامجها والتي يؤمل أن تدفع إلى سوق العمل بالكوادر المؤهلة للقيام بدورها في رفع مستوى صناعتي الضيافة والسياحة في الأردن.

ومن الجدير ذكر أهمية القوانين والتشريعات السياحية التي تصدرها الدولة بشأن تنظيم ووضع ضوابط للعمل السياحي في الأردن، إلا أن هذا لا يعني الالتزام بأخلاقيات المهنة، وكثيراً ما نقرأ عن شكاوي مجموعات سياحية لم تجد الأمانة والنزاهة في الرحلات السياحية التي قامت بها، ويجب أن يلتزم العاملون في قطاع السياحة بأخلاقيات المهنة، وأن يقدموا للعميل أو المسافر أقصى ما في طاقاتهم لتوضيح الطرق الأمثل والأفضل للسفر وبأفضل الأسعار. وكذلك خدمات الأدلاء السياحيين التي تتمثل أخلاقيات المهنة في كل جوانبها والتي إن قدمت بصورتها الصحيحة فإن نتائجها تكون إيجابية للغاية على العملية السياحية.

ومن خلال الإطلاع على مستوى العمل الفندقي والسياحي والخطط الدراسية في أقسام الفندقة والسياحة في الجامعات الأردنية، نجد أنه لا بد من التنسيق والعمل المشترك في هذا المجال حيث تكمل الفنادق والمكاتب السياحية دور الجامعات الذي غالباً ما يكون تركيزها على النواحي الأكاديمية.

التوصيات:

1- التزام المؤسسات العامة والخاصة ببنود المدونة العالمية للأخلاقيات في قطاعات الأعمال السياحية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية باعتبارها معايير دولية يترتب عليها ميزات نسبية وإمكانات واسعة للمنافسة في أسواق السياحة والسفر العالمية.

2- ضرورة قيام وزارة السياحة والآثار في المملكة بإنشاء لجنة وطنية توكل إليها مهمة الإشراف والمتابعة على تطبيق المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة.

3- يجب أن تحرص الجامعات على إدخال مفهوم أخلاقيات المهنة ضمن برامجها الدراسية كمساقات مستقلة وليس مجرد إشارات جانبية أو مختصرة حول هذا الموضوع.

4- أن تقوم الجامعات بمتابعة خريجيها في سوق العمل، وذلك لمعرفة مدى مواكبتهم لمتطلبات المهنة وذلك لغرض التطوير والتحسين.

5- الاتصال بالمدراء ورؤساء الأقسام في الفنادق والمكاتب السياحية لمعرفة رأيهم في أداء خريجي الجامعات وذلك من أجل تبيان أوجه القوة أو الضعف في تحصيلهم العلمي.

6- تتطلب أخلاقيات المهنة من الإدارات في قطاعي الضيافة والسياحة والسفر ضرورة القيام بدورات تدريبية لرفع مستوى الموظفين من أجل تقديم خدمة أرقى للجمهور.

7- ضرورة التزام إدارات الفنادق ومكاتب السياحة والسفر والمنشآت السياحية الأخرى مثل المطاعم والاستراحات السياحية ومراكز الزوار والمتاحف وغيرها بتطبيق بنود أخلاقيات المهنة التي توزع على العاملين، لأن هذا القطاع من أكثر القطاعات حساسية وتأثراً بالسلوك الأخلاقي، ويعتمد على الزيارات المتكررة.

8- يجب على المدراء العامين ومدراء الدوائر في قطاعات الضيافة والسياحة أن يجعلوا من أنفسهم المثال الحي role model الذي يحتذى في مجال أخلاقية المهنة، وأن يعكسوا مقولة نفذ أقوالك walk your talk بحيث لا تبقى قواعد أخلاقيات المهنة حبيسة أدراج المكاتب وبعيدة عن مسامع وأعمال الموظفين.

الهوامش:

1. د. رياض السيد، "أخلاقيات تكنولوجيا المعلومات"، مجلة الرابطة، العدد الأول، المجلد الخامس، آذار 2005، ص ص 79-98.
2. لمزيد من المعلومات: Direct Selling Association (ADS), Washington, ww.dsa.org/ethics.
3. http://www.scu.edu/ethics/publication/submitted/ottole/business-ethics/artistotle.htm, Vallen, Gary; Casado, Matt (2000), Ethical Principles for the Hospitality Curriculum, Cornel Hotel & Restaurant Administration Quarterly: 41(2); 44-51.
4. Lieberman, K., Nissen, B. (2005), Ethics in Hospitality Management, P1 and P12.
5. Hall, S.J. (ed.,) (1992), Ethics in Hospitality Management: A Book of Reading. East Lansing, MI: The Educational Institute, American Hotel and Motel Association, P. 75.
6. Jaszay, C. (2002) An Integrated Research Review of Ethics Articles in Hospitality Journals 1990-2002, paper presented at the CHRIE conference, Orlando, Fla.
7. Gordon Prestoungrange, "Why do managers learn best at work?" International Journal of Contemporary Hospitality Management, 2002; vol.: 14, no. 7, p. 32.
8. Jen- Hung- Huang., consumers Evaluation of unethical Behaviors of Websites: a cross cultural comparison, journal of international consumer marketing, 2001; vol.: 13, no. 4, p. 51.
9. March, L. & Schmidgall, R. J. (1999, Teaching legal and ethic issues: where does tip reporting fit? journal of hospitality & tourism education 11 (2-3), pp. 60-63.

10. Lundberg, C.C. (1999), Topic paper: the views of future hospitality leaders on business ethics. Hospitality & Tourism Education. 11 (2-3) 60-63.
11. Stevens, B., & Brownwell, J. (2000), communication standards and influencing behavior, Cornell Hotel and Restaurant Administration Quarterly, 41 (2), pp. 39-43.
12. Costello, T., (1994), Making the Tough choices: do you preserve compromise or ignore? Cooking for profit. 5 (2-3), pp. 3.
13. Khan, M.M., & McClery, K.w. (1996), a proposed model for teaching ethics in hospitality. Hospitality & Tourism education, 6 (2), pp. 11-13.
14. Enghagen, L.K., (1990), teaching ethics in hospitality & tourism education. Hospitality research Journal, 14 (2), pp. 467-474.
15. Van Hoof, McDonald, Yu, & Vallen, G. K. Will (1996), A Host of Opportunities: An Introduction to Hospitality Management.
16. Stevens B., (1997), "Business Communication and the Ethical Context", in Effective Business Communication, 7th edition ed. H. Murphy, H. Hildebrandt, and J. Thomas (New York: McGraw-Hill, 1997).
17. د. عبد الإله أبو عياش وآخرون، مدخل إلى السياحة في الأردن، العين للطباعة والنشر، 2005، ص 258-262.
18. World Tourism Organization, Global Code of Ethics, December 2005, Madrid, Spain. www.hospitalitynet.org, also see: www.world-tourism.org.

دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها

أ.خليل إبراهيم رجب د. زياد هاشم يحيى
المعهد التقني جامعة الموصل
الموصل العراق

ملخص:

تعتبر المحاسبة كمهنة من واجبها الارتقاء بوجهة النظر الداخلية لأية وحدة اقتصادية وتطوير المعلومات التي توضح دورها ضمن بيئتها ومساهمتها في توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التي تكون حصيلتها الاستغلال الأمثل للموارد والمحافظة على البيئة ودرء الخطر عنها.

إن الاهتمام الحالي بالمحافظة على البيئة وتجنب مسببات التلوث وإعادة صيانة وترميم البيئة أصبح ذا أهمية كبيرة لمختلف فئات المجتمع حيث أصبح التوجه نحو حماية البيئة ومحاولة منع التدهور البيئي الناجم عن التلوث محط اهتمام الإنسان. على ضوء ما سبق نقول أن على مهنة الإدارة بشكل عام والمحاسبة بشكل خاص القبول بتسلم دور فعال في هذا المجال ومحاولة تحديد وتصنيف واضح لكافة المخاطر التي تنتج عن أنشطة الوحدة واتخاذ القرارات الكفيلة للحد منها ومعالجتها والعمل على تبني إجراءات بيئية نظيفة وسليمة.

Abestract

Accounting profession is considered a duty to improve the internal point of consideration for any economic unit and the development of the information that describes the role within their environment and their contribution to the provision of appropriate information to make decisions that are the proceeds optimum utilization of resources and the preservation of the environment and ward off the danger for them.

The current interest in preserving the environment and avoid the causes of pollution and restore the maintenance and restoration of the environment has become of great importance to the various segments of society where the trend has become about protecting the environment and try to prevent environmental degradation caused by human pollution, the focus of attention. In light of the above, we say that a career management in general and accounting in particular acceptance of receipt of an active role in this area and try to identify and classify clear to all of the risks that result from the unit and make decisions to ensure to reduce them and address them and work on the adoption of clean and environmentally sound procedures activities.

مقدمة:

تعتبر المحاسبة كمهنة من واجبها الارتقاء بوجهة النظر الداخلية لأية وحدة اقتصادية وتطوير المعلومات التي توضح دورها ضمن بيئتها ومساهمتها في توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التي تكون حصيلتها الاستغلال الأمثل للموارد والمحافظة على البيئة ودرء الخطر عنها.

إن الاهتمام الحالي بالمحافظة على البيئة وتجنب مسببات التلوث وإعادة صيانة وترميم البيئة أصبح ذا أهمية كبيرة لمختلف فئات المجتمع حيث أصبح التوجه نحو حماية البيئة ومحاولة منع التدهور البيئي الناجم عن التلوث محط اهتمام الإنسان الذي بدأ يقلق على مستقبل حياته، لا بل بدء يتجه نحو الاهتمام بالبيئة ويبذل الجهود في محاولة تقليل آثاره والحد من أخطاره وإزالة أسبابه وذلك عن طريق نشر الوعي البيئي بين كافة شرائح المجتمع حيث أصبحت مسؤولية اجتماعية وجزء من أخلاقيات الأعمال وفي قطرنا العزيز أصبحت البيئة وما تحمله من كوارث من اكبر الأخطار التي يواجهها المجتمع والتي

أصبحت فيها الرقابة على هذا الميدان منعدماً تماماً وهذا مما انعكس على كثرة الأوبئة والأمراض التي يعاني فيها أفراد المجتمع إضافة إلى الأضرار الواضحة على الطبيعية وما تخلفه من دمار، إن هذا كله ناجم عن الحروب العديدة وحصار وما خلفته من آثار في مختلف الميادين هذا إلى جانب مسببات التلوث الأخرى كاستخدام المبيدات الضارة وبشكل مفرط، لقد اهتم بهذا الموضوع الباحثين وعلى مختلف اختصاصهم الطبية والهندسية والبيولوجية والقانونية كل حسب اختصاصه ووجهة نظره ولم تكن المحاسبة بمنأى عن هذه المشكلة طالما ان من واجبها تحليل البيانات وتقديم المعلومات ووضع نظم للتقارير وخطط عمل للوحدات المختلفة ومتابعة مستوى الالتزام بها.

مما سبق كله نقول أن على مهنة الإدارة بشكل عام والمحاسبة بشكل خاص القبول بتسلم دور فعال في هذا المجال ومحاولة تحديد وتصنيف واضح لكافة المخاطر التي تنتج عن أنشطة الوحدة واتخاذ القرارات الكفيلة للحد منها ومعالجتها والعمل على تبني إجراءات بيئية نظيفة وسليمة.

مشكلة البحث:

قال البارئ عز وجل: (**وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ**) (القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 85). يعتبر تلوث البيئة من أهم المشاكل التي تواجه العالم هذا اليوم نظراً لأثره الصحي على العاملين وأدائهم من ناحية وعلى المجتمع من ناحية ثانية والطبيعة من ناحية ثالثة حتى أولئك الذين يحددون أهداف الوحدة على تضخم الأرباح في الأمد القصير يدركون أن صورة الشركة لدى المجتمع لها تأثير على أرباحها وقدرتها على تحقيق الإيرادات (Marlin, 1973:41). وعليه فان اخذ الحسابات البيئية بنظر الاعتبار لاسيما التكاليف البيئية سيجعل مهنة المحاسبة قادرة على توفير معلومات أكثر أهمية وملائمة لصناع القرارات الإدارية، والإنتاجية على وجه الخصوص حيث تكمن المشكلة في نقص تلك المعلومات مما نجم عنه تبني قرارات غير سليمة ساهمت في تدهور حالة البيئة بدلاً من معالجتها.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال الآتي:

- إن تبني المحاسبة البيئية سوف يساهم في خلق معلومات محاسبية تعد ضرورية لصناع القرارات.
- الإفصاح عن المعلومات البيئية يمثل حاجة ملحة للمجتمع بشكل عام والمتعاملين مع الشركة بوجه خاص.
- بيان مدى موائمة موقف الشركة مع المبدأ القانوني "من يلوث يدفع".
- إبراز دور الشركة في تقليل المخاطر الناجمة عن التلوث.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى بيان الآتي:

- إمكانية إعداد معلومات محاسبية تعبر عن المسؤولية البيئية.
- دور الوحدة الاقتصادية في تقليل المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي بالنسبة للعاملين وأفراد المجتمع والبيئة.
- مدى فاعلية المعلومات البيئية وخاصة المحاسبية منها في صنع القرارات التي تعمل على درء الخطر أو معالجته من خلال تقديم المعلومات الاقتصادية والمحاسبية اللازمة لذلك.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على عدة فرضيات موادها:

- إن الوحدة الاقتصادية تستطيع أن تؤثر في حماية البيئة من خلال الإفصاح المحاسبي عن بيانات التلوث البيئي.
- إن اهتمام المدراء بموضوع إدارة الخطر يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تواجه العاملين والمجتمع.
- استخدام مجموعة من الأساليب للمحاسبة عن البيئة يؤدي إلى إبراز مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في تحملها بمسؤولياتها تجاه المجتمع.

المبحث الأول القاعدة النظرية للبحث

أولاً: مفهوم إدارة الخطر

لم يتفق الباحثون على تحديد تعريف موحد للخطر فهو مفهوم محير له تفسيرات عديدة تنبع هذه التفسيرات من فروع المعرفة التي قد تستخدم مثل هذا المفهوم والخطر في اللغة يعني احتمال أن يكون المآل إلى أمر غير محبب إلى النفس (www.almomez.com) وبشكل عام يعني الخطر (Risk) احتمالية حدوث تهديد مباشر أو غير مباشر يحول دون تحقيق الأهداف (Pritsker & Sigal, 1983:352) وينظر الماليون إلى الخطر على انه يعني الانحراف عن التوقعات (العامري، 1995: 176) أما في الإدارة فان مفهوم الخطر يعني إمكانية عدم التأكد من تتمة عمل معين واحتمال حدوث نتائج مختلفة عما هو مقرر أو مخيبة للآمال (Moorheud,1995:238).

أما إدارة الخطر فيعني العمليات التي تعني بتعريف المخاطر وتحديدها وتحليلها واقتراح النشاطات الكفيلة بتقليلها والهدف الأساسي لإدارة الخطر هو منع حدوث الخطر بشكل أو أخر ويتطلب ذلك كافة الأعمال المطلوبة لتجنب الخطر والحماية وتوفير البدائل ووضع تعليمات الحماية والأمان والتأمين.وفي المحاسبة وعملاً بمبدأ التحفظ مما لا يجعل المحاسب لا يعترف بالإيرادات حتى لحظة وقوعها أما الإيرادات المتوقعة فلا تؤخذ بنظر الاعتبار أما من حيث الالتزامات فأنها تؤخذ بنظر الاعتبار ولهذا يعمل الاحتياطات والمخصصات وبالتالي طالما أن الخطر هو حدث غير مفضل ومتوقع الحدوث ويجب الاحتساب له فيما يتعلق بالبيئة فطالما أن الأنشطة التي تقوم بها الوحدة ملوثة للبيئة فبحكم القانون تتوقع الوحدة إنها ستتحمل تكاليف إضافية مستقبلاً أما لإزالة آثار التلوث الحاصلة أو الحد منها. وهذا ما يزيد من الأعباء المالية للوحدة الاقتصادية.

ثانيـًا: مفهوم المحاسبة البيئية

بدأ اهتمام المحاسبين منذ سنوات قليلة بالبيئة وبدر له الجوانب السلبية في استغلال البيئة والعمل على الإفصاح عن تلك الجوانب أو وصف آثارها نتيجة استغلال الإنسان

للبيئة أو ممارسة نشاطاته من خلالها وقد ظهرت عدة مسميات في مجال المحاسبة تشير إلى هذا الجانب منها:

أ. المحاسبة الخضراء.

ب. المحاسبة البيئية من أجل التنمية المستديمة.

ج. المحاسبة البيئية والاقتصادية.

وأياً كانت التسمية فأنها تعني شمول وتكامل عملية القياس والإفصاح المحاسبي والاقتصادي للأنشطة والبرامج التي تؤثر على البيئة والتي تمارسها الوحدات الاقتصادية للوفاء باحتياجات الأطراف المختلفة في المجتمع، ويتوسع آخرون في تحديد مفهوم المحاسبة البيئية فيرون بأنها " تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ (من يلوث يدفع) " (التكريتي وآخرون، 1999: 34).

ثالثاً: دور المحاسبة في مجال البيئة في ضوء القوانين والتشريعات الدولية

المحاسبة كمهنة يقع على عاتقها تطوير المعلومات التي تبرز دور الوحدة ومساهمتها في المجتمع ممثلة في الاستغلال الأمثل للموارد والمحافظة على البيئة والتوزيع العادل للربح، ان المشاكل الناجمة عن استبعاد المحاسبة عند دراسة البيئة لم تعد من المشاكل الجديدة فقد كتب العديد من المحاسبين حول تلك العلاقة كما نظم الاتحاد القومي للمحاسبين وجمعية المحاسبين الأمريكية العديد من اللقاءات بهدف إجراء البحوث في مجال المحاسبة البيئية بين الأعوام 1970-1975 (AAA,1975,53-89). إن الاهتمام الحالي بالمحاسبة عن البيئة وإعادة ترميم البيئة قد ولد حالة جديدة لمهنة المحاسبة للقبول بتسليم دور فاعل فيما يتعلق بكلفة التلوث إن جوهر تطبيق المحاسبة التقليدية على كلف الإنتاج يستند إلى الافتراض القائل بأن كلفة تخفيض الضرر الملحق بالبيئة ما هي إلا كلف إنتاج وهذا يعني بطبيعة الحال ان الكلف المصروفة والتي لها علاقة بفعاليات الإنتاج ويجب أن تعامل على إنها كذلك وان الكلف المصروفة للتخفيض من تلوث البيئة المتوقعة

في المستقبل يجب أن ترسل وتحمل على الأنشطة الإنتاجية في المستقبل وان التكاليف المرتبطة بعملية إصلاح الضرر البيئي الناشئ عن الأنشطة التي حدثت في الماضي تعتبر خاصة بالفترة السابقة ويصحح بها دخل الفترة السابقة.

لقد حظي هذا الموضوع بعد تراكم الأعباء الملقاة على عاتق المجتمع باهتمام الهيئات الدولية والمنظمات الإنسانية والجمعيات العالمية وجماعات حماية البيئة ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المنعقدة عام 1993 أقرت الفقرة (64) من الأجندة (العرافي، 1997: 1) إلى ضرورة إظهار الحسابات القومية لكل بلد النشاطات الاقتصادية والحسابات البيئية بما فيها كافة التدفقات النقدية والمادية والتي تضمن العلاقات المتبادلة بين النشاط الاقتصادي والبيئة.

إضافة إلى ما سبق هناك عدة عوامل ساهمت في الاهتمام بهذا الجانب منها: (نور، 1999: 30)

1. تغير الاتجاه السائد نحو وجهة النظر التي تقتضي بضرورة تحمل الوحدة بتكاليف المحافظة على البيئة بعد ان كانت تعالج على كونها تكاليف اجتماعية لا تتحملها الوحدة وبالتالي يتم معالجة هذه البيانات من خلال الوظيفة المحاسبية.
2. ضرورة تضمين التقارير والقوائم المالية الخاصة بالأنشطة البيئية مما يؤدي إلى إضفاء الثقة في البيانات المحاسبية إضافة إلى تلبية حاجات المجتمع من المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية.
3. المساهمة في إعداد تقارير تكاليف التلوث البيئي على المستوى القومي والذي يفيد في الحصول على المؤشرات التي تمكن من متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة للوحدات وإجراء الدراسات اللازمة بخصوصها.

وأخيراً نقول يبقى على الأفراد الدور الأكبر لإدارة الخطر الناجم عن أنشطة الوحدة والعمل على معالجتها من خلال فهم كل الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي تؤثر على الوحدة الاقتصادية.

رابعاً: إدارة الخطر كجزء من ثقافة الوحدة الاقتصادية

يعتبر إدارة الخطر جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي وحدة اقتصادية وهي الإجراءات التي تتبعها تلك الوحدات ويشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا من كل نشاط، إن التركيز الأساسي لإدارة الخطر هو التعرف على هذه الأخطار وعلى إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها بهدف إضافة أقصى قيمة مضافة لكل أنشطة الوحدة.

إن إدارة الخطر تساعد على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على الوحدة فهي تزيد من احتمال النجاح وتخفض في احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للوحدة وبذلك يجب أن تكون أنشطة إدارة الخطر مستمرة ودائمة التطور وترتبط بإستراتيجية الوحدة ويجب أن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط بأنشطة الوحدة في كل الأوقات والظروف هذا إضافة إلى انه يجب دمج إدارة الخطر مع ثقافة الوحدة عن طريق سياسة فعالة وبرنامج يتم إدارته من قبل الإدارة العليا بعد ان يتم تحديد المسؤوليات داخل الوحدة لكل مدير وموظف مسؤول عن إدارة الخطر كجزء من التوصيف الوظيفي لعملهم بهدف تحديد المسؤولية وتقييم الأداء ومنح المكافآت مما يعزز فاعلية العمل بين جميع المستويات الإدارية.

منذ سنوات قليلة بدأ اهتمام الإداريين والمحاسبين بدارسة الجوانب السلبية لأنشطة الوحدات الاقتصادية ومحاولة الإفصاح عنها أو وصف آثارها وقد تناولت معظم الدراسات علاقة المتغيرات البيئية بالمحاسبة ومن أهم تلك الدراسات:

1. دراسة Scovill (عبد السلام، 1999: 6)

تناولت هذه الدراسة مشاكل تقييم الالتزامات البيئية إضافة إلى الإفصاح المحاسبي عن تكاليف الأداء البيئي لبعض الشركات.

2. دراسة Linowes (Linowes, 1973: 32-40)

تعتمد هذه الدراسة على توفير المعلومات المترتبة عن تأثير أنشطة الوحدة على المجتمع ولكافة الأطراف التي تحتاجها ويتكون هذا النموذج من ثلاثة أقسام كل قسم يرتبط بإحدى مجالات الكلفة ذات التأثير وهي:

أ. مجال العاملين.

ب. مجال البيئة.

ج. مجال المنتج

3. دراسة Estes (Estes, 1976: 91-107)

تعتمد هذه الدراسة وجهة نظر المجتمع كأساس لإعداد النموذج الذي اقترحه وهو ما تفتقده المعلومات التي توفرها المحاسبة التقليدية من حيث إعدادها من وجهة النظر الاقتصادية. ان التكاليف الناتجة عن التأثيرات السلبية لنشاط الوحدة وفق وجهة نظر (Estes) تعبر عن التضحية والضرر التي تسببها الوحدة للمجتمع.

المبحث الثاني الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالبيئة

أولاً: الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالبيئة

يمثل الإفصاح أحد الأركان الرئيسية والهامة التي يرتكز عليها الفكر المحاسبي ويشير مفهوم الإفصاح عموماً إلى إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومعلوماً (Chetkovich,1960:86).

إن الهدف الرئيسي للإفصاح هو توفر المعلومات التي تفيد مختلف الطوائف عند اتخاذ القرارات ولكي تواكب المحاسبة التطور في كافة فروع المعرفة يجب ان لا يقتصر دورها على الإفصاح التقليدي للنشاط الاقتصادي للوحدة بل يمتد ليشمل الآثار المترتبة على نشاط الوحدة على المجتمع وإعطاء صورة واضحة عنها بحيث يمكن معه تقيم تلك الآثار للوحدة تجاه المجتمع إلى جانب تقيم الأداء الاقتصادي لها، لقد دلت معظم الأبحاث على ضرورة تضمين التقارير المنشورة المعلومات المترتبة على أنشطة الوحدة تجاه المجتمع باعتبار هذه المعلومات تدخل ضمن أخلاقيات الأعمال للوحدة الاقتصادية، إن الاهتمام المتزايد في الإعلام العالمي بالبيئة والمحافظة عليها وعقد المؤتمرات الدولية الخاصة بذلك أدى إلى بروز مجال مهم صاحبه اهتمام رئيسي في جانب مدراء الوحدات بأنشطة الوحدة وأثرها على المجتمع.

لقد دلت الأبحاث على ازدياد الإفصاح عن بيانات التكلفة الناشئة عن الأنشطة البيئية والمؤثرة على المجتمع والتي تقوم بها الوحدات الاقتصادية في السنوات الأخيرة وكان

الهدف الرئيسي لمعظم هذه الأبحاث هو الوقوف على مدى التزام هذه الوحدات بمسؤولياتها تجاه المجتمع. (Mobley,1970:762) ثم توالت بعد ذلك الدراسات والأبحاث حول مسؤولية الوحدات تجاه المجتمع تبين فيما بعد إن معظم هذه الدراسات تؤكد على أن هناك حاجة إلى هذا التطور وينبغي تشجيع الوحدات لتمضين البيانات المتعلقة بالأنشطة البيئية لوحداتهم في تقاريرهم السنوية المنشورة وذلك لفوائدها العديدة سواء بالنسبة للمحللين أو المجتمع أو الإدارة نفسها مما سبق يتضح لنا أسباب الاهتمام بالإفصاح عن البيانات المترتبة عن الأنشطة البيئية في الآتي: (Benjamin,1978:24)

1. إن معظم البيانات المترتبة عن الأنشطة البيئية للوحدة الاقتصادية ذات طبيعة كمية ومالية فهي بذلك تؤثر على أصول الوحدة ونفقاتها والتزاماتها ومن هذا المنطق فهي تدخل ضمن عمل المحاسب ويجب الإفصاح عنها.
2. المحاسبة كهيئة منظمة يقع على عاتقها مسؤولية المحافظة على وجهة النظر الداخلية للوحدة الاقتصادية وتقديم المعلومات التي توضح دورها ومساهمتها في المجتمع ويجب ان تؤدي إلى اتخاذ قرارات تمكن من الاستخدام الكفوء للموارد وحماية البيئة وتحميل الوحدة بتكاليف ذلك. (محمد، 1984: 217)
3. كما هو معروف فان المحاسبة هي إحدى العلوم الاجتماعية ولكي تتطور يتطلب منها تلبية احتياجات المجتمع الجديدة، من المعلومات الخاصة بالتأثيرات المترتبة على أنشطتها تجاه المجتمع.
4. نتيجة للاهتمام الواسع بالبيئة واثر أنشطة الوحدات على البيئة يتطلب من المحاسبين المساهمة في توفير المعلومات التي تساعد المسؤولين في تحديد هذه الآثار وسبل معالجتها.
5. مطالبة الجمعيات والهيئات العلمية للوحدات الاقتصادية بضرورة الإفصاح عن البيانات الخاصة بالأنشطة البيئية لمقابلة أهداف المجتمع والاحتياجات الجديدة له.

بالإضافة إلى كل ما سبق نقول انه بالرغم من ازدياد عدد الوحدات الاقتصادية التي تفصح عن المعلومات المترتبة عن أنشطتها البيئية في الدول المتقدمة إلا إذ هناك وعياً أقل

بكثير في الدول النامية بهذا الشأن مما يقلل عن الإفصاح عن مثل هذه التكاليف في التقارير المنشورة في مثل هذه الدول وذلك لعدم شعور هذه الوحدات بأهمية الحاجة إلى مثل هذا الإفصاح من ناحية ولعدم وجود قوانين صارمة تلزم الوحدات بذلك بالرغم من كونهم يعترفون بالآثار السلبية لوحداتهم على المجتمع.

ثانيًا: العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح عن المعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية للوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه العوامل في الآتي: (تركي، 1985: 27-30)

1. **عوامل بيئية**: تختلف التقارير المنشورة من دولة إلى أخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية واثر الوحدات الاقتصادية عليها بهدف المقارنة بين الوحدات الاقتصادية عليها بهدف المقارنة بين الوحدات الاقتصادية بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها وتحديد المسؤولية المترتبة عن أنشطتها.
2. **عوامل تتعلق بالمعلومات**: تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهم هذه الصفات هي:
   أ. أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها اغلب المستفيدين منها.
   ب. أن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها.
   ج. قابليتها للتحقق والمقارنة وفي هذا الصدد أثارت لجنة معايير المحاسبة الأمريكية إلا أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.
3. **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية**: هذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم الوحدة طبيعة النشاط الذي تمارسه. مستوى التأثير الذي تتركه على البيئة. أنواع المنتجات التي تنتجها. عدد المساهمين، إلى غير ذلك من العوامل.

وفي الختام نقول ان الإفصاح عن المعلومات المترتبة في الأنشطة البيئية للوحدة الاقتصادية قد ازداد. في الآونة الأخيرة بالرغم من عدم استقرار مفاهيمها والمقاومة التي تواجهها من قبل أصحاب الشركات إلا أن الانطباع العام هو ضرورة الاهتمام بهذا الجانب ووضع صيغ محددة لها وعلى المحاسبين أن يساهموا في ذلك لان هذه البيانات تؤثر على نشاط الوحدة الاقتصادي.

ثالثًا: اتجاهات الإفصاح عن المعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئة:

تبين من خلال الدراسات التي أجريت بهذا الخصوص ان هناك ثلاث اتجاهات للإفصاح عن البيانات المترتبة عن الأنشطة البيئية للوحدة هي.

1. الاتجاه الأول: الفصل بين التقارير المالية والتقارير البيئية "طريقة الفصل":

يقوم هذا الاتجاه على أساس الفصل بين المعلومات المالية والمعلومات البيئية باعتبار ان كل منهما يحقق أهدافا مختلفة وبالتالي يجب الإفصاح عن المعلومات البيئية في تقارير منفصلة عن التقارير المالية ويمكن تبويب الصور التي تمثل هذا الاتجاه في ثلاث مجموعات هي:

أ. التقارير الوصفية:

يعد هذا النوع من التقارير ابسطها وأسهلها أعدادا حيث يتضمن سرداً وصفيًا للأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية يؤخذ على هذا النوع من التقارير ما يلي:

1. إن هذا النوع من التقارير يكون محدود الفائدة.
2. صعوبة تتبع الأداء الداخلي للوحدة.
3. لا يمكن استخدامه لإجراء المقارنات بين الوحدات المختلفة.

ب. التقارير التي تفصح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع:

تقوم هذه المجموعة بالإفصاح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع وهناك عدة نماذج مقترحة لهذا النوع من التقارير مثل نموذج (Estes)... ويرى رواد هذا الاتجاه بضرورة إعداد مثل هذه التقارير بشكل دوري وبشكل ينسجم مع القوائم المالية التي تعدها الوحدة الاقتصادية مما يوفر معلومات متكاملة ولكافة الأطراف التي تحتاجها وبصورة توضح مدى تحمل الوحدة لمسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع.

تتميز هذه المجموعة من التقارير بالآتي:

1. إمكانية تحديد إجمالي تكلفة الأثر البيئي.

2. إمكانية إجراء مقارنات بين الوحدات التي تعمل بنفس النشاط الاقتصادي ولنفس الفترة.

ج. التقارير التي تفصح عن التكاليف البيئية فقط:

تعبر هذه المجموعة من التقارير الأكثر تحليلاً من سابقتها للأنشطة البيئية التي تتضمن التكاليف البيئية فقط وتتميز هذه المجموعة من التقارير بالأتي:

1. توفر هذه المجموعة صورة كاملة عن الأنشطة البيئية.

2. إمكانية تحديد صافي الفائض أو العجز البيئي نتيجة المقارنة بين مجموع التكاليف التي تحملها المجتمع عن تلك الأنشطة والمنافع التي حققتها الوحدة للمجتمع نتيجة أنشطة الوحدة.

ثانيًا: الاتجاه الثاني: الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية في تقرير واحد "طريقة الدمج".

يعتمد هذا الاتجاه بالإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية في تقرير واحد بحيث تصبح المعلومات ذات الأثر البيئي جزءاً من المعلومات المالية ويمثل النموذج الذي اقترحه د. محمد محمود عبد المجيد المسمى حساب الأرباح والخسائر المالي والاجتماعي وقائمة المركز المالي الاجتماعي أحد النماذج في هذا الاتجاه (عبد المجيد، 1986: 97-98).

يتميز هذا النوع من التقارير بالآتي:

1. إمكانية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية والأنشطة البيئة في قائمة واحدة مما يوفر مجالاً أوسع للمقارنة بين هذه الأنشطة ومن ثم يقيم أداء الوحدة بشكل سليم.

2. يساعد هذا الاتجاه في تحقيق التكامل بين المعلومات المالية والمعلومات البيئية دون الحاجة إلى إجراء تعديل جوهري في النظام المحاسبي التقليدي باعتبار أن

الأنشطة البيئية للوحدة تؤثر على الأنشطة الاقتصادية وبالتالي يجب أن ينعكس ذلك على القوائم المالية.

ثالثًا. الاتجاه الثالث: الإفصاح عن المعلومات البيئية فقط:

يرى رواد هذا الاتجاه بضرورة الإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئة ضمن قوائم خاصة توجه بشكل أفضل إلى الجهات التي تطلبها فقط لان الإفصاح من خلال القوائم المالية قد يولد ضغطًا كبيراً على الوحدة الاقتصادية مما قد يجعلها تهتم بهذه الجوانب على حساب الجوانب الاقتصادية الأخرى وهذا مما قد لا يساهم في تنمية موارد الوحدة الاقتصادية. من عيوب هذا الاتجاه إن فرص تعظيم الربح لم يعد الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الوحدة الاقتصادية على حساب مسؤولياتها تجاه المجتمع والأضرار التي تتركها على البيئة أو على العاملين أو على المجتمع بشكل عام. وأخيراً تقول إن الإفصاح عن المعلومات البيئية المختلفة وبأي صورة كانت تفيد في الآتي (بدوية، 2000: 150).

1. تحسين عمليات الإنتاج.
2. التفاوض وحل النزاعات مع المؤسسات.
3. التأثير على صانعوا القرارات.
4. إعادة تقيم إستراتيجية المحاسبة وممارسات الإدارة.

رابعًا: مشاكل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالبيئة

يصاحب عملية الإفصاح بعض المشاكل التي تؤثر بصورة أو أخرى على سلوك متخذي القرار ويمكن تقسيم تلك المشاكل إلى الآتي:

1. المشاكل المتعلقة بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها:

تمثل التقارير والقوائم المالية الأداة الرئيسية لنقل وإبلاغ المستفيدين بالمعلومات التي توفرها المحاسبة لتقييم الأداء واتخاذ القرارات والوقوف على قدرة الوحدة لتحقيق أهدافها وحتى يمكن تلبية احتياجات هذه الأطراف للمعلومات يتطلب الآتي:

أ. أن تكون تلك المعلومات ملائمة.

ب. أن تكون مفهومة من قبل المستفيدين.

ونظراً للتباين في أهداف واحتياجات كل طرف من الأطراف فانه من الطبيعي ان تختلف البيانات المطلوبة لكل منهم وقد قسم البعض هذه الأطراف إلى الآتي:

1. أطراف داخلية: وتتمثل هذه الأطراف في الآتي:

أ. الإدارة. ب. العاملون.

2. أطراف خارجية: وتتمثل في الآتي:

أ. حملة الاسهم. ب. العملاء. ج. المستثمرون. د. نقابات العمال. هـ. جهات حكومية. و.المجتمع.

مما سبق يتضح حاجة جميع الأطراف إلى المعلومات ولكي تفي هذه المعلومات باحتياجات الجهات المختلفة يتطلب أن تكون هذه البيانات مفهومة ودقيقة وشاملة لأنشطة الوحدة ويرى البعض إن هذه البيانات يجب أن تغطي الأوجه الآتية: (N-A-A,1974:40-41)

1. الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية.
2. الأنشطة الخاصة بالموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.
3. الأنشطة الخاصة بالمنتج.
4. الأنشطة الخاصة بالمجتمع.

2. المشاكل المتعلقة بمعايير الإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئية:

لا يوجد اتفاق بين الكتاب على المعايير المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها عند إجراء الإفصاح المحاسبي للتأثيرات المترتبة على الأنشطة البيئية للوحدة الاقتصادية وان معظم المحاولات جاءت بهدف تقديم أساس سليم لتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية فترى جمعية المحاسبين الأمريكية إن هذه المعايير تتمثل في الآتي: (A-A-A,1976:49)

أ. معايير أساسية: وتتمثل في الآتي:

1. الملائمة. 2. البعد عن التحيز. 3. القابلية للفهم.

ب. **معايير ثانوية**: وتتمثل بالأتي:

1. التوقيت السليم. 2- القابلية للتحقق. 3- الصرف المستقل.
4- الكمال. 5- القابلية المقارنة. 6- الإيجاز.

ج. **الاعتبارات الإضافية**: وتتمثل في الآتي:

1- مغزى البيانات. 2- المركزية. 3- الحيطة والحذر.
4- القبول. 5- حق الاعتراض. 6- الثبات.
7. القياس الكمي. 8- القياس النقدي. 9- الفحص الدائم.
10- القابلية للتقويم.

الاستنتاجات:

1. إن المساهمات الفكرية والعملية في مجال المحاسبة البيئية وإدارة الخطر لازالت قليلة مقارنة بحجم التحدي والآثار المرتبطة بموضوع التلوث البيئي.
2. يعد سلوك تعامل متخذ القرار مع الأخطار التي تصيب العاملين والوحدة الاقتصادية والمجتمع أحد العوامل المهمة لنجاح الوحدة الاقتصادية ودورها في حماية البيئية.
3. إن ارتفاع عدد المصابين من العاملين في الوحدة الاقتصادية بمجموعة معينة من الأمراض دالة على ارتفاع مستويات التلوث.
4. ضعف مشاركة الوحدات الاقتصادية في حماية البيئية قياساً بقدراتها المالية وخبراتها الإدارية التي تمتلكها هذه الوحدات وهذا ناجم عن ضعف الرقابة من ناحية وعدم وجود قوانين ولوائح تنظم عمل الوحدات بيئياً من ناحية ثانية.
5. إن الفصل بين الأنشطة الاقتصادية للوحدة والأنشطة البيئية والإفصاح عنها يؤدي إلى تحسين القرارات المتخذة من قبل الإدارة.
6. وجود نظام للمحاسبة البيئية يساعد على تزويد الإدارة والجهات الرقابية بتقارير ومعلومات تبين حجم الأضرار والمساهمات البيئية للوحدة الاقتصادية وتحديد نقاط الضعف عن الأداء البيئي.

التوصيات:

1. حماية وتطوير أصول الوحدة وبما ينسجم مع متطلبات الحفاظ على البيئة والعاملين والمجتمع.
2. تطوير أساليب اتخاذ القرار والتخطيط وتحديد الأولويات عن طريق الإدراك الشامل والمنظم لأنشطة الوحدة.
3. إصدار القوانين والأنظمة والتعليمات التي توجب الوحدات الاقتصادية بالتزام المعايير الدولية ذات العلاقة بحماية البيئة والمجتمع من التلوث.
4. سعي الإدارة إلى درء الخطر الناجم عن أنشطة الوحدة الاقتصادية والقيام بالإجراءات الكفيلة للحد منها لكي تنسجم مع المتطلبات الدولية لحماية البيئة والمجتمع.
5. تدريس مادة إدارة الخطر وباتجاهاتها الحديثة ضمن المناهج الدراسية للدراسات العليا في أقسام الإدارة والمحاسبة.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

أ. الدوريات:

1. التكريتي، إسماعيل يحيى، الراوي، ساطع محمد، الشعباني، صالح إبراهيم، (1998)، معايير تحديد التكاليف البيئية بالتطبيق على الشركة العام للسمنت الشمالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، بغداد، المجلد 6، عدد خاص بمناسبة نهاية الألفية الثانية.
2. العامري، محمد، (1995)، تحليل عائد ومخاطر الاستثمار بالأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، بغداد، المجلد 2، العدد 2.
3. عبد المجيد، محمد محمود، (1986)، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة، نموذج مقترح للشركات الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الثالث والأربعون.

4. عبد السلام، كمال عبد السلام، (1999)، المحاسبة البيئية أحد المتطلبات الأساسية للمراجعة، مجلة الرقابة المالية، العدد 35.
5. الطرفي، صالح، (1997)، المحاسبة البيئية من أجل التنمية المستديمة، مجلة التعاون الاقتصادي.
6. نور، عبد الناصر، (1999)، محاسبة البيئة وأثرها على الإنتاجية، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 109.

ب. الكتب:

1. بدوية، محمد عباس، (2000)، المحاسبة عند التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع بين النظرية والتطبيق، ط2، دار الشروق، عمان، الأردن.
2. تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، (1985)، متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض.
3. محمد، الفيومي محمد، (1984)، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

Internet Web:

1. www.almomez.com.

ثانيًا: المصادر الأجنبية

A: The Periodical:

1. American Accounting Association, (1975), Report of the committee on Social cost, the Accounting Review Supplement, Vol. xix.
2. A. A. A., (1976), Report of the committee on Accounting for social Performance, the Accounting Review, supplement to Vol. XLXl.
3. Benjamin, James J. and others, (1978), Disclosure of Information Regarding Corporate Social Responsibility, Managerial Planning, Vol. 27, No 1, (July August).

4. Estes, Ralph W. (1972), socio-Economic Accounting and External Diseconomes, the Accounting Review, Vol. XLVll. Vol. 2. April.
5. John T. Marlin, (1973), Accounting for Pollution, The Journal of Accounting, (February).
6. Linowes, David F., (1973), the Accounting Profession and Social Progress, the Journal of Accounting, (July).
7. Mobely, Sybil C., (1970), The Challenges of Socio-Economic Accounting the Accounting Review, Vol. XLV, No. 4. October.
8. N. A. A., (1974), Report of the Committee on Accounting For Corporate Social Performance, Management Accounting, February.

B. The Books

1. Pritsker, A. A. B., & Sigal C. E., (1983), Management Decision Making, (New Jersey: prentice-Hall).
2. Moorhead, G., & Griffin, R. W., (1995), Organizational Behavior, (Boston: Houghten Mifflin).
3. Chetkovich. Micheal N., (1960), Standard of Disclosure and their Development, Reading In Auditing, South western Book co.

مساهمة الجودة في رفع القدرات التنافسية لعناصر الجذب السياحي
حالة "القصور" في منطقة الزيبان الجزائرية

د. عقبة نصيرة بوزاهر نسرين
جامعة محمد خيضر، بسكرة
Okba_necira@yahoo.fr
nesrinebouzaher@yahoo.fr

ملخص:

يظهر جليا بأن التوجه العام لمختلف دول العالم هو نحو تحسين جودة الحياة، ما أدى لخلق بيئة اقتصادية تتميز بدرجة عالية من التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية خاصة على المستوى الدولي، وهو الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تعمل على التميز لإثبات نفسها و ضمان قدرتها على الاستمرار.و يعتبر معيار الجودة الذي يركز على رضا الزبون من أساسيات نشاط المؤسسات في الاقتصاديات المتقدمة، و بالتالي فإن العمل ضمن معيار الجودة هو شرط تفرضه المعطيات الاقتصادية على أي مؤسسة اقتصادية، و خاصة تلك التي تسعى إلى النهوض بنفسها ضمن الاقتصاديات النامية.و عليه فإن المؤسسات الوطنية في جميع القطاعات المنتجة أو الخدمية بحاجة إلى تفعيل نشاطها ضمن معايير الجودة لضمان استمرارها في ظل الانفتاح الدولي و الانضمام إلى المنظمات الدولية.و على غرار باقي القطاعات فإن القطاع السياحي يعتمد بشكل أساسي على التميز لجذب السائح و إثارة اهتمام وكالات السفر الدولية، و منه فإن جودة المنتج السياحي تعتبر شرط مهم لخلق عرض سياحي قادر على المنافسة الدولية.و جودة المنتج السياحي هي عبارة عن مفهوم متداخل، حيث أن المنتج السياحي نفسه عبارة عن خدمة منفردة بخصائصها، و متداخلة في مكوناتها؛ مما يجعل عملية تحسين نوعيتها و رفع جودتها عملية تنطلق من المقومات السياحية المميزة للمنتج و من ثمة العمل على إبرازها وتحسينها.و سنحاول في هذه الورقة استعراض مفهوم جودة الخدمة، خصائص المنتج السياحي، إسقاط مفهوم الجودة على المنتج السياحي، ثم محاولة تطبيق هذا الإسقاط على أحد أهم الموارد السياحية التي تزخر بها المدن الصحراوية من بينها مدينة بسكرة، مناطق "القصور" بما تزخر به من خصائص مميزة على المستوى الدولي.

Résumé

On constate une tendance générale vers l'amélioration de la qualité de vie, ce qui crée un environnement économique d'une compétitivité très élevée entre les entreprises économiques pour l'acquisition des avantages concurrentiels.

Le critère **qualité** qui se focalise sur la satisfaction du client est l'une des conditions majeures imposées par le développement à l'entreprise économique, spécialement celle en stade de structuration dans les pays en développement.

Comme tout autre secteur l'industrie touristique est fondé sur l'avantage concurrentiel comme principe d'activité dans les marchés internationaux, par conséquent la qualité du produit touristique est importante pour la création d'une offre touristique compétitive.

La qualité du produit touristique est une notion complexe due aux différents composants du produit touristique lui même, ce qui rend l'amélioration de sa qualité un mécanisme spécifique à ces caractères.

Par ce travail, nous essayerons de donner un aperçu sur, la notion qualité de service ,sur les spécificités du produit touristique, et sur la qualité du produit touristique , enfin nous prendrons le cas des « **ksours** » de la wilaya de BISKRA comme exemple de produit touristique saharien, nécessitant une amélioration de la qualité

مقدمة:

يعتبر القطاع السياحي من بين الصناعات الخدمية التي أثبتت جدواها منذ النصف الثاني للقرن الماضي، حيث استطاعت العديد من الدول (الدول الأوربية، و دول جنوب شرق آسيا) تطوير عرض سياحي على درجة عالية من الجودة و العمل ضمن استراتيجيات

التميز و تحسين النوعية لكسب حصص متزايدة في السوق السياحية الدولية، من هنا سنعالج **المشكلة الرئيسية التالية**: ما مدى مساهمة جودة الخدمات التي تزخر بها منطقة الزيبان في الرفع من القدرة التنافسية لعناصر الجذب السياحي؟ وذلك من خلال **الفرضيات التالية**:

1- تعتبر جودة الخدمة عاملا محفزا للاستثمار والنمو في النشاط السياحي.

2- المنتج السياحي لمنطقة الزيبان يختلف عن المنتجات السياحية الاخرى.

3- يتميز المنتج السياحي في الجزائر بالوفرة والجودة المناسبة لتدعيم القدرة التنافسية السياحية

4- حسين نوعية و إبراز جودة "القصور" كمنتج سياحي في ولاية بسكرة.

وبالتالي فإن أي عملية تنموية سياحية وطنية يجب أن ترتكز على معايير الجودة لكي تستطيع أن تثبت نفسها في السوق السياحية الدولية، و يصبح من المهم البحث في جودة المنتج السياحي الوطني، وتغذية الموضوع بالأدوات النظرية الكافية، ثم محاولة التركيز على جزئيات العرض السياحي الوطني و العمل على إبراز تميزها و تحسين نوعيتها و عرضها ضمن معايير تنافسية من الجودة.

1- ماهية جودة الخدمة.

تعتبر الجودة من المعايير المعتمد عليها بكثافة في نشاط المؤسسات على المستوى الدولي و بالتالي يفرض هذا المفهوم نفسه لمحاولة البحث في ماهيته و أبعاده العملية.

1-1- مفهوم الجودة:

جودة المنتج أو الخدمة تعني حصول الزبون أو المستهلك على منتج أو خدمة و الانتفاع بها بشكل يتوافق مع توقعاتهم قبل الحصول على الخدمة.[1]

و لقد تطور مفهوم الجودة وفق فلسفة تنافسية، تهدف في مضمونها إلى كسب صفة مميزة مقارنة مع الشركات المنافسة، و في البداية اقتصر مفهوم الجودة على صفات و خصائص المنتج النهائي مثل المتانة و مدى الاعتماد على المنتج.

(1) كاسر نصر المنصور. ثقافة الخدمة المتركزات و الأخلاقيات.طبعة أولى.دمشق: درا الرضا.2003.ص:70

ثم توسع المفهوم إلى تفضيلات المستهلكين و صنفت المنتجات أو الخدمات ذات الجودة العالية إلى المنتجات التي تقدم أعلى إشباع لتفضيلات المستهلكين، و نظرا لمحدودية هذا الإسقاط من وجهة نظر صعوبة تجميع التفضيلات في منتج واحد، و صعوبة توافق صفات الجودة مع رضا المستهلك.

و اتخذت الجودة بعد إضافي يتمثل في نوعية الطرق و الممارسات التصنيعية المعتمدة في هندسة المنتج و تصميمه. (1)

و الملاحظ أن مفهوم الجودة يتركز كل مرة على نواحي متعددة و مختلفة، و لا يمكن أن نبني كل قسم في المؤسسة على نظام جودة خلص به، حيث يؤدي هذا النظام إلى تضخيم التكاليف و الابتعاد عن تحقيق هدف المنافسة.

و تطورت الجودة إلى مفهوم جديد و هو مفهوم إدارة الجودة الشاملة الذي ظهر منذ السبعينيات في الدول المصنعة مثل الولايات المتحدة أو اليابان.

و تهدف إدارة الجودة الشاملة إلى البحث عن التميز و الفعالية و الكفاءة في تسيير مواردها بجميع أنواعها و في كل مراحلها

و البحث في هذه المفاهيم يتطلب الخوض في موضوع الجودة الشاملة؛ و يجدر الذكر أن التميز يعني البحث المستمر عن المثالية في تقديم المنتج أو الخدمة، و هو إجراء يهدف إلى التفوق على الطرق المعتمدة في تلك المرحلة في عملية الإنتاج. (2)

وبالنسبة لجودة الخدمة فإن آلية توفيرها تتطلب جهد خاص حيث أن الخدمة تستهلك لحظة إنتاجها و بالتالي فإن رضا الزبون يعتبر نواة عملية تطوير و تحسين نوعية الخدمة.

كما أن الخدمات ذات طابع إنساني، حيث أنها تقدم من طرف أفراد ذوي اتصال مباشر بالزبائن، و منه عملية تطوير و تحسين النوعية و رفع الجودة تتطلب كفاءة في الموارد البشرية و الابتكار و الإبداع في العنصر البشري.

---

(1) سونيا محمد البكري.إدارة الجودة الكلية.طبعة أولى.الإسكندرية:الدار الجامعية.2002.ص:14.

(2) Claude yves BERNARD.**le Management par la Qualité Totale**.1ère édition. Paris: AFNOR .2000, p. 08.

كما أن الجودة ميزة تنافسية تجبر الإدارات على أخذها بالحسبان في نشاطها التسويقي، فالمنظمات ذات الشهرة الواسعة بتطابق مواصفات جودة خدماتها قد تحقق ميزة في سوق الخدمة على نظرائها.[1]

2-1 أثر الجودة على الخدمة:

أصبحت المنظمات و الشركات تولي اهتمام خاص للجودة، كون أنها تمثل أداة تنافسية ذات نجاعة عالية، و بالنسبة للمنظمات الخدمية و كذلك الصناعية فإن الجودة تؤثر على الخدمة المقدمة و تمنحها مزايا معتبرة، نذكر منها:

* **ولاء العملاء**: إذا ما استطاعت المنظمة تحقيق هدف إرضاء الزبون أو العميل فهي ستتمكن من كسب زبائن موالين لها، و بالتالي يصبح هذا الزبون حقيقي و يشكل جزء من المنظمة، و يتصرف مع المنظمة على أساس أنه فرد من أسرة كبيرة مما يوفر احتكاك ايجابي لجميع الأطراف المشاركة.

تحسين الخطة في السوق: إن الخدمة ذات النوعية المميزة أو ذات الجودة العالية، ترفع من الميزة التنافسية للمنظمة، و تكسب سمعة جيدة في السوق، مما يسمح لها بكسب ثقة شريحة من الزبائن.

* **تحسين الكفاءة**: و الكفاءة تتمثل في قدرة المؤسسة على الاستعمال الأمثل للموارد و الوسائل الملائمة لتحقيق النتائج المرغوب فيها.[2]

و تنعكس الكفاءة إيجابا على استرداد أو تعويض تكاليف تحسين الجودة و التي تصنف إلى:[3]

تكاليف الملاءمة: و هي تكاليف تأمين النتائج المرغوبة، أو هي تكاليف إنتاج خدمة بالصورة التي ترغب فيها المنظمة.

تكاليف عدم الملاءمة: تتمثل في تكلفة الفشل، أي تكاليف معالجة الشكاوي، استبدال الخدمات المعيبة بالتعويض أو الضمان و تحمل المسؤوليات اتجاه الزبون.

---

(1) كاسر نصر المنصور. مرجع سابق. ص:71.

(2) Claude yves, BERNARD, Op.cit., P09.

(3) سونيا محمد البكري. مرجع سابق. ص21-22.

***رفع المردودية**: يمكن للمنظمة التي تقدم خدمات ذات جودة عالية أن تزيد حصتها في السوق و بالتالي رفع هامش أرباحها، كما أنها يمكن ترفق عملية تحسين نوعية الخدمة برفع الأسعار دون التقليل من حصتها في السوق و هذا ما يؤدي إلى زيادة الربحية.

***تحسين الإنتاجية**:إن العمل على تحسين الجودة ترفع من كفاءة المؤسسة و بالتالي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل لموارد المنظمة، مما يسمح برفع الإنتاجية، سواء بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية أو الخدمية، حيث فيما يخص هذه الأخيرة فالتدريب على سبيل المثال يؤدي إلى خدمة أفضل في وقت أقل.

3-1عناصر جودة الخدمة:

تتمثل عناصر الجودة في مجموعة من الجوانب التي تتعلق بإرضاء الزبون، أو الأبعاد التي من المفروض أن تؤخذ بعين الاعتبار لتقييم جودة الخدمة، و نذكر منها:[1]

***الجانب الفني**: و يتمثل في التقنيات المستعملة في عملية إنتاج و تقديم الخدمة و التسهيلات المرافقة، و قد أصبحت وسائل الاتصال الحديثة شرط جوهري لتقديم الخدمات بالشكل المناسب.

***الجانب الوظيفي**: و تتمثل في طريقة نقل الجودة الفنية إلى العميل، و ليس نقل المعرفة في حد ذاتها و لكن إدراك الزبون لجودة الخدمة و تميزها من خلال طريقة التفاعل مع الجهاز البشري المقدم للخدمة.

الإمكانيات المادية: و هي الإمكانيات المسخرة للزبون أثناء تقديم الخدمة و بعدها، و يحدد رضا العميل اتجاه هذه الإمكانيات كما يلي:[2]

***الثقة و الاعتمادية**: و تتمثل في المقدرة على أداء الخدمة وفقا للوعود المقدمة، من حيث الوقت و الصفات المحددة، وكذلك قلة الأخطاء و سرعة الأداء.

***الاستجابة**: و تتمثل للاستجابة لاحتياجات العميل، الرد الفوري على التساؤلات و الاستفسارات، و الاستعداد للتعاون مع العملاء.

---

(1) كاسر نصر المنصور.مرجع سابق.ص:75.

(2) ثابت عبد الرحمان إدريس. كفاءة و جودة الخدمة اللوجستية .طبعة أولى. .الإسكندرية:الدار الجامعية.2006.ص:295-296.

* **الضمان**: و تتمثل في معرفة و خبرة العاملين في مجال عملهم و قدرتهم على كسب ثقة العملاء من خلال الصدق في الوعود و تحديد المواعيد و التوافق مع المعلومات المنشورة.

***التعاطف**: و هي وضع مصلحة العملاء في مقدمة اهتمامات العاملين و الإدارة، و توفير نوع من العناية الشخصية لكل بقدر الإمكان.

4-1- آلية إدراك الجودة و تحسينها في الخدمات:

إن الجودة تعني بشكلها المبسط تقديم خدمة مناسبة، و تعتبر جودة الخدمة الأصعب من حيث تحديدها و الحكم عليها ثم تقييمها و تحسينها، و قد تم أيجاد نموذج يعتمد على أبعاد الجودة من خلال إدراك كل من الزبون و المنظمة لهذه الخدمة و من ثمة محاولة تحسينها.

و تنطلق فكرة النموذج من محاولة إدراك العلاقة التفاعلية بين مقدمي الخدمة و العملاء، و يتضح من خلال هذه العلاقة التفاعلية، فجوات عملية إنتاج الخدمات ثم تقييمها و العمل على تحسينها.

* الفجوة بين توقعات العميل و إدراك المنظمة: و الوضعية المرغوبة هي وجود دافعية لتقديم خدمة تتناسب و المواصفات المرغوب فيها.

* الفجوة بين إدراك المنظمة لرغبة عملائها و تحديد مواصفات الجودة في الخدمة.

* الفجوة بين مواصفات الجودة المحددة و المستوى الفعلي للخدمة المقدمة فعليا للزبون.

* الفجوة بين الخدمة المقدمة فعليا و الوعود المقدمة من طرف المنظمة.

* الفجوة بين الخدمة المتوقعة و الخدمة المقدمة فعليا.

إن هذه المستويات تسمح بإدراك تفصيلي لكيفية نشاط المؤسسة الخدمية، و تسمح بنوع من القياس الكيفي لدرجة رضا المستهلك على الخدمة المقدمة في جميع مراحلها؛ حيث تعتمد المنظمات الخدمية على هذه الفجوات لقياس درجة جودة منتجاتها الخدمية بواسطة الاستمارات و المقابلات الشفهية؛ و نجد بعض الدول الأوربية مثل سويسرا أو

فرنسا تعين لجان تسمى لجان المراقبة، و هي لجان حيادية تقوم بتحليل الاستمارات و تقدير مستويات الخدمة، وتطبق هذه الطرق على جميع المؤسسات الخدمية مهما كان طبيعة نشاطها.[1]

2- ماهيــة المنتــج السياحــي:

اكتسب القطاع السياحي أهمية اقتصادية فحسب إحصائيات المنظمة العالمية السياحية لسنة 2000 ترد السياحة ضمن القطاعات الخمسة الأولى للصادرات لـ 83 % من الدول ، و تشكل مصدر أساسي للعملة الصعبة لما يقل عن 38 % من الدول، و تمثل الإيرادات السياحية ما يقدر بـ 8% من مجموع إيرادات صادرات السلع و الخدمات في الاقتصاد الدولي. و بالتالي فهي تسبق في الترتيب صناعة السيارات والصناعة الكيميائية، والإعلام الآلي وصناعة النسيج.و في نهاية سنة 2001 م سجل 217 مليون موظف في القطاع السياحي على المستوى الدولي، فالقطاع الفندقي لوحده يوظف ما يقارب 11.3 مليون شخص على المستوى الدولي، وحسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة 350 مليون موظف مع نهاية العشرية الحالية، حيث ينمو حجم العمالة السياحية بـ 12% سنويا. و يمثل هذا الحجم نسبة 18 % من اليد العاملة دوليا.[2]

و عليه فإن العمل على تحسين نوعية المنتج السياحي الوطني هي عملية من المفروض أن تعطي نتائج مناسبة باعتبار أن الجزائر تزخر بمقومات اقتصادية معتبرة.

2-1 تعريف المنتج السياحي:

يعرف المنتج السياحي على أنه مزيج من العناصر في شكلها المادي و غير المادي المقدمة للسائح

كما أنه يعرف من الناحية الاستهلاكية على أنه كل ما يتم استهلاكه في إطار العملية السياحية في شكل خدمات نقل، سكن.. ، و مواضع ثقافية و ترفيهية و كذا معطيات طبيعية و جغرافية من الشواطئ و الجبال والآثار... غير أن هذه العناصر في شكلها الفردي لا يمكن أن تخلق طلب سياحي ، ولذا يسمى المنتج السياحي بالمزيج.

---

(1) www.swisstourfed.ch le:24/11/2006

(2) revue d'information Maroc: B.M.C.E. novembre 2001. P 2.

و مما سبق يمكن استنتاج مكونات المنتج السياحي: [1]

* قنوات النقل البرية و الجوية و البحرية الداخلية و الخارجية.
* هياكل الإقامة الأساسية كالفنادق و المخيمات وغيرها من الأماكن التي يمكن أن توفر خدمة المبيت للسائح.
* النشاطات الثقافية كالمعارض ، وكذلك الصناعات التقليدية.
* الأنشطة الترفيهية كالمهرجانات و الحفلات.
* الإجراءات القانونية و الإدارية لدخول و خروج و إقامة السياح و أمنهم و سلامتهم.
* خدمات الاتصال و الخدمات المصرفية من تحويل و صرف للحسابات.
* المستوى العام للأسعار.
* جودة استقبال السياح و وضعية العلاقات الداخلية و الخارجية و سياسة التعامل مع الخارج
* اليد العاملة المؤهلة التي تقدم المنتج السياحي.

و كما يرد أنه كلما كانت الخدمة مركبة من مجموعة من الخدمات كلما كانت عملية إرضاء المستهلك أكثر صعوبة.

2-2خصائص المنتج السياحي:

يتميز المنتج السياحي بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

* يرتبط المنتج السياحي بالعامل البشري حيث أن الخدمة السياحية تتم بالعنصر البشري و تؤدى أيضا إلى عنصر البشري وبتالي تتأثر جودة المنتج السياحي بالمهارات والتصرفات السلوكية بدرجة كبيرة.
* لا يقدم المنتج السياحي بشكل فردي بل يقدم في تشكيلة متناسقة من المنتجات أو الخدمات السياحية.

(1) مروان سكر . مختارات في الاقتصاد السياحي . طبعة أولى . الأردن: دار مجدلاوي . 1999. ص15

* إن جزء كبير من المنتجات السياحية ينتج ويستهلك في نفس المكان والزمان نظرا لطبيعتها غير المادية مثل التظاهرات الثقافية، الخدمات الثقافية.[1]

* كما أن المنتج السياحي غير قابل للتخزين أو النقل وكمثال على ذلك الفنادق و المطارات فانه لا يمكن أن تنقل من منطقة إلى أخرى في حالة السياحة الموسمية وهذا ما يضيف سمة أساسية لهياكل السياحة أنها ذات تكاليف ثابتة ومرتفعة.

3- الجـودة في المنتـج السياحـي:

و نقصد بالجودة في المنتج السياحي طريقة التفكير و طريقة العمل في تحسين نوعية المنتج و إبراز تميزه بما يتناسب مع خصائصه.

3-1مفهوم جودة المنتج السياحي

إن الخدمة السياحية تنطلق من مجرد اتصال العميل بالمنظمة عن طريق الإعلانات أو المنشورات السياحية و تصل إلى خدمات ما بعد البيع الموجودة في تركيبة المزيج الخدمي السياحي، و كل مكون من العملية السياحية يعتبر مجال عمل لتحسين النوعية، حيث الشائع أن المستهلك يركز على الجزء غير جيد في بناء انطباعه على الخدمات التي تكون في شكل مزيج.

و يجب التأكيد على أن الخدمات السياحية مركبة مما يجعل العمل على تقديمها بشكل متجانس من الجودة عملية ليست بسيطة، حيث من المرجح أن تسود النوعية المتوسطة في جميع حلقات الخدمة السياحية على أن نوفر جزء من الخدمة بنوعية ممتازة مثل الإيواء و تقديم جزء آخر بنوعية رديئة مثل خدمات النقل، مما قد يعكس اختلال في نوعية الخدمة المقدمة و يقلل من مصداقية العرض السياحي.

و هناك قاعدة فيما يخص الخدمة السياحة المركبة، هو أن العميل يركز وفقا للطبيعة الإنسانية على الجزء الأقل نوعية أو الأضعف من حيث النوعية، و بالتالي كلما كان الهدف تقديم خدمة سياحية من الدرجة العالية، كلما تطلبت العملية تحكم و تسيير أفضل، و

(1) Robert LANQUAR.**Le Tourisme International** .que sais je ?. 5eme édition .Paris: Presses Universitaires.1993 .p37

بالتالي ترتفع درجة المخاطرة، و لتفادي مثل هذه المخاطر في تقديم الخدمة الجيدة، و تفادي النوع العادي من الخدمات في الوضعية المقابلة، هناك مجموعة من الأفكار التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار:

- الخبرة و المعرفة المكتسبة في المجال و الأقدمية و التي يتم اعتبارها بعد سنتين من بداية النشاط في المجال السياحي في أوربا.
- عدد العملاء يمكن أن يكون قليل، و لكن يتم تقديم خدمات لهم بنوعية أحسن، حيث في النشاط السياحي غالبا ما تكون العلاقة بين عدد الزبائن و نوعية الخدمة عكسية.
- كما أن استراتيجية توسيع الحصة في سوق تتفق مع استراتيجية تقديم خدمة سياحية من المستوى العادي.

و يظهر مفهوم الاستراتيجية المتبعة من طرف المنظمة السياحية، سواء كانت استراتيجية التميز و التركيز على شريحة معينة و نشير هنا هذه الاستراتيجية تمارس من طرف المؤسسات تسعى إلى تقديم نوعية عالية جدا من الخدمات و تتوجه نحو شرائح محددة من السياح و ينطبق هذا المثال على السياحة في الإمارات التي تستهدف رجال الأعمال كشريحة مركزة و تعمل على التميز في منطقة آسيا.

ينما نجد بعض المناطق السياحية الأخرى تعمل ضمن استراتيجية السيطرة عن طريق التكاليف للحصول على أي حجم من الحجوزات مثلما هي في السياحية التونسية.[1]

و انطلاقا مما سبق يظهر أن التميز في القطاع السياحي أو في مجال الخدمة السياحة لا تأتي بشكل منفرد و إنما تكون ضمن استراتيجية عملية تتبناها المنظمة منذ إنجازها، خاصة أن السوق السياحي على المستوى الدولي هي في مرحلة النضج، و بالتالي يجب الانطلاق بالتركيز على شريحة محددة مهما كان حجمها و العمل على تنمية الخبرة و القدرات ضمن الشريحة، و خاصة الجانب التسويقي لهذه الخدمات، حيث يعتبر الخطوة الأولى في عكس الصورة السياحية محليا أو دوليا.

(1) Catherine PELE-BONNARD.**Marketing et tourisme**.1ère édition .paris: chiron.2002. p102

3-2- محددات جودة المنتج السياحي:[1]

و يركز في جودة المنتج السياحي على المكان المقصود من طرف السائح سواء كان فندق أو مطعم أو مكان ترفيهي أو أثري.

3-2-1جودة المكان:

و يقصد بها الميزات التي يمنحها المكان، سواء مكان الإقامة أو المناطق التي يتم زيارتها، أو المكوث فيها، للترفيه أو القيام بأنشطة معينة؛ وتقيم جودة المكان وفق مجموعة من المعايير:

سهولة الوصول: و تتمثل في توفير وسائل النقل وفق برامج مضبوطة و توفر الطرق الأقصر و الأكثر راحة وأمان للسائح لبلوغ الأماكن سواء كانت فنادق أو مناطق أثرية مهمة.

وضوح الإشارات الموجهة: حيث أن الدول المتطورة سياحيا تهتم بالإشارات (la signalization) لتسهيل بلوغ السائح للأماكن المرغوبة.

البيئة الجذابة: يجب أن يتوفر المكان المقصود من السائح على معطيات طبيعية مميزة و تسمح بالاستجمام و الاستمتاع بمناظر طبيعية داخل المدينة كوجود فندق تطل على البحر أو فندق في واحة تزخر بمقومات طبيعية مميزة، أو بالنسبة للمناطق التي يقوم بزيارتها و التي يجب أن تعكس صورة جذابة من طابعها المعماري أو البيئي، أو حتى الطابع الاجتماعي للبيئة، مع مراعاة الطابع التجاري الذي يعتبر عامل مكمل لتوفير متطلبات السائح سواء محلي أو أجنبي.

3-2-2 جودة الاختيارات الممنوحة: تعتبر عملية تقديم تشكيلة من الخدمات للسائح ليقوم بنوع من الاختيارات من الشروط التي تجعل العرض السياحي أكثر جاذبية، و يكون الاختيار للمناطق الترفيهية أو الأثرية، الاختيار في تشكيلة من الفنادق، أو حتى الاختيار داخل الفندق نفسه من حيث نوعية الغرف أو نوعية النشاطات الرياضية التي يوفرها الفندق أو المدينة.

---

(1) yves TINARD.**LE TOURISME** économie et management.2ème édition .Paris: Di science.1994.p257

3-2-3 جودة التوقيت: و تعتبر هذه الجودة جوهرية في خدمات المطاعم حيث أن عملية تقديم الخدمة لا يجب أن تستغرق وقت يرغم الزبون على الانتظار لوقت طويل للحصول على طلباته أو حتى للحصول على معلومات أو استفسارات من وكالات السفر أو الفندق.

3-2-4 الجودة الداخلية: و تخص جودة الخدمة في حد ذاتها و التي ترتبط بعاملين أساسين هو الجانب المادي لتقديم الخدمة و الجانب البشري.

✖ العامل المادي: و يقصد بها الجانب التقني المكون للخدمة السياحية و الذي يمكن يفصل في:

- **نوعية التجهيزات**: و تتمثل في الوسائل المجهز بها المكان مثل التكييف و أدوات الاتصال، و تساهم نوعية الوسائل في عكس صورة إيجابية عن النوعية العامة للخدمة السياحية، حيث أن مدى تطور وسائل الاتصال المتاحة يعتبر معيار أساسي في تحديد جودة الخدمة الفندقية، و نفس القياس ينطبق على نوعية الأثاث في غرف الفندق.

- **النظافة**: يمنح العميل في مناطق الإقامة بشكل عام اهتمام كبير لنظافة المكان، من الطرقات و حتى مكان الإقامة بجميع التفاصيل، إن الاهتمام بهذا الجانب يبعث روح الثقة و الرغبة في مكوث السائح دون الشعور بأي قلق.

- **الأمان**: يعتبر الأمان و حتى الأمن عامل أساسي في توفير بيئة ملائمة لاستقبال السائح، و كذلك الأمان التي يتمثل في تفادي الحوادث، و كذلك التدريب لمواجهة مثل هذه المواقف.

✖ **تهيئة العامل البشري**:[1]

إن أساس الخدمة هي العلاقات التفاعلية بين العامل الخدمة و المستفيد، و نجاح هذه العملية مرتبط بنجاح العلاقات بين: العامل – الخدمة – العميل.

و لتحقيق تفاعل إيجابي لصالح المنظمة بين العميل و الموظف، و كذلك تحقيق درجة عالية من الرضا لدى العميل، يجب أن تتوفر لدى الموظف القدرة و الخبرة في تقديم الخدمة و تشخيص و معالجة رغبات و مشاكل الزبون، في جو من الاستقبال المناسب.

(1) كاسر نصر المنصور.مرجع سابق.ص:55-56.

و يعتبر عدد الموظفين عنصر أساسي لتحسين جودة الخدمة في الخدمة الفندقية حيث نسبة عدد العمال لعدد الغرف يعبر عن مدى استعداد الفندق لخدمة العميل.

كما يجب أن يتمتع العامل بدرجة من المرونة يستطيع من خلالها التكيف مع الطلبات الخاصة للزبائن، و الاستجابة للحاجات الإضافية خاصة التي تصدر عن زبون وفي للمنظمة.

لإدراك المستوى الأحسن لأداء الموظفين فإن التدريب و التحفيز يعتبران أساس تنمية قدرات الموارد البشرية داخل المنظمة، خاصة المنظمات الخدمية، و كذلك كسب ثقة و ولاء الموظفين.

و بشكل خاص فإن الخدمة السياحية تعتمد على عامل التميز و الانفراد في نوعية و طبيعة العرض السياحي، حيث بالإضافة إلى الحظيرة الفندقية المختلفة و باقي أنواع الهياكل الاستقبالية و كذلك وسائل النقل الجوية و البرية و الطرقات، التي يجب أن توفر أحسن الخدمات، لابد من عرض المنتج السياحي الذي يشكل قيمة مضافة للسياحة الوطنية في كل قطر وفق معايير و نوعية تستطيع من خلالها إغراء وجذب السائح المحلي و الدولي بشكل عام.

4 - تحسين جودة المناطق السياحية الأثرية "القصور" في ولاية بسكرة:

إن البحث في جودة المنتج السياحي لا يمكن أن يتم بشكل شامل ولكن يجب أن يؤخذ كل عنصر مكون لتشكيلة الخدمة السياحية و يدرس بشكل مركز؛ و سنحاول في هذه المداخلة تسليط الضوء على أحد هذه العناصر المتمثلة في أحد أقطاب الجذب السياحي التاريخية في الجنوب الجزائري بما فيها ولاية بسكرة، و المتمثلة في القصور أو "النواة القديمة" للعديد من القرى و المدن الصحراوية.

4-1 تعريف القصور أو النواة القديمة:

و يمثل "القصر" وحدة اجتماعية و سياسية، تحكمها "الجماعة"، و تتجسد في مجموعة من المساكن ذات الطابع التقليدي في تصميمها و مواد بنائها، تربطها من الطرقات الضيقة التي يكون بعضها مغطاة، و تؤدي هذه الطرقات إلى مركز المجمع، الذي يحتوي

على السوق، بئر السقي، حظيرة للحيوانات، ومدرسة قرآنية بجانب المسجد الذي يمثل مركز الحياة الاجتماعية، و زاول سكان القصور النشاط الزراعي في أراضي الواحة التي تتواجد فيها القصور، و كذلك تربية الحيوانات و الصناعات الحرفية، كما ازدهرت هذه القصور من خلال نشاطها التجاري لأنها كانت تشكل محطات للقوافل التجارية.[1]

أما الصورة الحالية لهذه القصور فهي تعتبر نواة أصلية لتوسع العديد من المدن، و بالتالي تجسد الإرث الثقافي للمدن الصحراوية الذي يعكس الطابع الاجتماعي و العمراني الخاص جدا لتلك الفترة.

4-2 الخصائص السياحية لـ "القصور".

إن اختيارنا لهذا العنصر السياحي لمحاولة العمل على إبراز تميزه و تحسين جودته، يبرر من العدد المعتبر الذي تزخر به ولاياتنا (بسكرة) حيث تحتوي على ما يعادل 68 موقع أثري تعود للمراكز السكنية القديمة سواء تكون في شكل زويا قرآنية أو أي شكل آخر من الآثار، و تتضمن القصور بما يعادل 17 قصر من مجموع هذه المواقع، مما يوضح الأهمية السياحية لمنطقة بسكرة و تميزها كأحد المدن الصحراوية بهذه الأنوية القديمة.[2]

و تمثل مثل هذه الأبنية التراثية أداة يمكن توظيفها سياحيا وفق قواعد مناسبة لنوعيتها و مكوناتها، و للقيام بأي إجراء لابد من الوقوف عند الخصائص السياحية لهذه "القصور" و يقصد بالخصائص السياحية كل المعطيات المادية و الثقافية و الاجتماعية المكونة لهذه "القصور" نذكر منها:

1/ – طراز العمارة في الأنوية الاجتماعية هو طراز تقليدي، حيث أن المواد المستعملة تتمثل في الطين و جذوع النخيل أما التصميم فهو يعكس التنظيم الاجتماعي للأسرة و المجتمع.

2/ – تعتبر القصور بتصميمها و مواد بنائها النسيج العمراني الذي استطاع أن يتكيف في الصحراء وسط الواحات.

---

(1) DALI Aomar. « **le Patrimoine Ksourien et Stratégie de Conservation** ».séminaire international espace saharien et développement durable. BISKRA ,novembre2000.p271

(2) تقرير لمديرية التهيئة و التعمير.ولاية بسكرة.2004

3/ – تتواجد القصور داخل بيئة طبيعية مميزة جدا و هي الواحات، و هي عبارة عن غابة من النخيل تحتوي على أودية تستعمل في عملية الري بالطرق التقليدية و بالتالي توجد بيئة طبيعية بجو خاص جدا لا يقارن مع أي بيئة طبيعية أخرى مهما كانت جودتها.

4/ – إن الحياة الاجتماعية البدوية التي كانت في القصور و لا تزال في جزء منها تمثل إرث ثقافي مهم يثر اهتمام السياح الأجانب بشكل كبير، و خاصة إذا وظفنا الأدوات الإعلامية المناسبة سواء في جذب السياح أو توصيل التميز الذي يطغى على البيئة الاجتماعية.

5/ – تعكس القصور مهارة (le savoir faire) الإنسان الصحراوي في التعايش مع صعوبة البيئة الصحراوية و كذلك مهارته في الاستغلال الأمثل للموارد و توظيفها في أنشطة اقتصادية تعود بالنفع على المجتمع.

6/ – تعتبر هذه القصور غنية من عدة نواحي، الحرف اليدوية، الصناعات التقليدية، الفلكلور و الأنشطة الاجتماعية، و كل هذه الجوانب تعطي تميز منفرد لهذه المناطق.

إن هذه الخصائص تعكس أهمية و تميز المقومات السياحية لمثل هذه المناطق مما يؤكد جدوى تفعيل آليات الجودة لتثمين هذا المورد السياحي و الاستفادة منه اقتصاديا وفق معايير السياحة المستدامة.

4-3 آليات تفعيل عملية التميز و تحسين النوعية لمناطق " القصور" في ولاية بسكرة.

إن التوسع الذي عرفته المدن الصحراوية بسبب النمو الديموغرافي و توجه عدد معتبر من سكان القصور نحو المدن الكبرى للحصول على عمل و الاستفادة من تسهيلات الحضرية.

هذه التوسع أدى إلى تفكك النظام الاجتماعي الذي كان قائم في "القصور" و الذي يرتبط أساسا بالنشاط الزراعي التقليدي كنشاط اقتصادي قاعدي.

كل هذه التغيرات أثرت على الطابع التقليدي و الاجتماعي الذي كان سائد و ظهرت المدن الصحراوية بشكلها الحالي بما تبنته من أنماط اقتصادية جديدة؛ و هذا ما أدى إلى تراجع المراكز السكنية القديمة، بسبب نزوح سكانها و ذلك منذ نهايات الفترة الاستعمارية.

و وضعية "القصور" في الوقت الحالي تتمثل في مجموعة من المساكن القديمة المهجورة لأي أغلبها تعرضت للانهيار بسبب العوامل الطبيعية و انعدام الصيانة أو هدمت عمدا و عوضت بمساكن من الإسمنت مما أفقد المناطق طابعها الخاص.

و بالتالي الخطوة ذات الأولوية لاسترداد و إعادة تثمين تميز هذا الإرث الثقافي و التاريخي ترد عملية الترميم كأهم خطوة.

حيث أن المحافظة على مثل المناطق و المباني التراثية الموجودة فيها يبرر الأصول الحضارية لشعوب المنطقة، و لكن التعامل مع مثل هذه المعالم يقتضي الاستعانة بالمختصين و الفنيين، و أحيانا الحرفيين من السكان المحليين إلى جانب المهندسين.

و تتضمن عملية الترميم و الإصلاح المحافظة على الطابع التقليدي و التكوين الأصيل من حيث إبقاء الأزقة الضيقة و الخصائص المعمارية للأبنية باستخدام المواد التقليدية في إعادة البناء و ترميم الواجهات و النوافذ و نماذج الأبواب و التصميم الداخلي للمساكن و الألوان.

وفيما يخص القصور المتواجدة في مدينة بسكرة فإن من أهم ما تتطلبه في عملية الترميم:

- ترميم المساحات القديمة الموجودة في القصور و إبراز تميزها، و خاصة الزوايا و المدارس القرآنية التي تزخر بها المنطقة مثل الزاوية التيجانية في منطقة " الخنقة"، و الزاوية العثمانية في منطقة "طولقة" في ولاية بسكرة.
- إعادة ترميم واجهات المساكن و المناطق و استرجاع الطابع التقليدي بشكل حرفي.
- ترميم الطرقات الضيقة و المحافظة على نفس التصميم للقصور و السقيفة (منطقة وسط المسكن).
- ترميم الطرق القديمة المؤدية للقصور و ربطها بالطرق الرئيسية لتسهيل الوصول لهذه المناطق، و كذلك الطرقات التي تربط بين المناطق السكنية في القصر و منابع المياه أو الوديان التي كانت تمثل مصدر التموين بالمياه للسكان.

- وضع الإنارة في المناطق لتسهيل زيارتها و الحركة فيها.
- زرع النباتات و الأشجار و المحافظة على أنظمة الري التقليدية في الواحات المحيطة بالقصور.

إن اقتراح عملية الترميم تأتي كخطوة أولي و أساسية لاسترداد الميزة التي تتمنع بها هذه المناطق التاريخية الصحراوية و يتمتع بها الإرث الثقافي الوطني و القطاع السياحي الوطني.

خـاتـمة:

إن عملية خلق قيمة مضافة على المنتج السياحي و جعله متميز كخطوة نحو لتحسين تنافسية القطاع السياحي الوطني، هي في الحقيقة قيمة متضمنة أصلا في أغلب المقومات السياحية الوطنية، و بالتالي إن عملية دمج و تفعيل عنصر الجودة في العرض السياحي الوطني هي عملية تهدف إلى تثمين الموارد المتواجدة أصلا و إبراز تميزها، و عليه فإن **نتائج تدعيم الجودة لخلق منج سياحي تنافسي** لا تنطلق من العدم و إنما تعتمد على:

- الانطلاق من التعامل مع المعطيات المتاحة في القطاع السياحي، و من ثمة إدراك الخصائص التي في مجملها تشكل الميزة التنافسية.
- العمل على إبراز هذه الخصائص و وضعها في البيئة المناسبة لتشكل عرض سياحي مميز من خلال أصالة المناطق السياحية"القصور".
- التعامل مع المنتج بعد ترميمه على أنه مورد اقتصادي و يجب أن تفعل آليات السياحة المستدامة من خلال دراسة الطاقة الاستيعابية لهذه القرى و كذلك دراسة أثر الوفود السياحية الأجنبية على هذه المناطق لامكانية تنظيم حركة سياحية مناسبة.
- إن ترميم مثل هذه المناطق يجب أن يرفق من ناحية أخرى بتهيئة و تجهيز البيئة الاستقبالية من هياكل استقبالية و طرقات و تدريب اليد العاملة المحلية التي تعكس في ملامحها و سلوكها ثروة المنطقة و تميزها و تأهيلها لنشاط سياحي محلي على مستوى دولي من الأداء.

- القيام بحملات إعلامية تحمل في مضمونها فكرة متأصلة بأصالة المنتج موضوع العرض و بتميز المناطق الصحراوية و سحرها الطبيعي..

التوصيات:

تأتي هذه الإجراءات ضمن خطة تنموية سياحية متكاملة، حيث ترفق عملية ترقية أي عنصر سياحي بالإجراءات التنموية التي يمكن تلخيصها في:

- التنويع في وسائل المبيت و الإطعام و تأمين خدمة الاستعلامات و الإرشاد السياحي من خلال وسائل الاتصال.
- تأمين النقل العام للمعالم السياحية، و تسهيلات السير بالأقدام في المواقع الأثرية و ما يجاورها من واحات.
- توفير المعلومات و الخرائط و مراكز الإرشاد و الاستعلامات، إضافة إلى عرض أفلام و أشرطة وثائقية عن المواضيع و المواقع السياحية، و توفير الاستراحات (المغاسل و الحدائق) موزعة على المناطق التي يتم زيارتها.
- تأمين المستوى الصحي الجيد وقائيا و علاجيا، ويشمل هذا خدمات الإسعاف بما يناسب نوعية المناطق و خصائص السياح، و كذلك تأمين أمن و سلامة السائح بتحذيرهم و حمايتهم من الأخطار.

و يبقى العرض السياحي الوطني بحاجة إلى الخوض في تجربة عملية و العمل على اكتساب خبرة و بناء سمعة له لدى وكالات السفر الدولية، و في موقعنا نترقب فرصة عملية للدخول في تجارب عملية لتطوير جودة الثروة السياحية الوطنية ضمن إطار البحث تجارب عملية لتحسين معارفنا و كسب خبرة من ناحية و من ناحية تفعيل نشاطات اقتصادية فعالة لمصلحة الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع حسب تسلسل ورودها في المداخلة:

1) كاسر نصر المنصور. ثقافة الخدمة المتركزات و الأخلاقيات.طبعة أولى.دمشق: درا الرضا.2003.ص:70

2) سونيا محمد البكري.إدارة الجودة الكلية.طبعة أولى.الإسكندرية:الدار الجامعية.2002.ص:14.

3) Claude yves BERNARD.**le Management par la Qualité Totale**.1ère édition. Paris: AFNOR.2000, p. 08.

4) كاسر نصر المنصور.مرجع سابق.ص:71.

5) Claude yves, BERNARD, Op.cit., P09.

6) سونيا محمد البكري. مرجع سابق.ص21-22.

7) كاسر نصر المنصور.مرجع سابق.ص:75.

8) ثابت عبد الرحمان إدريس. كفاءة و جودة الخدمة اللوجستية.طبعة أولى.. الإسكندرية: الدار الجامعية. 2006. ص:295-296.

9) www.swisstourfed.ch le:24/11/2006

10) revue d'information Maroc: B.M.C.E. novembre 2001. P 2.

11) مروان سكر. مختارات في الاقتصاد السياحي. طبعة أولى. الأردن: دار مجدلاوي. 1999. ص15

12) Robert LANQUAR.**Le Tourisme International**.que sais je ?. 5eme édition.Paris: Presses Universitaires.199 3.p37

13) Catherine PELE-BONNARD.**Marketing et tourisme**.1ère édition.paris: chiron.2002.p102

14) yves TINARD.**LE TOURISME** économie et management.2ème édition.Paris: Di science.1994.p257

15) كاسر نصر المنصور.مرجع سابق.ص:55-56

16) DALI Aomar. « **le Patrimoine Ksourien et Stratégie de Conservation** ».séminaire international espace saharien et développement durable. BISKRA ,novembre2000.p271

17) تقرير لمديرية التهيئة و التعمير.ولاية بسكرة.2004

دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا

أ.خديجة عرقوب أ.د فريد كورتل
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر
مخبر ايكوفيما

ملخص الدراسة:

في هذه الدراسة تناولنا موضوع الصكوك الخضراء كأداة مالية اسلامية جديدة تهتم بالإستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعيا، وحاولنا ابراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا من خلال ما تتمتع به من خصائص ومبادئ وقدرتها على تجميع الأموال اللازمة للمشاريع التنموية الخضراء، وخلصنا إلى أنها فعلا تلعب دورا مميزا في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في ماليزيا.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الصكوك الخضراء، ماليزيا.

Abstract:

In this study, we have addressed the subject of green Sukuk as a new Islamic financial tool interesting the investment in the environmentally-friendly and socially responsible projects. We have tried to highlight its role in adopting the sustainable development concept in Malaysia, through its characteristics, principles and the ability to collect the necessary funds for green development projects. Finally, we have concluded that it plays a significant role in adopting the sustainable development concept in concerning the main three dimensions: economic, social and environmental.

Key words: sustainable development, green Sukuk, Malaysia.

مقدمة:

سعيا لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الإقتصادية و الإجتماعية والبيئية، فكرت الدول في توفير أدوات مالية خضراء تساعدها على الإستثمار في وتمويل المشاريع الخضراء الصديقة للبيئة المستدامة والمسؤولة اجتماعيا وأخلاقيا، فكانت الإنطلاقة بإصدار سندات خضراء لأول مرة من قبل البنك الدولي عام 2008، وقد لاقت رواجا واستحسانا من المستثمرين المستدامين بيئيا وأخلاقيا.

وأمام الطلب المتزايد على الأدوات المالية الخضراء، برزت للوجود الصكوك الإسلامية الخضراء عام 2012 في فرنسا لأول مرة في اتجاه جديد للتمويل الإسلامي أمام الإقبال الذي يشهده من قبل الدول والنمو المتصاعد له في مختلف القارات.

وتعد ماليزيا الدولة الرائدة في المالية الإسلامية والتي قطعت شوطا كبيرا فيها، من بين الدول التي وضعت نصب عينيها برنامجا محفزا لخوض تجربة الصكوك الخضراء المسؤولة بيئيا واجتماعيا، والتي تسعى من خلالها لتمويل المشاريع الكفيلة بتعزيز الإقتصاد الوطني، وخفض انبعاثات الكربون والحفاظ على البيئة، والمساواة بين مختلف أفراد المجتمع جنسيا وبيئيا ودينيا وعرقيا، وتحقيق الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة للجميع؛ كمشاريع البنية التحتية والتكنولوجيا الخضراء ومشاريع الإسكان والتعليم والصحة وغيرها.

ولتحقيق ذلك أطلقت العديد من المبادرات وقدمت العديد من التسهيلات والدعم للمستثمرين في الصكوك الخضراء فقط من أجل النهوض أكثر بالمالية الإسلامية ومنح خيارات جديدة للمستثمرين فيها، وأيضا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

الإشكالية: اذا كانت الصكوك الخضراء أدوات مالية اسلامية تهدف للإستثمار في المشاريع المسؤولة بيئيا واجتماعيا، فما هو دورها في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا ؟

فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على الفرضية التالية:

تلعب الصكوك الخضراء دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا انطلاقا من خصائصها المميزة ومبادئها.

أهمية الدراسة: تتأتى أهمية الدراسة من أهمية الموضوع، فالصكوك الخضراء خيار متزايد على الإستثمار بطريقة مستدامة ومسؤولة ويتوقع له نمو معتبر في السنوات القادمة تماشيا مع سعي المجتمع الدولي لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي تتطلب أدوات مالية خضراء كالصكوك الخضراء التي تخدم مختلف أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة بشكل عام إلى ابراز الدور التنموي المستدام للصكوك الخضراء في ماليزيا وذلك من خلال النقاط التالية:

- التطرق لمفهوم التنمية المستدامة؛
- التعريف بالصكوك الإسلامية بصفة عامة والصكوك الخضراء ومبادئها بصفة خاصة؛
- التطرق لأهم المجالات التي يمكن أن تساهم الصكوك الخضراء في تمويلها والإستثمار فيها؛
- معرفة واقع الصكوك الخضراء في ماليزيا، وأهم مبادراتها لدعم الصكوك الخضراء وتشجيع المستثمرين فيها؛
- أهم القطاعات في ماليزيا التي تستخدم فيها الصكوك الخضراء؛
- أهمية الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث في ماليزيا.

منهج الدراسة: لمعالجة مختلف جوانب الدراسة واختبار فرضية البحث، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات المتعلقة بعناصر الدراسة من أرقام وأشكال بيانية ووصفها وتحليلها تحليلا منطقيا للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

محاور الدراسة: لمعالجة الإشكالية السابقة وللإجابة على الفرضية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى المحاور التالية كمايلي:

- **المحور الأول**/ التعريف بمصطلحات الدراسة
- **المحور الثاني**/ مجالات استخدام الصكوك الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة
- **المحور الثالث**/ الدور التنموي المستدام للصكوك الخضراء في ماليزيا

أولا/ التعريف بمصطلحات الدراسة:

1. **ماهية التنمية المستدامة:** إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، وذلك من خلال ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وصيانتها من مخاطر التدهور البيئي. وبتعبير آخر فالتنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة والتي لا تؤدي بمرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي سواء على الصعيد المحلي أو العالمي.[1]

وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية متداخلة ومتكاملة تتفاعل مع بعضها البعض هي:

البعد الإقتصادي: حيث النظام المستدام اقتصاديا هو الذي يقوم بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، ويرفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي والرفاهية للجميع، يحد من التفاوت في المداخيل، ويحسن من مستوى المعيشة....

البعد الإجتماعي: حيث النظام المستدام اجتماعيا هو الذي يحقق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ويعمل على إيصال وتوفير الخدمات الإجتماعية للفئات المحتاجة كالصحة والتعليم والنقل، والمساواة بين سكان المدن والريف وبين الجنسين من حيث تكافؤ الفرص والمشاركة في عملية صنع القرارات والتمكين السياسي...

البعد البيئي: حيث النظام المستدام بيئيا هو الذي يحافظ على الموارد الطبيعية ويحارب استنزافها وخصوصا الموارد غير المتجددة، يحافظ على المياه والهواء والتربة، يحمي الأراضي الزراعية من التصحر، ويحافظ على التنوع البيولوجي.....

ومن أجل تحقيق هذه الأبعاد الثلاث فإن كل دولة مطالبة بوضع استراتيجية يشارك فيها جميع أفراد المجتمع تتناسب وامكانياتها المادية والمالية والبشرية، تساعد على الإنتقال من الإقتصاد البني الذي يساهم في ارتفاع معدلات التلوث واستنزاف الموارد، إلى الإقتصاد الأخضر الأكثر استدامة والذي يعد أساس لتحقيق التنمية المستدامة.

---

(1) عبد الرحمان سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2015، ص: 12.

2. الصكوك الإسلامية، أهميتها وأنواعها:

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية التي أطلقت عليها اسم (صكوك الإستثمار) تمييزا لها عن الأسهم والسندات التقليدية، بأنها: " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الإكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله ".[1]

فالصكوك الإسلامية اذن هي أدوات مالية تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية ويتم استخدامها في تمويل العديد من المشاريع التنموية عن طريق الإكتتاب وتجميع المدخرات للعديد من المستثمرين وتداول هذه الأدوات في السوق المالية الإسلامية. وهي كبديل شرعي لشهادات الإستثمار والسندات التقليدية، تساعد في إدارة السيولة على مستوى الإقتصاد الكلي، وبالتالي المساهمة في انعاش الإقتصاد وذلك بالإستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ربويا، واتاحة الفرصة للحكومات والشركات لتنويع وزيادة مواردها والحصول على تمويلات مشروعة تساعدها في التوسع في نشاطاتها ومشاريعها التنموية.[2]

كما أنها تعمل على نشر الوعي الإدخاري بين الجمهور الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الوعي الإستثماري وتمكين المستثمرين من الحصول على عوائد حقيقية مجزية تضمن تمويل مستمر وحقيقي لمختلف المشاريع مما يقلل من الآثار التضخمية. وهذا يعمل على تطوير أسواق المال المحلية والعالمية من خلال الصكوك الإسلامية التي تعد مبتكرات مالية إسلامية متميزة تساهم في تقليل المخاطر واستقطاب الأموال وتشجيع الإنتاج الحقيقي والنهوض بالإقتصاد.

---

(1) المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 17**، المنامة-البحرين، 2010، ص: 238.

(2) عبد القوي ردمان محمد عثمان، **الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة**، مداخلة ضمن فعاليات: المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية دمشق-سوريا- يونيو- 2009، ص: 09 (بتصرف).

وهي على عدة أنواع فنجد صكوك المشاركة، صكوك المضاربة، صكوك المرابحة، صكوك المغارسة، صكوك المزارعة، صكوك المساقاة، صكوك الإجارة، صكوك الإستصناع، صكوك السلم، صكوك الوقف والصكوك الخضراء كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (1): أنواع الصكوك الإسلامية

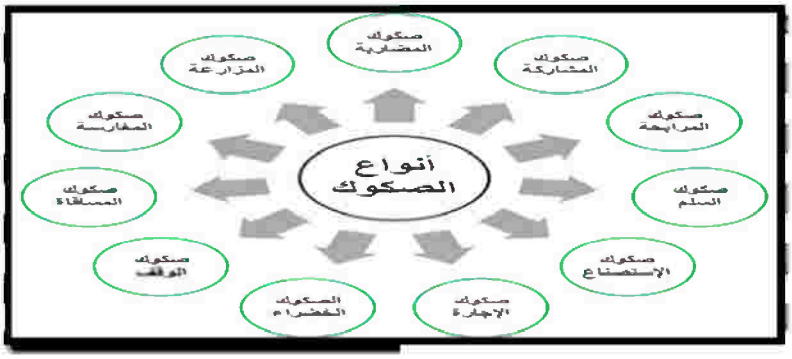

المصدر: إعداد الباحثة

-**صكوك المشاركة**: تمثل وثائق متساوية القيمة تصدر لإستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تمويل نشاط على أساس المشاركة، ويصبح المشروع ملكا لحامل الصكوك، حيث تدار على أساس المشاركة أو المضاربة.[1]

-**صكوك المضاربة**: وثائق يصدرها المضارب أو وسيط مالي ينوب عنه، بقصد استقلاله باستثمار حصيلتها في مشروع معين أو في مجموع الأنشطة التي يختارها المضارب على أساس عقد المضاربة الشرعية، وتحدد نشرة إصدار هذه الصكوك طبيعة المشروع أو نوع النشاط الذي تستثمر فيه حصيلة الصكوك، ومدة هذا الإستثمار والأرباح المتوقعة وطريقة توزيعها بين المضارب ومالكي الصكوك. وصكوك المضاربة تمثل حصصا شائعة

---

(1) آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية – دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية** – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر، 2012، ص: 108.

في موجودات المضاربة بعد قفل باب الإكتتاب وبدء عمليات الإستثمار وحتى تاريخ تصفية المضاربة.[1]

-**صكوك المزارعة**: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلة الإكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.[2]

-**صكوك المغارسة**: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.[3]

صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لإستخدام الإكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من هذه الثمار.[4]

صكوك المرابحة: هي وثائق يصدرها الواعد بشراء بضاعة معينة بهامش ربح محدد، أو الوسيط المالي الذي ينوب عنه، بعد تملك البائع وقبضه لها، بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها، ويكتتب فيها البائعون لبضاعة المرابحة بعد

---

(1) أسامة عبد الحليم الجورية، **صكوك الإستثمار ودورها التنموي في الإقتصاد**، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، 2009، ص: 59. من الموقع: http://www.kantakji.com/media/6922/634.pdf، تاريخ الإطلاع: 20/ 03/ 2015.

(2) سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، تحت عنوان: " إدارة المخاطر؛ التنظيم والإشراف " ، المنعقد أيام: 06، 07 ،08 أكتوبر2012، معهد الدراسات المصرفية، عمان- الأردن، ص: 4.

(3)سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، **المرجع نفسه**، ص: 4.

(4) فتح الرحمن علي محمد صالح، **دور الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات التنموية**، ورقة عمل مقدمة لمنتدى الصيرفة الاسلامية – بيروت – الجمهورية اللبنانية، جويلية 2008، ص: 17.

تملكهم وقبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المرابحة.[1]

صكوك السلم: تمثل ملكية شائعة في رأس مال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل ثم تسوق على العملاء، ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداول صكوك السلم إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها، وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع.[2]

صكوك الإستصناع: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لإستخدام حصيلة الإكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحامل الصكوك.[3]

صكوك الإجارة: يمكن تعريفها على أنها أوراق مالية ذات قيمة متساوية، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان مؤجرة أو منافع أو خدمات ذات عائد، قابلة للتداول بعد قفل باب الإكتتاب وبدء عمليات الإستثمار على أساس عقد الإجارة حتى تاريخ تصفية المشروع. وتنقسم صكوك الإجارة إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في صكوك: ملكية الموجودات (الأعيان) وملكية المنافع وملكية الخدمات.[4]

صكوك الوقف: تعرف على أنها: " شهادات تمنح من طرف الصناديق الوقفية للواقف بالمبلغ الموقوف، وتسمى عادة شهادات الوقف، وهي التسمية الأكثر دلالة ووضوحا. أما عملية التصكيك فيقصد بها تجزئة رأس مال المشروع الوقفي إلى حصص وإصدارها في شكل صكوك)أو شهادات وقفية(للإكتتاب ".[5]

---

(1) أسامة عبد الحليم الجورية، **مرجع سابق**، ص: 79.

(2) آمال لعمش، **مرجع سابق**، ص: 109.

(3) فتح الرحمن علي محمد صالح، **مرجع سابق**، ص: 16.

(4) سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات، يومي 19 و20 نوفمبر 2013، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، بالتعاون مع: مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، ص: 5.

(5) رحيم حسين، **تصكيك مشاريع الوقف المنتج: آلية لترقية الدور التنموي ودعم كفاءة صناديق الوقف حالة صناديق الوقف الريفية**، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، 12/ 13 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2013، جامعة اليرموك اربد – الأردن، ص: 10. من الموقع: http://www.kantakji.com/media/9519/0.pdf.

الصكوك الخضراء: ابتكار جديد في مجال الصكوك الإسلامية سيأتي بيانها بالتفصيل لاحقا.

يلاحظ اذن تنوع الصكوك الإسلامية وامكانية استخدامها في مختلف القطاعات التنموية سواء الصناعية منها أو الزراعية أوالتجارية.

3. ماهية الصكوك الخضراء:

في السنوات الأخيرة تم تطويع الصكوك الإسلامية وتكييفها لتتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة وخصوصا ما يتعلق بحماية البيئة فظهرت للوجود الصكوك الإسلامية الخضراء، والتي يمكن تعريفها بأنها الأوراق المالية الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتوجه نحو الإستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة المسؤولة اجتماعيا في اطار التنمية المستدامة.

فهذه الصكوك تستمد اسمها من طبيعتها الفريدة، إذ أنها متوافقة مع الشريعة من جهة، وتصدر لأجل أهداف مرتبطة بحماية البيئة من جهة ثانية. ولقد أصبح الطلب من قبل المستثمرين على الصكوك الصديقة للبيئة متزايدا. ولعل أهم أسباب تزايد الطلب على الصكوك الخضراء هي:[1]

-إحجام البنوك عن تمويل مشاريع البنية التحتية بسبب صرامة متطلبات رأس المال؛

-تزايد عدد المستثمرين المهتمين "بالإستثمار المستدام بيئيا" أو بمعنى آخر الإستثمار بهدف تعزيز الأنشطة غير المضرة بالبيئة؛

-النمو الكبير الذي تشهده أسواق الصكوك الإسلامية.

وهاته الأسباب مجتمعة تتيح فرصة سوقية لإستخدام الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع البنية التحتية وغيرها المستدامة بيئيا والمسؤولة اجتماعيا.

وظهرت فكرة "الصكوك الخضراء" المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمرة الأولى في فرنسا عام **2012**، ومنذ ذلك الحين جذبت الكثير من الإنتباه، إذ سبق للبنك الإسلامي

---

(1) مايكل بينيت، **الصكوك الإسلامية: شكل واعد من التمويل لمشاريع البنية التحتية الخضراء**، مقالة منشورة بتاريخ 25/ 02/ 2015، على الموقع: http://blogs.worldbank.org/voices/ar/islamic-sukuk-promising-form-finance-green-infrastructure-projects، تاريخ الإطلاع: 22/ 03/ 2015.

للتنمية أن ساهم بمبالغ كبيرة في قطاعات الطاقة النظيفة وصلت إلى مليار دولار، في بلدان على رأسها المغرب وباكستان ومصر وتونس وسوريا، أما ماليزيا فشهدت لأول مرة إصدارا مماثلا مطلع عام **2013**، ضمن حزمة واسعة من "الصكوك" الإسلامية بلغت **1.5** مليار دولار.[1]

وتمتلك هذه الصكوك فرصا للنجاح مقارنة بالسندات الخضراء لأنها تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية التي أولت البيئة اهتماما كبيرا وحثت على الحفاظ على الموارد وحسن استغلالها لقوله تعالى: " ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها " (الأعراف: الآية 56). وقوله أيضا: " كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي " (طه: الآية 81).

كما أنها ستعمل على فتح مجالات جديدة للإستثمار وستشجع على الدخول فيها، وستساهم في حشد الأموال اللازمة لذلك. ليس هذا فقط فالصكوك الإسلامية الخضراء قد تجتذب المستثمرين التقليديين الذين يركزون على الإعتبارات البيئية أو المستدامين بيئيا وذلك لأن الصكوك الإسلامية تتيح للمستثمرين درجة عالية من اليقين بأن أموالهم ستُستخدم لغرض محدد وفي مشاريع ذات قيمة اقتصادية، متوافقة مع المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية، وليس هناك فرصة لتحويل أموالهم واستخدامها لأغراض أخرى، مع الوفاء في نفس الوقت بمعايير بيئية موثوقة، على عكس أن استخدام حصيلة السندات التقليدية قد لا يقتصر على غرض محدد وليس هناك يقين باستخدامها في مشاريع ذات قيمة اقتصادية.[2]

والشكل التالي يوضح كيف تجمع الصكوك الإسلامية الخضراء بين نوعين من المستثمرين هدفهم واحد وهو استخدام أموالهم على نحو يتوافق مع معتقداتهم وقيمهم

---

(1) **" الصكوك الخضراء ".. حلول تمويلية إسلامية تزاوج بين "مقاصد الشريعة" وإنقاذ كوكب الأرض**، مقالة منشورة على الموقع: http://arabic.cnn.com/business/2014/09/08/green-sukuk-rating-projects، تاريخ الإطلاع: 2/ 03/ 2015.

(2) مايكل بينيت، الصكوك الإسلامية: **شكل واعد من التمويل لمشاريع البنية التحتية الخضراء**، مرجع سابق (بتصرف).

وأخلاقهم، وهذا يعني نشاط جديد للأسواق المالية وهو الإستثمارات المستدامة المسؤولة أخلاقيا واجتماعيا.

الشكل رقم (2): الصكوك الخضراء تجمع بين نوعين من المستثمرين

المصدر: من إعداد الباحثة

إن الصكوك الخضراء هي الأداة المالية الإسلامية المقابلة للسندات الخضراء التقليدية التي تصدرها الحكومات أو القطاع الخاص أو المصارف التجارية أو مؤسسات التمويل الدولية، على سبيل المثال البنك الدولي الذي أصدر أول سندات خضراء في عام **2008**.[1] وحصيلة هذه السندات الخضراء تذهب فقط لمساندة مشاريع محددة تستوفي معايير محددة مسبقا للتنمية منخفضة الإنبعاثات الكربونية. وقد لاقت هذه السندات ترحيبا كبيرا من جانب المستثمرين المستدامين بيئيا.

وقد عرفت السندات الخضراء عموما بأنها: " السندات التي توجه حصيلة إصدارها للإستثمار في مشاريع صديقة للبيئة ".[2] وهي مثل السندات الأخرى لكنها تتطلب معايير ومبادئ رفيعة خاصة بها وبالمشاريع المختارة للتمويل.

---

(1) **تطوير نظم نقل مستدامة وقادرة على التكيّف بالنظر إلى التحديات الناشئة**، مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجلس التجارة والتنمية، لجنة التجارة والتنمية، الدورة السادسة، جنيف، 05-09 ماي 2014، البند 5 من جدول الأعمال المؤقت، ص: 20. من الموقع: http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/cid34_ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 21/ 03/ 2015.

(2) **Discussing-the-Trends- Green Sukuk: Financing the Gulf Region's Renewable Energy Infrastructure,** interview with Harj Rai and Lee Irvine, November 17, 2014, p: 1. http://www.lw.com/admin/Upload/Documents/Discussing-the-Trends-Green-Sukuk-2014.pdf.

ويشهد سوق السندات الخضراء نموا متصاعدا حيث تم اصدار كمية تفوق **35** مليار دولار عام **2014** وهي تعادل ثلاث أضعاف الكمية التي أصدرت عام **2013**، [1] ويتوقع أن يتم إصدار المزيد من الصكوك الخضراء تتجاوز **100** مليار دولار بحلول نهاية عام **2015**.

والشكل التالي يوضح تطور إصدارات السندات الخضراء حتى سنة **2014** من قبل البنك الدولي وبعض الهيئات الحكومية والشركات والبنوك.

الشكل رقم (3): الإصدارات السنوية للسندات الخضراء حسب نوع جهات الإصدار

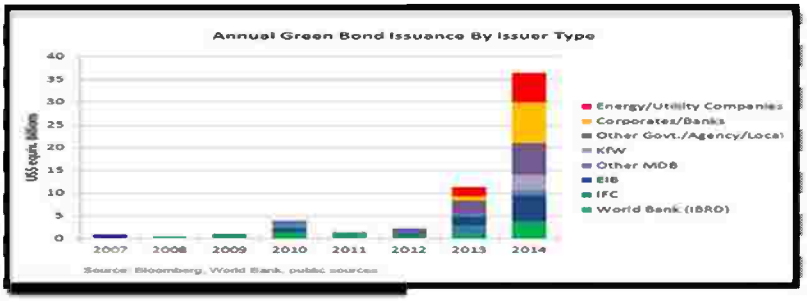

Source: Green Bonds Are Changing Investor Expectations & Making Sustainable Investing Easier, January 22, 2015, http://www.worldbank.org/en/news/feature /2015/01/22/green-bonds-changing-investor-expectations-three-trends. Vu le: 22/03/2015.

ونشير إلى أن البنك الدولي مؤخرا قام بإصدار أحدث سند معياري أخضر بقيمة **600** مليون دولار ولأجل **10** سنوات، وهو أكبر سندات البنك الصادرة بالدولار الأمريكي وأطول سنداته المعيارية الخضراء من حيث أجل الإستحقاق. ويعكس عدد المستثمرين البالغ **25** مستثمرا في السند الجديد الإهتمام المتزايد بالسندات الخضراء من مختلف أنحاء العالم.[2]

---

(1) **Green Bonds Are Changing Investor Expectations & Making Sustainable Investing Easier**, January 22, 2015, http://www.worldbank.org/en/news/feature/2015/01/22/green-bonds-changing-investor-expectations-three-trends. vu le: 22/03/2015.

(2) **سند أخضر جديد للبنك الدولي يحكي قصة النمو والابتكار في الأسواق**، مقالة منشورة بتاريخ 25/ 02/ 2015، على الموقع: http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/02/25/green-bond-story-market-growth-innovation.2015 /03 /2 ، تاريخ الإطلاع: 2/ 03/ 2015.

والشكل التالي يوضح نوع المستثمرين والمناطق الجغرافية التي استثمرت في هذا السند.

الشكل رقم (4): المستثمرون في السند الأخضر المعياري الصادر بقيمة 600 مليون دولار أمريكي

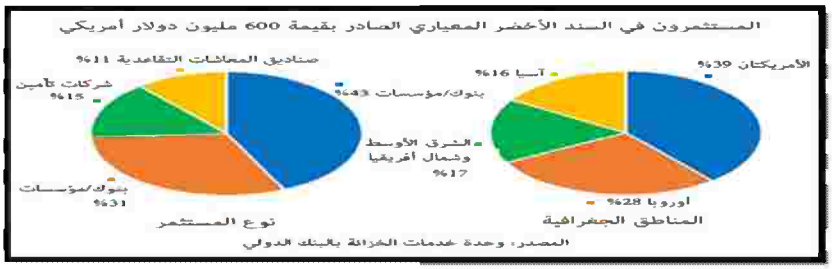

المصدر: سند أخضر جديد للبنك الدولي يحكي قصة النمو والإبتكار في الأسواق، مقالة منشورة بتاريخ 25/ 02/ 2015، على الموقع:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/02/25/green-bond-story-market-growth-innovation، تاريخ الإطلاع: 2/ 03/ 2015.

يلاحظ أن أهم المستثمرين في السندات الخضراء هي البنوك والمؤسسات وشركات التأمين أي أنها تستقطب مختلف المتعاملين ومختلف المجالات الجغرافية ولا تقتصر على جهة أو منطقة معينة. فالصكوك الخضراء والسندات الخضراء إذن توفر التمويل لمشاريع منخفضة الإنبعاثات الكربونية وتحافظ على البيئة، ويمكن أن تساعد البلدان على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، في الوقت الذي تدر فيه عائدات أكيدة على المستثمرين. ويلاحظ أن الإستثمار فيها سوق واعد وفتي سيشهد انطلاقا كبيرا في السنوات القادمة.

ثانيا/ مجالات استخدام الصكوك الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة:

يمكن استخدام الصكوك الخضراء المستدامة بيئيا واجتماعيا في تمويل العديد من المشاريع التي تحافظ على البيئة من جهة، وتعزز الحياة الإجتماعية وكل مناحي الحياة من جهة أخرى، كمايلي:

1. **الإستثمار في التكنولوجيا الخضراء**: تعرف التكنولوجيا الخضراء بأنها: " تطوير وتطبيق المنتجات والمعدات والنظم المستخدمة للحفاظ على البيئة والموارد، والتي

تقلل من الآثار السلبية للأنشطة البشرية ".[1] ويجب أن تتناسب هذه التكنولوجيا مع المعايير التالية:

- التقليل من تدهور البيئة؛
- التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة؛
- آمنة للإستخدام وتعزز الصحة وتحسن أشكال الحياة؛
- المحافظة على استخدام الطاقة والموارد الطبيعية؛
- تشجع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛

يتم الإستثمار في التكنولوجيا الخضراء عن طريق الإكتتاب في صكوك خضراء موجهة لمجال التكنولوجيا الخضراء، سواء من أجل تصنيعها، أو تحسينها وتطويرها بحيث تصبح صديقة للبيئة أكثر فأكثر وتخلق مناصب عمل جديدة وتحسن من الحياة الإجتماعية والإقتصادية.

2. الإستثمار في الطاقات المتجددة:

تعرف الطاقات المتجددة بأنها: "الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، بمعنى أنها الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، أي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة ".[2] وتوجد على عدة أنواع من الطاقات كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة الكتلة الحيوية وغيرها. والإستثمار في هذا النوع من الطاقات يتطلب أموالا ضخمة تعمل الصكوك الإسلامية الخضراء على حشد الكميات المناسبة لها، كالإكتتاب عن طريق صكوك الإستصناع لصناعة اللوحات الشمسية

---

(1) Michael Bennett," **Socially Responsibl" Sukuk: A possible bridge product between Islamic and conventional finance,** Green Financing Dialogue, Kuala Lumpur Malaysia, September 2014, p: 14.

(2) فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11،الجزائر، 2012، ص: 149.

وتوربينات الهواء، أو استخدام صكوك المرابحة أو السلم لشرائها وتأجيرها أو وقفها في المساجد والمدارس والمستشفيات والمنازل التي تعاني نقصا في الطاقة خصوصا في المناطق النائية والريفية الفقيرة مما يعزز الحياة ويحقق العدالة الإجتماعية.

3. الإستثمار في البناء المستدام والعمارة الخضراء:

تعد القطاعات العمرانية أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية كالأرض والمواد والمياه والطاقة، ومن جهة أخرى فإن عمليات صناعة البناء والتشييد الكثيرة والمعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة. وتبقى مشكلة هدر الطاقة والمياه من أبرز المشاكل البيئية-الإقتصادية للمباني بسبب استمرارها وديمومتها طوال فترة تشغيل المبنى. ولهذه الأسباب ظهرت مفاهيم جديدة وأساليب جديدة في البناء تسمى التصميم المستدام والعمارة الخضراء والمباني المستدامة، تعكس الإهتمام المتنامي للقطاعات العمرانية بقضايا التنمية الإقتصادية في ظل حماية البيئة، وخفض استهلاك الطاقة، والإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والإعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة.[1]

إن تعمير مباني خضراء تستخدم فيها المواد الصديقة للبيئة والأقل استهلاكا للطاقة والمياه والتي يفضل أن تراعى فيها مبادئ العمارة الإسلامية التي أولت الجانب البيئي والصحي اهتماما كبيرا كأساليب التهوية والإضاءة، مع اقامة الحدائق الخضراء على الأسطح التي ستساهم في تخفيض درجات الحرارة صيفا وفي امتصاص مياه الأمطار شتاء، اضافة إلى إعطاء مناظر ساحرة ورونقا للمباني، سيساعد عل توفير بيئة صحية أكثر لأفراد المجتمع تدفع للعمل المنتج البناء. وأهم الصكوك الممكن استخدامها لتشجيع مثل هذه الإستثمارات هي صكوك الإستصناع والإجارة والمشاركة والمضاربة.

4. الإستثمار في النقل المستدام:

يقوم النقل المستدام على توفير نظام نقل فعال يساهم في النمو الإقتصادي ورفاهية الحياة والإستدامة البيئية، بحيث يحد من الإنبعاثات والنفايات ويقلل من استخدام الموارد غير المتجددة ويتميز بتكلفة معقولة، مثل النقل الجماعي كالحافلات ومترو الأنفاق

---

(1) **التصميم المستدام والعمارة الخضراء**، من الموقع:
http://www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files/.pdf، تاريخ الإطلاع: 22/ 03/ 2015.

والترامواي والمركبات الخضراء والسيارات الإيكولوجية والهجينة. وتشجيع التنقل عن طريق الأقدام واستعمال الدراجات تخفيفا للضوضاء والضجيج وحوادث المرور، مما يساهم في تعزيز الصحة العامة وتسهيل الوصول وحماية البيئة وضمان مناصب عمل جديدة وتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية واللاحقة.

إن المجالات السابقة الذكر وغيرها كإدارة النفايات وإعادة التدوير والحفاظ على المياه والطب البديل والزراعة المستدامة تعد مجالا ملائما للإستثمار المسؤول اجتماعيا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، والصكوك الإسلامية الخضراء قادرة على حشد الأموال خصوصا من القطاع الخاص لتلبية احتياجات مختلف المستثمرين بغض النظر إن كانوا مسلمين أم لا.

ثالثا/ الدور التنموي المستدام للصكوك الخضراء في ماليزيا:

1. واقع الصكوك الخضراء في ماليزيا:

تعد ماليزيا من الأسواق الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، وقد شرعت في السنوات الأخيرة بالمبادرات اللازمة لتطوير الأدوات المالية الإسلامية والهياكل الملائمة لتمويل المشاريع الخضراء. بالتماشي مع جهود مماثلة من قبل بلدان أخرى كدول الخليج مما سيوفر مساحة جديدة للنمو في صناعة التمويل الإسلامي العالمية. ونظرا للتقدم المحرز في ماليزيا في قطاع التمويل الإسلامي، فإن قطاع التمويل الأخضر المتوافق مع الشريعة الإسلامية لديه فرصا هائلة للإبتكار والنمو داخل الأسواق المالية الماليزية وخارجها على حد سواء.

وهناك توقعات هائلة بمساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق نظام بيئي عالمي مستدام. وقد بدأ النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا يساهم بالفعل في تحقيق هذه التوقعات من خلال دعم برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء الحكومي. حيث اتخذت المبادرات لوضع مؤشر للصكوك الخضراء ومؤشر للأسهم الخضراء/ الأخلاقية في سوق رأس المال في ماليزيا. وقد دعمت الحكومة وبشدة إنشاء نظام بيئي مالي إسلامي شامل داعم للنمو المستدام والنمو الذي يستند على الإبتكار والتطوير في هذا القطاع.

إن ماليزيا تملك امكانات هائلة تسمح لها بقيادة تطوير هذا القطاع بالنظر إلى أن سوق صكوكها هو الأكبر في العالم من حيث الحجم في كلا السوقين الأولية والثانوية. ففي النصف الأول من 2014، شكلت إصدارات الصكوك الجديدة الماليزية 63% من إجمالي الإصدارات العالمية بينما استحوذت سوق الصكوك القائمة أكثر من 57 % من الصكوك العالمية القائمة. وفي الوقت نفسه، عدت ماليزيا مقرا لأغلب قطاع الصناديق

الإسلامية 254 صندوق إسلامي في الربع الأول من عام 2014.[1] كما تبوأت في الربع الأول من سنة 2015 اصدارات الصكوك العالمية، حيث بلغ حجم اصداراتها 42.3 % من إجمالي الإصدارات.[2]

إن هذا النشاط المتزايد في اصدارات الصكوك محفز ودافع قوي للإستثمار في المشاريع الخضراء من خلال اصدار الصكوك الخضراء والمسؤولة اجتماعيا في ماليزيا. أين جاءت مبادرة ماليزيا الأخلاقية في ظل 3 مجموعات تشتمل على تمويل التكنولوجيا الخضراء، والإستثمار المسؤول اجتماعيا في الصكوك، والحوكمة البيئية والإجتماعية. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): مبادرات التمويل الأخضر في ماليزيا

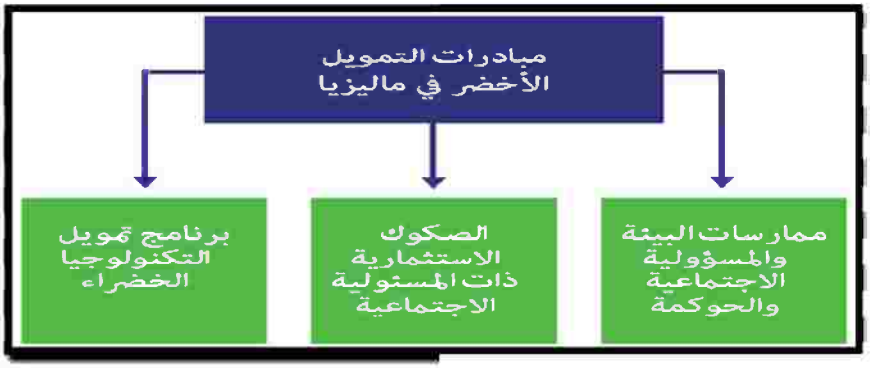

المصدر: التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 11 سبتمبر 2014، ص: 06. على الرابط:

http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=91&bb=uploadpdf، تاريخ التحميل: 30 جوان 2015.

---

(1) **التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا**، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 11 سبتمبر 2014، ص: 09. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=91&bb=uploadpdf، تاريخ التحميل: 30 جوان 2015.

(2) **تقرير الصكوك العالمي**، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 13 ماي 2015، ص: 2. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=129&bb=uploadpdf، تاريخ التحميل: 30 جوان 2015.

وأهم تحد تواجهه هذه المبادرات هو أن الحصول على سوق قابلة للإستدامة في الصكوك الخضراء يتمثل في طمأنة المستثمرين أن العوائد المتحققة من الصكوك الإسلامية سوف تستخدم في مشاريع ذات قيمة اقتصادية، مع الوفاء في الوقت نفسه بمعايير بيئية موثوقة.[1]

2. برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء الإسلامي في ماليزيا:

إن سياسة التكنولوجيا الخضراء بماليزيا تأسست في 24 جويلية 2009 وتسعى من خلالها ماليزيا لتكون مركزا للتكنولوجيا الخضراء عام 2020. وهذه السياسة تسعى لتحقيق العديد من الأهداف كمايلي:[2]

- على المستوى الإقتصادي: تعزيز تطوير الإقتصاد الوطني من خلال استخدام التكنولوجيا؛
- على المستوى الإجتماعي: تحسين جودة مستوى الحياة والرفاهية للجميع؛
- على المستوى البيئي: حماية البيئة وتقليل الآثار الضارة بها؛
- على مستوى الطاقة: السعي نحو الوصول إلى استقلالية الطاقة وتشجيع الإستخدام الأمثل لها.

إن هذه السياسة تسعى للنهوض بالإقتصاد الوطني ودعم وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الإهتمام بمختلف أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. وقد سطرت ماليزيا لتحقيق الأهداف السابقة برنامج تمويل من خلال وضع ميزانية (2010- 2013) تقدر بـ 1.5 مليار رينجيت ماليزي ما يعادل 0.45 مليار دولار على صورة قرض ميسر للشركات ومستخدمي التكنولوجيا الخضراء. ثم اضافة 2 مليار رينجيت ماليزي في ميزانية (2014- 2015).

ولم يعد التمويل مقتصرا فقط على المؤسسات التقليدية بل أصبحت المؤسسات المالية الإسلامية كذلك تساهم بنسبة 40 % من إجمالي التمويلات الممنوحة، حيث

---

(1) **إلفي تشيو، صكوك ماليزيا الخضراء تحصل على دعم الثروة السيادية، مقالة منشورة بتاريخ 27 نوفمبر 2014، على الموقع: *http://www.alyaum.com/article/4030096*، تاريخ الإطلاع: 29 جوان 2015.**

(2) Michael Bennett, op.cit, p: 15.

اعتبارا من 11 أكتوبر 1320، وفي أعقاب عملية لإعادة الهيكلة، أصبحت البنوك الإسلامية في ماليزيا مؤهلة للمشاركة في البرنامج المعروف باسم برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء الإسلامي. هذا البرنامج الذي يوفر لمستخدميه إما خصم قدره 2 % على الربح، أو ضمان حكومي قدره 30 % على مبلغ التمويل. وانطلاقا من 22 أوت 1420، تمت الموافقة على إجمالي عمليات تمويل بمبلغ 651. مليار دولار في إطار هذا البرنامج من خلال التسهيلات سواء التقليدية منها أو الإسلامية.[1]

وقدر عدد مشاريع التكنولوجيا الخضراء في ماليزيا الممولة تقليديا وإسلاميا في 31 جويلية 2014 بواسطة 23 بنكا 145 مشروعا، أين ساهمت هذه المشاريع في خلق 2 054 وظيفة خضراء، وتخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بكمية تقدر بحوالي 2.29 مليون طن.[2] وقد شملت أهم القطاعات الممولة: قطاع الطاقة بنسبة 80 %، قطاع المياه بنسبة 17.90 %، قطاع البناء بنسبة 0.84 %، وقطاع النقل بنسبة 0.36 % كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): أهم القطاعات الممولة في اطار برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء الإسلامي في ماليزيا

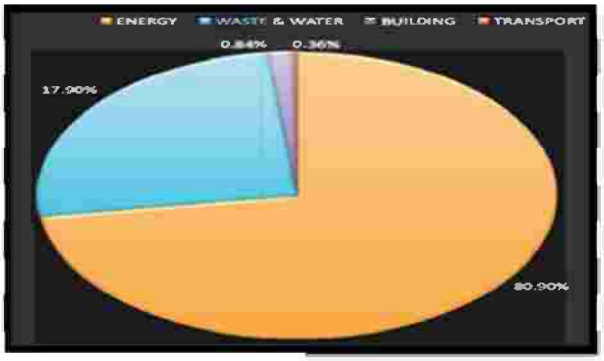

Source: Michael Bennett,″ **Socially Responsibl″ Sukuk: A possible bridge product between Islamic and conventional finance,** Green Financing Dialogue, Kuala Lumpur Malaysia, September 2014, p: 21.

(1) التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، **مرجع سابق**، ص: 06.

(2) Michael Bennett, op.cit, p: 24.

3. الصكوك الإستثمارية ذات المسؤولية الإجتماعية:

في 2014 أعلن وزير المالية الماليزي ضمن الميزانية السنوية للبلاد وضع معايير رسمية لتطوير صكوك الإستثمارات ذات المسؤولية الإجتماعية والتي سيتم طرحها من أجل مشاريع استثمارية مستدامة ومسؤولة، مثل مشاريع البنية التحتية والأعمال الصغيرة. وهذه الصكوك هي استجابة من سوق رأس المال الإسلامي الماليزي للطلب المتزايد على السندات الخضراء وسندات المسؤولية الإجتماعية.[1] ولقد أعلن عن أول عملية بيع لهذه الصكوك من قبل صندوق الثروة السيادية الماليزي المعروف باسم خزانة ناسيونال الذي يعد من أبرز المبتكرين في سوق المصرفية الإسلامية، ولقد أشار الصندوق أن العملية من المرجح أن تكون في النصف الثاني من عام 2015.[2] والهدف من إصدار هذه الصكوك الأخلاقية والمستدامة بيئيا هو مساعدة الشركات على جمع التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة والإسكان الإقتصادي والتعليم وغيرها من مشاريع التنمية المستدامة. وبالفعل فقد تم في جوان 2015 اصدار بنجاح وللمرة الأولى على مستوى العالم صكوكا إسلامية مقومة بعملة الرينجيت المحلية، من النوع ذات "المسؤولية الإجتماعية" بهدف تمويل البرامج التعليمية بالمدارس وتسهيل وصول الصغار إليها.

وقد أطلق على الصكوك اسم " صكوك الإحسان " وبلغت قيمتها 100 مليون رينجيت ماليزي وذلك ضمن برنامج ستصل قيمته إلى مليار رينجيت (260 مليون دولار). وقد جرى الإكتتاب بكامل قيمة الصكوك في يوم واحد، وستخصص الأموال الناتجة عن تلك الصكوك لتمويل مدارس ضمن صندوق للتعليم لا يهدف للربح المادي، بل هو مكرس لتحسين وصول الطلاب إلى التعليم المميز عبر شراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية الماليزية.[3]

---

(1) التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، **مرجع سابق**، ص: 7.

(2) إلفي تشيو، **مرجع سابق**.

(3) ماليزيا: "صكوك الإحسان".. الأولى على مستوى العالم لتمويل تعليم الأطفال بالمدارس، مقالة منشورة بتاريخ 06 جوان 2015، على الموقع:
http://arabic.cnn.com/business/2015/06/06/malaysia-islamic-sukuk-ihsan، تاريخ الإطلاع: 29 جوان 2015.

4. مؤشر ممارسات البيئة والمسؤولية الإجتماعية والحوكمة:

اضافة للصكوك الخضراء ذات المسؤولية الإجتماعية تم تشكيل مؤشر ممارسات البيئة والمسؤولية الإجتماعية والحوكمة، حيث يهدف هذا المؤشر إلى تكوين قائمة تضم الشركات التي تثبت درجة عالية من المسؤولية والشفافية والإستدامة والشمولية وعدم التفرقة على أساس الجنس أو العمر أو العرق.[1] إن هذا المؤشر مع الصكوك الخضراء ذات المسؤولية الإجتماعية سيعمل على زيادة فرص انشاء فئة أصول جديدة من الإستثمارات في قطاع التمويل في ماليزيا. خصوصا إذا قامت صناديق الإستثمار بتمويل استثمارات خضراء جديدة وتمكينها من الإستثمار في هذه الأدوات. وهذا سيخلق سوقا جديدة للتمويل والإستثمار الأخضر المستدام.

خاتمة:

إن الصكوك الخضراء بما تتميز به من مبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية التي تولي البيئة جانبا كبيرا من الإهتمام والتي تستهدف المشاريع الحقيقية المنتجة ذات العوائد الحقيقية العادلة التي تخدم المصلحة العامة والخاصة معا، وبقدرتها المميزة على الجمع بين المستثمرين التقليديين المستدامين بيئيا وأخلاقيا والمستثمرين المسلمين وتعبئة أموالهم لتوظيفها في المشاريع الخضراء الصديقة للبيئة، قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتلعب دورا فعالا في ذلك، وهذا يتضح من خلال التجربة الماليزية التي خاضت تجربة اصدار الصكوك الخضراء والتي استعملت ضمن برنامج تمويل إسلامي أخضر لتمويل مشاريع تنموية مختلفة كمشاريع الطاقة والتكنولوجيا الخضراء والنقل المستدام والتعليم والتي من خلال هذه المشاريع استطاعت خلق مناصب عمل جديدة خضراء وتخفيض كميات معتبرة من انبعاثات الكربون المضرة بالبيئة، وأيضا شجعت الشركات على تحقيق العدالة الإجتماعية وممارسة الأعمال المعززة للبيئة من خلال مؤشر

(1) التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، **مرجع سابق**، ص: 8.

ممارسات البيئة والمسؤولية الإجتماعية والحوكمة، كما اهتمت بالتعليم من خلال اصدار صكوك الإحسان التي يسرت وصول العديد من الأطفال للمدارس وخصوصا في المناطق النائية مع توفير وسائل النقل وبهذا فهي ستساهم في القضاء على الأمية ورفع المستوى التعليمي لأبناء المجتمع وتحقيق الرفاهية والوصول للتنمية المستدامة. وعليه يمكن التوصل للنتائج التالية:

- الصكوك الخضراء صكوك استثمارية تجمع بين المشاريع الحقيقية المنتجة والمعايير البيئية؛
- الصكوك الخضراء صكوك استثمارية تجمع بين نوعين من المستثمرين؛ المستثمرين المسلمين والمستثمرين التقليديين المستدامين بيئيا؛
- الصكوك الخضراء تلائم كل المشاريع التنموية وتشجع الممارسات الصديقة للبيئة؛
- الصكوك الخضراء أداة مالية اسلامية جديدة ستفتح آفاق واعدة للمالية الإسلامية في ماليزيا بصفة خاصة وفي مختلف الدول بصفة عامة؛
- الصكوك الخضراء في ماليزيا فرصة استثمارية جديدة للسوق المالي الماليزي ستعمل على تعزيز نموه وتوسيع نشاطه مستقبلا؛
- الصكوك الخضراء بخصائصها المميزة ومبادئها تلعب دورا فعالا ومميزا في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث في ماليزيا وغيرها من الدول؛

التوصيات:

بناءا على النتائج السابقة الذكر يمكن تقديم التوصيات التالية:

- العمل على تقديم المزيد من الدعم الحكومي للصكوك الخضراء من قبل الهيئات الماليزية وغيرها من الدول المهتمة بالأدوات المالية الخضراء، كوضع المزيد من القوانين المنظمة لها، والتسهيلات التحفيزية لمختلف المستثمرين.
- العمل على توعية المستثمرين بأهمية الصكوك الخضراء في دعم مشاريع التنمية المستدامة.

- توسيع مجالات استخدام الصكوك الخضراء لتفعيل دورها أكثر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استقطاب العديد من المستثمرين المستدامين بيئيا وتنويع فرصهم الإستثمارية.
- تشجيع البحث العلمي في مجال الصكوك الإسلامية بصفة عامة والصكوك الخضراء بصفة خاصة لتحسينها أكثر مستقبلا ودعم دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

الإحالات:

1) عبد الرحمان سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2015، ص: 12.

2) المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 17**، المنامة-البحرين، 2010، ص: 238.

3) عبد القوي ردمان محمد عثمان، **الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة**، مداخلة ضمن فعاليات: المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية دمشق-سوريا- يونيو- 2009، ص: 09 (بتصرف).

4) آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية – دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية** – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر، 2012، ص: 108.

5) أسامة عبد الحليم الجورية، **صكوك الإستثمار ودورها التنموي في الإقتصاد**، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، 2009، ص: 59. من الموقع: http://www.kantakji.com/media/6922/634.pdf، تاريخ الإطلاع: 20/ 03/ 2015.

6) سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، تحت عنوان: " إدارة المخاطر؛ التنظيم والإشراف "، المنعقد أيام: 06، 07، 08 أكتوبر 2012، معهد الدراسات المصرفية، عمان- الأردن، ص: 4.

7) سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، **المرجع نفسه**، ص: 4.

8) فتح الرحمن علي محمد صالح، **دور الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات التنموية**، ورقة عمل مقدمة لمنتدى الصيرفة الاسلامية – بيروت – الجمهورية اللبنانية، جويلية 2008، ص: 17.

9) أسامة عبد الحليم الجورية، **مرجع سابق**، ص: 79.

10) آمال لعمش، **مرجع سابق**، ص: 109.

11) فتح الرحمن علي محمد صالح، **مرجع سابق**، ص: 16.

12) سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات، يومي 19 و20 نوفمبر 2013، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، بالتعاون مع: مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، ص: 5.

13) رحيم حسين، **تصكيك مشاريع الوقف المنتج: آلية لترقية الدور التنموي ودعم كفاءة صناديق الوقف حالة صناديق الوقف الريفية**، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، 12/ 13 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2013، جامعة اليرموك اربد – الأردن، ص: 10. من الموقع: http://www.kantakji.com/media/9519/0.pdf.

14) مايكل بينيت، **الصكوك الإسلامية: شكل واعد من التمويل لمشاريع البنية التحتية الخضراء**، مقالة منشورة بتاريخ 25/ 02/ 2015، على الموقع:

http://blogs.worldbank.org/voices/ar/islamic-sukuk-promising-form-finance-green-infrastructure-projects، تاريخ الإطلاع: 22/ 03/ 2015.

15) **" الصكوك الخضراء ".. حلول تمويلية إسلامية تزاوج بين "مقاصد الشريعة" وإنقاذ كوكب الأرض**، مقالة منشورة على الموقع: http://arabic.cnn.com/business/2014/09/08/green-sukuk-rating-projects، تاريخ الإطلاع: 2/ 03/ 2015.

16) مايكل بينيت، الصكوك الإسلامية: **شكل واعد من التمويل لمشاريع البنية التحتية الخضراء**، مرجع سابق (بتصرف).

17) **تطوير نظم نقل مستدامة وقادرة على التكيّف بالنظر إلى التحديات الناشئة**، مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجلس التجارة والتنمية، لجنة التجارة والتنمية، الدورة السادسة، جنيف، 05-09 ماي 2014، البند 5 من جدول الأعمال المؤقت، ص: 20. من الموقع: http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/cid34_ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 21/ 03/ 2015.

18) **Discussing-the-Trends- Green Sukuk: Financing the Gulf Region's Renewable Energy Infrastructure,** interview with Harj Rai and Lee Irvine, November 17, 2014, p: 1. http://www.lw.com/admin/Upload/Documents/Discussing-the-Trends-Green-Sukuk-2014.pdf.

19) **Green Bonds Are Changing Investor Expectations & Making Sustainable Investing Easier**, January 22, 2015, http://www.worldbank.org/en/news/feature/2015/01/22/green-bonds-changing-investor-expectations-three-trends. vu le: 22/03/2015.

20) **سند أخضر جديد للبنك الدولي يحكي قصة النمو والابتكار في الأسواق**، مقالة منشورة بتاريخ 25/ 02/ 2015، على الموقع: http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/02/25/green-bond-story-market-growth-innovation، تاريخ الإطلاع: 2/ 03/ 2015.

21) Michael Bennett,″ **Socially Responsibl″ Sukuk: A possible bridge product between Islamic and conventional finance,** Green Financing Dialogue, Kuala Lumpur Malaysia, September 2014, p: 14.

22) فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012، ص: 149.

23) **التصميم المستدام والعمارة الخضراء**، من الموقع: http://www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files/.pdf، تاريخ الإطلاع: 22/ 03/ 2015.

24) **التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا**، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 11 سبتمبر 2014، ص: 09. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=91&bb=upload pdf، تاريخ التحميل: 30 جوان 2015.

25) **تقرير الصكوك العالمي**، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 13 ماي 2015، ص: 2. على الرابط:

http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=129&bb=uploadpdf ، تاريخ التحميل: 30 جوان 2015.

i. **إلفي تشيو، صكوك ماليزيا الخضراء تحصل على دعم الثروة السيادية، مقالة منشورة بتاريخ 27 نوفمبر 2014، على الموقع: http://www.alyaum.com/article/4030096، تاريخ الإطلاع: 29 جوان 2015.**

26) Michael Bennett, op.cit, p: 15.

27) التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، **مرجع سابق**، ص: 06.

28) Michael Bennett, op.cit, p: 24.

29) التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، **مرجع سابق**، ص: 7.

30) إلفي تشيو، **مرجع سابق**.

31) ماليزيا: "صكوك الإحسان".. الأولى على مستوى العالم لتمويل تعليم الأطفال بالمدارس، مقالة منشورة بتاريخ 06 جوان 2015، على الموقع: **http://arabic.cnn.com/business/2015/06/06/malaysia-islamic-sukuk-ihsan**،

32) تاريخ الإطلاع: 29 جوان 2015.

33) التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، **مرجع سابق**، ص: 8.

تطور المقاولة النسوية : بين الواقع والمأمول

د. بن سمينة عزيزة أ.منجية بورحلة
جامعة بسكرة جامعة تبسة
الجزائر

ملخص:

تساهم المقاولة النسوية مساهمة إيجابية في الحياة الإجتماعية و الإقتصادية على السواء، مما سمح لها بإثبات ذاتها وقدراتها، والعمل على إدماجها في مختلف المجالات الإستثمارية، حالها حال الرجال كونها تشكل قوة فاعلة في الإقتصاد الوطني، من خلال إقتحامها لسوق العمل.

إلا أنها تواجه عدة عراقيل، مما يصعب عليها إقتحامها لمجال أعمال المقاولاتية، مما أدى من خلال العديد من الدراسات إلى وضع مجموعة من الحلول، التي تمكن من مساعدة المرأة المقاولة وزيادة توعيتها من ناحية الجانب التمويلي، والعمل على تطوير قدراتها التسييرية، الشخصية، والإجتماعية، ومنه تحقيق أهدافها، بما يضمن للمشروعات إستقرارها وديمومتها، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية والإقتصادية و الإجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المقاولة النسوية، العوامل المؤثرة، الحلول المقترحة.

Abstract:

Woman's entrepreneurship positively contributes to both social and economic life allowing her to prove herself and her capabilities. As many men, it was made available for her to integrate in various investment fields as a powerful force in the national economy. Nevertheless being able to entering the labor market, she faces several hindrances making it difficult

for her to incorporate the field of entrepreneurial business. This led a numerous studies to develop a set of solutions to help entrepreneurial women and increase their awareness of Lease hand side, and work to develop their management, personal, social capabilities to achieve their goals. These procedures ensure stability and durability to their projects and thus contribute to the development of the economy and the society as well.

Key words: Entrepreneurship, women's entrepreneurship, influencing factors, the anticipated solutions.

مقدمة:

لم تعد المرأة بصفة عامة والمرأة العربية بصفة خاصة غائبة عن المساهمة في عملية التنمية، ولم تكتف بالأدوار التقليدية التي إعتادت الظهور فيها والتميز من خلالها، إذ برهنت على قدراتها في التسيير والقيادة وتحمل مسؤوليات خارج بيئتها في المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، مواجهة بذلك شتى الصعوبات والعراقيل، مثبتة ذاتها كفرد مساهم وشريك جديد في عملية التنمية الاقتصادية، لها نفس التأثير حالها حال الرجل، كل هذا من شأنه حث جميع الجهات المعنية على الإهتمام بهذه الظاهرة، والسعي للبحث عن العوامل التي تعيق تطورها، وإيجاد أبرز الحلول لمواجهتها، ومنه تطوير دورها الإقتصادي بشكل عام.

إشكالية البحث

وقد بات معروفا في الوقت الراهن وفي العالم أجمع، أنه لا يمكن تحقيق التقدم والتطور بإقصاء المرأة التي تمثل نصف المجتمع، وقد تم الإقرار بذلك رسميا خلال محاضرة الأمم المتحدة بمناسبة السنة الدولية للمرأة، وذلك في ظل مجموعة من الظروف المحيطة بالمرأة التي سعت أغلب الدول ومن بينها الجزائر إلى تفعيل دورها عن طريق

دعم المقاولة النسوية، التي إستطاعت تخطي أهم الصعوبات العائلية والمجتمعية، وأهم العراقيل التي تواجهها، من صعوبة في حصولها على التمويل وإستفادتها من الدعم الحكومي، بالإضافة إلى محدودية إمكانية وصول المرأة للمصادر المختلفة من مهارات وتعليم. وعلى ضوء ما تقدم، سيتم في هذه الدراسة الإجابة على **الإشكالية التالية:**

"ما هي أبرز العوامل المؤثرة على تطور سير المقاولة النسوية؟ وهل تم إيجاد الحلول لمواجهتها ؟ "

فرضيات البحث: وتتمثل فرضيات البحث فيمايلي:

- تعد المقاولة النسوية أحد معايير نمو الإقتصاد وتطوره؛
- تعتمد دخول المرأة ميدان المقاولة على محموعة من الموارد المالية والثقافية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية؛
- توجد العديد من العوامل المؤثرة على تطور المقاولة النسوية في الجزائر.

أهمية البحث

وتتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع المقاولة النسوية التي إستطاعت التميز في مجال المهن الحرة وتولي مناصب وظيفية في القطاع العام، كما أن صاحبات المشاريع الخاصة يتمركزن في مجال الخدمات والتجارة والصناعات التقليدية، لكن هذا لا ينفي وجود نساء مقاولات في المجالات الأخرى كالزراعة، الصناعة والبناء، ذلك من أجل فرض وجودها في ظل القيود والعوائق المحيطة بها.

أهداف البحث

بينما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز الأساسيات حول المقاولاتية، بالتطرق إلى تعريفها، ثم ماهية المقاولة النسوية، من خلال إبراز مفهومها، أبرز خصائصها وسماتها، والفرق بينها وبين المقاولة الرجالية، وتحديد دوافع المرأة للأعمال المقاولاتية وأبرز مهامها، إضافة إلى إلقاء نظرة إحصائية لواقع المقاولة النسوية في الدول العربية والجزائر،

وإبراز العوامل المؤثرة على تطورها، وأخيرا التطرق إلى الحلول المقترحة لنجاح المقاولة النسوية في تسييرها لمشروعها.

وستتم الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال تناول المحاور التالية:

المحور الأول: أساسيات عامة حول المقاولاتية

المحور الثاني: واقع المقاولة النسوية في الدول العربية والجزائر وإبراز العوامل المؤثرة على تطورها؛

المحور الثالث: الحلول المقترحة لنجاح المقاولة النسوية في تسييرها لمشروعها.

أولا: أساسيات عامة حول المقاولاتية:

أصبحت المقاولة مصطلح شائع الإستعمال ومتداول، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث والإبداع، ونظرا لأهميتها المتزايدة أصبحت المحور الأساسي للتطور، لما قدمته من فرص للمؤسسات الناشئة للإستثمار في مختلف الأنشطة، ونمط حياة يمكن الأفراد من تحقيق ذواتهم، ويصبحوا أكثر إستقلالية وبمستوى معيشي أفضل.

1- تعريف المقاولاتية: لقد وردت العديد من التعاريف، سيتم ذكر أبرزها كما يلي:

- تعرف المقاولاتية على أنها " القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال بكافة أنواعها، عن طريق إنشاء شيء جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطرة المصاحبة، وإستقبال المكافئة الناتجة، بغرض الإسهام في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية "[1].
- كما تعرف أنها "حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة "[2].من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن المقاولاتية هي عبارة عن مجموعة من

(1) النجار جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد ، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**،ط 3، دار الحامد، عمان، 2008، ص07.(1)

(2) بوشنافة أحمد وآخرون، **متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي:17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص:3.

المهارات الإدارية والإبداعية المستندة على المبادرة الشخصية والقدرة على تحمل المخاطرة في ظل بيئة سريعة التغير.

2- ماهية المقاولة النسوية: أصبحت المقاولة النسوية أحد معايير نمو الإقتصاد وتطوره، ومدى وجودها من عدمه هو الذي يفرق بين نمو مختلف الإقتصاديات، وذلك لإقتحامها لمجالات عديدة لا سيما لمجال الأعمال المقاولاتية، الذي يعد أفقا واسعا لا يقتصر عند حد معين، إذ باتت مساهمتها وشراكتها في التنمية الإقتصادية اليوم أمرا حتميا في تطوير المجتمع والرقي به.

2-1- تعريف المرأة المقاولة: لقد وردت العديد من التعاريف حول هذا الشأن، سيتم ذكرها كما يلي:

- تعرف المرأة المقاولة على أنها "كل إمرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، وقامت بتأسيس أو شراء أو ورثت مؤسسة، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، وإجتماعيا، كما تساهم في تسييرها الجاري"[1].
- كما تعرف على أنها " تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تمتلك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانياتها، هدفها النجاح والتفوق"[2].من خلال التعاريف السابقة، تعد المرأة المقاولة كل إمرأة قامت بإستغلال فرصة سوقية وقامت بتجسيدها من خلال مشروع مهما كان حجمه، وتسهر على نجاحه وتطويره ووصوله للأهداف المطلوبة، وتتحمل كافة المخاطر المتعلقة به.
- كما يمكنن القول أن كلمة مقاولة تشمل كل من الآتي:[3]
- الجنس النسوي الذي يمارس مهنة الأعمال المقاولاتية؛

---

(1) سلامي منيرة، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة ورقلة ، 2008، ص: 36.

(2) شلوف فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2009، ص:11.

(3) Dif Aicha, **L'entreprenariat Féminin Cas De La Wilaya D'oran**, Mémoire De Magister, Université D'oran, 2010, P: 17.

- كل إمرأة مستقلة بذاتها، تتحكم، تتخذ قرارات، وتدير مقاولة (مؤسسة) لحسابها الخاص؛
- كل إمرأة أنشأت مقاولة بطريقة مبتكرة ومبدعة.

2-2- خصائص وسمات المقاول (ة): للمقاول (ة) مجموعة من الخصائص والسلوكات المقاولاتية المرتبطة بها، والتي سيتم إبرازها من خلال الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم (01): يوضح خصائص المقاول(ة) وأهم السلوكات المقاولاتية المرتبطة به (ها).

الخصائص	أهم السلوكات المقاولاتية
الثقة بالنفس	- الإعتزاز بالقدرات والمهارات الذاتية؛ - مستقل (ة)؛ - متفائل (ة).
إرادة واضحة	- عنيد (ة) ومحافظ (ة)؛ - حازم (ة).
التركيز على إتمام المهام أو الوصول إلى النتائج المرغوب فيها	- الإهتمام بالنجاح؛ - مجدد (ة)، حركي (ة)، لديه (ها) طاقة؛ - أخذ المبادرة.
القبول بالمخاطرة	- الأخذ بالمخاطر المحسوبة من قبل؛ - روح التحدي.
مستعد (ة) للقيادة	- الإتصال الجيد؛ - موصل(ة) جيد(ة) للمعلومات؛ - قدرة جيدة للإتصال مع الآخرين؛ - متيقظ (ة) للمخاطر والتهديدات؛ - الإهتمام بالآخرين؛ -الإهتمام بتطوير قدرات الآخرين.
الإبداع، الإبتكار	-مبتكر(ة)، خلاق (ة)، لين (ة) ومنفتح (ة)؛ - ماهر (ة)؛ - التفاعل السريع والسهل.
الإهتمام بالمستقبل	- متبصر (ة)، حالم (ة)، حدسي (ة).

Source: Rachid Boukasani, Amina Meziane, **L'etude Des Facteurs Motivants Les Entrepreneurs A Créer Leurs Entreprises En Algerie**, Les Journées Internationales Sur L'entreprenariat, Les Mécanismes D'aide Et Soutien A La Création D'entreprises En Algérie: Opportunités Et Obstacles, Université Mohamed Khider, Biskra, Le 03/04/05 Mai, 2011, pp: 7-8.

2-3- الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية: تشير العديد من الدراسات أنه ليس هناك فروقات كبيرة بين المرأة المقاولة والرجل المقاول في الأبعاد الشخصية والممارسات والدوافع السلوكية، لكن تبقى هناك فروقات قليلة بينهما في كيفية تسيير المشروع، فالمرأة المقاولة إذا ما قورنت مع الرجل المقاول من ناحية إدارة وتسيير أمور المشروع، فنجد بأن لديها قدرة على التكيف مع الظروف على نحو أكبر، وتفويض الصلاحيات للغير، كما تعتمد على التخطيط طويل الأجل، ولديها حس إجتماعي أكبر من الرجل.[1]

وتؤكد دراسة قام بها البنك الدولي بأنه لا يوجد فروقات كبيرة بين المشاريع التي تملكها وتسيرها المرأة والتي يملكها ويتولى تسييرها الرجال، إذ تم إجراء هذه الدراسة بغية إلغاء التصور الشائع بأن مؤسسات الأعمال والتجارة المملوكة من طرف النساء تكون في غالب الأحيان ذات حجم صغير، وأنها أقل تطورا وتعمل في اقتصاد الظل، حيث خلصت هذه الدراسة إلى نتائج رئيسية تبين لنا بأن المشاريع التي تمتلكها النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مبنية على أسس ثابتة ومستقرة، لها إنتاجية عالية وتستخدم تكنولوجيا حديثة، كما ترتبط بالأسواق العالمية مثلها مثل الشركات التي يديرها الرجال، أما على مستوى العمالة، فالمقاولات النسوية تشتمل على بنية ضخمة من اليد العاملة المهنية ذات التكوين المتخصص.[2]

---

(1) عوض مبارك مجدي، **الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص ص: 184-185.

(2) بلعربي عائشة، تقرير بعنوان: **أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الإقتصادية؟**، المنتدى العربي حول: الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، الرباط، المملكة المغربية، 21-23 أكتوبر 2008، ص:14.

3-دوافع ممارسة المرأة للأعمال المقاولاتية: لقد أسهم العديد من الباحثين في تحديد الأسباب والدوافع التي دعت المرأة للتوجه نحو المقاولاتية والعمل الحر، وترك العمل بأجر في المؤسسات التي كانت تعمل بها، إذ تم التوصل بأن دوافع المرأة للعمل المقاولاتي لا تخرج في إطار ثلاث أهداف، سيتم ذكرها كما يلي:[1]

3-1-الهدف الإجتماعي: والذي يتمثل فيما يلي:

- إدراك حاجة المجتمع الضيق إلى سلع غير موجودة؛
- إدخال منتج في مناطق أخرى إلى مجتمعه بدافع الإنتماء إلى هذا المجتمع؛
- رفع مستوى معيشة الأسرة وزيادة مصدر دخلها؛
- تحقيق الأمان الوظيفي؛
- خلق مناصب شغل جديدة؛
- الحفاظ على إسم العائلة؛
- تحقيق مركز إجتماعي.

3-2-الهدف الإقتصادي: ينشئ الفرد مقاولة عادة من أجل تحقيق الربح النقدي، ذلك أنه السبيل الوحيد لتحسين المكانة الاجتماعية والاقتصادية.

3-3- الهدف الذاتي: إن إنشاء الفرد لمقاولة خاصة به يسمح بإبراز طاقاته وطموحاته، وهذا يعتمد على مدى نجاح واستمرارية هذا النشاط، وبالتالي لم يكن العائد الاقتصادي هو سبب الاستمرارية، بل كذلك تحقيق طموح الشخص وثقته بقدراته، حيث يحظى الفرد بعد تأسيس مقاولته الخاصة بفرصة الانتقال من مرؤوس إلى رئيس ومالك ومسير، مما يجعله يتحرر من القيود واللوائح التي كانت تحكم سلوكه في الوظائف التي كان يشغلها، وبالتالي التمكن من برمجة وتخطيط وقته وفق ما يخدم مشاريعه الخاصة.

4- مهام المقاولة النسوية: للمقاولة عدة مهام، سيتم ذكر أبرزها كما يلي:[2]

4-1- المهام الإجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

---

(1) شلوف فريدة، **مرجع سابق**، ص ص: 56-57.(1)

العربي دخموش، **محاضرات في إقتصاد المؤسسة**، مطابع منتوري قسنطينة، 2005، ص:06.(2)

- التقليل من البطالة، وذلك بخلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- إشباع رغبات وحاجات المستهلكين من السلع والخدمات.

4-2- المهام الإقتصادية: ويتم حصرها فيما يلي:

- زيادة الدخل الوطني وبالتالي الفردي؛
- زيادة الإنتاج الوطني، مما يؤدي إلى التقليل من الإستيراد وزيادة التصدير؛
- تمويل خزينة الدولة، وذلك عن طريق دفع الضرائب والرسوم؛
- التكامل الإقتصادي على المستوى الوطني.

4-3-المهام الثقافية: وتتمثل فيما يلي:

-ترقية العامل بالمعرفة التقنية الحديثة، لكي يستطيع التحكم في أساليب التكنولوجيا الحديثة؛

-المساهمة في التزويد بالمعرفة، وذلك عن طريق وجود نوادي علمية ومجلات وجرائد في إطار تكوين وتخصص العمال.

ثانيا: واقع المقاولة النسوية في الدول العربية والجزائر وإبراز العوامل المؤثرة على تطورها. إن دخول المرأة ميدان المقاولة لا يعتمد فقط على الحصول على الموارد المالية ووسائل الإنتاج، بل يتحدد أيضا بمجموعة من العوامل الثقافية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها تشجيع أو تقليص الاستعدادات المقاولاتية عند المرأة، مما يؤدي إلى تقسيم أهم العوامل التي تؤثر على المقاولة النسوية إلى عوامل إيجابية، هدفها تشجيع وتطوير المقاولة النسوية وعوامل سلبية، ينتج عنها تقليص وعرقلة سير المقاولة النسوية أو تثبيطها نهائيا، وهي عديدة منها عوامل إقتصادية، ثقافية، وتأسيسية إضافة إلى القانونية، والسياسية.

1- نظرة إحصائية لواقع المقاولة النسوية في الدول العربية والجزائر على وجه الخصوص.

تزايد مؤخرا إهتمام البلدان العربية بالمقاولة النسوية بإعتبار أن المرأة العربية أساس التنمية الإجتماعية والإقتصادية، مما أدى إلى طرح العديد من الدراسات التي ناقشت

موضوع الدور الإقتصادي لها، وأهم خصائص المقاولات العربيات، ومدى مساهمتهن في عملية التنمية المستدامة، وسيتم ذكر أبرز الإحصائيات الخاصة بها كما يلي:

1-1- المرأة المقاولة في السعودية:[1] لقد ظهرت المرأة المقاولة في السعودية نتيجة للفرص المتاحة في هذه البيئة، وليس لعامل الحاجة لأموال تغطي متطلبات معيشتها، وهذا لكون السعودية بلد غني بثرواته المختلفة، فالمرأة السعودية في غالب الأحيان لا يكون دافعها من إقامة مشروعها تحسين مستواها المعيشي، بقدر ما تبحث عن فرصة لإثبات ذاتها وتحديا للرجل، ومحاولة تغيير النظرة المجتمعية التقليدية للمرأة السعودية، فخلال سنة 2010 استطاعت أكثر من 300 سيدة أعمال في مختلف مناطق السعودية من إبراز دورها بالمساهمة في التنمية الاقتصادية لبلدها، كما يوجد 43 ألف سجل تجاري للسعوديات صاحبات المشاريع على مستوى السعودية ككل، وبالرغم من الصعوبات الاجتماعية التي تواجهها المرأة السعودية في سوق العمل وعلى مستوى الدوائر الحكومية والبنوك، استطاعت أن تبرز قدراتها في تسيير أعمالها المقاولاتية، إذ تزاول صاحبات الأعمال السعوديات نشاطهن من خلال مجموعة واسعة المجالات، حيث تظهرن بكثرة في مجال الأزياء والمجوهرات والديكور، كما يتميزن في أداء عملهن كذلك.

1-2- المرأة المقاولة في الأردن[2]: استطاعت المرأة الأردنية تحقيق تقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويعود الفضل في ذلك إلى إسهامات القطاعات الحكومية بإصدار التشريعات ووضع سياسات وبرامج لتفعيل دور المرأة المقاولة الأردنية، وتمكينها من انجاز أعمال تفوق تلك الأعمال التقليدية التي تحصر النساء في قطاعات محددة، حيث استجابت المرأة الأردنية للمشاركة الاقتصادية وتوجهت إلى الأعمال الحرة والمشاريع الصغيرة كمالكة ومسيرة، تطمح إلى تحقيق مكانة في مجتمعها واستقلالية ودخل يلبي احتياجاتها المتزايدة، إذ يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات

(1) التركي نورة صالح، برازويل ريبيكا، **صاحبات الأعمال في المملكة العربية السعودية: مقارنة إقليمية للخصائص والتحديات والتطلعات**، مركز السيدة خديجة بنت خويلد، السعودية، 2010، ص: 22.

(2) فؤاد نجيب الشيخ وآخرون، مقال بعنوان: **صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن: سمات وخصائص**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 05، العدد 04، 2009 ، ص:501.

التي تستقطب صاحبات الأعمال الأردنيات، حيث استطاعت المرأة الأردنية أن تقتحم هذا القطاع كمقاولة متميزة في صناعة الألبسة والأثاث، التطريز، المواد الغذائية، صناعة مواد التجميل والتغليف.

1-3-المرأة المقاولة في مصر[1]:تعتبر المرأة المقاولة في مصر امرأة تبدأ من الصفر لتصل إلى القمة، إذ تعتمد أغلبهن على المصادر الذاتية أو الميراث أو الذهب الخاص أو مساعدات الزوج والعائلة، وهذا راجع لقلة الفرص أمام المصريات للاستفادة من قروض ومساعدات حكومية، لكن مع وجود عدة صعوبات في البيئة المصرية، إلا أن جمعيات سيدات الأعمال المصريات والتي يصل عددها إلى350 جمعية كان لها الفضل الكبير في مساندة المرأة المقاولة، حيث قامت هذه الجمعيات بإنشاء مركز لتدريب الفتيات وتأهيلهن كسيدات أعمال قادرات على المنافسة، ومع هذا، فالمرأة المصرية نادرا ما تقتحم مجال المقاولة بسبب الفقر وحب جمع المال، أما اللواتي يدخلن بحثا عن المكانة الاجتماعية فهن من الطبقة الثرية في مصر.

1-4- المرأة المقاولة في تونس[2]: إن المحيط التونسي مناسب ومشجع للمقاولة النسوية، لأن البعض يرى بأن المرأة التونسية قد تجاوزت قضية المساواة بين الجنسين، ويدللون على ذلك بالتوازن الكبير في قضية منح الصفقات لرجال الأعمال وسيدات الأعمال، كما وصلت المرأة التونسية إلى مرحلة الشراكة في القضايا المهنية والعائلية، وحسب ما تم ذكره في موضوع المرأة المقاولة في تونس، يبدو بأنها إستطاعت اقتحام أغلبية القطاعات مثل الإلكترونيك والكهرباء التقنية والفندقة...إلخ، أما أهم المشاكل التي تعاني منها المقاولة التونسية فتتمثل في صعوبة الحصول على التمويل البنكي، وعدم الحصول على أسواق لصرف السلع، كما تشكي من قلة استعمال التقنيات المعلوماتية الحديثة في عملية التسيير المقاولاتي لارتفاع تكاليفها، وهي تقريبا نفس المشاكل التي تعاني منها اغلب النساء المقاولات في المغرب العربي.

---

(1) شلوف فريدة، **مرجع سابق**، ص ص: 38-39.

(2) بلعربي عائشة، **مرجع سابق**، ص:15.

1-5- المرأة المقاولة في المغرب [1]: تؤكد بعض الدراسات بأن المرأة المقاولة في المغرب في تطور مستمر، خاصة لما أصبحت تستفيد من المساعدات الأجنبية والدولية، مما وفر لها الاستفادة من الخبرات الأجنبية، كما حصلت المرأة المغربية على برامج تكوينية من طرف جمعيات إسبانية وصندوق الأمم المتحدة الخاص بدعم المرأة، ويعود الفضل في هذا للمساعدة التي تقدمها الجمعية المغربية للمقاولات التي تبحث عن آفاق جديدة لتطوير وإظهار المرأة المقاولة المغربية للعالم أجمع وتعزيز قدراتها التنافسية، وتنشر الروح المقاولاتية لديها، كما تعمل هذه الجمعية على إظهار المرأة المقاولة من خلال الندوات والصالونات الجهوية والدولية، أما عن أسباب ممارسة المرأة للمقاولة في المغرب فيرجع بالدرجة الأولى إلى العائد الضعيف للأسر، ثم انعدام فرص العمل، إضافة إلى الرغبة في إثبات الذات وتحقيق الثراء والقوة.

1-6- واقع المقاولة النسوية في الجزائر[2]: يشير واقع المقاولة النسوية في الجزائر إلى أن نسبها منخفضة، وهي تتوزع على قطاع النسيج، الأعمال العقارية، الخدمات المقدمة للمؤسسات والتجارة، كما أنها عرفت مؤخرا توجها نحو القطاع الصناعي والإستيراد والتصدير، وتشير بعض الأرقام المتوفرة حول المقاولة النسوية الجزائرية إلى أن نسبة النساء المقاولات لا تتعدى 6 ٪ في الجزائر، ورغم أن هذا الرقم منخفض، إلا أنه تضاعف مقارنة بسنة 2005، ويرجع ذلك لمختلف الآليات التي وفرتها الحكومة لتشجيع الروح المقاولاتية لدى الشباب عموما، وحاملي الشهادات من الجنسين خصوصا، حيث تشير أرقام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "LANSEJ" إلى أن نسبة المستفيدات من مشاريع هذا الجهاز قد بلغت 11٪ منذ نشأة الوكالة، فيما بلغت النسبة 60 ٪ بالنسبة للمستفيدات من الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، حيث إستثمرت النساء بكثرة، لاسيما في مجالات الصناعات الغذائية والخياطة والألبسة والصناعات التقليدية، ومنه فإن

---

(1) شلوف فريدة، **مرجع سابق**، ص ص: 40-41.

(2) **صاحبات مشاريع يتحدثن عن تجاربهن**، نقلا عن الموقع:

http://www.el-massa.com/ar/content/view/75208.2014 /02 /14 ، تاريخ الإطلاع:

المشاريع النسوية عرفت طريقها إلى النجاح عبر تجارب رائدة تدل على قدرة المرأة الجزائرية على إقتحام عالم المال الذي ظل لفترة طويلة حكرا على الرجال.

2- العوامل المؤثرة على تطور المقاولة النسوية: تتوفر العديد من العوامل التي تؤثر إيجابا وسلبا على تطور سير المقاولة النسوية، والتي سيتم ذكرها فيما يلي:[1]

2-1-العوامل الإقتصادية: يتم ذكرها كما يلي:

-أهم عامل يمكن أن يدفع المرأة لإنشاء مؤسسة أو استغلال نشاط اقتصادي هو الفقر، حيث أن العديد من النساء اللاتي يقطن بمناطق متدنية المستوى المعيشي، يقررن استغلال معارفهن للحصول على دخل أفضل وتحسين شروط المعيشة لعائلاتهن، وهذا بالرغم من عبء المهام المنزلية، وضيق الوقت.

-الحصول على التمويل هو عامل اقتصادي آخر يمكن أن يشجع أو يقلص المقاولة النسوية، حيث عادة ما تتميز المؤسسات التي تملكها النساء بحجم صغير وبوسائل مالية قليلة، مما يعيق تطور المؤسسة، لهذا تعتمد النساء على التمويل الذاتي أو التمويل العائلي، مع العلم أنه وفي ظل الظروف الحالية، لا يوجد أي قانون يمنع تقديم القروض للنساء، ورغم هذا، فعدد النساء المتحصلات على القروض أقل بالمقارنة مع الرجل، وغالبا ما يكون السبب متعلق بغياب الضمانات.

2-2- العوامل الثقافية: منها ما يلي:

تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة: إن التوزيع الطبيعي للأدوار ما بين الرجل والمرأة، عادة لا يشجعها ولا يوفر لها الوقت اللازم لقيادة مؤسسة، فالتوفيق بين مختلف أدوارها، وعدم التوفر الدائم للوسائل التي تخفف من عبء هذه المسؤوليات، يمثل عائقا كبيرا لتطور المقاولة النسوية، وبالتالي فأهم عامل مؤثر بالنسبة للمرأة الوقت وهو جد محدود؛

السلوكات المقاولتية: إن السمعة الجيدة للمرأة والتي هي امتداد لسمعة عائلتها، هي من القيم الرئيسية في مختلف المجتمعات العربية والإسلامية على وجه الخصوص، لذا سيكون لها أثر كبير على مواقف المرأة وتصرفاتها، وعلى طبيعة النشاط نفسه إن كان

(1) سلامي منيرة، **مرجع سابق**، ص ص: 41-44.

يليق بالمرأة ومقبول بالنسبة لها أو لا، فعلى سبيل المثال، نجد في بعض المناطق (الريفية) أن المرأة لا تلقى تشجيعا لممارسة الأنشطة التي تتطلب التنقل الدائم وكثرة اللقاءات بالرجال، بالإضافة لذلك، هناك بعض الأنشطة التي تعتبر خاصة فقط بالرجال، مثل تلك التي تستدعي استعمال الآلات من الحجم الكبير، وحتى النساء أحيانا لا يجدن أنفسهن قادرات على القيام بمثل هذه النشاطات؛

غياب نماذج لمقاولات ناجحات: إن غياب نماذج لنساء مقاولات ناجحات يمثل أيضا عاملا مفسرا لضعف ميل النساء لإنشاء مؤسسات، حيث وجد أنه كلما كانت النساء المقاولات بارزات في المجتمع، كلما شجع هذا بقية النساء على الدخول لمجال المقاولة؛

الاستعدادات الشخصية: إن أحد أهم العناصر التي تؤثر على الأشخاص عندما يريدون الاستثمار في أحد الأنشطة من النوع الاقتصادي هو الثقة، والتي تقصد بها ثقة المحيطين بالشخص، ثقة العملاء، بالإضافة للثقة بالنفس.

وهذه الأخيرة تعتبر فجوة عند النساء، حيث أن المجتمع لا يشجع تطوير الاستعدادات والتوجه نحو المقاولة عند البنات، كما أن روح المقاولة يتطلب حب المخاطرة، التجديد، القدرة على التأقلم (مع المحيط وحاجيات الزبائن)، اقتناص الفرص (بمعنى إمكانية الحصول على المعلومة)، ...الخ، إذا فالمحيط العائلي يلعب دورا جد مهم على هذا المستوى، ومع ذلك، يمكن اكتساب كل هذا بالخبرة وقيادة نشاط اقتصادي.

2-3-العوامل التأسيسية: هنا نتحدث عن توفر أو عدم توفر خدمات الدعم لإنشاء المؤسسات، وخاصة الخدمات التي تعنى باحتياجات المرأة وتكون متكيفة مع قدراتها، بمعنى تراعي ضيق وقت النساء، والمستوى التكويني لكل واحدة، بالإضافة لذلك، فإن عدم مراعاة الفروقات بين المرأة والرجل في جميع النواحي (عدم إمكانية الاستفادة من نفس البرامج) هو عائق كبير لتطور المقاولة النسوية، بما أنه لا يأخذ بعين الإعتبار حاجيات المرأة.

2-4-العوامل القانونية: هنا نتحدث عن القوانين والتشريعات، ففي بعض البلدان يوجد بعض المواد التي تحد من حرية المرأة في استعمال أملاكها، أو الحصول على قروض دون وجوب الرجوع إلى الزوج وأخذ موافقته (بمعنى اعتبار المرأة دائما كقاصر في هذه الناحية)، وهذا من شأنه التسبب في عائق كبير يحد من حرية المرأة في التصرف (مثال ذلك تصريح الحصول على جواز السفر إلا عن طريق موافقة الزوج، وضرورة وجود محرم في حالات نادرة (العربية السعودية)، وهذا يضع المرأة في موضع غير متوافق مع التسيير الجيد للمؤسسة.

2-5- العوامل التربوية: ومن العوامل المؤثرة في هذه الناحية ما يلي:

تمدرس البنات: حيث نجد في بعض البلدان، وبالرغم من المجهودات المبذولة منذ سنوات لتشجيع تمدرس الأطفال من الجنسين، إلا أن نسبة التمدرس عند الإناث أقل بالمقارنة مع الذكور، وهذا بسبب عوامل هيكلية (مثل غياب التجهيزات، عدم توافق البرامج مع المحيط، الفقر،...إلخ)، وأخرى ثقافية (ثقل الأعمال المنزلية، مراقبة سلوكات البنات، منع دخول الإناث للأمكنة العمومية، عدم قبول الإختلاط)؛

الأمية: وهذا خاصة بالنسبة للمناطق الريفية، حيث نجد نسبة الأمية مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع المدن، وتعتبر الأمية ونقص التكوين عوائقا كبيرة أمام تطور المقاولة النسوية، وهذا نظرا لكون مثل هذه الوضعية غالبا ما تمنع النساء من الحصول على المعلومات الضرورية التي تمكنها من اقتناص الفرص المعروضة، وهي أيضا تبعدهم عن برامج التكوين التي تمكنهم من تحسين الإنتاج والمردودية، كذلك تسبب الأمية صعوبات عل مستوى تسيير المؤسسة، وتبقي النساء مرتبطات كليا بالغير، وهذا الاعتماد على الغير يولد شعورا بعدم الأمن ونقص الثقة بالنفس.

2-6- العوامل السياسية: وهنا نتحدث عن دور ومجهودات الدولة، فيما يخص الترقية النسوية، والمساواة بين الجنسين (رغم أن معظم البلدان والجزائر من بينهم، قاموا بالتوقيع على اتفاقية المساواة بين الجنسين)، بالإضافة لرصد برامج خاصة تساعد على تشجيع الأفراد والمرأة على وجه الخصوص على الدخول في مجال المقاولة.

كما يعد نقص الخبرة في مجال النشاط وأمور تسيير المشاريع أو غيابها كليا، وهذا خلال فترة حياة المشروع (أي من كونه فكرة إلى غاية تجسيده واقعيا وحتى تطوره وتوسيعه) عائقا كبيرا في ظل العمل في بيئة غير مستقرة تصادف المرأة المقاولة العديد من الفرص، وكذا العديد من التهديدات، فإذا لم تمتلك الخبرة الكافية، فسيكون من الصعب عليها اختيار القرار المناسب في الوقت المناسب، فتتعرض لتهديد أو قد تضيع منها فرصة أو فرصا.

ثالثا: الحلول المقترحة لنجاح المقاولة النسوية في تسييرها لمشروعها.

بعد التطرق للعراقيل التي تحد من نجاح وإستمرارية المقاولة النسوية، لا بد من البحث عن حلول لمواجهتها، والعمل على تطبيقها لنجاحها في تسييرها لمشروعها، ومنه الوصول إلى الأهداف المطلوبة التي تعود بالأفضل على المرأة والأسرة والمجتمع ككل، وسيتم إبراز هذه الحلول كما يلي:[1]

الإرادة: من المتعارف عليه أن الانجازات الكبرى للأفراد والجماعات تبدأ من قوة العزيمة، فبدون هذه القوة الداخلية الكامنة لا يمكن للمرأة أن تجسد أفكارها في إنشاء مؤسسة تضمن لها دخلا مستقلا وحياة اجتماعية مستقرة، وفي هذا الإطار، من الضروري عليها التأكد من وجود حوافز حقيقة تدفعها للتركيز على العمل الحر على الأقل 08 ساعات في اليوم ومواجهة التحديات والمخاطر كالاستدانة من البنوك والمخاطرة المالية مثلا.

الرغبة في الاستقلالية والعمل الحر: هو شعور غالبا ما يتحلى به الرياديون، ولكي تكون المرأة ريادية، يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

-القدرة على التكيف مع التغيير -القدرة على تحديد نقاط الضعف ومعالجتها -القدرة على التنازل عن جزء من المسؤولية للآخرين -القدرة على التحكم في الأعصاب -القدرة على تحديد الأهداف -القدرة على التحلي بالحكمة والصبر.

الرغبة في تكوين رأس المال والذمة المالية: إن استحداث أي نشاط جديد يتطلب رأس مال ابتدائي يحدد حسب الطبيعة القانونية للمؤسسة، كما أن نمو المؤسسة ينبع من

(1) نفس المرجع السابق، ص ص: 54-55.

الرغبة في إنماء رأس مالها، من خلال بذل أقصى الجهود في إنجاح مسيرة المشروع المؤسساتي، وبالتالي فهذا المطلب ليس رهين الحظ وإنما يتحقق بالمثابرة.

أن تملك المرأة تصورا منطقيا استراتيجيا بعيد المدى: إن كل مشروع يبدأ بفكرة، وبالتالي لا يمكن تجسيده إلا إذا كان منطقيا، وحتى يكون كذلك، يجب عليها:

-دراسة المعوقات وطرح حلول لها -جمع ودراسة تجارب الآخرين -معرفة شاملة ودقيقة بسياق المحيط.

التحكم في نشاط أو مهنة عن طريق:

-تثمين تقنية جديدة أو إيجاد طريق أفضل للإنتاج -تنمية خدمة خاصة -انجاز منتج شخصي.

التحكم في البيع و الشراء: من خلال:

-المعرفة التامة بالسوق -البحث عن أفضل الممولين -تحديد المنتجات الجديدة -التفاوض أثناء المعاملات.

التحكم في فن التسيير: انطلاقا من:

-تثمين الأشياء وتقييمها -التحكم في علم المحاسبة -التخزين والمراقبة -التحكم في الإعلام الآلي وتعميم استخدامه في المؤسسة.

التحكم في تسيير الموارد البشرية انطلاقا من: تحفيز الموظفين، التأسيس لشبكة من العلاقات المهنية، بالإضافة إلى:

-أن تملك روح العمل الجماعي والقيادة -التمتع بصحة جيدة -أن تملك روح المغامرة والمخاطرة؛

-التمتع بالأخلاق الحسنة وروح الاستقبال -التكيف والإبداع -البحث عن المعلومة وتقوية القدرات الشخصية -الكفاءة وتجميع المؤهلات اللازمة.

و على اعتبار أن المرأة المقاولة هي تلك المرأة التي تنشئ وتنظم وتدير وتتحمل مخاطر مشروعها الخاص، فإنه من الضروري عليها التوفيق بين حياتها العائلية وحياتها

المهنية، فهناك من يرى بأنه يمكنها النجاح في ذلك، من خلال امتلاكها لبعض الخصائص التنظيمية، الذهنية، الاجتماعية، والتعليمية، والتي سيتم ذكرها من خلال ما يلي:[1]

- توفر بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار؛
- المرونة في التعامل مع العنصر البشري وإتقان مهارات الاتصال، من أجل تمكنها من تسويق منتجاتها وضمان التعامل الحسن مع مورديها وكل الأطراف المعنية بالمشروع؛
- القدرة على تحقيق النجاح، أي لابد من أن تمتلك عامل التفاؤل المدعم بأسس واقعية مدروسة مسبقا.
- أن تتوفر فيها روح المبادرة، وأن تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة واستغلالها قدر الإمكان
- التميز والكفاءة في مجال العمل والثقة الكاملة في قدراتها وتقديم الإضافات المبدعة.
- أن تمتلك القدرة على المخاطرة في حدود المعقول، أي تخوض المخاطرة بعد إجراء دراسات مسبقة وأن يكون استثمارها في نفس مجال معرفتها وخبرتها، مما يسهل عليها زيادة نجاحها.
- القدرة على تحمل المسؤولية.
- امتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت وإدارته.
- إمتلاك المهارة في التنظيم، أي أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يجب أن يكون بين مهاراتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط ومستلزماته المناسبة كما ونوعا.
- عليها أن تنمي سرعتها في الفهم والاستيعاب: لأن القدرة العقلية والفكرية تساعد المقاولة على الربط بين الأنشطة والوظائف ضمن كيان المقاول.
- أن يكون لديها مستوى تعليمي مقبول، لان المقاولة التي لم تحظى بفرصة التعليم قد تتعرض إلى الاستغلال أو قد تغفل عنها بعض حقوقها الإدارية.

---

(1) بوغالم كلثوم، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تدعيم المقاولة النسوية بالجزائر – عرض ميداني لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية سوق أهراس، آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر (الفرص والعوائق)**، بسكرة 3/ 4/ 5 ماي 2011، ص ص: 12-11

خاتمـــــة:

تعتبر المرأة أحد أهم خزانات الطاقة، فلا ينبغي حصر دورها فقط في الدور التقليدي، ولكن يجب إدراك إمكانياتها والتأكيد على دورها الاقتصادي، خاصة في مجال خلق المؤسسات واستغلال الفرص الإستثمارية والمساهمة في إنشاء مناصب شغل، وكذا المساهمة في الناتج المحلي الخام، حيث استطاعت المرأة إثبات جدارتها في دخول العديد من الميادين وإثبات ذاتها فيها، فلم يعد كما السابق، أين كان يحصر دورها فقط في تلك المشاريع الخاصة فقط بالحرف التقليدية، التي تعتبر امتداد لدورها التقليدي، لكن الواقع أثبت خطأ هذه الفرضية، حيث نجد المرأة في قطاع البناء والصناعة وفي بعض الأنشطة التي كانت تعتبر سابقا حكرا للرجال، لكن يبقى فقط أن هذا المشاريع لا تشهد توسعا كافيا يرضي طموحها، نظرا لمحدودية التمويل، حيث أثبتت العديد من التحقيقات الميدانية أن المرأة غاليا ما تعتمد على مدخراتها الشخصية أو العائلة في الحصول على التمويل، مما ينعكس على حجم المشروع وإمكانية التطوير، كما أنه من بين المشاكل التي تعيق تطورها صعوبة الحصول على المشاريع وتسويق المنتجات المصنعة، مما يشكل لها عائقا في اختراق الأسواق والمنافسة فيها، ولكن هذا لا ينفي كونها أضحت أحد أهم قاطرات النمو والمفارقة بين نمو البلدان.

نتائج البحث: وتتمثل فيما يلي:

- تساهم المرأة في الجزائر في النمو الإقتصادي على عدة أصعدة، لكن يبقى دورها في المجال المقاولاتي ضئيل نسبيا إذا ما تم مقارنته بالدول العربية الأخرى.
- يفسر نقص توجه المرأة نحو المقاولة، هو كون توجههن المقاولاتي ضعيف في ظل ظروف إجتماعية وإقتصادية وسياسية غير مشجعة على المقاولة.
- المرأة المقاولة في الجزائر تملك مجموعة من الخصائص المقاولاتية بالرغم من الصعوبات التي تواجهها، مما يؤهلها للدخول في هذا المجال والعمل على بقائه وتطوره.

توصيات البحث: وتتمثل فيما يلي:

- التحسيس من خلال النظام التربوي بالروح المقاولاتية، بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء؛
- تخصيص تكوين متخصص في المقاولة يأخذ النقائص الخاصة بتطوير القدرات الشخصية بالمقاولة مثل: روح المبادرة، المخاطرة وروح المسؤولية، الإبداع.
- وضع مكاتب إستشارات وخبرة تهدف لتجسيد وتطوير ثقافة المقاولاتية في المحيط.

الهوامش والإحالات:

1) كاسر نصر المنصور. ثقافة الخدمة المتركزات و الأخلاقيات. طبعة أولى. دمشق: درا الرضا. 2003. ص:70
2) سونيا محمد البكري. إدارة الجودة الكلية. طبعة أولى. الإسكندرية: الدار الجامعية. 2002. ص:14.
3) Claude yves BERNARD.**le Management par la Qualité Totale**.1ère édition. Paris: AFNOR.2000, p. 08.
4) كاسر نصر المنصور. مرجع سابق. ص:71.
5) Claude yves, BERNARD, Op.cit., P09.
6) سونيا محمد البكري. مرجع سابق. ص21-22.
7) كاسر نصر المنصور. مرجع سابق. ص:75.
8) ثابت عبد الرحمان إدريس. كفاءة و جودة الخدمة اللوجستية. طبعة أولى.. الإسكندرية: الدار الجامعية. 2006. ص:295-296.
9) www.swisstourfed.ch le:24/11/2006
10) revue d'information Maroc: B.M.C.E. novembre 2001. P 2.
11) مروان سكر. مختارات في الاقتصاد السياحي. طبعة أولى. الأردن: دار مجدلاوي. 1999. ص15

12) Robert LANQUAR.**Le Tourisme International**.que sais je ?. 5eme édition.Paris: Presses Universitaires.199 3.p37

13) Catherine PELE-BONNARD.**Marketing et tourisme**.1ère édition.paris: chiron.2002.p102

14) yves TINARD.**LE TOURISME** économie et management.2ème édition.Paris: Di science.1994.p257

15) كاسر نصر المنصور.مرجع سابق.ص:55-56.

16) DALI Aomar. « **le Patrimoine Ksourien et Stratégie de Conservation** ».séminaire international espace saharien et développement durable. BISKRA ,novembre2000.p271

17) تقرير لمديرية التهيئة و التعمير.ولاية بسكرة.2004.

18) عبد الرحمان سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2015، ص: 12.

19) المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 17**، المنامة-البحرين، 2010، ص: 238.

20) عبد القوي ردمان محمد عثمان، **الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة**، مداخلة ضمن فعاليات: المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية دمشق-سوريا-يونيو- 2009، ص: 09 (بتصرف).

21) آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية – دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية** – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر، 2012، ص: 108.

22) أسامة عبد الحليم الجورية، **صكوك الإستثمار ودورها التنموي في الإقتصاد**، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، 2009، ص: 59. من الموقع: http://www.kantakji.com/media/6922/634.pdf، تاريخ الإطلاع: 20/ 03/ 2015.

23) سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، تحت عنوان: " إدارة المخاطر؛ التنظيم والإشراف "، المنعقد أيام: 06، 07، 08 أكتوبر2012، معهد الدراسات المصرفية، عمان- الأردن، ص: 4.

24) سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، **المرجع نفسه**، ص: 4.

25) فتح الرحمن علي محمد صالح، **دور الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات التنموية**، ورقة عمل مقدمة لمنتدى الصيرفة الاسلامية – بيروت – الجمهورية اللبنانية، جويلية 2008، ص: 17.

26) أسامة عبد الحليم الجورية، **مرجع سابق**، ص: 79.

27) آمال لعمش، **مرجع سابق**، ص: 109.

28) فتح الرحمن علي محمد صالح، **مرجع سابق**، ص: 16.

29) سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات، يومي 19 و20 نوفمبر 2013، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، بالتعاون مع: مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، ص: 5.

30) رحيم حسين، **تصكيك مشاريع الوقف المنتج: آلية لترقية الدور التنموي ودعم كفاءة صناديق الوقف حالة صناديق الوقف الريفية**، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، 12/ 13 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2013، جامعة اليرموك اربد – الأردن، ص: 10. من الموقع: http://www.kantakji.com/media/9519/0.pdf.

31) مايكل بينيت، **الصكوك الإسلامية: شكل واعد من التمويل لمشاريع البنية التحتية الخضراء**، مقالة منشورة بتاريخ 25/ 02/ 2015، على الموقع: http://blogs.worldbank.org/voices/ar/islamic-sukuk-promising-form-finance-green-infrastructure-projects، تاريخ الإطلاع: 22/ 03/ 2015.

32) **"الصكوك الخضراء ".. حلول تمويلية إسلامية تزاوج بين "مقاصد الشريعة" وإنقاذ كوكب الأرض**، مقالة منشورة على الموقع: http://arabic.cnn.com/business/2014/09/08/green-sukuk-rating-projects، تاريخ الإطلاع: 2/ 03/ 2015.

33) مايكل بينيت، الصكوك الإسلامية: **شكل واعد من التمويل لمشاريع البنية التحتية الخضراء**، مرجع سابق (بتصرف).

34) تطوير نظم نقل مستدامة وقادرة على التكيّف بالنظر إلى التحديات الناشئة، مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجلس التجارة والتنمية، لجنة التجارة والتنمية، الدورة السادسة، جنيف، 05-09 ماي 2014، البند 5 من جدول الأعمال المؤقت، ص: 20. من الموقع: http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/cid34_ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 21/ 03/ 2015.

35) Discussing-the-Trends- Green Sukuk: Financing the Gulf Region's Renewable Energy Infrastructure, interview with Harj Rai and Lee Irvine, November 17, 2014, p: 1. http://www.lw.com/admin/Upload/Documents/Discussing-the-Trends-Green-Sukuk-2014.pdf.

36) Green Bonds Are Changing Investor Expectations & Making Sustainable Investing Easier, January 22, 2015, http://www.worldbank.org/en/news/feature/2015/01/22/green-bonds-changing-investor-expectations-three-trends. vu le: 22/03/2015.

37) **سند أخضر جديد للبنك الدولي يحكي قصة النمو والابتكار في الأسواق**، مقالة منشورة بتاريخ 25/ 02/ 2015، على الموقع: http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/02/25/green-bond-story-market-growth-innovation، تاريخ الإطلاع: 2/ 03/ 2015.

38) Michael Bennett,″ **Socially Responsibl″ Sukuk: A possible bridge product between Islamic and conventional finance,** Green Financing Dialogue, Kuala Lumpur Malaysia, September 2014, p: 14.

39) فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012، ص: 149.

40) **التصميم المستدام والعمارة الخضراء**، من الموقع: http://www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files/.pdf، تاريخ الإطلاع: 22/ 03/ 2015.

41) **التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا**، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 11 سبتمبر 2014، ص: 09. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=91&bb=upload pdf، تاريخ التحميل: 30 جوان 2015.

42) **تقرير الصكوك العالمي**، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 13 ماي 2015، ص: 2. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=129&bb=uploa dpdf، تاريخ التحميل: 30 جوان 2015.

43) إلفي تشيو، صكوك ماليزيا الخضراء تحصل على دعم الثروة السيادية، مقالة منشورة بتاريخ 27 نوفمبر 2014، على الموقع: http://www.alyaum.com/article/4030096، تاريخ الإطلاع: 29 جوان 2015.

44) Michael Bennett, op.cit, p: 15.

45) التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، **مرجع سابق**، ص: 06.

46) Michael Bennett, op.cit, p: 24.

47) التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، **مرجع سابق**، ص: 7.

48) إلفي تشيو، **مرجع سابق**.

49) ماليزيا: "صكوك الإحسان".. الأولى على مستوى العالم لتمويل تعليم الأطفال بالمدارس، مقالة منشورة بتاريخ 06 جوان 2015، على الموقع:
http://arabic.cnn.com/business/2015/06/06/malaysia-islamic-sukuk-ihsan، تاريخ الإطلاع: 29 جوان 2015.

50) التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، **مرجع سابق**، ص: 8.

51) النجار جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، ط 3، دار الحامد، عمان، 2008، ص07. [1]

52) بوشنافة أحمد وآخرون، **متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي:17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص:3.

53) سلامي منيرة، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة ورقلة، 2008، ص: 36.

54) شلوف فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2009، ص:11.

55) Dif Aicha, **L'entreprenariat Féminin Cas De La Wilaya D'oran**, Mémoire De Magister, Université D'oran, 2010, P: 17.

56) عوض مبارك مجدي، **الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص ص: 184-185.

57) بلعربي عائشة، تقرير بعنوان: **أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الإقتصادية؟**، المنتدى العربي حول: الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، الرباط، المملكة المغربية، 21-23 أكتوبر 2008، ص:14.

58) شلوف فريدة، **مرجع سابق**، ص ص: 56-57.

59) العربي دخموش، **محاضرات في إقتصاد المؤسسة**، مطابع منتوري قسنطينة، 2005، ص:06.

60) التركي نورة صالح، برازويل ريبيكا، **صاحبات الأعمال في المملكة العربية السعودية: مقارنة إقليمية للخصائص والتحديات والتطلعات**، مركز السيدة خديجة بنت خويلد، السعودية، 2010، ص: 22.

61) فؤاد نجيب الشيخ وآخرون، مقال بعنوان: **صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن: سمات وخصائص**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 05، العدد 04، 2009، ص:501.

62) شلوف فريدة، **مرجع سابق**، ص ص: 38-39.

63) بلعربي عائشة، **مرجع سابق**، ص:15.

64) شلوف فريدة، **مرجع سابق**، ص ص: 40-41.

65) **صاحبات مشاريع يتحدثن عن تجاربهن**، نقلا عن الموقع:

66) http://www.el-massa.com/ar/content/view/75208 ، تاريخ الإطلاع: 14/ 02/ 2014.

67) سلامي منيرة، **مرجع سابق**، ص ص: 41-44.

68) نفس المرجع السابق، ص ص: 54-55.

69) بوغالم كلثوم، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تدعيم المقاولة النسوية بالجزائر – عرض ميداني لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية سوق أهراس، آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر (الفرص والعوائق)**، بسكرة 3/ 4/ 5 ماي 2011، ص ص: 11-12.

علاقة النظام الجبائي بالشكل القانوني للمؤسسة الاقتصادية عرض وتحليل على ضوء التشريع الجبائي الجزائري

قـــلادي نظيـــرة
جـــامعة الجـــزائر3 الجـــزائر

ملخص:

أدرج القانون التجاري الجزائري ضمن مواده مختلف الأشكال القانونية للمؤسسة الاقتصادية، فالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر تصنف وفقا لمعيار الشكل القانوني إلى مؤسسات فردية وشركات.وقد عمل التشريع الجبائي الجزائري على وضع قوانين جبائية لمختلف هذه الأشكال، فاختلفت أنواع الضرائب المفروضة من مؤسسة لأخرى حسب الشكل القانوني لها، فالمؤسسةالفردية تخضع إما لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أوالنظام المبسط أوالنظام الحقيقي، أما الشركات فتخضع لنظام الربح الحقيقي، لكونه يعبر عن الربح المحاسبي المستعمل في تقييم الوعاء الضريبي.لذلك على المؤسسات معرفة الأحكام الجبائية المفروضة على كل شكل قانوني، و من تم اختيار الشكل القانوني الذي يحقق أقل تكلفة جبائية.

Abstract:

The Algerian trade law has integrated several items in these forms of business, these differ according to what their legal forms or in individual business (people) or in society. Each type of business is subject to several specific taxes. Those companies are of ten subject to random or flat tax system while corporations are subject to an effective tax system that highlights the real profit. It is there fore necessary to know the different tax provisions imposed on every type of business be for echo osing the legal form of his company.

مقدمة:

تحتل الضريبة أهمية كبيرة بين نظريات الاقتصاد العام، وهذا لا يعود لاعتبار الضريبة أهم بند من بنود الايراد العام، وانما لأهمية الدور الذي تلعبه الضريبة في تحقيق أغراض السياسة المالية. لذلك فالضريبة لا بد أن تخضع لنظام يجمع وينظم عملياتها، والذي هو النظام الجبائي.

وبالنسبة للجزائر عرف النظام الجبائي اصلاحا جبائيا سنة 1992م، والذي يعتبر تغييرا جذريا للنظام الجبائي السابق. ولقد أضفى هذا الاصلاح تغييرات كبيرة على مختلف الضرائب والرسوم من حيث الكم والنوع، وكان هدفه الأساسي احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

ولقد أدرج القانون التجاري الجزائري ضمن مواده مختلف الأشكال القانونية للمؤسسة الاقتصادية، وقد عمل التشريع الجبائي الجزائري على وضع قوانين جبائية لمختلف هذه الأشكال، فاختلفت أنواع الضرائب المفروضة من مؤسسة لأخرى حسب الشكل القانوني لها، وهو ما يجعل المؤسسات تختار الشكل القانوني الذي يوفر لها أكبر مزايا جبائية ممكنة، وبالتالي أقل تكلفة جبائية.

مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق تبرز اشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي علاقة النظام الجبائي الجزائري بالشكل القانوني للمؤسسة الاقتصادية؟

ومن خلال هذه الاشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- كيف تصنف المؤسسات في الجزائر حسب شكلها القانوني؟
- ما هي مختلف الضرائب المفروضة على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي التكلفة الجبائية للمؤسسة الناتجة عن اختيار النظام الجبائي؟

الفرضيات:

من أجل معالجة الاشكالية المطروحة سابقا والاجابة على التساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيتين التاليتين:

- تختلف الضرائب المفروضة على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر حسب شكلها القانوني؛
- يلعب الشكل القانوني للمؤسسة الاقتصادية دورا مهما في تكلفتها الجبائية.

منهجية الدراسة:

إن بلوغ الهدف من هذه الدراسة يتوقف على معالجة الموضوع بالأسلوب المناسب وفق منهجية واضحة ومضبوطة، بالاعتماد على المنهج الوصفي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، والمنهج التحليلي بغية تقديم ركائز هذا الموضوع.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة انطلاقا من:

- كون الجباية احدى المتغيرات التي يجب على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار؛
- ثقل الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب من المؤسسة الاقتصادية استخدام الأحكام الجبائية على أحسن وجه، حتى تكون عونا لها في ترشيد قراراتها واختياراتها؛
- اختلاف النظام الجبائي المطبق على كل شكل من الأشكال القانونية للمؤسسات، لذلك يجب على المؤسسات معرفة الأحكام الجبائية المفروضة على كل شكل قانوني، ومن تم اختيار الشكل القانوني الذي يحقق لها أقل تكلفة جبائية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسةإلى ما يلي:

- التعرف على أنواع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر حسب شكلها القانوني؛
- التعرف على مختلف الضرائب المفروضة على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؛

- التعرف على التكلفةالجبائية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر حسب شكلها القانوني.

خطة الدراسة:

بناءا على ما سبق وتحقيقا لأهداف الدراسة، قمنا بتقسيم موضوعاتهاإلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو الآتي:

المحور الأول: تصنيف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر حسب الشكل القانوني؛

المحور الثاني: الضرائب المفروضة على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؛

المحور الثالث: التكلفة الجبائية للمؤسسة الناتجة عن اختيار النظام الجبائي.

1- تصنيف المؤسساتالاقتصادية في الجزائر حسب الشكل القانوني:

تصنف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وفقا لمعيار الشكل القانوني إلى مؤسسات فردية وشركات.

(1-1) المؤسسات الفردية:

وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة، وهي تمتاز بسهولة التنظيم والإنشاء. والمسؤول الأول والأخير فيها عن إدارتها وتسييرها هو صاحب المؤسسة[1]. ومن خصائص المؤسسات الفردية ما يلي:

- السهولة في التنظيم والإنشاء؛
- صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهذا يكون دافعا له على العمل بكفاءة لتحقيق أكبر إيراد ممكن؛
- مالك المؤسسة هو المسؤول الأول والوحيد عنها حيث يقوم بإدارتها، تنظيمها، وتسييرها ويرجع له الأمر في اتخاذ أي قرار يخص مؤسسته؛
- قلة الشركاء يقلّل من المشاكل وعدم التفاهم، ممّا يؤدي إلى تفادي الانقطاعات الناجمة عن سوء التفاهم وكثرة الآراء؛

(1) عمر صخري، **"التحليل الاقتصادي الكلي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعةالسادسة،الجزائر، 2008، ص. 10.

- قلة رأس المال، إذ أن المالك هو الممول نفسه، فذلك قد يؤدي لوجود ديون ناتجة عن قلّة خبرة المالك وصعوبة الحصول على تمويل خارجي متمثل في القروض البنكية.

(1-2) الشركات:

وهي عبارة عن المؤسسات التي يتم تكوينها بين مجموعة من الأشخاص، يساهم كل منهم في رأس مال هذه المؤسسة حسب قدرته، رغبته، واتفاق الشركاء الباقين. و مساهمات هؤلاء الشركاء لا يشترط فيها أن تكون متساوية أو من نوع واحد[1]. ويمكن تقسيم الشركات إلى: شركات الأشخاص، شركات الأموال، و الشركات المختلطة.

(1-2-1) شركات الأشخاص: هي شركات تقوم على الاعتبار الشخصي بين الشركاء، فهي تعتمد على شخصية الشركاء والثقة المتبادلة بينهم، وليس على ما يقدّمه كل منهم من مساهمات عينية أو نقدية. و تتمثل أنواعها في: شركات التضامن، شركات التوصية، و شركات المحاصة.

(1-2-2) شركات الأموال: هذا النوع من الشركات يقوم على الاعتبار المالي، بمعنى أن الاعتبار الأول و الأساسي الذي تقوم عليه هذه الشركات هو مجموعة الأموال التي يمكن للإدارة تجميعها واستثمارها بدلا من العلاقة الشخصية للشركاء[2]. ونجد ضمن هذا الصنف: شركات المساهمة، شركات التوصية بالأسهم، و الشركات التعاونية.

(1-2-3) الشركات المختلطة: سنقتصر على عرض نوعين فقط من أنواع هذه الشركات و هما: الشركات ذات المسؤولية المحدودة و تجمع الشركات.

أولا- الشركات ذات المسؤولية المحدودة: إن الشركات ذات المسؤولية المحدودة من أحدث الشركات ظهورا، فالمستثمر يقبل عليها دون أن يخشى المسؤولية التضامنية، حيث أن مسؤولية الشركاء تتحدد بمقدار المساهمات المكتتبة أي في حدود ما قدّموه من حصص. وتنفرد هذه الشركات بصفات لشركات الأشخاص وشركات الأموال، حيث اعتبرها فقهاء القانون وسيطا بين هذين النوعين، فمن ناحية قلّة عدد الشركاء وعدم جواز

(1) أحمد بوراس، **"تمويل المنشآت"**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص. 16.
(2) المرجع السابق، ص. 17.

تبادل الحصص بدون قيود (شركة ذات صبغة شخصية).أمّا من ناحية تحديد المسؤولية على قيمة الحصص المكتتبة، فتعتبر ذات صبغة مالية.

ثانيا- تجمع الشركات: ورد حسب القانون التجاري الجزائري بأنه "يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسّسوا فيما بينهم كتابيا، و لفترة محدودة تجمعا لتطبيق كل الوسائل الملائمة لتسهيل النشاط الاقتصادي لأعضائها أو تطويرهو تحسين نتائج هذا النشاط و تنميته"[1]. و يتم إعداد عقد التجمعات كتابيا، و ينشر حسب الكيفيات المحددة عن طريق تنظيم التجمع.

2- الضرائب المفروضة على المؤسسات:

إن العمليات التي تقوم بها المؤسسة تخضع لضرائب مختلفة، و سنحاول التطرق لمختلف أنواع هذه الضرائب و المتمثلة في: الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات، مع الإشارة في كل مرّة للشكل القانوني الخاضع لهما و ذلك حسب قانون المالية و قانون الضرائب الجزائري. و بالإضافة لهذين النوعين من الضرائب، سنتطرق لضرائب أخرى تخضع لها المؤسسات.

(2-1) الضريبة على الدخل الإجمالي:

تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)من الضرائب المحصّلة لصالح خزينة الدولة، وهي ضريبة مباشرة. و قد عرّف المشرع الجزائري الضريبة على الدخل الإجمالي كالتالي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على الدخل الصافي الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"[2].

(2-1-1)خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي: تتميز الضريبة على الدخل الإجمالي بعدّة خصائص، ومن بينها ما يلي:

- تعتبر ضريبة سنوية، فهي تستحق على الربح أو الدخل الذي يحققه الخاضع للضريبة؛

---

(1) المادة(796)، القانون التجاري الجزائري، الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 1975 المعدّل والمتمم بناء على المرسوم التشريعي رقم: (93-08)، المؤرخ في 25 أبريل 1993.

(2) المادة (1)، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، الجزائر.

- هي ضريبة إجمالية، فهي تفرض على الدخل الإجمالي الصافي؛
- الضريبة على الدخل الإجمالي تحسب وفق جدول يستعمل سلما تصاعديا مقسم إلى فئات مداخيل وهذا يسمح بتطبيق معدلات تصاعدية؛
- تفرض مرة واحدة على مجمل المداخيل النوعية والمحددة في المادة الثانية من قانون الضرائب المباشرة؛
- هذه الضريبة تعتبر ضريبة تصريحية، لكونها تحصل بعد إعداد التصريح الذي يقوم به الخاضعون لها سنويا.

(2-1-2) الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي: تطبق الضريبة على الدخل الإجمالي على الشركاء في شركات الأشخاص إذا لم تقم هذه الأخيرة باختيار الخضوع للضريبة على أرباح الشركات (IBS)، حيث يرفق طلب الاختيار بتصريح عن المداخيل، ولا يمكن الرجوع عن هذا القرار مدى حياة الشركة[1]. ويخضع لها أيضا الأشخاص الذين لهم محل إقامة جبائية[2] بالجزائر، أو الذين تكون مداخيلهم من مصدر جزائري حتى ولو كان مصدر تكليفهم خارج الجزائر[3]. كما يخضع أيضا لهذه الضريبة الأشخاص من الجنسية الجزائرية أو الأجنبية والذين يملكون أو لا يملكون إقامة جبائية في الجزائر.

(2-1-3) المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي: يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموعة من المداخيل الصافية الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، وقد حدّد المشرع الجزائري هذه المداخيل كما يلي[4]:

---

(1)- المادة (5)، المرجع السابق

(2)- يعطي قانون الضرائب الجزائري للإقامة الجبائية ثلاث معايير بديلة، فالمقيمين جبائيا في الجزائر هم الأشخاص الذين يتوفرون على سكن ملكا أو نفعي (تأجير لسنة على الأقل)، أو الأشخاص الذين يجعلون من الجزائر مركزا لمصالحهم الرئيسية، أو الذين يمارسون نشاطا مهنيا بالجزائر.

(3)- عبد المجيد قدي، **"النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة"**، الملتقى الوطني الاول حول "الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب البليدة، 20/ 20 ماي 2002 ، ص. 2.

(4)- المادة(2)، قانون رقم (08-21)، مؤرخ في 30 ديسمبر 2008، المتضمن قانون المالية لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد (74)، الجزائر.

- الأرباح الصناعية والتجارية و الحرفية؛
- أرباح المهن غير التجارية؛
- عائدات المستثمرات الفلاحية؛
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية و غير المبنية كما تنص عليها المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة؛
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- الرواتب، الأجور، المعاشات و الريوع العمرية، و بالنسبة للأجور و المكافآت و المنح المذكورة في الفقرتين 4 و 5 من المادة 67 من قانون الضرائب و الرسوم المماثلة و أيضا الاستدراكات الخاصة بها تعتبر شهرية مستقلة و تخضع للاقتطاع من مصدر الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 10% دون تطبيق تخفيض[1].

ويتم تحديد أساس الضريبة على الدخل عن طريق جمع الأرباح أو المداخيل الصافية والأعباء المذكورة في المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة[2]. و تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1): الضريبة التصاعدية على الدخل الإجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة (د.ج)	نسبة الضريبة(%)
لا يتجاوز 120.000	0
من 120.001 إلى 360.000	20
من 360.001 إلى 1.440.000	30
أكثر من 1.440.000	35

المصدر: المادة 5، قانون رقم (07-12)، المؤرخ في 30 ديسمبر 2007، المتضمن قانون المالية لسنة2008 ، الجريدة الرسمية، العدد (82)، الجزائر.

(1)- المادة (6)، قانون رقم (09-09)، الصادر في 30 ديسمبر 2009، المتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد (78)، الجزائر.

(2)- المادة(3)، قانون المالية لسنة 2009، مرجع سابق

(2-1-4) المداخيل المستفادة من التخفيض و الإعفاء: هناك مداخيل تستفيد من الإعفاء والتخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي، وقد حدّد المشرّع الجبائي الجزائري هذه المداخيل. ففيما يخص التخفيض، فقد جاء في المادة (5) من قانون المالية لسنة 2008 أنه تستفيد من تخفيض نسبي في الضريبة الإجمالية بنسبة 40% المداخيل المذكورة في المادة 66 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ولكن هذا التخفيض لا يمكن أن يقل عن 12.000 د.ج/ سنويا أو يزيد عن 18.000 د.ج/ سنويا، وبالنسبة للرواتب فتستفيد من تخفيض يقدر بـ 20%. وجاء أيضا في المادة (4) من قانون المالية لسنة 2009، أنه تستفيد من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي ولكن لمدّة معينة فقط العمليات التالية:

- المستثمرين في النشاطات أو المشاريع المؤهلة للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغّر وذلك لمدّة خمس (5) سنوات؛
- الحرفيون التقليديون و لمدّة عشر (10) سنوات.

(2-2) الضريبة على أرباح الشركات:

تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على أنه "تؤسس ضريبة على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات"[1].

(2-2-1) خصائص الضريبة على أرباح الشركات: تتمثل خصائص الضريبة على أرباح الشركات فيما يلي:

- الضريبة على أرباح الشركات تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين؛
- تفرض على مجمل الأرباح دون التمييز لطبيعتها؛

(1)- المادة (135)، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق

- تفرض مرّة واحدة في السنة على الأرباح المحققة خلال السنة؛

- يخضع الربح الضريبي لمعدل ثابت و ليس لجدول تصاعدي، فهي ضريبة نسبية و ليست تصاعدية؛

- يتعين على المكلف تقديم تصريح سنوي لجميع أرباحه لدى مفتشية الضرائب التابعة للمقر الاجتماعي للمؤسسة الرئيسة، و ذلك كآخر أجل نهاية شهر مارس للسنة التي تلي الاستغلال.

(2-2-2)الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات: فيما يخص الشركات التي تطبق عليها الضريبة على أرباح الشركات، فهناك شركات خاضعة إجبارا لهذه الضريبة وأخرى خاضعة لها باختيارها. وتتمثل الشركات الخاضعة إجبارا للضريبة على أرباح الشركات فيما يلي:

- شركات المساهمة؛
- شركات ذات المسؤولية المحدودة؛
- شركات التوصية بالأسهم؛
- المؤسسات و الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري؛
- الشركات المدنية المتكونة تحت شكل شركة أسهم.

بينما الشركات الخاضعة اختيارا للضريبة على أرباح الشركات فهي تعتبر أصلا خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، إلاّ أنّه لها حرية اختيار الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وبالتالي تقدم طلب بذلك كما أسلفنا الذكر، وتتمثل هذه الشركات في شركات الأشخاص والتي تضمّ:

- شركات التضامن؛
- شركة التوصية البسيطة؛
- جمعيات المساهمة.

(2-2-3) الربح الخاضع للضريبة: لتحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات، نجد المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة تنص على أنّ الربح الخاضع

للضريبة هو الربح الصافي المحدّد حسب نتيجة مختلف العمليات من أيّة طبيعة كانت، والتي تنجزها كل مؤسسة أو وحدة أو مستثمرة تابعة لمؤسسة واحدة بما في ذلك على الخصوص التنازل عن أي عنصر من عناصر الأصول أثناء الاستغلال أو نهايته. فالربح الصافي يتشكل من الفرق في قيم الأصول الصافية لدى اختتام الدورة و افتتاحها، و التي يجب استخدام النتائج المحققة فيها كقاعدة لحساب الضريبة على أرباح الشركات. ويمكننا حساب الربح الضريبي من خلال العلاقة التالية:

الربح الضريبي = النواتج المحققة – الأعباء التي تتحملها المؤسسة

وتتمثل النواتج الخاضعة للضريبة فيما يلي:

– المبيعات، الأشغال و أداء خدمات؛ – النواتج المالية؛ – الإعانات (إعانات التجهيز، إعانات الاستغلال، إعانات التوازن).

وتتمثل الأعباء فيما يلي:

– الخدمات؛ – مصاريف المستخدمين؛ – الضرائب (باستثناء الضريبة على أرباح الشركات نفسها)؛ – الأعباء المالية؛ – الاهتلاكات؛ – المؤونات.

(2-2-4) كيفية حساب الضريبة على أرباح الشركات: يتم حساب الضريبة على أرباح الشركات في التشريع الضريبي الجزائري عن طريق:

أولا-النسبة المطبقة: فالمعدل العام المطبق على أرباح الشركات محدد بنسبة 25% وهناك نسبة مخفضة مقدرة بـ 12.5%مقررة لبعض الأرباح، وتتمثل هذه الأرباح في الأرباح المعاد استثمارها خلال الدورة لتحقيق بعض الأصول المنتجة. وهناك أنشطة حدّد لها المشرع الضريبي نسبة الضريبة على أرباح الشركات الخاصة بها كما يلي[1]:

– 19% بالنسبة للأنشطة المنتجة للمواد و البناء و الأشغال العمومية و كذا الأنشطة السياحية؛

– 25% بالنسبة للأنشطة التجارية و الخدمات؛

(1) – المادة (5)، أمر رقم (08-02)، المؤرخ في 24 جويلية 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد (42)، الجزائر.

– 25%بالنسبة للأنشطة المختلطة و ذلك في حالة رقم الأعمال المحقق في التجارة و الخدمات يتجاوز 50% من رقم الأعمال الإجمالي خارج الرسوم.

ثانيا- الاقتطاعات من المصدر: يوجد عدد من نسب الاقتطاع الضريبي من المصدر والخاصة بالضريبة على أرباح الشركات وهي كما يلي[1]:

–10% بالنسبة لمداخيل الديون و الودائع و الكفالات؛

– 40% بالنسبة للإيرادات المتأتية من سندات الصندوق غير الاسمية؛

– 20% بالنسبة للإيرادات المحصلة في إطار عقد إدارة الأعمال؛

– 24% بالنسبة لـ:

* مداخيل المؤسسات الأجنبية التي ليس لديها منشآت دائمة في الجزائر والمحققة في إطار صفقات متعلقة بتقديم الخدمات؛

* المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من أي نوع كانت مقدمة أو مسلمة بالجزائر؛

* العائدات الممنوحة لمخترعين متواجدين بالخارج مقابل إمّا منح رخصة استغلال براءات اختراعهم أو بيع أو التنازل عن علامات صنع أو طرق أو صيغ.

– 10% بالنسبة لمداخيل المؤسسات الأجنبية العاملة في النقل البحري، عندما تخضع في بلدانهم المؤسسات الجزائرية العاملة في مجال النقل البحري للضريبة، يتم تطبيق قاعدة المعاملة بالمثل عندما تقوم هذه الدول بتطبيق معدل يزيد أو يقل عن النسبة المطبقة بالجزائر.

(2-2-5) تسديد الضريبة على أرباح الشركات: تسدد الضريبة على أرباحالشركات من خلال ثلاثة تسبيقاتتحسب انطلاقا من قيمة الضريبة للسنة السابقة التي تمّ فيها تحقيق ربح مضروبة في 30%، ومواعيد دفعها كالآتي[2]:

– التسبيق الأول: من 15 فيفري إلى 15 مارس؛

– التسبيق الثاني: من 15 ماي إلى 15 جوان؛

(1)– المادة (150)، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق.

(2)– المادة (356)، المرجع سابق.

- التسبيق الثالث: من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر.

أما في حالة الشركات حديثة النشأة فإن قيمة التسبيق تحسب بنسبة 5% من قيمة رأس المال.

(2-2-6)تقييم الضريبة على أرباح الشركات: من أجل تقييم الضريبة على أرباح الشركات ندرج الملاحظات التالية:

- إن تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات يدعم المركز المالي للمؤسسة من خلال تخفيف العبء الجبائي عليها، و لكن تطبيق نفس المعدل على المؤسسات باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه، قد يكون غير منصف لبعض المؤسسات ذات الربحية الضعيفة؛

- إن تخفيض معدل الضريبة إلى 12.5% على الأرباح المعاد استثمارها يحفز المؤسسات على زيادة استثماراتها؛

- كون تسديد الضريبة يكون في شكل تسبيقات، فهذا يخفف العبء الجبائي على المؤسسات و أيضا يسمح بتمويل دوري لخزينة الدولة.

(2-3) الرسم على القيمة المضافة:

لقد طبّق الرسم على القيمة المضافة في الجزائر من خلال قانون المالية لسنة 1991[1]، وتضم الأحكام المتعلقة بذلك قانون خاص يسمّى قانون الرسوم على رقم الأعمال. والرسم على القيمة المضافة هو "شكل من أشكال الجباية التي توفر عنصر الحيادية اتجاه المؤسساتأو الخاضعين لها"[2]، وقد جاء الرسم على القيمة المضافة كتعويض لنظام الرسم على رقم الأعمال والذي كان سائدا من قبل حيث كان ممثل في ضريبتين هما[3]:

---

(1)- حميد بوزيدة، **"جباية المؤسسات"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعةالثانية،الجزائر، 2007، ص. 86.

(2)- محمد عباس محرزي، **"اقتصاديات المالية العامة"**،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعةالثالثة،الجزائر، 2008، ص. 238.

(3)- محمد عبدو بودربالة، **"الإصلاح الضريبي"**، مجلة الفكر البرلماني، العدد الثالث، الجزائر، جوان 2003، ص. 113.

- الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)؛

- الرسم الوحيد الإجمالي على إنتاج الخدمات (TUGPS).

وبهدف التخفيف من الانتقادات[1] التي عرفتها الضريبتين السابقتين، جاء الرسم على القيمة المضافة لكي يجمع بينهما. ولكي نقوم بحساب الضريبة على القيمة المضافة، هناك ثلاث معدلات لفرض الضريبة وهي كما يلي[2]:

- المعدل العادي، ويقدر بنسبة 17%؛

- المعدل المخفض، وتقدر نسبته 7%.

وفيما يخص المعدل المخفض 7%، فقد تم التطرق لجميع العمليات الخاضعة له وذلك في المادة 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

(2-4)حقوق التسجيل:

يمكن تعريف التسجيل بأنّه إجراء يتمّ انجازه من طرف موظف عمومي مكلف بالتسجيل، وذلك حسب الإجراءات المختلفة والمذكورة في القانون. ونجد أنّه فيما يخص الشركات فإنشاؤها يتطلب تخصيص ذمة مالية لها باعتبارها شخص معنوي له ذمة مالية مستقلة عن ذمة الشركاء الآخرين.

(2-5)الرسم على النشاط المهني:

لقد أنشأ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996، وهذا كتعويض للرسم على النشاط الصناعي و التجاري[3] والرسم على النشاط غير التجاري. ويتحدّد مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني فيما يلي[4]:

---

(1)- تمثلت هذه الانتقادات خصوصا في كثرة الإعفاءات، تعدّد المعدلات والحد من الحق في الخصم.

(2)- حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص. 112.

(3)- محمد عبدو بودربالة، مرجع سابق، ص. 108.

(4)- المادة (217)، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق.

- الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة والذين لديهم في الجزائر محلاّ مهنيا دائما ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح غير التجارية؛

- رقم الأعمال المحقّق في الجزائر من طرف المكلفين بالضريبة والذين يمارسون نشاطا بحيث تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو للضريبة على أرباح الشركات. ويحدد معدّل الرسم على النشاط المهني كما يلي:

جدول رقم(2): معدل الرسم على النشاط المهني

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	%0.59	%1.30	%0.11	%2

المصدر: المادة(8)، أمر رقم (08-02)، المؤرخ في 24 جويلية 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد (42)، الجزائر.

(2-6) الدفع الجزافي:

هو عبارة عن ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات المقيمة بالجزائر والتي تدفع رواتب وأجور وتعويضات لمستخدميها، وقد تمّ إلغاؤها بموجب قانون المالية لسنة 2006، وظهرت الضريبة الجزافية الوحيدة والتي سنتطرق إليها لاحقا.

(2-7) الرسم العقاري:

الرسم العقاري ضريبة سنوية على الممتلكات العقارية، فهي شكل من أشكال الضرائب المستعملة في البلدان التي تكون فيها الأراضي غير مملوكة للدولة، و يحدّد هذا

الشكل من أشكال المساهمة في أعباء الدولة على أساس القيمة الايجارية السنوية أو قيمة رسم الممتلكات العقارية أو على أساس قيمة الأراضي فقط.

(2-8) رسم التطهير:

يعتبر رسم التطهير ملحق بالرسم العقاري فهو مرتبط باستفادة أصحاب الملكيات المبنية من رفع القمامات يوميّا، و كذا من شبكة تصريف المياه القذرة، فهذا يتطلب وجود مصالح مختصة لكي تقوم بهذه الأعمال و بالتالي فهذا الرسم يتكون أساسا من رسم على دفع القمامات و آخر على تصريف المياه.

(2-9) رسم الطابع:

هذه الضريبة تفرض على عملية تداول الأموال و انتقالها من شخص لآخر، و ذلك عن طريق تحرير وثائق معينة كالعقود، الشيكات، الأوراق التجارية، الفواتير أو السندات.

و يقوم القانون بتنظيم طريقة تحصيل هذه الضرائب إما بإلصاق طوابع جبائية على تلك المحررات أو عن طريق دمغ المحرر نفسه بواسطة ختم الإدارة المختصة بذلك، كما هو الحال بالنسبة للشيكات.

3- التكلفة الجبائية للمؤسسة الناتجة عن اختيار النظام الجبائي:

يلعب الشكل القانوني للمؤسسة دورا مهما في التكلفة الجبائية لها. ومن خلال هذا العنصر، سنحاول توضيح ذلك بالاعتماد على التشريع الجبائي الجزائري.

(3-1)المؤسسة الفردية (الشخص الطبيعي):

المؤسسة الفردية تتمتع باختيار أحد أنظمة الإخضاع الجبائي التالية:

(3-1-1) اختيار نظام الضريبة الجزافية الوحيدة: لقد أسّست الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) بدلا للنظام الجزافي المعمول به إلى غاية 31/ 12/ 2006، ويحدّد معدل الضريبة الجزافية الوحيد كما يلي[1]:

- 5%من رقم الأعمال بالنسبة لعمليات بيع البضائع والأشياء، وكذا نشاط الحرفيين التقليديين الذين يمارسون نشاط حرفي فني؛

(1)- المادة(10)، قانون المالية التكميلي لسنة 2008، مرجع سابق

– 12%من رقم الأعمال بالنسبة للأنشطة الأخرى (تأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية).

ولا يمكن أن يقلّ المبلغ من الضريبة الجزافية المستحق من الأشخاص عن 5.000 د.ج عن كل سنة مالية، وذلك مهما كان رقم الأعمال المحقق[1]. وتستثنى من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة العمليات التالية[2]:

– عمليات البيع بالجملة؛ – العمليات التي يقوم بها الوكلاء المعتمدون؛ – موزعو محطات الوقود؛

– المكلفون بالضريبة الذين يقومون بعمليات التصدير؛ – الأشخاص الذين يقومون بعمليات البيع لمؤسسات مستفيدة من الإعفاء المنصوص عليه في التنظيم المتعلق بالمحروقات و لمؤسسات تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم؛ – الفرازون و تجار الأملاك و ما شبههم وكذا منظّموا العروض، الألعاب، و التسليات بمختلف أنواعها.

(3-1-2)اختيار النظام المبسط: هذا النظام يخضع له المكلفون بالضريبة غير الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة والذين رقم أعمالهم لا يتعدى 10.000.000 د.ج. ولابد على المكلفين بالضريبة أن يكتتبوا تصريح قبل الأول أفريل من كل سنة، بحيث يتضمن هذا التصريح مبلغ الربح الخاضع للضريبة المتعلق بالسنة الحالية أو السنة المالية السابقة، و في حالة الخسارة يقدموا تصريح بمبلغ الخسارة، وذلك ضمن نفس الشروط[3]. كما لابد عليهم تقديم التصريحات المنصوص عليها في المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، ويمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أن يختاروا الخضوع للضريبة حسب النظام المبسط.

---

(1)– المادة (21)، قانون رقم (06-24)، مؤرخ في 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية، العدد (85)، الجزائر.

(2)– المادة (9)، قانون المالية التكميلي لسنة 2008، مرجع سابق

(3)– المادة(3)، قانون رقم (07-12)، الصادر في 30 ديسمبر 2007، المتضمن قانون المالية لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد (82)، الجزائر.

(3-1-3)اختيار النظام الحقيقي: يمكن للمكلف اختيار الخضوع لنظام الربح الحقيقي حتى ولو لم يتعد رقم أعماله 10.000.000 د.ج، وذلك بشرط أن تكون محاسبته نظامية ومطابقة لأحكام المادتين 9 و 10 من القانون التجاري[1] ويقدم كل المستندات والوثائق المبررة لعملياته ولرقم أعماله. بينما يكون نظام الربح الحقيقي إجباري في حالة تجاوز رقم الأعمال الحد المذكور سابقا أو في حالة كون النشاط يتعلق بالبيع بالجملة.

(3-2) الشركة (الشخص المعنوي):

نظرا لأهمية رقم أعمال الشركات والوسائل المستعملة في تحقيق الربح وأيضا القدرات التنظيمية لهذه الشركات، فيكون النظام الجبائي المفروض هو نظام الربح الحقيقي لكونه يعبر عن الربح المحاسبي المستعمل في تقييم الوعاء الضريبي.

(3-2-1) بالنسبة لشركات الأشخاص: في شركات الأشخاص النتيجة توزع بينهم تبعا لحصة كل شريك في رأس مال الشركة، وتفرض الضريبة على النتيجة على مستوى كل شريك، حيث مداخيلهم تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية، أو في فئة الأرباح غير التجارية وذلك عن طريق تطبيق الجدول التصاعدي.

(3-2-2) بالنسبة لشركات الأموال: من الناحية الجبائية نجد أن الربح السنوي المحقق في شركات الأموال يخضع للضريبة على أرباح الشركات (IBS)، أما في حالة اتخاذ المؤسسة لقرار توزيع الرصيد المتبقي كليا أو جزئيا على الشركاء، ففي هذه الحالة أسّس المشرّع نظاما لإعفاء الأرباح الموزعة من الضريبة، ويتمثل هذا النظام فيما يلي[2]:

- في حالة كون المستفيد من الأرباح الموزعة هو شركة خاضعة للضريبة على أرباح الشركات، فإن الأرباح الموزعة تعفى من الضريبة؛

- وفي حالة كون المستفيد من عملية توزيع الأرباح شخص طبيعي خاضع للضريبة على الدخل الإجمالي، ففي هذه الحالة تخضع الأرباح الموزعة للاقتطاع من المصدر بمعدل 15%، ذو طابع تحريري مطبق على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة.

---

(1) المادة (22)، المرجع سابق.

(2) المادة(15)، قانون رقم (02-11)، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2002، المتضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد (86)، الجزائر.

(3-2-3) بالنسبة لتجمّع الشركات: من الناحية الجبائية المشرّع الجزائري لا يعتبر فروعا للتجمّع إلاّ الشركات ذات الأسهم، وبالتالي فشركات المساهمة فقط تخضع لنظام تجمّع الشركات.

وحسب المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والمحدثة بالمادة 14 من قانون المالية لسنة 1997، فإن كل الشركات التي اختارت الخضوع لنظام التجمعات حسب الشروط المنصوص عليها، يمكن لها اختيار نظام الميزانية الموحدة، والمقصود به إنشاء ميزانية موحدة فيما بينها، فالمشرّع الجزائري سمح بتجميع أرباح الشركات الأعضاء في التجمع ولكن مع الاحتفاظ بامتلاك الحق في استرجاع التكاليف، وأيضا هذا النظام لا يتم تنفيذه إلاّ في حالة طلب اختياره من طرف الشركة الأمّ، وهذا القرار لا رجعة فيه وتدوم مدّته أربع سنوات. وهناك تدابير جبائية تستفيد منها مجمّعات الشركات ولهذا تلجأ إلى ذلك، ومن بين هذه التدابير نذكر ما يلي[1]:

- إخضاع الأرباح التي تسمح بالمشاركة بنسبة 90% من رأس مال شركات التجمّع إلى المعدل المخفض للضريبة على أرباح الشركات وذلك بشرط أن تبدأ عملية اكتساب الأسهم في السنة التي تحقق فيها الربح والاحتفاظ بالأسهم المكتسبة لمدّة خمس سنوات على الأقل؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تحويل الشركات المستفيدة من النظام الجبائي لتجمع الشركات من أجل الاندماج في المجموعة؛
- إعفاء أرباح الأسهم من الضريبة على أرباح الشركات حيث أن هذه الأرباح تحققها الشركات عند اشتراكها في رأس مال الشركات الأخرى الأعضاء في نفس المجموعة؛
- إعفاء فوائض قيم التنازل والتي تحققت في إطار مبادلات الذمم المالية بين الشركات والتي تنتمي لنفس المجموعة من الضريبة على أرباح الشركات؛

(1) وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **"الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة"**،منشورات الساحل، الجزائر، 2003، ص. 42

- إعفاء عقود تحويل الذمم المالية التي تحصل بين الشركات المنتمية لنفس التجمّع من حقوق التسجيل؛
- الاستفادة من تخفيض للرسم على النشاط المهني بنسبة 50%، والمحقّق من العمليات التي تمّت بين الشركات المنتمية لنفس التجمّع.

نتائج وتوصيات البحث:

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من النتائج والتوصيات كما يلي:

- تصنف المؤسسات الاقتصادية وفق معيار الشكل القانوني إلى مؤسسات فردية وشركات؛
- يفرض النظام الجبائي الجزائري على المؤسسات الاقتصادية مجموعة من الضرائب والرسوم، أهمها: الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، حقوق التسجيل والرسم على النشاط المهني؛
- تختلف الضرائب المفروضة على المؤسسة حسب ما إذا كانت مؤسسة فردية أو شركة، وهذا **مايثبت صحة الفرضية الأولى**؛
- تخضع المؤسسة الفردية إما لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أو النظام المبسط أو النظام الحقيقي؛
- النظام الجبائي المفروض على الشركات هو نظام الربح الحقيقي، لكونه يعبر عن الربح المحاسبي المستعمل في تقييم الوعاء الضريبي؛
- يمكن للمؤسسة التخفيض من تكلفتها الجبائية باختيارها الشكل القانوني الملائم، والذي يوفر لها أكبر مزايا جبائية وهو **ما يثبت صحة الفرضية الثانية**؛
- على المؤسسات معرفة الأحكام الجبائية المفروضة على كل شكل قانوني، ومن تم اختيار الشكل القانوني الذي يحقق أقل تكلفة جبائية.